

المركز المصري
لحقوق المرأة

E.C.W.R

المرأة والانتخابات البرلمانية قراءة للواقع واستشراف المستقبل

أوراق ومداولات المؤتمر العلمي الأول للمركز المصري لحقوق المرأة

تحرير
نجاد البرعي
المحامي
المدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية

المرأة والانتخابات البرلمانية

قراءة للواقع

واستشراق للمستقبل

المركز

المصري لحقوق المرأة

The British Council
المرأة والانتخابات البرلمانية
قراءة للواقع واستشراف المستقبل
القاهرة ٢٨ ـ ٢٩ مارس ٢٠٠١

الفهرس

المرأة والانتخابات البرلمانية
الواقع والمستقبل

تقديم ما يستعصي على التقديم

عندما انتهت الجولة الأخيرة من الانتخابات البرلمانيـة التي جرت في مصر نهاية عـام ٢٠٠٠، ظـن الجميـع أن مصر على أبواب مرحلة جديدة من مراحل النمو السياسـي. فقد جرت الانتخابات بإشراف قضائي كامـل علـى عمليـة التصويت، وتدخل حكومي أقل في جولتها الأولى والذي أدى بدوره إلى خسارة العديد من قيادات الحزب الوطني لمقاعـد لم تكن تستحق الحصول عليها، وبات واضحا أن العديد مـن المستقلين الذين أطاح بهم التزوير عام ١٩٩٥ أنهـم سـوف يعودون من جديد ليضفوا على المناقشـات البرلمانيـة قـوة وفاعلية مجدية.

ورغم التدخل الحكومي الصارخ والفادح فـي جـولتي الانتخاب الثانية والثالثة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، إلا أن أحدا لم يساوره شك في التغيير القادم، وهو الأمل الذي ظـل يخبـو ويخبو حتى انمحى تماما.

ومم لا شك فيه فإن بعض الأحزاب وفي مقدمتها الحزب الوطني قامت بعملية تقويم لأدائها شكل عام في الانتخابات إلا أن أحدا ـ على حد علمنا ـ لم يقم بمحاولة تقويم مكاسب وخسائر المرأة في تلك الانتخابات، إلا المركز المصري لحقوق المرأة، والذي كان قد حاول قبيل الانتخابات بقليل إنقاذ ما يمكن إنقاذه بتنظيم عدد من الدورات العاجلة حول مهارات الاتصال وأساليب الدعاية للمرشحات من النساء، أشارت إليها بالشكر والتقدير، وغلى أثرها في فوزها الكاسح نائبة سوهاج ناريمان الدرمللي في تعقيبها على تقرير المركز حول " المتابعة الميدانية لأداء المرأة في الانتخابات البرلمانية ".

ولكن قبل أن نعرض لهذا المؤتمر وأوراقه ومدلولاته يهمني أن أوضح حقيقتين قد تساعدان على فهم ما يجري وتحليله: ـ

- **الحقيقة الأولى:**

أن نسبة النساء اللاتي تقدمن للترشيح عام ٢٠٠٠ لم يزد كثيرا عن عام ١٩٩٥ فقد كان عدد المرشحات من النساء عام ١٩٩٥ هو ٧١ مرشحة من أصل ٣٩٨٠ مرشحا بنسبة

١,٧٨ % قليلاً، وفي سنة ٢٠٠٠ أصبح ١٠٩ مرشحة من أصل ٣٩٥٧ مرشحا بنسبة ٢,٧٥ %. أي أنه بعد خمس سنوات من العمل لم تستطع كل الجهود التي بذلت أن تزيد من عدد المرشحات إلا بما يساوي ١ % فقط من عدد المرشحين الرجال، وهي نسبة تدعو إلى الدهشة وربما الإحباط. [١].

- **الحقيقة الثانية:**

أنه رغم كل الضغوط والنداءات التي وجهها السيد رئيس الجمهورية والسيدة الفاضلة حرم الرئيس لزيادة نسبة مشاركة المرأة فإن الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه السيد رئيس الجمهورية تعامل مع تلك النداءات بفتور ملحوظ فلم يقدم من بين مرشحيه الأربعمائة وأربعة وأربعين سوى إحدى عشرة سيدة فقط بنسبة لا تزيد ٢,٥ % فقط.

---

(١) قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ٢٠٠٠.

وقد أدى ذلك إلى أن عدد السيدات المنتخبات قد ارتفـع داخل المجلس من خمس إلى سبع سيدات أي بزيادة سـيدتين فقط!!.

وأتصور أن هاتين الحقيقتين كانتا وراء دعوة المركـز المصري لحقوق المرأة لتنظيم هذا المـؤتمر، الـذي اهـتم بالإجابة على أسئلة ثلاث، ماذا حدث؟! ولمـاذا حـدث مـا حدث؟ وما العمل؟!

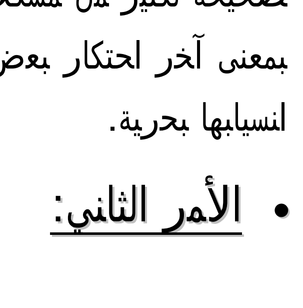
- السؤال الأول:

ماذا حدث؟ أجاب عنه ذلك التقرير الميداني الذي قدمتـه في الجلسة الأولى للمؤتمر المحامية نهاد أبو القمصان مـدير المركز المصري لحقوق المرأة ودارت على أساسه مناقشات الجلسة وتعقيبات الحاضرين. والمتأمل لذلك التقرير بعنايـة سوف يلحظ ثلاثة أمور:

- الأمر الأول:

هو أن المعلومات التي قدمها بشأن عدد النساء اللاتـي رشحن أنفسهن لدورة الانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٩٥ ثم ٢٠٠٠ جاءت مختلفة عن المعلومات التي نشرتها مجلة تابعة

لمؤسسة الأهرام شبه الرسمية، فقد أورد التقرير أن عددا ممن رشحن من النساء لخوض الانتخابات عام ١٩٩٥ كان ٨٧ سيدة، حين رأت فصيلة قضايا برلمانية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام أنهن كن ٧١ سيدة فقط، كما أنه حين أورد التقرير أن عدد النساء اللائي رشحن أنفسهن لخوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ هو ١٢١ سيدة، فإن فصيلة قضايا برلمانية أوردت أنهن لم يزدن عن ١٠٩ مرشحة فقط، وعلى الرغم من بساطة الفرق بين الأرقام بما لا يشكل فروقا جوهرية في التحليل إلا أن هذا التضارب يكشف عن قصور في تدفق المعلومات، وكما لا بد وأن نعرف بأن المعلومات الصحيحة هي الطريق الأوحد لاتخاذ قرار صحيح أو وضع حل صحيح، وهكذا فإن تقرير المركز المصري من حيث يدري أو لا يدري وضع أيدينا على أحد مفاتيح عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام على تقديم حلول صحيحة لكثير من مشكلات مصر، وهو غياب المعلومات أو بمعنى آخر احتكار بعض أجهزة الدولة للمعلومات ومنع انسيابها بحرية.



- **الأمر الثاني:**

إن هذا التقرير قد جاء وثيقة مؤكـدة علـى أن مشـكلة المشاركة السياسية للنساء - أو تمكينهن من المشاركة فـي صنع القرار - لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنشيط المشاركة السياسية للمجتمع بشـكل عـام وإشـاعة منـاخ الحريـة والديمقراطية بين جنباته، فالنساء جزء لا يتجزأ من المجتمع يؤثرن فيه ويتأثرن به، ولا يمكـن الحـديث عـن زيـادة مشاركتهن في الحياة السياسية والمجتمع غائب تماما عن هذه المشاركة غير متمكن منها بشكل عام. وقد بدا ذلك واضـحا من التوصيات العامة للتقرير والتي - إذا استبعدنا منهـا - التوصية الخاصة بسن قانون يبيح تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة تصلح أن تكون توصيات لأي تقرير يدعو إلى تطوير الحياة السياسية في مصر.

ومن ثم فقد التفتت رئيسة الجلسة الدكتورة هالة مصطفى إلى تلك الملاحظة، وأيدتها فيها الدكتورة نيفين مسعد فكـان من ضمن ملاحظاتهما على التقرير الوثيقة " أن هناك تغليب للعامل السياسي على العوامل الثقافية بمعنى أن مـن يقـرأ التقرير بشكل عام ومباشر يشعر أنه بصـدد تقريـر عـن الانتخابات دون تخصيص للعوامل التي تؤثر على المـرأة،

فشاهدنا أكثر من إشارة في أكثر من موضع لقانون الطوارئ باعتباره يشكل القيد الأول على مشاركة المرأة في الانتخابات أو مشاركتها في العمل العام أو العمـل السياسـي "، ومـا اعتبرته الأستاذتين الفاضلتين ملاحظة سلبية علـى التقريـر اعتبره من جانبي ملاحظة إيجابية، بأن العوامـل السياسـية أكثر تأثيرا في مصر على الأقل من العوامل الأخرى، فـلا يمكن في ظل انكماش المشاركة السياسية في مصـر بشـكل عام نتيجة قانون الطوارئ وتهميش الدور السياسي للأحزاب وحصار مؤسسات المجتمع المدني، وسيطرة حزب واحد بل وشخصيات بعينها في هذا الحـزب الواحـد علـى الحيـاة السياسية في مصر - لا يمكن بعد كل هذا - أن نبحث عن العوامل الثقافية.

ولكن عندما تتاح المشاركة السياسية الآمنة للمجتمع كله رجالا ونساء، ثم تحجم النساء وحدهن عـن المشـاركة أو يمنعهن المجتمع فلا بد في هذه اللحظة أن نبحث عن العوامل الثقافية أما قبل ذلك فلا أظن!!

وقد قدم التقرير حالة المرشحة جيهان الحلفاوي كمثـال على ما ذكره آنفًا، بل وكانت مداخلتها مثالا حي على صحة

ما ذهب إليه التقرير من تفوق غلبة العوامل السياسية علـى الموروث الثقافي، فهذه السيدة تنتمي إلى تيـار سياسـي ذو طابع ديني، تتقدم لنيل ثقة الناخبين، فتسـتخدم الدولـة كـل الصلاحيات الممنوحة لها في قانون الطوارئ للقبض علـى مؤيديها ووكلائها، ورغم تلك القسوة والأجحاف للديمقراطية تقف بثبات وتفوز بأعلى الأصوات وتتأهب لـدخول جولـة إعادة، فتقف الدولة بالمرصاد لمنع إجراء تلك الإعادة وينعقد البرلمان للعام الثاني على التوالي دون أن تمثل فيـه دائـرة الرمل، فلا ندري هل ذلك عقاب لناخبي الدائرة لأنهم يريدون أن تمثلهم امرأة؟، أم هو عقاب للمرأة لأنها وقفت بشـجاعة بالغة تحاول أن تشارك رغـم الضـغوط؟، أم أن الحكومـة المصرية ما زالت تؤمن بأن الرجال قوامون علـى النسـاء خاصة إن كانت النساء من مرشحي الإخوان المسلمين!!.

فدعوني أسمعكم صوت جيهان الحلفاوي عندما تحـدثت من على منصة المؤتمر تخاطب من يريد أن يسـمع " إنـه لأول مرة في تاريخ البرلمان المصري وربما فـي تـاريخ البرلمانات العالمية، يعقد البرلمان جلساته دون تمثيل لإحدى الدوائر (دائرة الرمل) وأنني أتسـاءل أيـن شـرعية هـذا

المجلس؟ وإلى أي مدى يستمر هذا الوضع؟ وهل هذا الوضع دستوري؟ وأين لجان حقوق المرأة؟ القضاء قال كلمته وقرر إعادة في هذه الدائرة بين الأربعة الذين نجحوا فأين صـوت عضوات مجلس الشعب؟ وأين صوت وقلم الإعلاميات؟

- **الأمر الثالث:**

هو موقف التقرير من قضـية ترشـيح التيـار الـديني للسيدات، وقد قطع التقرير بأن ترشيح الإخـوان المسـلمين لسيدة في دائرة الرمل قد أكد على أن التيار الديني قد حسـم رؤيته الفكرية لصالح ترشيح وانتخاب النساء، وهـو الأمـر الذي حملت عليه بشدة الدكتورة نفين مسعد حيـث قالـت " التقرير أورد حكما قاطعا بأن تأييد الإخوان المسلمين لترشيح سيدة قد حسم بصفة نهائية وبشكل قاطع تلك القضية، مسقطا موقف جماعة الإخـوان المسـلمين علـى مجمـل التيـار الإسلامي، فمن الذي قال إن الإخوان المسلمين هم كل التيار الإسلامي؟ والحقيقة التي لا بد من التسليم بها هـي أن كـل فصائل الإسلام السياسي تدعو دائما إلى الاشـتراك الفعـال للمرأة في عملية التصويت وهي تستفيد قطعا من أصواتهن، كما أن الكثرة الكثيرة منهم يؤيدن ترشيح النساء، وقد سـبق

لحزب العمل وقت أن كان متحالفا مع الإخوان المسلمين أن رشح سيدة في دائرة الأقصر (انتخابات عام ١٩٩٠) فقـام بقتلها أحد منافسيها من الرجال أو رجل من مؤيديه وهذا هو التعصب الأعمى بعينه، ففكرة ترشيح النساء ومشاركتهن في العمل السياسي حسمت لدى الكثرة الغالبة من تيارات الإسلام السياسي. ولكن الأمر الذي يستحق النقاش ولم تعقب عليـه الدكتور نيفين مسعد أو الدكتورة هالة مصطفى هو هل حسم الحزب الوطني الحاكم نفسه توجيهاته تجاه ترشيح المـرأة؟ هل يمكن لنا أن نرى نساء يرشحن بدعم حقيقي من الحـزب الوطني؟ الديمقراطي الحاكم إزاء قضية المشاركة السياسـية للنساء؟ سؤال قد يحتاج إلى أكثر من جلسة نقـاش للإجابـة عليه أرجو أن تكون د. نيفين مسعد و د. هالـة مصـطفى أطرافا فيها.

لماذا حدث ما حدث؟ كان هذا هو التساؤل الذي حـاول كلا ممن قدم إسهاما في هذا المؤتمر ا، يجيب عليه.

فقد تناول الأستاذ أحمد المسلماني في ورقته البحثية حول المرأة والأحزاب السياسية والتي أطلق عليها اسم " الصراع على الفراغ "، انتهى إلى نتيجتين قـاطعتين تؤكـدان مـرة

أخرى على أن قضية المشاركة النسائية في صنع القـرار لا يمكن أن تنفصل عن قضية مشاركة المجتمع ككل في صـنع القرار.

- ## النتيجة الأولى:

هي أن الأحزاب السياسية لن تصلح أن تكـون طريـق للإصلاح النسائي، فالأحزاب السياسية في تقديره ـ وتقديري أيضا ـ تمر الآن بمرحلة الاضمحلال والتدهور السياسـي، وأن الحياة الحزبية أصبحت مادة للسخرية والاستهزاء بـدلا من أن تكون مادة للبحث والتحليل. ورغم أن الأستاذ أحمـد المسلماني لا يشرح لنا أسباب موت الحيـاة الحزبيـة،إلا أن ذلك في تقديري يعود على أن تلك الأسباب من قبيل المعلوم من السياسة بالضرورة، فالحياة الحزبية تقوم أول مـا تقـوم على فكرة تداول السلطة بين القوى السياسية التـي تشـكل الأحزاب للدفاع عن مصالحها، وهـي فكـرة تعتبـر مـن المحرمات في مصر، والجدير بالذكر ألا نتناسى قطبا حزبيا كبيرا من الأقطاب التي تنتمي إلى الحزب الوطني وقف فـي البرلمان ليندد بأحزاب المعارضة التي تريد أن تصـل إلـى الحكم!!، وإذا افتقدت الحياة السياسية فكرة تـداول السـلطة

فإنها ستصاب بالشيخوخة التي تؤدي بها إلـى الاضـمحلال فالموت.

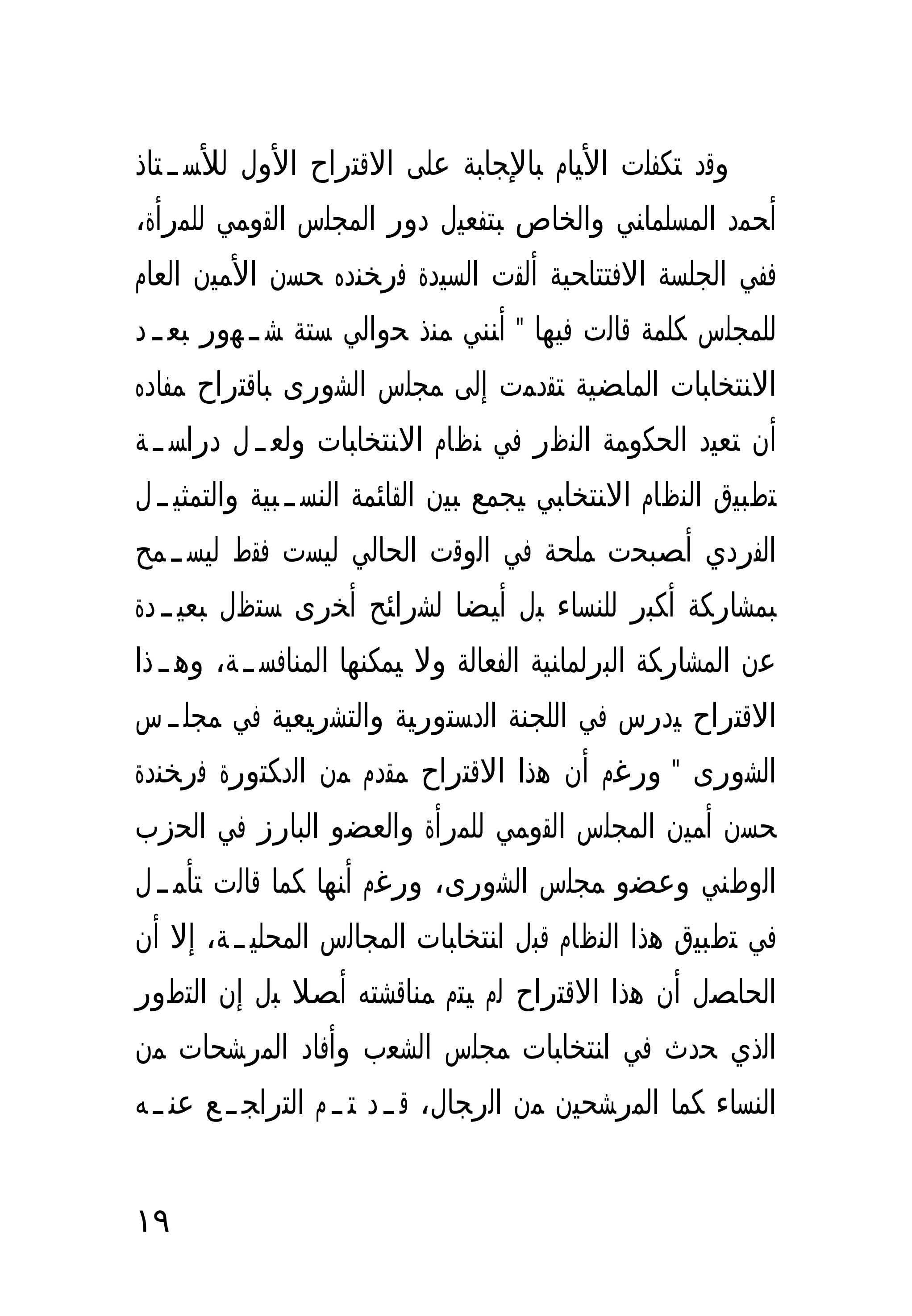
• النتيجة الثانية:

جمود النخبة السياسية النسوية إن جاز التعبيـر ويقـول بحصر اللفظ " أن عملية التجديد النخبوي والإحلال النسـائي في القمة لا يزال محدودا، وتشير حالة السيدة آمال عثمـان داخل مجلس الشعب إلى حجم الكساد والجمود الـذي باتـت تعانيه النخبة النسائية ". وجمود النخبة النسائية هو جزء من جمود النخبة في المجتمع بشكل عام، والسيدة آمـال عثمـان ليست فريدة من نوعها في هذا المجال ولدينا مـن الرجـال مثلها الكثير، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن النجاح الحقيقي الذي حققه النظام السياسي في مصر خلال العقدين الماضيين تمثل في قدرته على التأكيد الدائم على الثبـات وعـدم التغيـر، واستمرار هذه السياسة لنحو جيل كامل أدى إلى جعل الجمود وليس الحركة هو النمط الأساسي في السياسة المصرية [١].

([١]) ويمكن ملاحظة أن النظام السياسي يطلق على هذا الجمود تعبيـر الاستقرار علـى أن التعبيـرين مختلفـين بشـكل كامـل فـالجمود stagnation في النخبة السياسية هو ثبات الأشخاص في مواقعهم على

فماذا رأى الأستاذ أحمد المسلماني من حلـول، فقـد عرض في ورقته عدد من الأمور كان من أهمها في تقديري الشخصي ثلاثة الأول: هو البحث في وسـائل لتعظـيم دور المجلس القومي للمرأة، والثاني أن تتجه المرأة إلـى العمـل داخل النقابات المهنية والتي يمكن أن تظهر كفاءات المـراة بصورة أفضل وفعالة، والثالث تطوير الحركة النسائية خطابا نقديا لا يساند المرأة لأنوثتها بل يمحص الأمـور ويـدرس التفاصيل ويبلور للحركة النسائية خطابا نقديا ذاتيا.

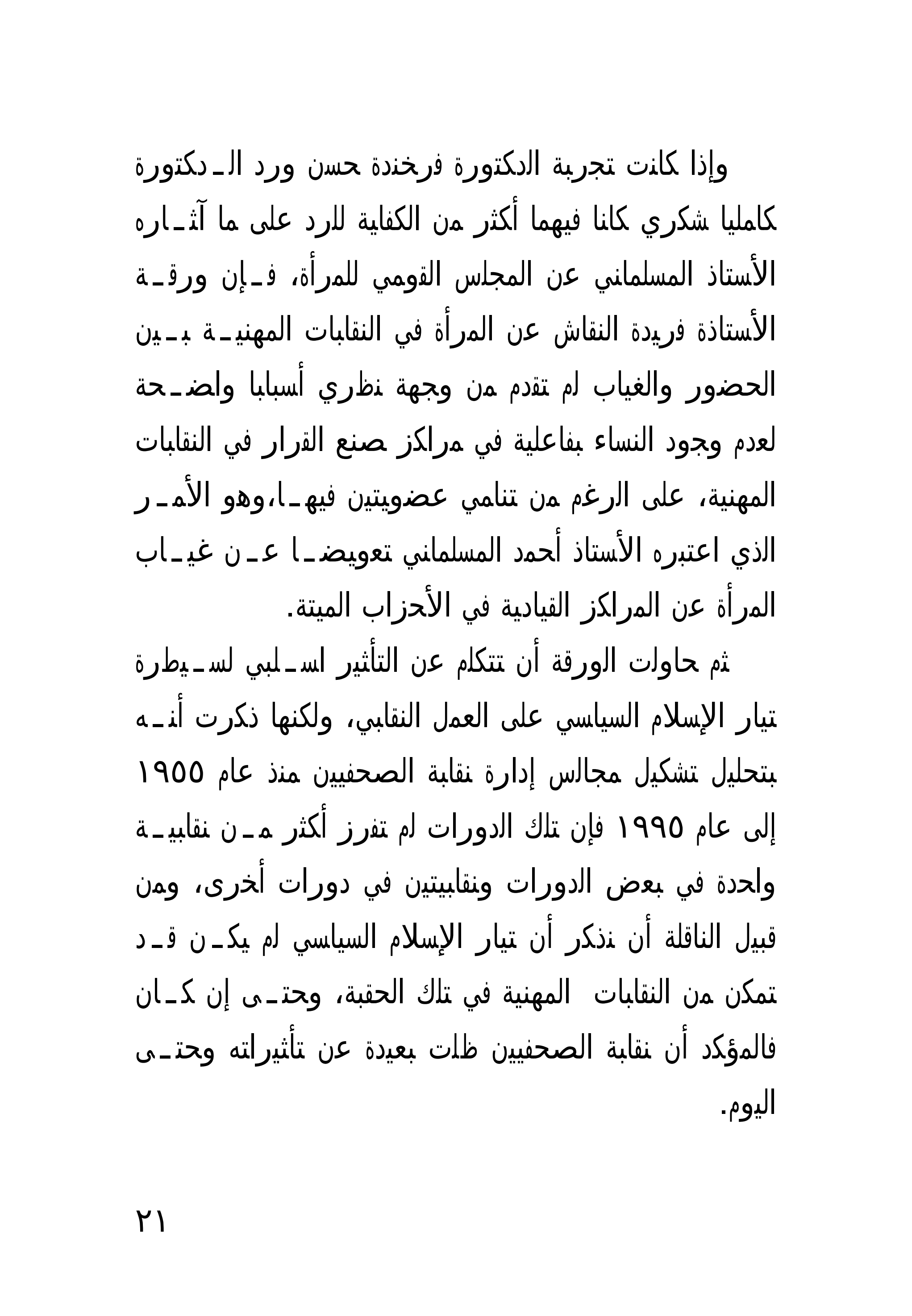
فترات طويلة وإسناد تطبيق سياسات متغيرة بشكل جذري لهـم، ممـا يجعل منهم محترفي تطبيق سياسات أكثر من كـونهم حملـة لـرؤى ووجهات نظر جديدة ومختلفة، أما الاستقرار Stability فهو وضـوح وثبات الأهداف بعيدة المدى للمجتمع واستقرار هياكله السياسية وضمان تداول سلمي ومنتظم للقوة والسلطة داخل المجتمع مما يسـمح بتجديـد النخب السياسية والثقافية والعلمية وضمان تجديد الـرؤى والأفكـار، وبدليل واضح فإن د. يوسف والي نائي رئيس الوزراء ووزير الزراعة والسيد صفوت الشريف والسيد د. عاطف عبيد والسيد كمال الشـاذلي وعشرات غيرهم ظلوا ومكثوا في مواقعهم لأكثر من عشرين عامـا، ويمكن القول بمثل ذلك على الصحفيين الكبار وغيرهم.



وقد تكفلت الأيام بالإجابة على الاقتراح الأول للأستاذ أحمد المسلماني والخاص بتفعيل دور المجلس القومي للمرأة، ففي الجلسة الافتتاحية ألقت السيدة فرخنده حسن الأمين العام للمجلس كلمة قالت فيها " أنني منذ حوالي ستة شهور بعد الانتخابات الماضية تقدمت إلى مجلس الشورى باقتراح مفاده أن تعيد الحكومة النظر في نظام الانتخابات ولعل دراسة تطبيق النظام الانتخابي يجمع بين القائمة النسبية والتمثيل الفردي أصبحت ملحة في الوقت الحالي ليست فقط ليسمح بمشاركة أكبر للنساء بل أيضا لشرائح أخرى ستظل بعيدة عن المشاركة البرلمانية الفعالة ولا يمكنها المنافسة، وهذا الاقتراح يدرس في اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشورى " ورغم أن هذا الاقتراح مقدم من الدكتورة فرخندة حسن أمين المجلس القومي للمرأة والعضو البارز في الحزب الوطني وعضو مجلس الشورى، ورغم أنها كما قالت تأمل في تطبيق هذا النظام قبل انتخابات المجالس المحلية، إلا أن الحاصل أن هذا الاقتراح لم يتم مناقشته أصلا بل إن التطور الذي حدث في انتخابات مجلس الشعب وأفاد المرشحات من النساء كما المرشحين من الرجال، قد تم التراجع عنه

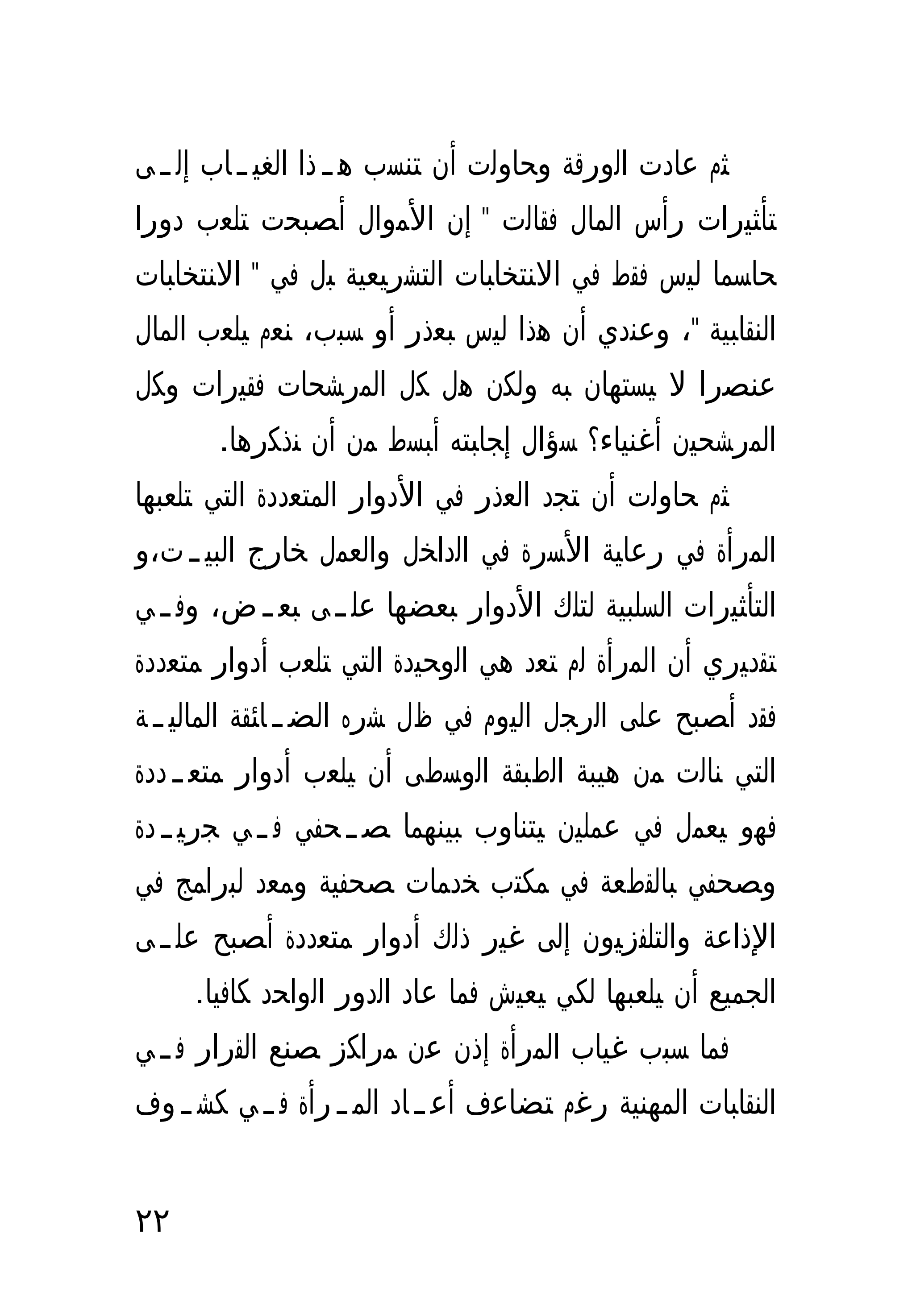
وأصبحت وزارة الداخلية هي المشرف الشـرعي والأوحـد على شئون الانتخابات في مصر.

ومن ثم فإن المجلس القومي للمرأة. لا يمكـن أن يقـوم بدوره إلا في مناخ من الحرية السياسية الكاملة ولـو أنشـئ بقرار من رئيس الجمهورية وترأسته السيدة الفاضـلة حـرم الرئيس، بغير تلك الحرية يغدو مثله مثل أية جمعية نسـائية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، ونحن جميعا أعـرف بمـا قدمته أمثال تلك الجمعيات لقضية المرأة، وقد قالت الدكتورة كامليا شكري قولا سديدا عندما عقبت على الأستاذ المسلماني فقالت " هناك نقطة بالنسبة للمجلس القومي للمرأة فالباحـث وضع على عاتق المجلس القومي للمرأة كل مهام تغير وضع المرأة مع أن مهام المجلس هي اقتراح تخطيط وتنسيق فقط، ولكن لا بد من وجود حركة مجتمعية، لكن كوني أكتفي بدور لمؤسسة واحدة في المجتمع فإن هذا يعتبر إجهاض وإجحاف للحركة النسائية بالمجتمع، فلا بد من إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية للعمل بحرية وطلاقة حتى نستطيع أن نعلـن إننـا مجتمع ديمقراطي ". ربما كان هذا هو الحل لأزمة المشاركة السياسية في المجتمع المصري نساؤه ورجاله.



وإذا كانت تجربة الدكتورة فرخندة حسن ورد الـدكتورة كامليا شكري كانا فيهما أكثر من الكفاية للرد على ما آثـاره الأستاذ المسلماني عن المجلس القومي للمرأة، فـإن ورقـة الأستاذة فريدة النقاش عن المرأة في النقابات المهنيـة بـين الحضور والغياب لم تقدم من وجهة نظري أسبابا واضـحة لعدم وجود النساء بفاعلية في مراكز صنع القرار في النقابات المهنية، على الرغم من تنامي عضويتين فيهـا،وهو الأمـر الذي اعتبره الأستاذ أحمد المسلماني تعويضـا عـن غيـاب المرأة عن المراكز القيادية في الأحزاب الميتة.

ثم حاولت الورقة أن تتكلم عن التأثير السـلبي لسـيطرة تيار الإسلام السياسي على العمل النقابي، ولكنها ذكرت أنـه بتحليل تشكيل مجالس إدارة نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٩٥ فإن تلك الدورات لم تفرز أكثر مـن نقابيـة واحدة في بعض الدورات ونقابيتين في دورات أخرى، ومن قبيل الناقلة أن نذكر أن تيار الإسلام السياسي لم يكـن قـد تمكن من النقابات المهنية في تلك الحقبة، وحتـى إن كـان فالمؤكد أن نقابة الصحفيين ظلت بعيدة عن تأثيراته وحتـى اليوم.



ثم عادت الورقة وحاولت أن تنسب هـذا الغيـاب إلـى تأثيرات رأس المال فقالت " إن الأموال أصبحت تلعب دورا حاسما ليس فقط في الانتخابات التشريعية بل في " الانتخابات النقابية "، وعندي أن هذا ليس بعذر أو سبب، نعم يلعب المال عنصرا لا يستهان به ولكن هل كل المرشحات فقيرات وكل المرشحين أغنياء؟ سؤال إجابته أبسط من أن نذكرها.

ثم حاولت أن تجد العذر في الأدوار المتعددة التي تلعبها المرأة في رعاية الأسرة في الداخل والعمل خارج البيـت،و التأثيرات السلبية لتلك الأدوار بعضها علـى بعـض، وفـي تقديري أن المرأة لم تعد هي الوحيدة التي تلعب أدوار متعددة فقد أصبح على الرجل اليوم في ظل شره الضـائقة الماليـة التي نالت من هيبة الطبقة الوسطى أن يلعب أدوار متعـددة فهو يعمل في عملين يتناوب بينهما صـحفي فـي جريـدة وصحفي بالقطعة في مكتب خدمات صحفية ومعد لبرامج في الإذاعة والتلفزيون إلى غير ذلك أدوار متعددة أصبح علـى الجميع أن يلعبها لكي يعيش فما عاد الدور الواحد كافيا.

فما سبب غياب المرأة إذن عن مراكز صنع القرار فـي النقابات المهنية رغم تضاعف أعـاد المـرأة فـي كشـوف

عضوية تلك النقابات؟ القول عندي هو أن المرأة نـادرا مـا تدعم المرأة، وفي دراسة ميدانية قامت بها جماعـة تنميـة الديمقراطية أشرف عليها الأستاذ الدكتور محمد شومان حول قيادات المرأة العاملة كشفت عن أن ٧٢ % من العينة تفضل العمل مع الرجل، ولو كان أمامها فرصة لترقيـة رجـل أو امرأة فإنها تفضل ترقية الرجل!، ألا يمكن أن نقول أن المرأة حتى في النقابات المهنية تفضل انتخاب الرجل على المرأة؟، يبقى أن نترك لخبراء الحركة النسائية وأساتذة علم الاجتماع اختبار هذه النتيجة وتقديم تفسير علمي لها.

وفي محاولة تفسير أسباب عدم نمو المشاركة السياسـية للمرأة بالشكل المرضي يقدم الدكتور حمـدي عبـد العظـيم تفسيرا اقتصاديا يتمثل في ازدياد الفقر والبطالة بين النسـاء الأمر الذي يعيقهن من وجهة نظره عن المشاركة السياسية، ويقدم في ختام ورقته سبعة توصيات يرى أنهـا يمكـن أن تساند عملية تحفيز المرأة على المشاركة السياسية من بينهـا تحسين الظروف الاقتصادية للنساء، وعلاج مشكلة البطالـة بينهن، وتخصيص مصـدر لتمويـل الحمـلات الانتخابيـة

للراغبات إلى اعتبار المشـاركة السياسـية للمـرأة ضـمن عناصر تقدير الكفاية في العمل.

ومن خلال تصوري أن الدكتورة منى البرادعي والتـي بدأت تعقيبها على الورقة بسؤال عما إذا كان هناك دراسات نظرية أو تطبيقية أثبتت وجود علاقة سـببية بـين الوضـع الاقتصادي للمرأة المصرية والمشاركة السياسية؟ قد أجابـت على سؤالها في نهاية التعقيب حين قالت " إن قضية المرأة لا يجب أن ينظر إليها في نطاقها الضيق المحدود أي من حيث العلاقة بين الرجل والمرأة فقط فهي قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة يعني ذلك إن الهدف ليس تصـحيح وضـع انساء فقط بل يجب أن يتم ذلك من خلال رؤيـة مسـتقبلية لمجتمع مختلف، فقضية المرأة ليست بالبساطة التي تبدو بها لأنها تتفاعل مع قضايا أخرى على درجة كبيرة من الأهمية مثل الحرية والتنمية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقـوق الإنسان ". ومن هنا فالقضية ليست قضية المرأة بل قضـية المجتمع، فالوضع الاقتصادي قد يشكل عائقًا - وفي بعـض الأحيان حافزا - للشخص رجلا كان أو امرأة على المشاركة ولكنني لم أستطع أن أتفهم كيف يمكن له أن يكـون عائقًـا

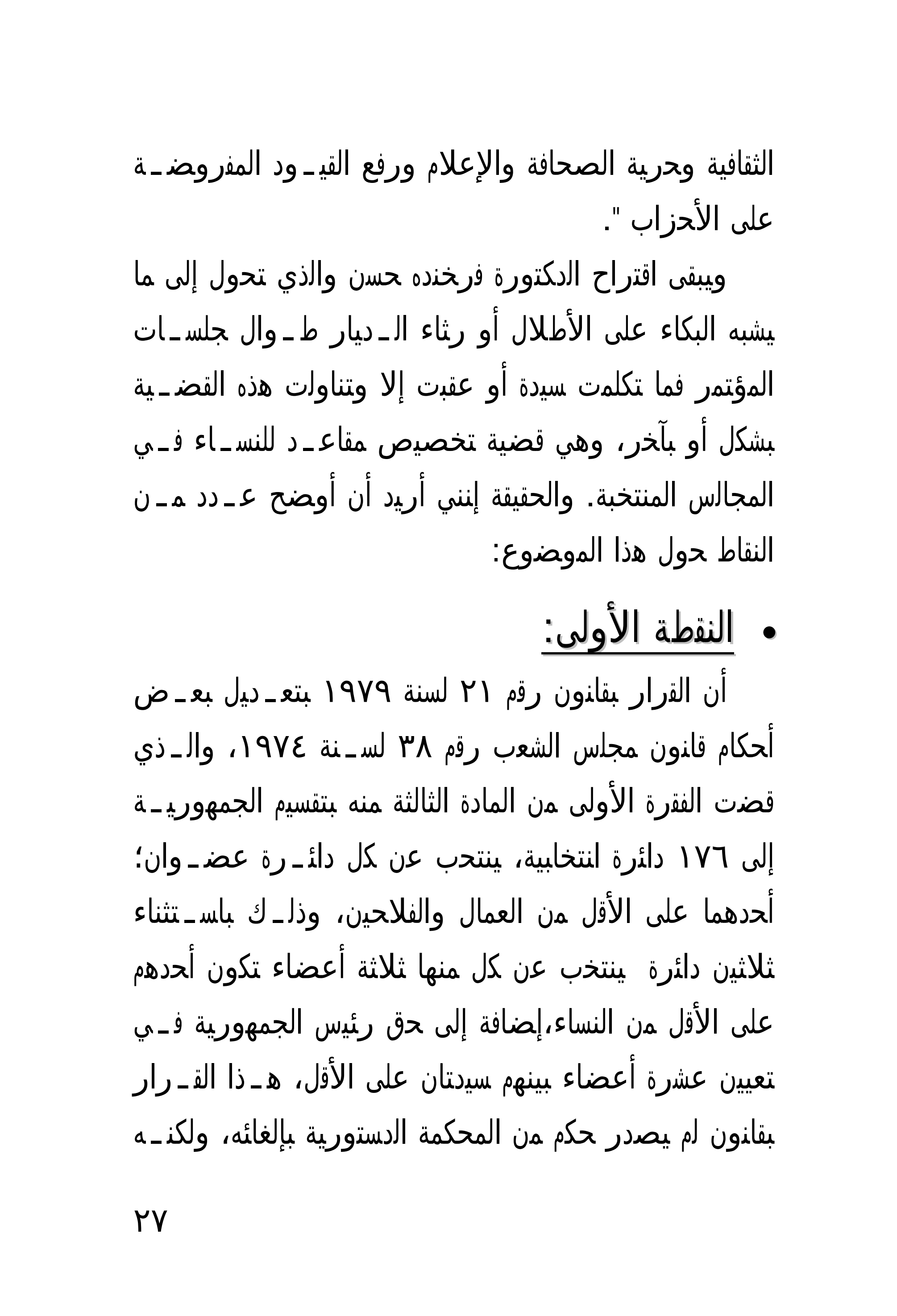
للمرأة وحدها عن المشاركة، فالفقر ربما يكون هـو الـنمط الأوحد الذي يساوي بين الجنسين فيما يرتبه من آثار، ومـن هنا أجدني متحيزا لتعقيب الدكتورة منى البرادعي وأنصـح القارئ بالرجوع إليه والاستمتاع به.

وإذا كان التفسير الاقتصادي لا يصـلح كثيـرا ـ مـن وجهة نظري ـ فإن التفسير القانوني يمكن اختباره.

ففي افتتاح المؤتمر قالت الأستاذة الدكتورة فرخنده حسن " إذا كان مجتمعنا نصفه نساء حوالي ٤٩ % تقريبا نجـد أن تمثيلهم في مجلس الشعب الآن ١,٥ % فقط مـن أعضـاء البرلمان بالإضافة إلى الأربع عضوات المعينـات فتصـبح النسبة ٢,٤ % بمعنى أن نصـف الشـعب يمثلـه ٢,٤ % والنصف الآخر يمثله ٩٧,٦ %. هذا الوضع يذكرني بحـال المجتمع قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وكيف لم يكن لأي عامل أو فلاح أي فرصة في الوصول إلى البرلمان، حتى قامت الدولة بتخصيص نسبة ٥٠ % عمال وفلاحين، وتستطيعون إدراك الآن كيف أثرى هذا القرار الحياة السياسية في مصر وأعـاد حقا مسلوبا لأصحابه، وساعد على تنوع الآراء في المجتمع البرلماني من خلال مشاركة الفلاحين والعمال فيه. واليـوم

هل لنا أن نعود ونطالب بتخصيص نسبة من مقاعد البرلمان للنساء ؟ ". ذلك كان هو الاقتراح الأول، أما الاقتراح الثاني فقد تبنته الدكتورة نبيلة رسلان وهو العودة إلى نظام المـزج بين الانتخاب بالقائمة الحزبية والانتخاب الفردي والذي مـن وجهة نظرها سوف يساعد على تمثيل أكبر للمرأة.

وعندي أن هذا الاقتراح لن يحقق الفائدة المرجوة منـه وفقًا لورقة الدكتورة نبيلة رسلان ذاتها فإن هذا النظام عندما طبق في مجلس ١٩٨٧ لم تحظ المرأة بأكثر من ١٨ مقعـدا في البرلمان، وهو رقم ليس كبيرا بالنسبة إلى الوضع الحالي والذي تمثل فيه المرأة بحوالي ١١ مقعدا، هذا مـن ناحيـة ولكن من ناحية أخرى فإن هذا النظام مشروط بـأن يكـون تمثيل المرأة من قبل الأحزاب تمثيلا حقيقيا وفعليا - على ما ترى الدكتورة نبيلة رسلان - وبغير ذلك لـن يحقـق هـذا النظام هدفه، ولقد تكلمنا عن الأحزاب قبل ذلك، لكن المهـم أن الدكتورة نبيلة رسلان ترى أنـه " لكـي يكـون النظـام المقترح مجديا حقا فلا بد من أن تكون هناك حيـاة مدنيـة مفتوحة تتيح للمواطنين الاختيار الصحيح فيتم إطلاق الحيـاة



الثقافية وحرية الصحافة والإعلام ورفع القيـود المفروضـة على الأحزاب ".

ويبقى اقتراح الدكتورة فرخنده حسن والذي تحول إلى ما يشبه البكاء على الأطلال أو رثاء الـديار طـوال جلسـات المؤتمر فما تكلمت سيدة أو عقبت إلا وتناولت هذه القضـية بشكل أو بآخر، وهي قضية تخصيص مقاعـد للنسـاء فـي المجالس المنتخبة. والحقيقة إنني أريد أن أوضح عـدد مـن النقاط حول هذا الموضوع:

- **النقطة الأولى:**

أن القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتعـديل بعـض أحكام قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسـنة ١٩٧٤، والـذي قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بتقسيم الجمهوريـة إلى ١٧٦ دائرة انتخابية، ينتحب عن كل دائـرة عضـوان؛ أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، وذلـك باسـتثناء ثلاثين دائرة ينتخب عن كل منها ثلاثة أعضاء تكون أحدهم على الأقل من النساء،إضافة إلى حق رئيس الجمهورية فـي تعيين عشرة أعضاء بينهم سيدتان على الأقل، هـذا القـرار بقانون لم يصدر حكم من المحكمة الدستورية بإلغائه، ولكنـه

أحيل فقط إليها، وتم إلغاؤه بأدنى مقاومة تذكر من عضوات مجلس الشعب اللاتي فاق عددهن في ذلك الوقت ٣٥ سـيدة، كما لم تقم الحركة النسائية المصرية بأية حركات احتجاجيـة للضغط لإبقاء هذا القانون.

- **النقطة الثانية:**

إن القول بأن تمثيل العمال والفلاحين فـي مجلـس الشعب قد أفاد قضاياهم، أو دافع عن مصـالحهم هـو أمـر أقرب إلى الهزل منه إلى الجد، ففي ظل وجود ٥٠ % مـن العمال والفلاحين في المجس تم إقرار بـرامج الخصخصـة والتي تؤدى تلقائيا إلى تشريد آلاف العمال وأسـرهم وبيـع وحدات القطاع العام، وتم إقرار قانون العلاقة بـين المـلاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية وهو القانون الذي ألقي بعشرات الآلاف من الفلاحين إلى خارج الأراضي التي كانوا يزرعونها ويتقوتون منها منذ عام ١٩٥٢ ودفعهم إلـى مـا دون خط الفقر.

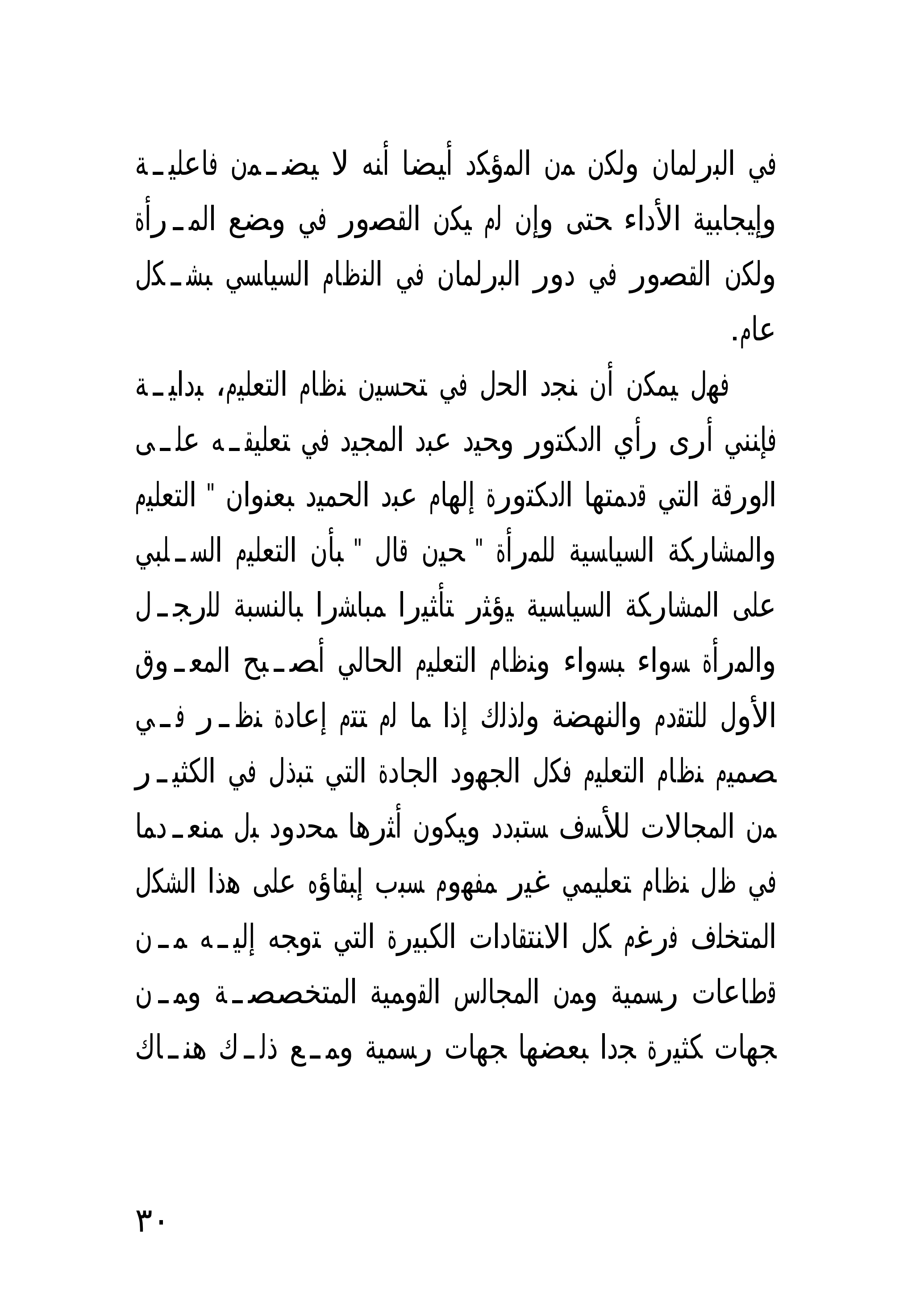
- **النقطة الثالثة:**

إنه بتحليل الأداء البرلماني للمرأة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٥ أي حال وجود حصة للنسـاء، وبـدون نظـام الحصص تبين وبجلاء أن المرأة في البرلمان لم تثـر أيـة قضية تتعلق بمصالح المرأة المصرية عموما أو تمكينها مـن المشاركة بفاعلية في صنع القرار [١]. فوجود المـرأة فـي مجلس اشعب سواء في ظل نظام الحصص أو في ظل غياب النظام ذاته، لم يدفع بقضايا وهموم المرأة المصرية إلى دائرة الضوء، أو بؤرة اهتمام المجلس، فجميع المبادرات التشريعية الرامية إلى تحسين أوضاع النساء تأتي من الحكومة، كمنـا أنه لا يوجد عضوة واحد في تلك الفترة قد استخدمت أيا من أدوات الرقابة البرلمانية لخدمة النساء بـالمعنى الواسـع أو الضيق.

كل تلك الأسباب مجتمعة تدعوني إلى أن أقول بأنه مـن المؤكد أن نظام الحصص يمكن أن يزيد عدد مقاعد المـرأة

---

(١) نجاد البرعي " المرأة والبرلمان عشرون عاما من العمل البرلماني للمرأة " ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخصيص مقاعد للنساء فـي الهياكـل المنتخبة وأثره على المشاركة السياسـية للمـرأة ـ جماعـة تنميـة الديمقراطية مارس ٢٣٠٠٠ غير منشورة.



في البرلمان ولكن من المؤكد أيضا أنه لا يضـمن فاعليـة وإيجابية الأداء حتى وإن لم يكن القصور في وضع المـرأة ولكن القصور في دور البرلمان في النظام السياسي بشـكل عام.

فهل يمكن أن نجد الحل في تحسين نظام التعليم، بدايـة فإنني أرى رأي الدكتور وحيد عبد المجيد في تعليقـه علـى الورقة التي قدمتها الدكتورة إلهام عبد الحميد بعنوان " التعليم والمشاركة السياسية للمرأة " حين قال " بأن التعليم السـلبي على المشاركة السياسية يؤثر تأثيرا مباشرا بالنسبة للرجـل والمرأة سواء بسواء ونظام التعليم الحالي أصـبح المعـوق الأول للتقدم والنهضة ولذلك إذا ما لم تتم إعادة نظـر فـي صميم نظام التعليم فكل الجهود الجادة التي تبذل في الكثيـر من المجالات للأسف ستبدد ويكون أثرها محدود بل منعـدما في ظل نظام تعليمي غير مفهوم سبب إبقاؤه على هذا الشكل المتخاف فرغم كل الانتقادات الكبيرة التي توجه إليـه مـن قطاعات رسمية ومن المجالس القومية المتخصصـة ومـن جهات كثيرة جدا بعضها جهات رسمية ومـع ذلـك هنـاك

إصرار على إبقاء هذا النظام بهذا الشكل الـرديء الـذي لا ينتمي لهذا العصر "بكل مستحدثاته والتكنولوجيا المتطورة.

ومرة أخرى لا يمكن فصل قضية المراة عـن قضـايا المجتمع، ولكنني في الحقيقة أجد أن التعليم المصري مجحف ضد النساء وتقدم الدكتورة إلهام في ورقتها العديد من الأمثلة على أن الكتب المدرسية تركز على الرجعية تجـاه المـرأة فيصورها ويحسرها بأنها عاطفية ومنقادة، ولا يجسدها على أنها شخصية مستقلة لها اسم، وكيان ورأي تعبر عنه بطلاقة وبموضوعية وديناميكية تستدعي الاحترام والتبجيل.

" والجدير بالذكر أن تحليل الكتب الدراسية يؤكد علـى ثنائية الصفات والأدوار فالمرأة ماهرة في العمـل اليـدوي والرجل في العمل الفكري والإبداعي والعالم ينقسم إلى رجل وامرأة شجاعة وحنان عقل وتفكير، إيجابية وسـلبية وغيـر مسموح لأحدهما باجتياز الحدود إلى منطقة الآخر ".

ورغم إيماني ويقيني التام بانهيار النظام التعليمي وعـدم قدرته إلا على إنتاج مسوخ بشرية غير قادرة على المشاركة وتعتمد على ما يتم تلقينه إياها مـن معلومـات، ولا تتمتـع بالروح النقدية أو الإبداعية، فإنني لا أستطيع إلا أن أقول بأن

هذا النظام المتخلف يصب عصارة تخلفه وركـام انهياراتـه المرأة المصرية التي تشوه الكتب المدرسية صورتها ولا تقدم لنا منها إلا الجانب التقليدي في أسوأ صوره.

وتقدم الناقدة الفنية وعضـو مجلـس الأمنـاء الأسـبق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان الأستاذة ماجـدة مـوريس تحليلاً يعتمد على الترابط بين الإعلام والتعليم فهي تعتبر أنه إذا كانت مناهج التعليم تعتمد على التلقين فإن البرامج التـي نشاهدها - خاصة في قنوات البث الأرضي - تعتمد هـي أيضا على التلقين التي لا تحرض أحد على أن ينقد شيء ولا تعطي تميزه بالمعلومات التي تحثه على أن يختلف مع الفكر الذي يقدمه البرنامج، وهي بهذا تضع الأمور فـي سـياقها الصحيح.

الجلسة الأخيرة من جلسات المؤتمر خصصت لعـرض تجارب بعض الجمعيات النشطة في مجال التنمية السياسـية للنساء، بعد الاستماع لجهدهن الفائق أجدني مضطرا لتقـديم ثلاث نصائح لكل الجمعيات بل والمؤسسات العاملة في مجال زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

- <u>النصيحة الأولى:</u>

ضرورة بذل جهد حقيقي مع الرجال، فأغلب برامج الجمعيات النسائية توجه للنساء سواء لرفع النساء لمشاركة فعالة أكثر أو رفع النساء وهذا شيء مهم ومطلب ولكن الجهد الحقيقي مطلوب مع الرجال بالذات في المرحلة الأولى لأن أغلب المنتخبين هم رجال.



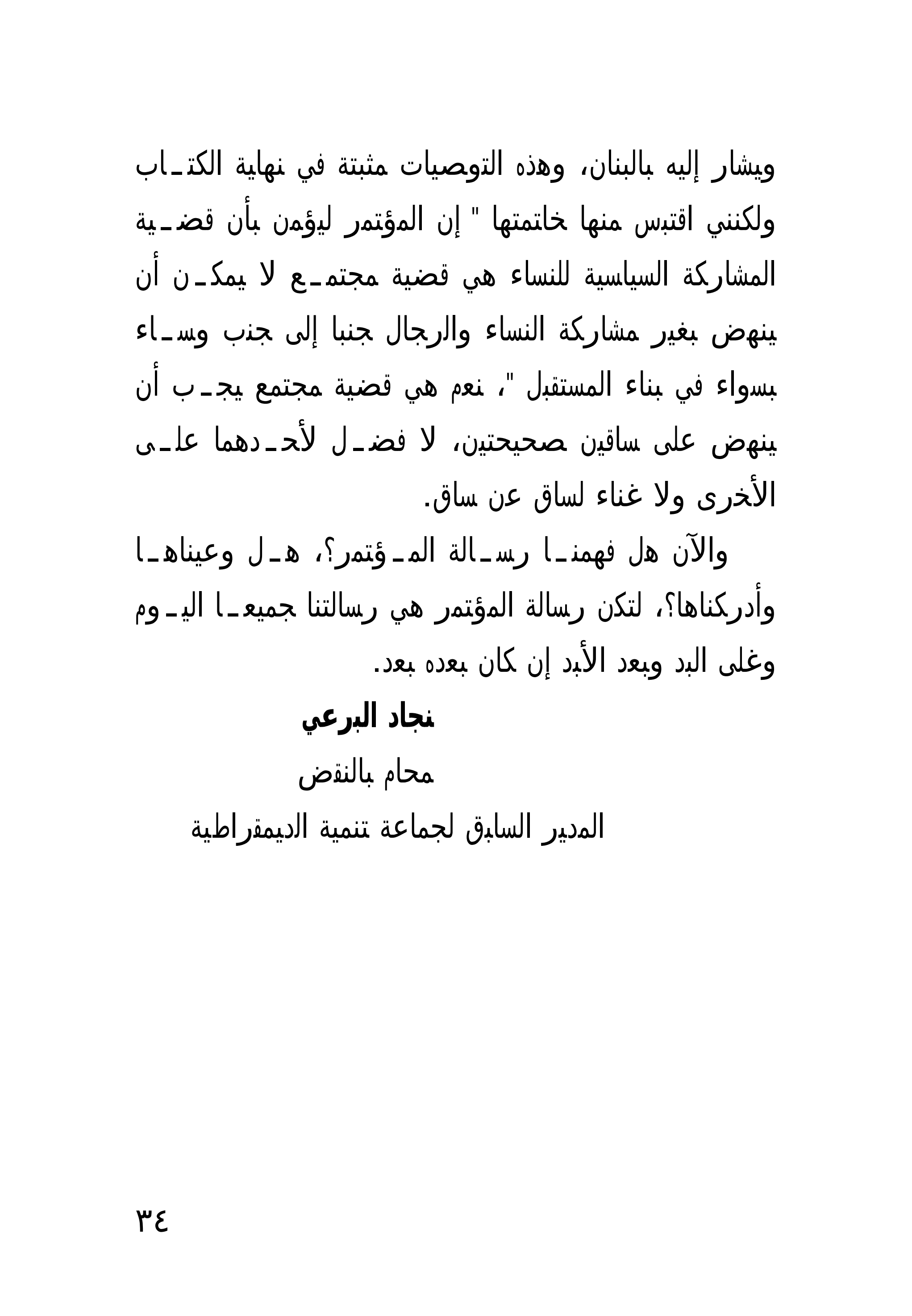
- **النصيحة الثانية:**

عدم الاهتمام بالسيدات شديدي الفقر في موضوع المشاركة السياسية فربما كان من غير المجدي أن نقنع سيدة لا تجد كسرة خبز بأنها تنشط لعمل مشاركة سياسية.

- **النصيحة الثالثة:**

هي أنه في ظل التركيبة الذكورية للمجتمع هل يمكن أن نفكر كيف نستثمرها ونتعايش معها بدلا من إضاعة الوقت والجهد في صدام لا أرى له مبرر أو ضرورة.

ما العمل؟ سؤال أجاب عليه المؤتمر في توصيات إلى كل من يملك سلطة القرار في مصر من فخامة رئيس الجمهورية إلى مؤسسات التمويل الدولية وكلها توصيات لو عمل بها من وجهت إليه لخلقنا مجتمع نراه في أحلامنا



ويشار إليه بالبنان، وهذه التوصيات مثبتة في نهاية الكتـاب ولكنني اقتبس منها خاتمتها " إن المؤتمر ليؤمن بأن قضـية المشاركة السياسية للنساء هي قضية مجتمـع لا يمكـن أن ينهض بغير مشاركة النساء والرجال جنبا إلى جنب وسـاء بسواء في بناء المستقبل "، نعم هي قضية مجتمع يجـب أن ينهض على ساقين صحيحتين، لا فضـل لأحـدهما علـى الأخرى ولا غناء لساق عن ساق.

والآن هل فهمنـا رسـالة المـؤتمر؟، هـل وعيناهـا وأدركناها؟، لتكن رسالة المؤتمر هي رسالتنا جميعـا اليـوم وغلى البد وبعد الأبد إن كان بعده بعد.

نجاد البرعي

محام بالنقض

المدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية



المرأة والانتخابات البرلمانية
قراءة للواقع واستشراق المستقبل

برنامج عمل المؤتمر العلمي الأول للمركز المصري لحقوق المرأة:

اليوم الأول: ٢٨ مارس ٢٠٠١

٣,٣٠: ١٠ تسجيل

١٠: ١٠,٣٠ الجلسة الافتتاحية

١٠: ١٢,٣٠ الجلسة الأولى

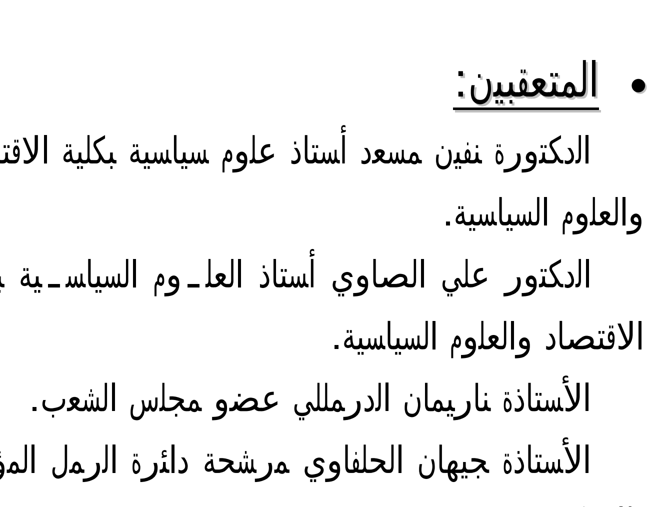
تحليل أداء المرأة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠

- **رئيس الجلسة:**

الدكتورة هالة مصطفى رئيس وحدة بحوث النظم السياسية بمركز الدراسات الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

- **المتحدث الرئيس:**

المحامية الأستاذة نهاد أبو القمصان مدير المركز المصري لحقوق المرأة.



- **المتعقبين:**

الدكتورة نفين مسعد أستاذ علوم سياسية بكلية الاقتصـاد والعلوم السياسية.

الدكتور علي الصاوي أستاذ العلـوم السياسـية بكليـة الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذة ناريمان الدرمللي عضو مجلس الشعب.

الأستاذة جيهان الحلفاوي مرشحة دائرة الرمل المؤجلـة بالإسكندرية.

١٢,٣٠ : ١ استراحة شاي.

١ : ٣ الجلسة الثانية.



حالة مشاركة

المرأة المصرية في العمل السياسي

- **رئيس الجلسة:**

الأستاذ الدكتور جهاد عودة وكيل كلية التجارة بجامعة حلوان وأستاذ العلوم السياسية.

- **المتحدثين الرئيسيين:**

الأستاذ أحمد المسلماني " المرأة في الأحزاب السياسية ".

- **المعقبين:**

د. نبيلة الابرشي - أمينة المرأة بالجيزة - الحزب الوطني الديمقراطي.

الأستاذة كاميليا شكري - امينة المرأة بحزب الوفد

حالة مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي.

- **الورقة الأولى:**

المرأة في الأحزاب السياسية " أحمد المسلماني "

- **الورقة الثانية:**

المرأة في النقابات المهنية ومؤسسات التأثير في صـنع السياسات العامة.

٤: ٦ الجلسة الثالثة:

المرأة في مراكز التأثير في صنع السياسات العامة

- **رئيس الجلسة:**

الأستاذ الدكتورة هدى بدران رئيس مجلس إدارة رابطة المرأة العربية.

- **المتحدث الرئيسي:**

الأستاذة الصحفية فريدة النقـاش رئـيس مجلـس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

المداخلة عن " المرأة في النقابات المهنيـة ومؤسسـات التأثير في صنع السياسات العامة ".

- **المعقب الرئيسي:**

الأستاذة المحامية بالنقض تهاني الجبالي عضو المكتـب الدائم لاتحاد المحامين العرب.

اليوم الثاني ٢٩ مارس ٢٠٠١

١٠: ١ الجلسة الرابعة:

المؤثرات القانونية والاقتصادية على المشاركة السياسية للمرأة.

- رئيس الجلسة:

الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري بكليـة الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومقرر لجنة وضع دستور ١٩٧١.

- المتحدثون الرئيسيون:

الأستاذة الدكتورة نبيلة إسماعيل رسـلان وكيـل كليـة الحقوق جامعة طنطا.

" نظام القوائم الانتخابية هل يساعد على تحسين مشاركة النساء في عملية الانتخاب؟ ".

الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

" الوضع الاقتصادي للنساء هل يساعد إلى إحجامهن عن العمل بفاعلية في الميدان السياسي ".

- **المعقبون:**

الأستاذة الدكتورة منى البرادعي أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ الدكتور حسام لطفي استاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة - فرع بني سويف.

١: ١,٣٠ استراحة شاي.

١,٣٠: ٣,٣٠ الجلسة الخامسة.

المؤثرات الإعلامية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة

الرئيس: الأستاذ الدكتور وحيد عبد المجيد.

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

- **المتحدثون الرئيسيون:**

الدكتورة إلهام عبد الحميد مدير مركز الخدمات التربوية - المعهد العالي للبحوث والدراسات التربوية.

" التعليم والمشاركة السياسية للمرأة ".

الدكتور محمد شومان: أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس.

" المشاركة السياسية للمرأة في خطاب الكاريكاتير في الصحافة المصرية ".

الدكتور محمود حمدي عبد القوي مدرس بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة المنيا.

- **المعقبون الرئيسيون:**

الأستاذ الدكتور كمال حامد مغيث.

الأستاذة ماجدة موريس.

٣,٣٠ :٤,٣٠ استراحة غذاء.

٤,٣٠ :٦,٣٠ الجلسة السادسة.

تجارب النساء في التمكين من المشاركة

مناقشات حرة

رئيس الجلسة :الأستاذة الدكتورة آمال عبـد الهـادي ـ مركز دراسات المرأة الجديدة.

- <u>المتحدثون الرئيسيون:</u>

الأستاذة المحامية ميرفت أبو تيج ـ ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

الأستاذة أميرة عبد الفتاح ـ رابطة المرأة العربية.

الأستاذة هبة مبارك ـ جمعية النهوض بالمرأة.

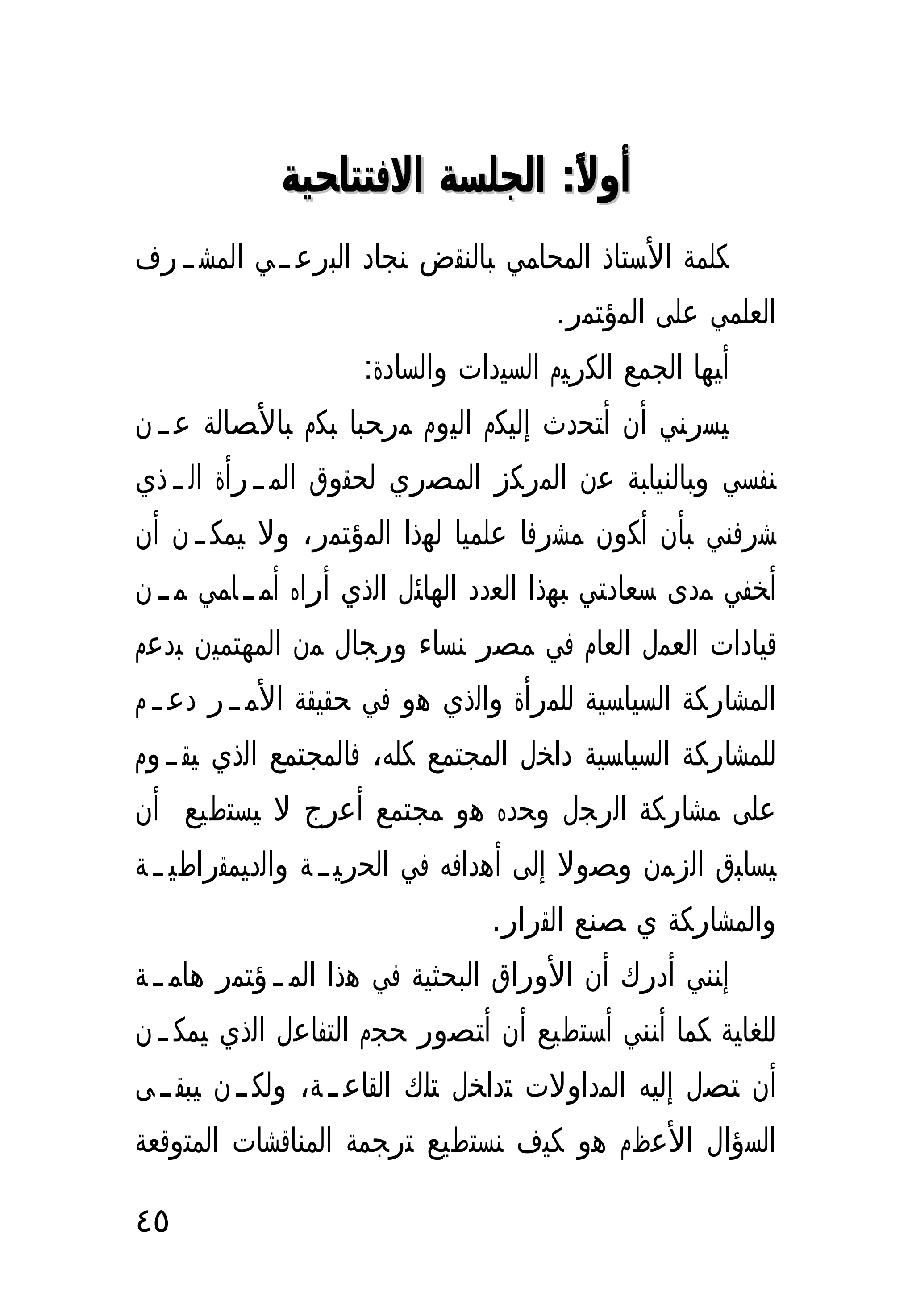
الأستاذ نجاد البرعي ـ محام ـ المدير السابق لجماعـة تنمية الديمقراطية.

الجلسة الأفتتاحية



ا ؤ ر العلمي الأول
للمركز ا صري قوق
ا رأة

ا لسة الافتتاحية



أولاً: الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذ المحامي بالنقض نجاد البرعـي المشـرف العلمي على المؤتمر.

أيها الجمع الكريم السيدات والسادة:

يسرني أن أتحدث إليكم اليوم مرحبا بكم بالأصالة عـن نفسي وبالنيابة عن المركز المصري لحقوق المـرأة الـذي شرفني بأن أكون مشرفا علميا لهذا المؤتمر، ولا يمكـن أن أخفي مدى سعادتي بهذا العدد الهائل الذي أراه أمـامي مـن قيادات العمل العام في مصر نساء ورجال من المهتمين بدعم المشاركة السياسية للمرأة والذي هو في حقيقة الأمـر دعـم للمشاركة السياسية داخل المجتمع كله، فالمجتمع الذي يقـوم على مشاركة الرجل وحده هو مجتمع أعرج لا يستطيع أن يسابق الزمن وصولا إلى أهدافه في الحريـة والديمقراطيـة والمشاركة ي صنع القرار.

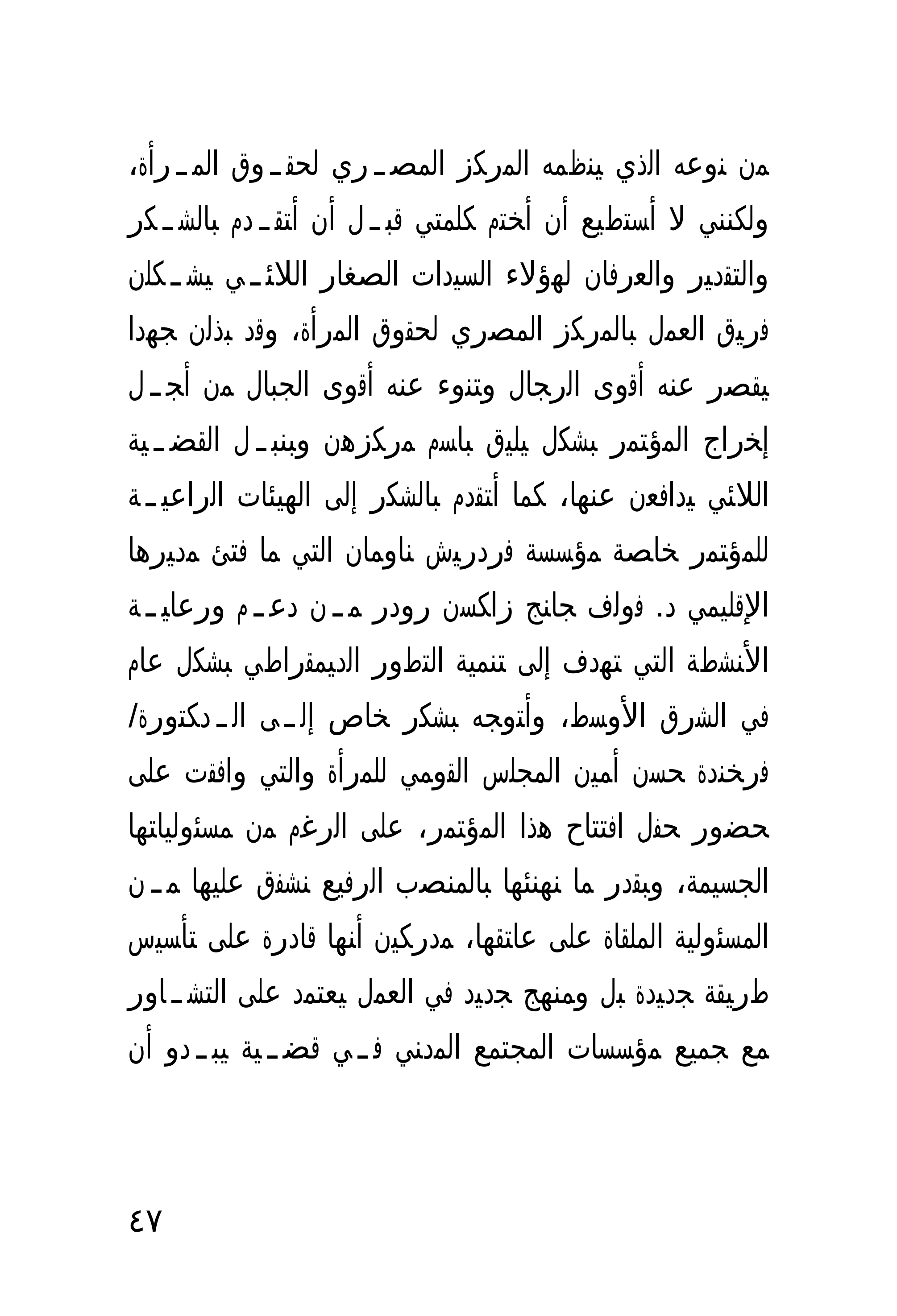
إنني أدرك أن الأوراق البحثية في هذا المـؤتمر هامـة للغاية كما أنني أستطيع أن أتصور حجم التفاعل الذي يمكـن أن تصل إليه المداولات تداخل تلك القاعـة، ولكـن يبقـى السؤال الأعظم هو كيف نستطيع ترجمة المناقشات المتوقعة

والتوصيات التي لا بد وأن نخرج بها إلى خطـوات عمـل محددة تحدد أمامنا معالم الطريق الواضح والمستقيم والـذي يعننا على ماسعدة النساء المصريات علـى أن يكـن أكثـر فاعلية في الميدان السياسي عن ذي قبل.

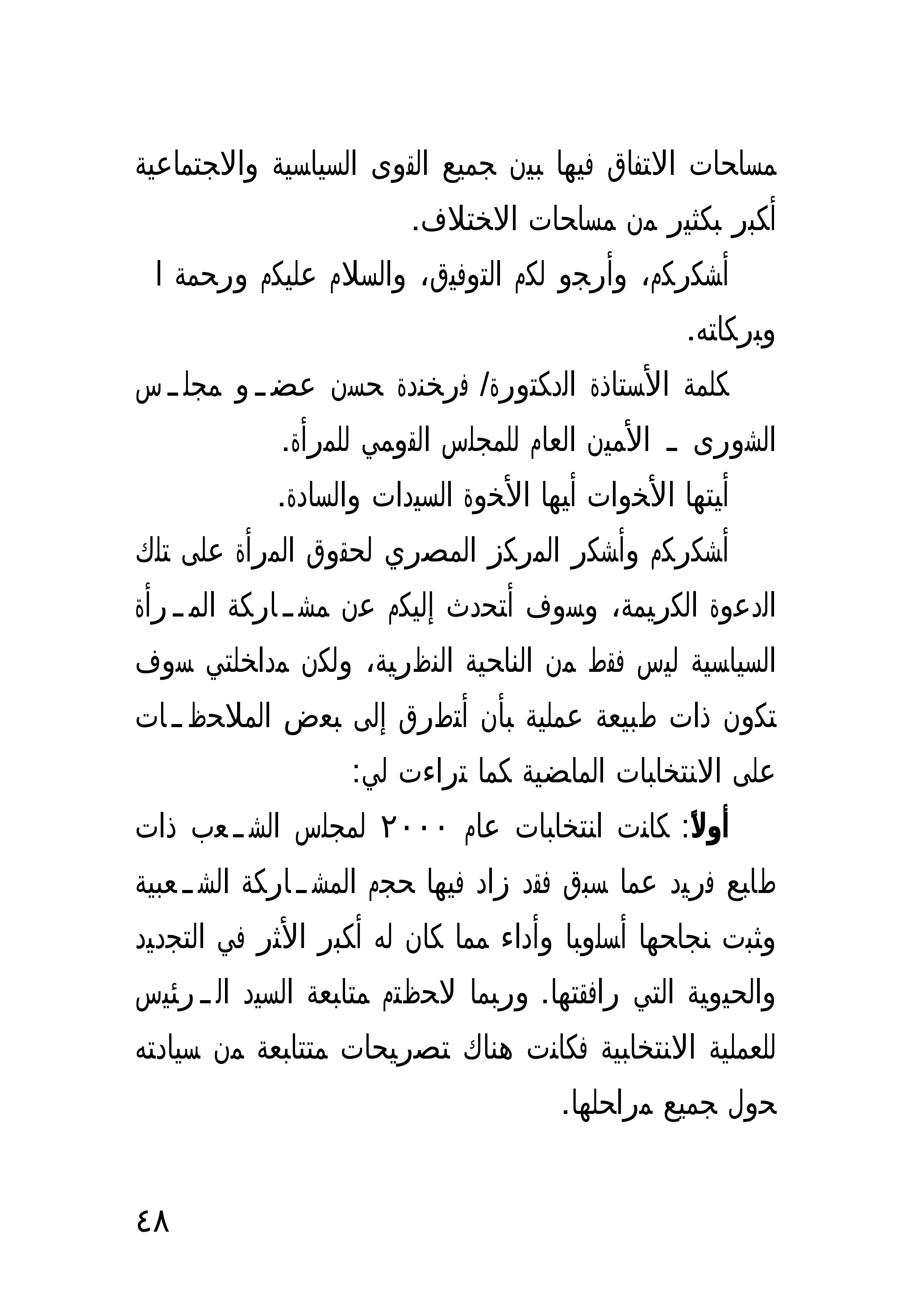
أيتها السيدات ـ أيها السادة.

إن برنامج هذا المؤتمر يحتوي على عدة موضوعات كل موضوع بمفرده يمكن أن يقوم على مناقشته مؤتمرا برمتـه، ولكننا تصورنا أن إلقاء الضوء على موضـوعات متعـددة تخدم هدفا واحدا ربما يساعد أكثر على لفت انتباه المجتمـع إلى أهمية المشاركة السياسية للنساء، وفي بعـض الأحيـان للرجال.

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التي جرت نهايـة عـام ٢٠٠٠ نقطة تحول هامة في تاريخ الحياة السياسية المصرية باعتبارها كانت الأولى التي تمت تحـت مظلـة الإشـراف القضائي الكامل على عملية التصويت. ويهمنا أن نعرف هل كانت أيضا نقطة تحول في مشاركة المرأة سياسيا؟ إننـي لا أود أيتها السيدات والسادة في أن أحجكم بحديثي عـن بـدء مداولات مؤتمركم هذا ـ الذي هو أول مؤتمر علمي والفريد



من نوعه الذي ينظمه المركز المصـري لحقـوق المـرأة، ولكنني لا أستطيع أن أختم كلمتي قبـل أن أتقـدم بالشـكر والتقدير والعرفان لهؤلاء السيدات الصغار اللائـي يشـكلن فريق العمل بالمركز المصري لحقوق المرأة، وقد بذلن جهدا يقصر عنه أقوى الرجال وتنوء عنه أقوى الجبال من أجـل إخراج المؤتمر بشكل يليق باسم مركزهن وبنبـل القضـية اللائي يدافعن عنها، كما أتقدم بالشكر إلى الهيئات الراعيـة للمؤتمر خاصة مؤسسة فردريش ناومان التي ما فتئ مديرها الإقليمي د. فولف جانج زاكسن رودر مـن دعـم ورعايـة الأنشطة التي تهدف إلى تنمية التطور الديمقراطي بشكل عام في الشرق الأوسط، وأتوجه بشكر خاص إلـى الـدكتورة/ فرخندة حسن أمين المجلس القومي للمرأة والتي وافقت على حضور حفل افتتاح هذا المؤتمر، على الرغم من مسئولياتها الجسيمة، وبقدر ما نهنئها بالمنصب الرفيع نشفق عليها مـن المسئولية الملقاة على عاتقها، مدركين أنها قادرة على تأسيس طريقة جديدة بل ومنهج جديد في العمل يعتمد على التشـاور مع جميع مؤسسات المجتمع المدني فـي قضـية يبـدو أن



مساحات الاتفاق فيها بين جميع القوى السياسية والاجتماعية أكبر بكثير من مساحات الاختلاف.

أشكركم، وأرجو لكم التوفيق، والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته.

كلمة الأستاذة الدكتورة/ فرخندة حسن عضـو مجلـس الشورى ـ الأمين العام للمجلس القومي للمرأة.

أيتها الأخوات أيها الأخوة السيدات والسادة.

أشكركم وأشكر المركز المصري لحقوق المرأة على تلك الدعوة الكريمة، وسوف أتحدث إليكم عن مشـاركة المـرأة السياسية ليس فقط من الناحية النظرية، ولكن مداخلتي سوف تكون ذات طبيعة عملية بأن أتطرق إلى بعض الملاحظـات على الانتخابات الماضية كما تراءت لي:

أولاً: كانت انتخابات عام ٢٠٠٠ لمجلس الشـعب ذات طابع فريد عما سبق فقد زاد فيها حجم المشـاركة الشـعبية وثبت نجاحها أسلوبا وأداء مما كان له أكبر الأثر في التجديد والحيوية التي رافقتها. وربما لاحظتم متابعة السيد الـرئيس للعملية الانتخابية فكانت هناك تصريحات متتابعة من سيادته حول جميع مراحلها.

ثانيا: إن زيادة حجم المشاركة التي شوهدت هذه المـرة تؤدي إلى مزيد من الانتماء مما يعمق من مسيرة الديمقراطية ومشاركة المرأة في الانتخابات كانت مثار الإعجـاب وقـد أبرز الإعلام هذه المشاركة بصورة ملحوظة وأدت المـرأة المصرية واجبها الوطني بكفاءة سواء بالإدلاء بصوتها يـوم الانتخاب أو بقيد اسمها في جداول الانتخابات، لأن المشاركة السياسية لا تعني الترشيح للمجالس النيابية فقط وإنما تعنـي القيد في جداول الانتخابات، القيد في عضـوية الأحـزاب، والمرأة عضو في ١٥ حزب سياسي، مما يدل على نضوجها السياسي، وفاعليتها في اختيار الحزب الذي توافـق مبادئـه مبادئها، ولقد بلغ إيمان المرأة المصرية بضـرورة وأهميـة المشاركة السياسية مبلغا عظيما حتى أن عدد النساء المقيدين في الجداول الانتخابية في بعض المحافظـات وصـل إلـى ٤٦,٣ % أي نصف الجدول الانتخابي، على أن هذا لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أن تلك النسبة نفسها ما زالت في بعض المحافظات الأخرى منخفضة، مما يفتح الباب أمام مناقشـة تلك الظاهرة وأسبابها واتخاذ الخطوات اللازمة لعلاجها.

ثالثًا: إن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ حملت لنا الكثير من أسباب التفاؤل فقد بادرت أكثر من مائة امرأة لترشيح أنفسهم للمقاعد البرلمانية. في كل المحافظات - ٢٦ محافظة فقد كانت هناك مرشحات، منهن حوالي ٤٤ تنافس على مقاعد الفئات و ٦٢ تنافس على مقاعد العمال والفلاحين، ولكن النتائج لم تكن في مستوى المأمول فقد نجحت ٧ سيدات فقط، ثلاث منهن فزن بمقاعد الفئات، وأربع سيدات آخرون بمقاعد ضمن النسبة المخصصة للعمال والفلاحين.

وإذا كان مجتمعنا نصفه نساء حوالي ٤٩ % تقريبا نجد أن تمثيلهم في مجلس الشعب الآن ١,٥ % فقط من أعضاء البرلمان بالإضافة إلى الأربع عضوات المعينات فتصبح النسبة ٢,٤ % بمعنى أن نصف الشعب يمثله ٢,٤ % والنصف الآخر يمثله ٩٧,٦ %، هذا الوضع يذكرني بحال المجتمع قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وكيف لم يكن لأي عامل أو فلاح أي فرصة في الوصول على البرلمان، حتى قامت الدولة بتخصيص نسبة ٥٠ % عمال وفلاحين، وتستطيعون إدراك الآن كيف أثرى هذا القرار الحياة السياسية في مصر

وأعاد حقا مساويا لأصحابه، وعاون على تنوع الآراء فـي المجتمع البرلماني من خلال مشاركة الفلاحين والعمال فيه.

واليوم هل لنا أن نعود ونطالب بتخصيص نسـبة مـن مقاعد البرلمان للنساء؟ وما هو الأسلوب الذي يتيح ويهيئ لنا ذلك دون مخالفة الدستور؟. إنني منذ حوالي ستة شهور بعـد الانتخابات الماضية تقدمت إلى مجلس الشورى باقتراح مفادة " أن تعيد الحكومة النظر في نظام الانتخابات ولعل دراسـة تطبيق النظام الانتخابي يجمع بين القائمة النسـبية والتمثيـل افردي أصبحت ملحة في الوقت الحالي ليست فقـط ليسـمح بمشاركة أكبر للنساء بل أيضا لشرائح أخرى ستظل بعيـدة عن المشاركة البرلمانية الفعالة ولا يمكنهـا المنافسـة مثـل العلماء والفنانين والأدباء وأساتذة الجامعة وبعـض رجـال الفكر والفن أي من أصحاب الخبـرات "، وهـذا الاقتـراح يدرس في اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشـورى وأرسل إلى الأحزاب وهناك تقبل إلى حـد كبيـر لأن هـذا النظام سيفيد المجتمع من نواحي عديـدة وأرجـو أن يقـوم المركز المصري لحقوق المرأة بدراسة هذا النظام وإرسـال نتائج تلك الدراسة إلينا.

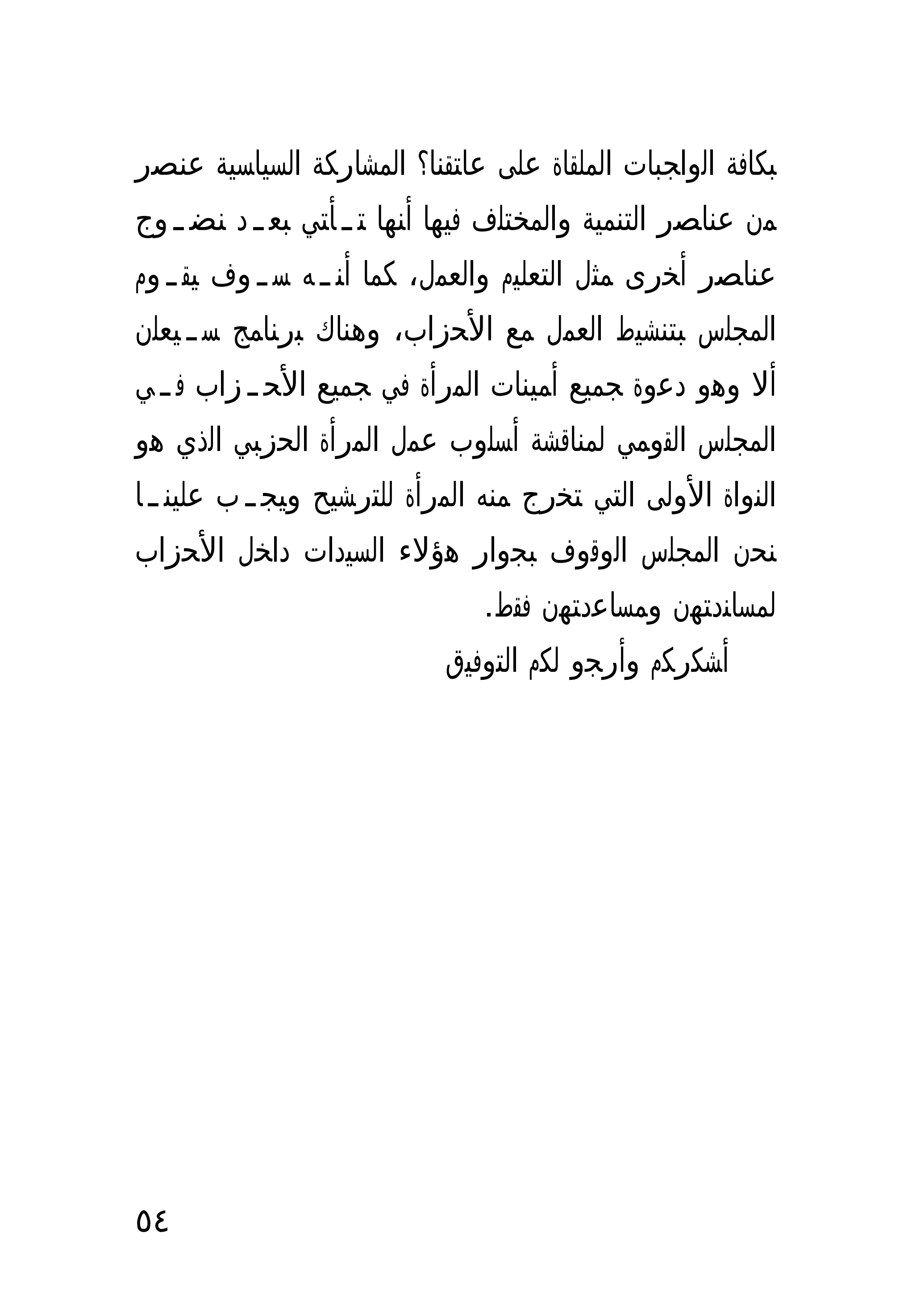
رابعا: إن خمس سيدات جئن من محافظـات الصـعيد (الجيزة ـ الفيوم ـ بني سويف ـ المنيا ـ سوهاج) وسيدة واحدة من منطقة شعبية في القاهرة ـ السيدة فايدة كامـل ـ كما نجحت الدكتورة آمال عثمان من محافظة الجيـزة فـي دائرة الدقي وكان معظم ما حصلت عليه من أصوات انتخابية من المناطق الشعبية في الـدائرة، وهـي ظـاهرة يتعـين مناقشتها، هل هناك ربط بين مسـتوى النمـو الاقتصـادي والثقافي وبين انتخاب المرأة أو عدم انتخابها، وهل يزيد تفهم المجتمع الأقل نموا لدور المرأة وأهميته عن المجتمع الأكثر تطورا؟.

خامسا: إن الانتخابات الماضية تطرح علينا وبقوة سؤال حول كيف يرى المتعلمين، وأصحاب الحظ الأوفر في النمو الاقتصادي دورهم الوطني في المشاركة السياسية؟ لقد بـدا من النظرة العامة للانتخابات الماضية بـأن الغالبيـة مـن الناخبين سيدات ورجال أيضا كانوا على مستوى متواضـع من التعليم أو من الأمية في بعض المحافظات الريفية وإلـى حد ما كان الوعي السياسي مشوشًا فلم تكن السـيدات علـى وعي تام بمن ستنتخب ولا ببرنامجه الانتخابي، كمـا كانـت

نسبة الحضور في المناطق المعروفة بمستوى التعليم العـالي أقل بكثير من المناطق الريفية والشعبية، فهل نستطيع ألقـول بأن رجال مصر وسيداتها ممن هم على مستوى عالي مـن الثقافة والتعليم وأحب الفكر والـرأي لا يقومـون بـواجبهم الوطني في هذا المجال بالصورة المفروضة؟ وغلى أي مدى يتناقض موقف الكثير من المثقفين الذي يشاركون بفاعلية في المؤتمرات العلمية وبرامج وسائل الإعلام عـن المشـاركة السياسية ولا يقومون فعلا بتنفيذ ما يدعون إليه.

أيتها السيدات أيها السادة:

أختتم كلمتي بكلمة موجزة عن المجلس القومي للمـرأة ودور هذا المجلس فهناك بعض التشويش والممارسـات أدت إلى انطباعات وأفكار غير صحيحة فالمجلس القـومي يتبـع رئيس الجمهورية مباشرة وهذا يعطيه قوة إلـى حـد مـا، فالمفروض ا، تستغل بصورة مناسبة ودبلوماسية لا ينفر منها البعض، ودور المجلس القومي للمرأة، هو اقتراح السياسات والخطط للنهوض بالمرأة في كل المجالات المعنية لأجهـزة الدولة المعنية، ومتابعة التنفيذ لهذه الخطط، وهو نـوع مـن الإدارة السياسية في المجتمع، وأعتقد أنه من واجبنا أن نقوم



بكافة الواجبات الملقاة على عاتقنا؟ المشاركة السياسية عنصر من عناصر التنمية والمختلف فيها أنها تـأتي بعـد نضـوج عناصر أخرى مثل التعليم والعمل، كما أنـه سـوف يقـوم المجلس بتنشيط العمل مع الأحزاب، وهناك برنامج سـيعلن ألا وهو دعوة جميع أمينات المرأة في جميع الأحـزاب فـي المجلس القومي لمناقشة أسلوب عمل المرأة الحزبي الذي هو النواة الأولى التي تخرج منه المرأة للترشيح ويجـب علينـا نحن المجلس الوقوف بجوار هؤلاء السيدات داخل الأحزاب لمساندتهن ومساعدتهن فقط.

أشكركم وأرجو لكم التوفيق

كلمة الدكتور فولف جانج زاكسن رودر

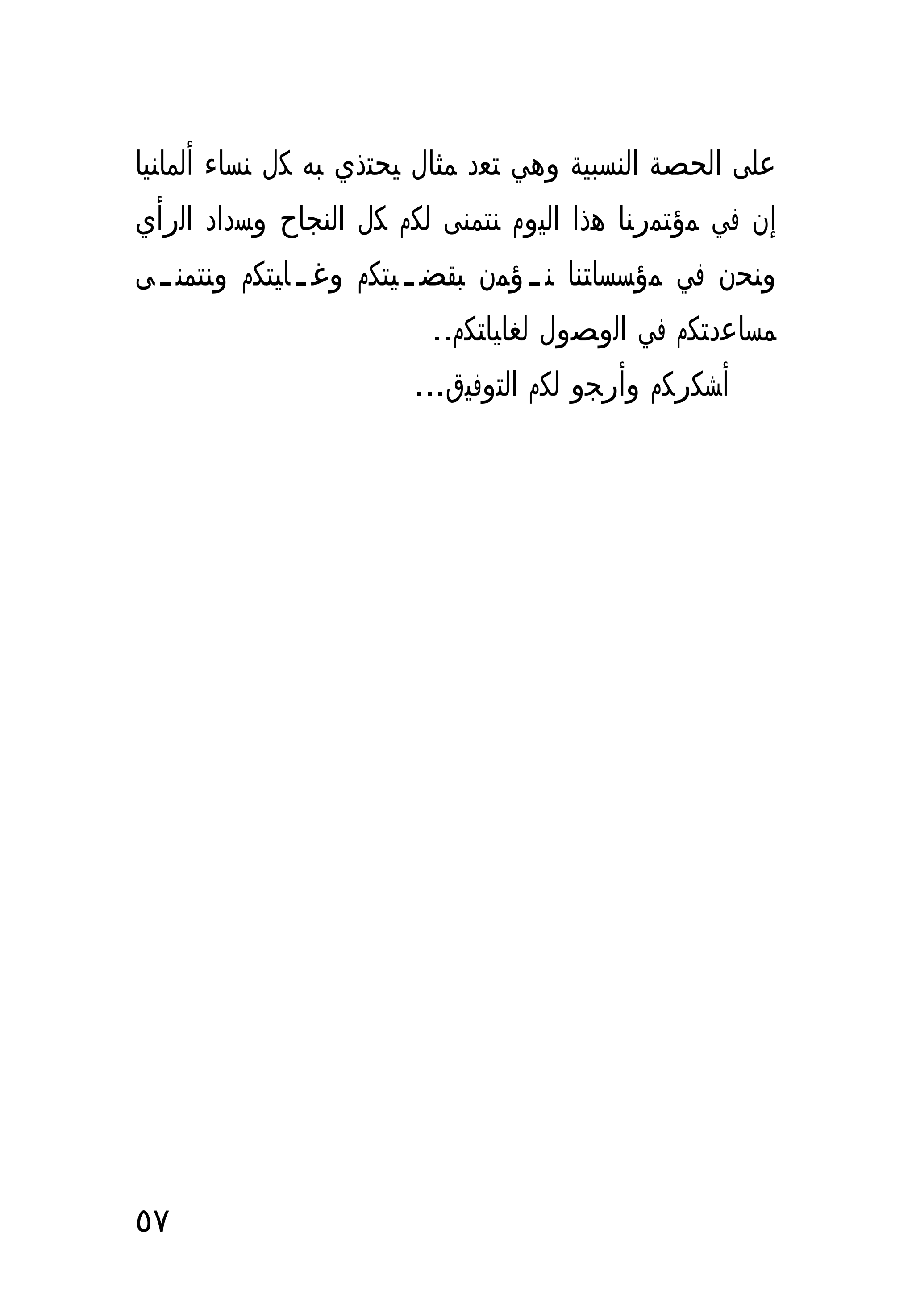
الممثل الإقليمي

لمؤسسة فرد ريش ناومان

أنا لم أستطيع التحدث إليكم باللغة العربية فمعذرة سوف أتحدث باللغة الإنجليزية وأقدم لكم زميلتي التي هـي للمـرة الأولى تقوم بالترجمة فاسمحوا لي بعد إلقاء تحية الصباح أن أتحدث عن مؤسسة فرد ريش نومان فنحن مؤسسة ليبراليـة سياسية في ألمانيا ونشاطها يمتد إلى حوالي ٥٠ دولـة فـي العالم ونحن مختصون في التعلـيم المـدني والاستشـارات السياسية ونحن ملتزمون بالديمقراطيـة الليبراليـة وحقـوق الإنسان ونحن نريد أن نساعد أكبر قد من النساء على فهـم مفهوم السياسة بوضوح والطاقـات الطبيعيـة تعـد أكبـر المصادر كما قلت الغير المستغلة على الرغم بما لديها مـن قدرة كبيرة على المشاركة السياسية الفعالة وإن المشاركة في الحياة السياسية تعد أكثر برامجنا في ألمانيا وأغلب البلـدان فإن الحقوق المتساوية ليس ضمان كافي للمشاركة المتساوية

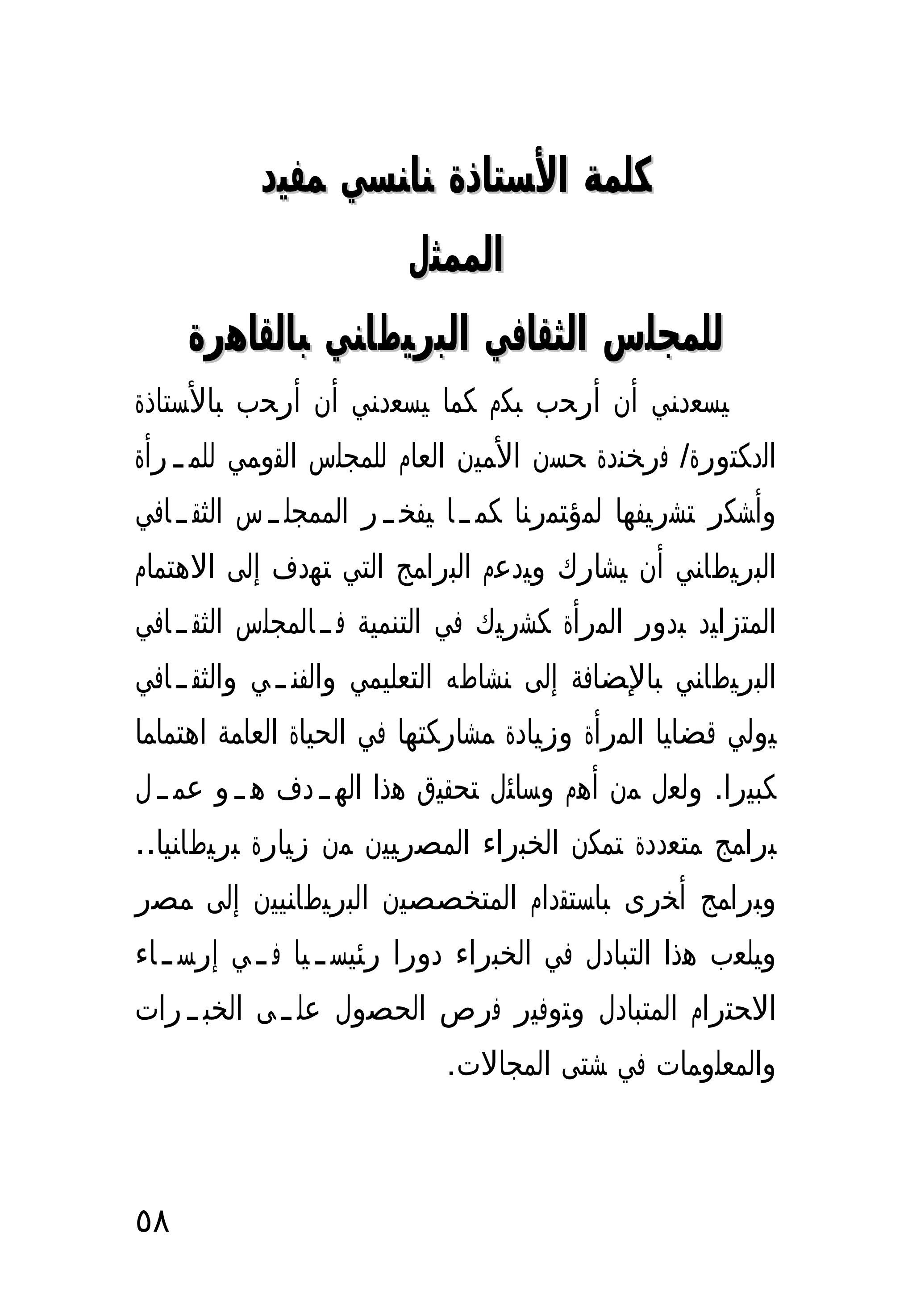
ففي بعض الأحيان تبدو المرأة غير متشوقة لهذه السلطة مثل الرجال لهذا الاشتراك.

ولذلك يجب علينا أن نكون نحن الرجال أ:ثر نقدا لذاتنا، في ألمانيا ففي العقود الماضية فقد نادى الكثير بتشجيع المرأة على التمثيل والمشاركة في الحيـاة العامـة والأبحـاث قـد أوضحت الآتي: إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي (حـزب الخضر) قد أعطى المرأة حصة نسبة كاملة لتتولى مناصب في الأحزاب أو تدرج اسمها في جداول الانتخاب بالطبع كل مرشح من الرجال الذين يخسرون في مثل هذه الإجـراءات يبطل لهم على الحصة النسبية ولكـن نشـأنا فـي الحـزب الديمقراطي الليبرالي الحر الذي رفض تلك الحصة النسـبية بأغلبية كبرى واعتبروا تلك إهانة للنساء اللاتي يمكنهن الفوز على الرجال بدون تلك الإجراءات وعندما حدث ذلك كنـت فخورا بأنهن الواثقات من أنفسهن ولكن في الوقت ذاته ادينا مشاعر متضاربة فهذا قد يكون في النهاية حل فالمجتمعـات أصبحت تتقبل فكرة تقلد المرأة المناصب العليا في المجالات السياسية فعلى سبيل المثـال. رئـيس المحكمـة الفدراليـة الدستورية هي امرأة صعدت السلم الوظيفي دون أن تعتمـد



على الحصة النسبية وهي تعد مثال يحتذي به كل نساء ألمانيا إن في مؤتمرنا هذا اليوم نتمنى لكم كل النجاح وسداد الرأي ونحن في مؤسساتنا نـؤمن بقضـيتكم وغـايتكم ونتمنـى مساعدتكم في الوصول لغاياتكم..

أشكركم وأرجو لكم التوفيق...



كلمة الأستاذة نانسي مفيد

الممثل

للمجلس الثقافي البريطاني بالقاهرة

يسعدني أن أرحب بكم كما يسعدني أن أرحب بالأستاذة الدكتورة/ فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمـرأة وأشكر تشريفها لمؤتمرنا كمـا يفخـر المجلـس الثقـافي البريطاني أن يشارك ويدعم البرامج التي تهدف إلى الاهتمام المتزايد بدور المرأة كشريك في التنمية فـالمجلس الثقـافي البريطاني بالإضافة إلى نشاطه التعليمي والفنـي والثقـافي يولي قضايا المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة العامة اهتماما كبيرا. ولعل من أهم وسائل تحقيق هذا الهـدف هـو عمـل برامج متعددة تمكن الخبراء المصريين من زيارة بريطانيا.. وبرامج أخرى باستقدام المتخصصين البريطانيين إلى مصر ويلعب هذا التبادل في الخبراء دورا رئيسـيا فـي إرسـاء الاحترام المتبادل وتوفير فرص الحصول علـى الخبـرات والمعلومات في شتى المجالات.

ويكاد يشمل المفهوم الواسـع للثقافـة ممارسـات فـي الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي وتدريبات في محو الأمية وتعليم الكبار وأيضا للتعاون في البحث العلمي مـع أسـاتذة الجامعات في طرق حماية البيئة، ونأمل أن يكون مؤتمرنـا هذا خطوة دفع وإفساح المجال أمام المـرأة للمشـاركة فـي القضايا المحورية لمجتمعها ومحاولة لمعالجة الثغرات التـي تحد من زيارة تمثيلها.

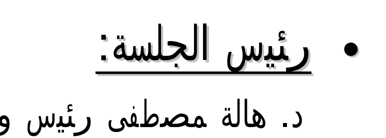
وشكرا.

ا ؤ ر العلمي الأول
للمركز ا صري   قوق
ا رأة

الجلسة الأولى

الجلسة الأولى

تحليل أداء المرأة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠



د. هالة مصطفى رئيس وحدة بحوث النظم السياسية بمركز الدراسات الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

- **المتحدث الرئيسي:**

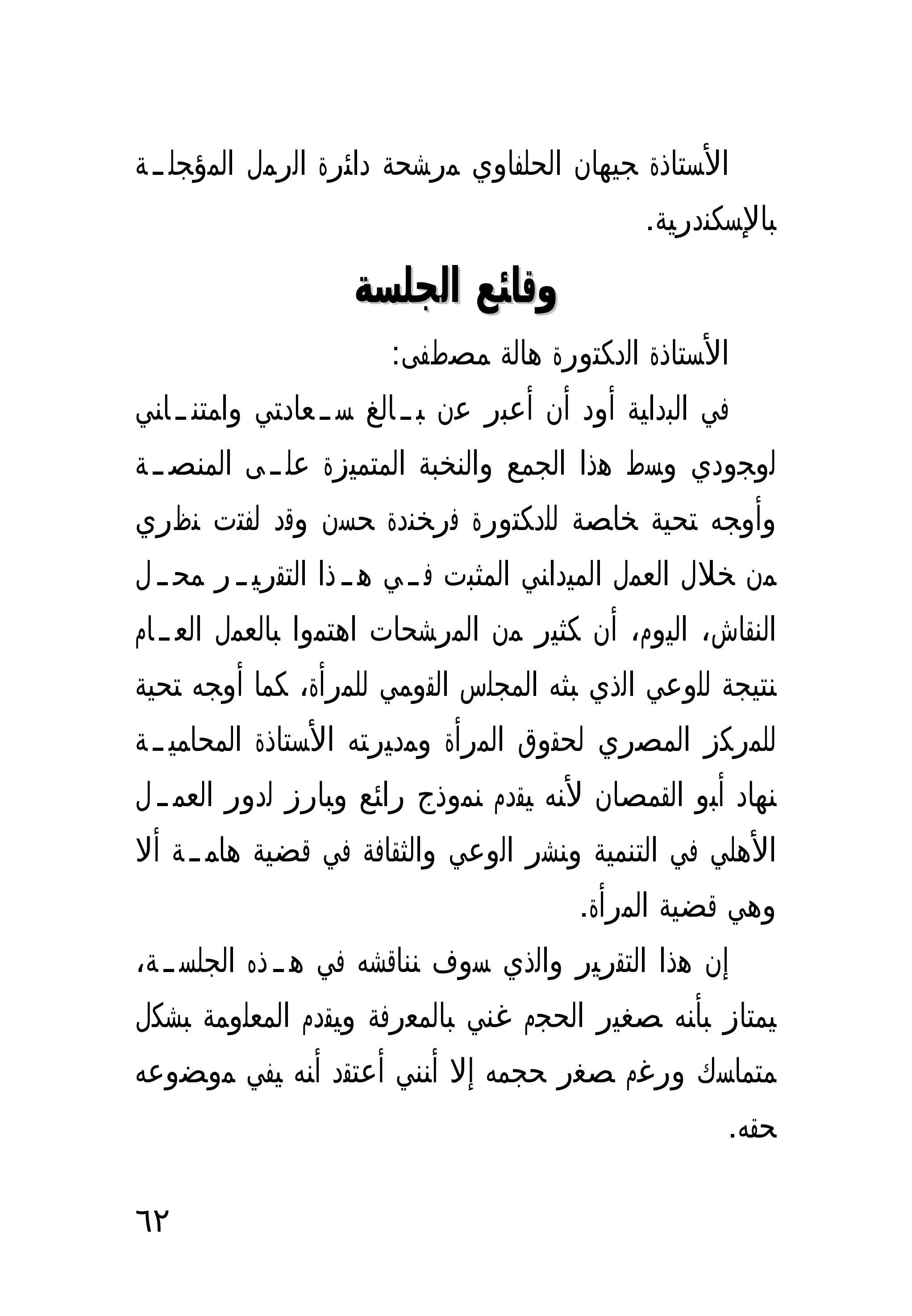
المحامية الأستاذة نهاد أبو القمصان مدير المركز المصري لحقوق المرأة.

- **المعقبين:**

الدكتورة نفين مسعد أستاذ علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الدكتور علي الصاوي أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذة ناريمان الدرمللي عضو مجلس الشعب.



الأستاذة جيهان الحلفاوي مرشحة دائرة الرمل المؤجلة بالإسكندرية.

وقائع الجلسة

الأستاذة الدكتورة هالة مصطفى:

في البداية أود أن أعبر عن بالغ سعادتي وامتناني لوجودي وسط هذا الجمع والنخبة المتميزة على المنصة وأوجه تحية خاصة للدكتورة فرخندة حسن وقد لفتت نظري من خلال العمل الميداني المثبت في هذا التقرير محل النقاش، اليوم، أن كثير من المرشحات اهتموا بالعمل العام نتيجة للوعي الذي بثه المجلس القومي للمرأة، كما أوجه تحية للمركز المصري لحقوق المرأة ومديرته الأستاذة المحامية نهاد أبو القمصان لأنه يقدم نموذج رائع وبارز لدور العمل الأهلي في التنمية ونشر الوعي والثقافة في قضية هامة ألا وهي قضية المرأة.

إن هذا التقرير والذي سوف نناقشه في هذه الجلسة، يمتاز بأنه صغير الحجم غني بالمعرفة ويقدم المعلومة بشكل متماسك ورغم صغر حجمه إلا أنني أعتقد أنه يفي موضوعه حقه.

إن قضية المرأة ليست أحادية الجانب ولكنها جزء مـن عدة قضايا خاصة بالمجتمع وبالتـالي فهـي لهـا أبعادهـا السياسية والاجتماعية والثقافية وهذا واضح بالتقرير، الـذي يثير العديد من القضايا الهامة والجـديرة بالمناقشـة، فهـو يتحدث عن الإطار القانوني للانتخابات وعن النظام الانتخابي الذي تحول من النظام الفردي إلى القائمة النسبية ثم القائمـة المطلقة حتى تحول إلى النظام الفردي مرة أخرى ويتحـدث عن البيئة السياسية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تـؤثر على عمل المرأة في المجال العام سواء من ناحية الترشيح أو الانتخاب أيضا هناك جزء عمل ميـداني، وإن كانـت لـي ملاحظة على التقرير فهو شعوري بأن هناك تغليب للعامـل السياسي على العوامل الثقافية بمعنى أن من يقـرأ التقريـر بشكل عام ومباشر يشعر أنه يقرأ تقرير عن الانتخابات دون تخصيص للعوامل التي تؤثر على المرأة فرأينا أكثـر مـن إشارة في أكثر من موضع لقانون الطوارئ باعتباره يشـكل القيد الفولاذي الأول على مشاركة المرأة في الانتخابـات أو مشاركتها في العمل العام أو العمل السياسي، فـأرجو مـن خلال المناقشات والعرض الذي تقدمه الأسـتاذة نهـاد أبـو

القمصان أن توضح ما هي الحالات التطبيقية التي يمكـن أن نخلص منها إلى الحديث عن قانون الطوارئ في موضـعنا هذا.

هذه الجلسة تضم متحدث رئيسي واحد هـي الأسـتاذة المحامية نهاد أبو القمصان مديرة المركز المصري لحقـوق المرأة وأربع تعقيبات اثنين منهما لهما طبيعة أكاديمية وهمـا تعقيبا الدكتورة نفين مسعد أستاذ علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتور على الصـاوي أسـتاذ العلـوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والـدكتور علـي الصاوي أستاذ العلوم السياسية بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، وشهادتين حيتين من مسرح الأحداث على وقائع ما جرى في تلك الانتخابات تقدمهما الأستاذة ناريمان الـدرمللي عضو مجلس الشعب، والأستاذة جيهان الحلفـاوي مرشـحة دائرة الرمل بالإسكندرية، والتي لم تجر انتخاباتها بعد.

فلتتفضل الأستاذة المحامية نهاد أبو القمصـان بعـرض تقرير المركز المصري لحقوق المـرأة حـول " المشـاركة السياسية للمرأة في انتخابـات مجلـس الشـعب ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ ".

المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس الشـعب ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ متابعة ميدانية لأداء المرأة في الانتخابات البرلمانية

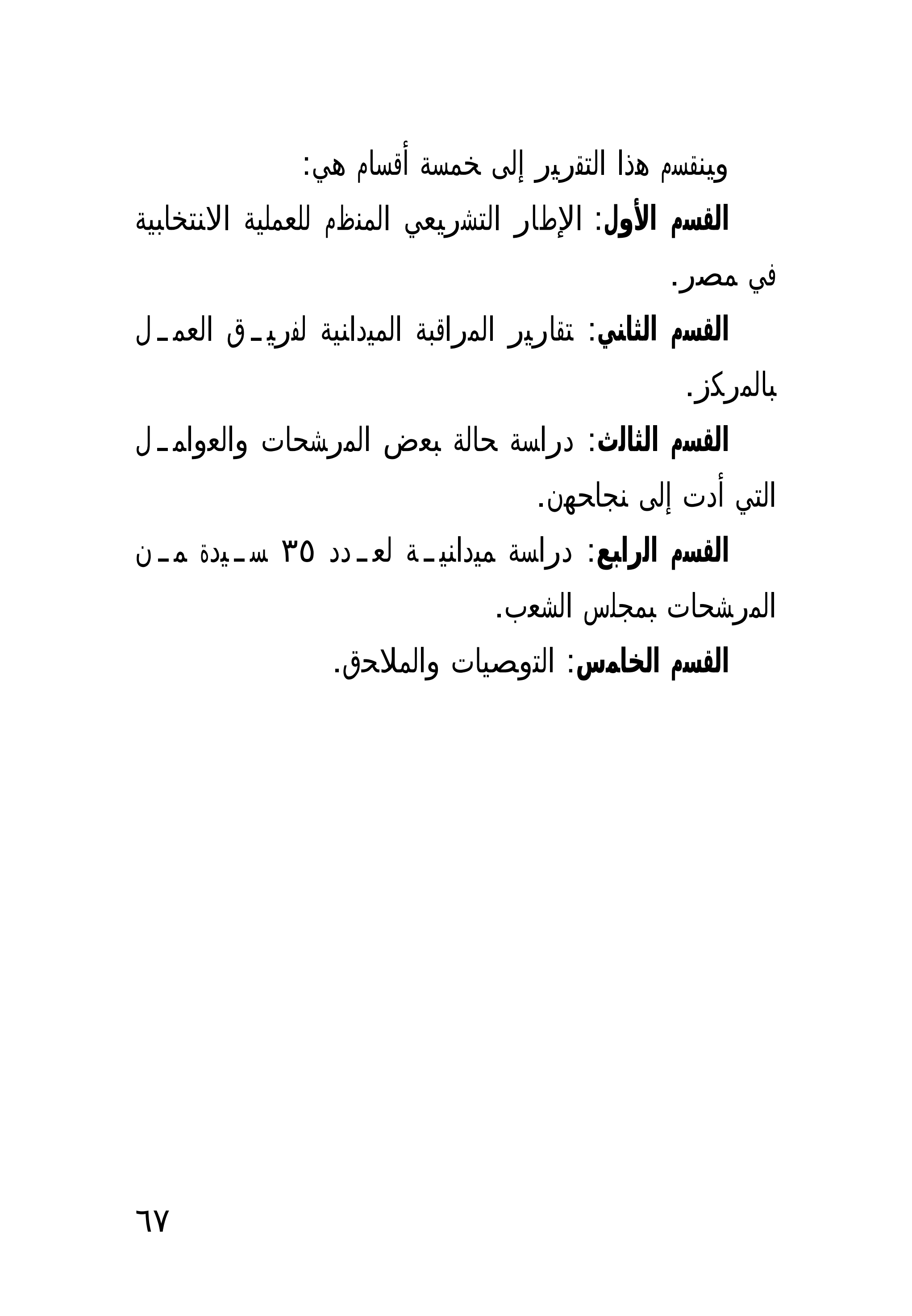
يصدر المركز المصري لحقوق المـرأة ذلـك التقريـر المتضمن أعمال المتابعة الميدانية التي قامت بهـا منسـقات المركز " لرصد وتقييم أداء المرشحات من النسـاء خـلال المعركة الانتخابية الأخيرة لانتخابات أعضاء مجلس الشعب ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ وذلك في عدد من الدوائر بأنحاء مختلفـة على مستوى الجمهورية وبمراحلها الثلاثـة وكـذلك أثنـاء الإعادة في تلك الدوائر.

وكان المركز من خلال برنامجه " دعم الحقوق السياسية للمرأة " قد بدأ بتنفيذ برنامج " مدرسة الكادر " بهدف إعـداد عدد من القيادات النسائية وصقل مهارتهن السياسـية حتـى يتمكن من تحقيق أداء أفضل في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٠ م.

ويتضمن هذا التقرير نتائج متابعة المركـز المصـري لحقوق المرأة للعملية الانتخابية في ٢٤ دائرة مـن إجمـالي الدوائر الانتخابية البالغ عددها (٢٢٢) دائرة وهي دوائر:

السابعة كفر الدوار - الأولى شبين الكوم - باب شرق - طما - السادسة أبشواي - الأولى الإسماعيلية العطارين - الرمل - الزرقا - أجا - السادسة المحلـة الكبـرى - رأس غارب - ميت غمر - أبو كبيـر - رأس سـدر - المعادي والبساتين - الخليفة - المنيل - مصر الجديـدة - مدينة نصر - سيدي جابر - العربي والضواحي - الساحل - روض الفرج.

ولا يعد هذا التقرير المتضمن أعمال المراقبة الميدانيـة لفريق المنسقات بالمركز وعلى ما سيأتي بيانه شهادة لكيفيـة سير العملية الانتخابية الأخيرة وإنما محاولة فعالـة لرصـد المناخ السياسي المؤثر على المشاركة السياسية للمرأة وتقييم أداء المرشحات من السيدات في تلـك الانتخابـات ويأمـل المركز المصري لحقوق المرأة أن يساعد نشر هذا التقريـر في حفز كافة الجهود على إصلاح آليات النظـام الانتخـابي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق المشاركة الشعبية للمرأة في إدارة الشئون العامة للبلاد بما يقضي إلى جعـل المجـالس النيابية ممثلا حقيقيا يعبر عن إرادة الجمـاهير واختيـارهم لمرشحيهم بصرف النظر عن النوع.



وينقسم هذا التقرير إلى خمسة أقسام هي:

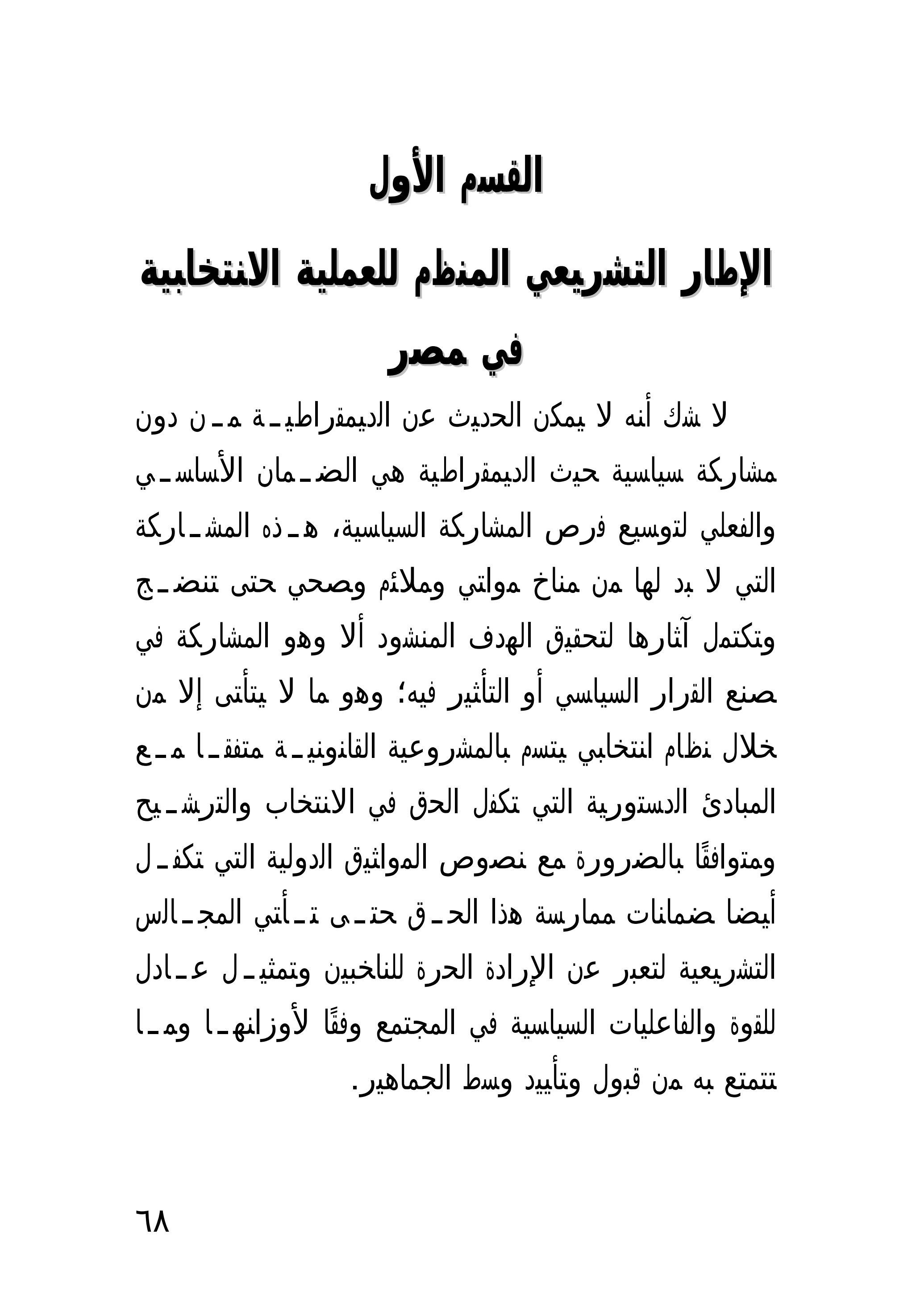
القسم الأول: الإطار التشريعي المنظم للعملية الانتخابية في مصر.

القسم الثاني: تقارير المراقبة الميدانية لفريق العمل بالمركز.

القسم الثالث: دراسة حالة بعض المرشحات والعوامل التي أدت إلى نجاحهن.

القسم الرابع: دراسة ميدانية لعدد ٣٥ سيدة من المرشحات بمجلس الشعب.

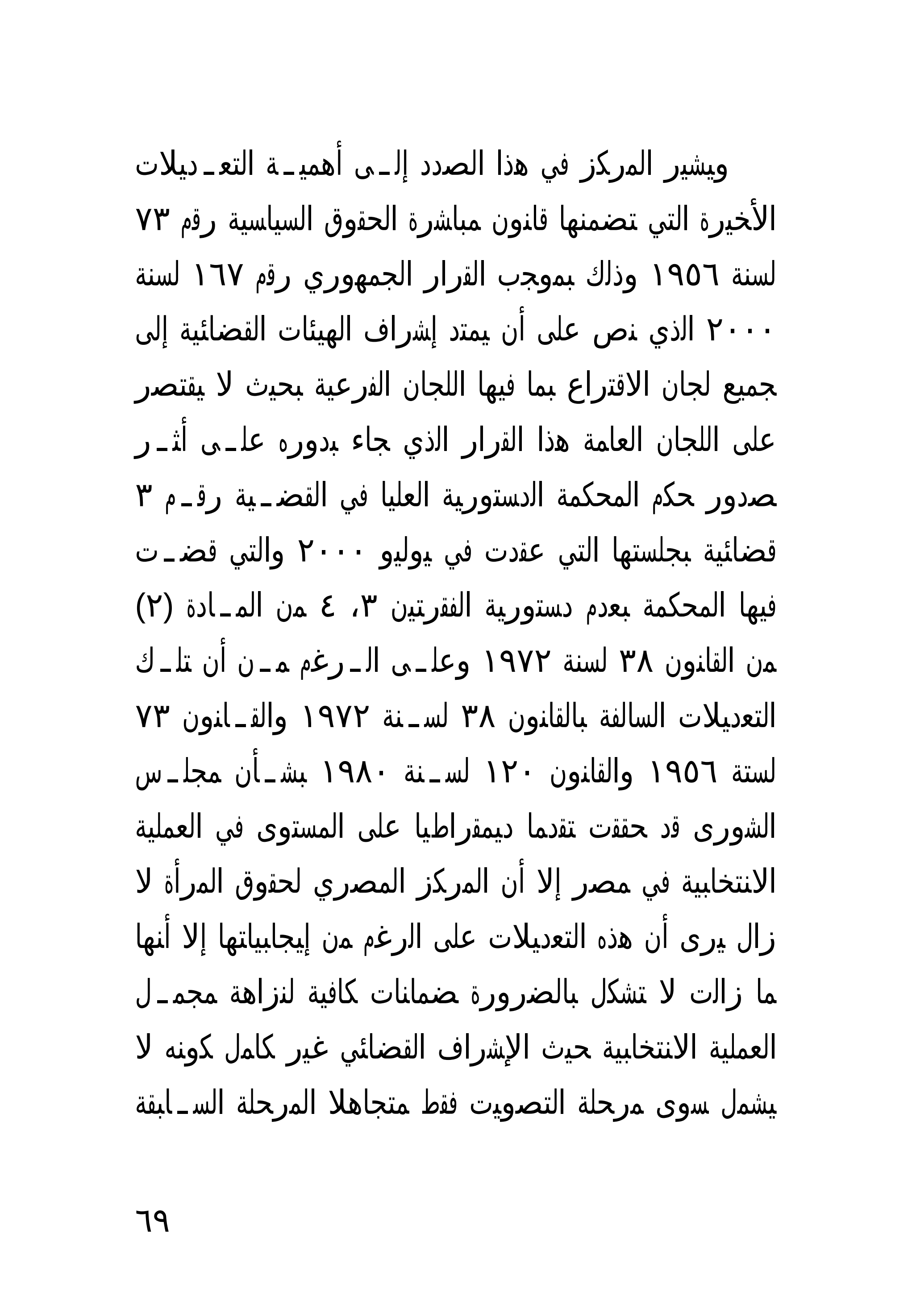
القسم الخامس: التوصيات والملاحق.



القسم الأول

الإطار التشريعي المنظم للعملية الانتخابية في مصر

لا شك أنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطيـة مـن دون مشاركة سياسية حيث الديمقراطية هي الضـمان الأساسـي والفعلي لتوسيع فرص المشاركة السياسية، هـذه المشـاركة التي لا بد لها من مناخ مواتي وملائم وصحي حتى تنضـج وتكتمل آثارها لتحقيق الهدف المنشود ألا وهو المشاركة في صنع القرار السياسي أو التأثير فيه؛ وهو ما لا يتأتى إلا من خلال نظام انتخابي يتسم بالمشروعية القانونيـة متفقـا مـع المبادئ الدستورية التي تكفل الحق في الانتخاب والترشـيح ومتوافقًا بالضرورة مع نصوص المواثيق الدولية التي تكفـل أيضا ضمانات ممارسة هذا الحـق حتـى تـأتي المجـالس التشريعية لتعبر عن الإرادة الحرة للناخبين وتمثيـل عـادل للقوة والفاعليات السياسية في المجتمع وفقًا لأوزانهـا ومـا تتمتع به من قبول وتأييد وسط الجماهير.



ويشير المركز في هذا الصدد إلـى أهميـة التعـديلات الأخيرة التي تضمنها قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ الذي نص على أن يمتد إشراف الهيئات القضائية إلى جميع لجان الاقتراع بما فيها اللجان الفرعية بحيث لا يقتصر على اللجان العامة هذا القرار الذي جاء بدوره علـى أثـر صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في القضـية رقـم ٣ قضائية بجلستها التي عقدت في يوليو ٢٠٠٠ والتي قضـت فيها المحكمة بعدم دستورية الفقرتين ٣، ٤ من المـادة (٢) من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وعلـى الـرغم مـن أن تلـك التعديلات السالفة بالقانون ٣٨ لسـنة ١٩٧٢ والقـانون ٧٣ لستة ١٩٥٦ والقانون ١٢٠ لسـنة ١٩٨٠ بشـأن مجلـس الشورى قد حققت تقدما ديمقراطيا على المستوى في العملية الانتخابية في مصر إلا أن المركز المصري لحقوق المرأة لا زال يرى أن هذه التعديلات على الرغم من إيجابياتها إلا أنها ما زالت لا تشكل بالضرورة ضمانات كافية لنزاهة مجمـل العملية الانتخابية حيث الإشراف القضائي غير كامل كونه لا يشمل سوى مرحلة التصويت فقط متجاهلا المرحلة السـابقة

واللاحقة على هذه المرحلة والتي تمثل التـدخلات الإداريـة وجهات الشرطة فيها هذا يعتبر إهدارا حقيقيا لحق الانتخاب والترشيح كذا لا يخضع استخدام أجهـزة الإعـلام وتكـافؤ الفرص في عرض برامج المرشحين لإشراف القضاء فضلا على استمرار العمل بقانون الطوارئ رقم ٦٢ لسـنة ١٩٥٨ بنصوصه التي لا تزال تشكل عائقًا وإخفاقًا رئيسـيا يهـدد مباشرة نزاهة العملية الانتخابية.

وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن وأوقات معينة والقـبض علـى المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية.

الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصـحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسـائل الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام مقصورة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمـن القومي.

فقد صادرت هذه النصوص الحق الدستوري المنصوص عليه بالمادة " ٦٢ " من الدستور والتي تنص على أن (**للمواطن حق الانتخابات والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقًا لأحكام القانون مساهمة في الحياة العامة الواجب الوطني**) . كما يصادر قانون الطوارئ وبنطاق واسع سلطة القضاء في الإشراف ومراقبة سير العملية الانتخابية، إذ تقتضي الممارسة الديمقراطية السليمة للعملية الانتخابية أن تحاط كل مراحلها بالضمانات التي تكفل حرية المرشحين في ممارسة مظاهر حملاتهم الانتخابية من عقد الاجتماعات السلمية من ناحيتهم وتوزيع الإعلانات والمطبوعات وذلك دون وقوعهم تحت طائلة قانون يتبع السلطة التنفيذية أو اعتقالهم أو مؤيديهم بالطريق الإداري.

ويأتيا لإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية في القلب من حيث إتاحة فرص المشاركة السياسية للمرأة إذ يوه المركز إلى أن أكثر الفئات تأثرا بالمناخ التشريعي كانت السيدات الراغبات في المشاركة بالعمل السياسي من خلال الترشيح للمجالس النيابية. وذلك دون تجاهل العوامل الأخرى التقليدية والمتمثلة في طبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية

المتواجدة بها المرأة المرشحة، والنظرة السائدة في المجتمـع المصري لعمل المرأة في السياسة والعمل.

- ## تأثير النظام الانتخابي على نسبة مشـاركة المرأة في البرلمان:

شهد النظام الانتخابي في مصر تغيرات جذرية أثـرت بشكل مباشر على نسبة مشاركة المرأة في البرلمـان فمنـذ دستور ١٩٥٦ وحيث أقرت الحقوق السياسية للمـرأة فـي مصر تعددت النظام الانتخابية في مصر فمن النظام الفردي إلى النظام الفردي مع تخصيص نسبة من المقاعـد للمـرأة (برلمان ١٩٧٩) إلى القائمة المطلقة (برلمان ١٩٨٤) إلـى القائمة النسبية مع تخصيص مقعد مستقل فـي كـل دائـرة (برلمان ١٩٨٧) إلى النظام الفردي مرة أخـرى. وبرصـد نسبة مشاركة المرأة في كل نظام نجد الآتي:

ففي برلمان ١٩٧١ بلغ عدد العضوات في المجلـس ٩ نائبات من إجمالي ٣٦٠ عضوا بنسبة ٢,٥ % بينما انخفض عدد النائبات في مجلس ١٩٧٦ إلى ٦ عضوات من إجمـالي ٣٦٠ عضو بنسبة ١,٦ % وفي برلمان ١٩٧٩، ارتفع عدد النائبات إلى ٣٥ عضو من إجمالي عدد أعضـاء المجلـس

البالغ ٣٦٠ عضو بنسبة ٩,٧ % وذلك يعود إلـى صـدور القانون رقم ٢١ لسـنة ١٩٧٩ والـذي تبنـى ولأول مـرة تخصيص نسبة من المقاعد كحد أدنى لتمثيـل المـرأة فـي البرلمان وقدرت بـ ٣٠ مقعد، واستمر هذا الارتفـاع فـي برلمان ١٩٨٤ ليصل عدد النائبات إلى ٣٧ من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٥٨ عضوا بنسبة ٨ %، ثـم انخفضت النسبة في برلمان ١٩٨٧ حيث بلغ عدد النائبـات ١٨ نائبة من إجمالي ٤٥٨ عضو بنسبة ٣,٩ % وذلك بعـد تعديل القانون ثم واصل انخفاضه في برلمان ١٩٩٠ ليصـل إلى عشرة أعضاء من إجمالي ٤٥٤ عضو بنسـبة ١,٩ % وفي برلمان ٢٠٠٠ إلى ١١ عضوة من إجمالي ٤٥٤ بنسبة ٢,٥ %.

ومن خلال الإحصائيات والمؤشرات السـابقة نجـد أن الفترة من ١٩٧٩ وحتى مجلس ١٩٨٧ شهدت تصاعدا فـي نسبة تواجد المرأة في عضوية البرلمان وذلك بتأثير النظـام الانتخابي كما أشرنا إن نظام تخصيص نسبة مـن المقاعـد (الكوتة) والقائمة المطلقة حققت للمرأة مساحة من المشاركة

في عضوية البرلمان بينما النظام الفردي يضيق هذه المساحة نتيجة شدة المنافسة بين المرأة والمرشحين الرجال.

- <u>عضوية المرأة في البرلمان بالتعيين:</u>

كان هناك دائما حرص كبير من السيد رئيس الجمهورية لتعويض نقص عضوية المرأة فـي البرلمـان مـن خـلال الانتخابات بالتعيين استنادا إلى نص المادة ٨٧ من الدسـتور والتي تعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين عشرة أعضاء بالمجلس حيث تنص على " يحدد القانون الدوائر الانتخابيـة التي تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخـاب المباشر السري العام، ويبين القانون تعريف العامل والفلاح. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عـددا من الأعضاء لا يزيد عن عشرة أعضاء ". وقد استخدم السيد الرئيس هذا الحق في تعيين سيدات في المجلس وكان دائمـا العدد لا يقل عن أربعة سيدات في المجلس ورغم ذلك تظـل القاعدة هي وصول المرأة إلـى البرلمـان عبـر صـناديق الانتخاب والاستثناء هو التعيين حيث بلغ عدد المقاعد التـي

خصصت للمرأة بالتعيين ٢١ مقعد حتى المجلس الحالي بينما كان إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة بـالتعيين والانتخاب ١٤١ مقعد أي أن نسبة التعيين كانـت ١٤,٩ % من غجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة.

والجدير بالذكر إن نسبة تمثيل المـرأة المصـرية فـي البرلمان المصري كانت ولا زالت هي من أقل النسب بـين برلمانات العالم حيث نسبة تمثيل المرأة في البرلمان التونسي ١١,٥ % والبرلمان السوري ١٠,٧ % والبرلمان السـوداني ٥,٣ % البرلمان العراقي ٦,٤ % وجنوب أفريقيا ٣٠,٥ % وبوركينافاسو ١٠,٤ % ليسـتو ١٠,٧ % وفرنسـا ١١ % والولايات المتحدة الأمريكية ١٢ % والسويد ٤٢ % وبلجيكا ٢٣ % وأسبانيا ٢٨ %.

وهو الأمر الذي يرى معه المركز أهميـة النصـوص القانونية التي تكفل للمرأة نسبة التمثيـل بالبرلمـان والـذي يتناسب ودور المرأة الذي تقوم به في المجتمـع وحيـث أن المرأة اقدر على تبني وطـرح همـوم ومشـكلات المـرأة المصرية داخل البرلمان المصري.

القسم الثاني

متابعة ميدانية لسير العملية الانتخابية

أولا: ـ الملاحظات العامة علـى العمليـة الانتخابيـة ٢٠٠٠:

ومن خلال ما قام به المركز من رصد وتقصـي أثنـاء العملية الانتخابية فقد تم استخلاص الملاحظات العامة الآتية:

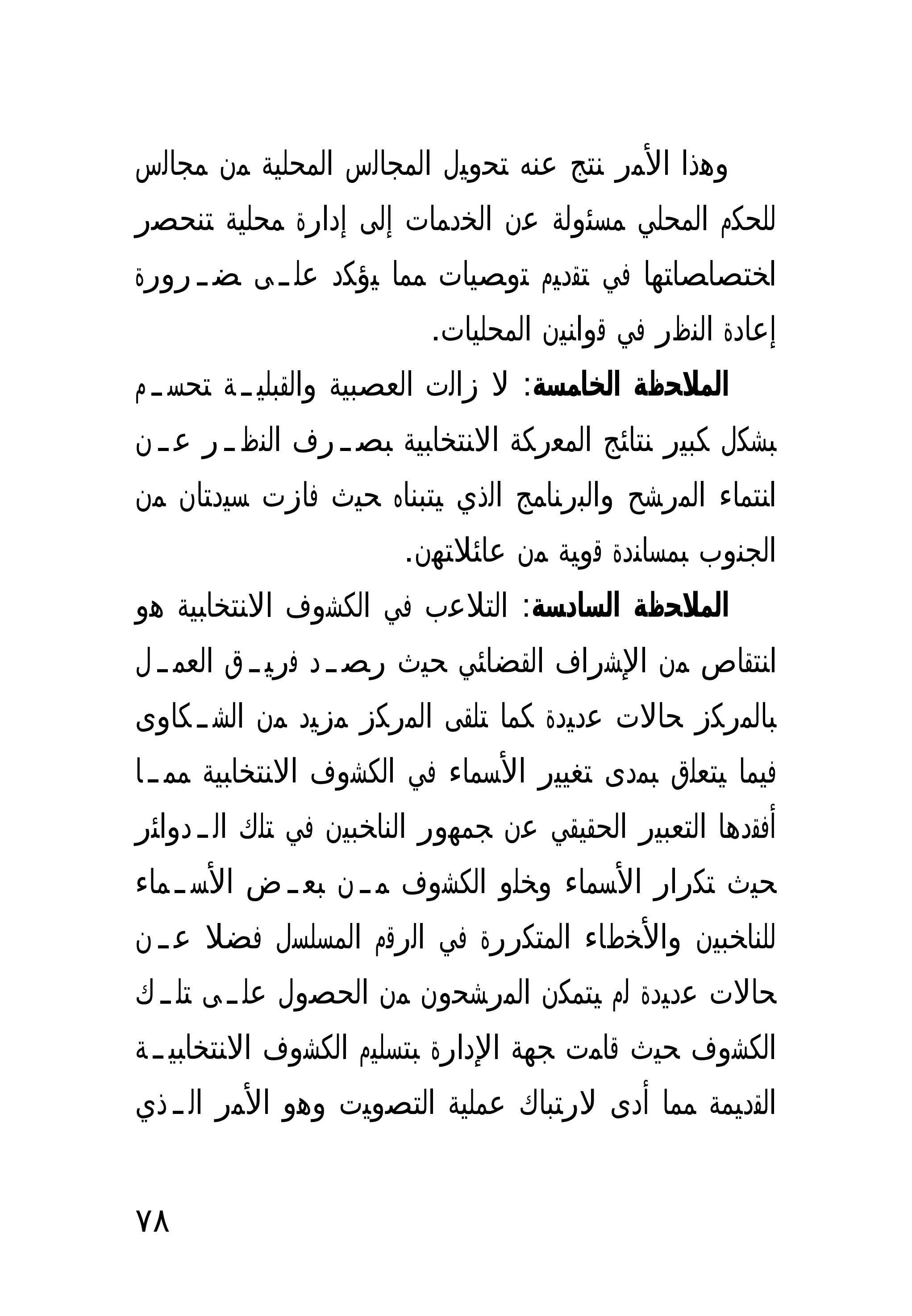
الملاحظة الأولى: عجز الأحزاب السياسية فـي مصـر (**باستثناء الحزب الوطني**) في تقديم مرشـحين فـي جميـع الدوائر وهو ما انعكس أيضا بدوره على ترشيح الأحـزاب للسيدات حيث لم ترشح الأحزاب مجتمعة بما فيهـا الحـزب الوطني سوى ٣٣ سيدة وهو ما يعكس ضعف تلك الأحزاب وافتقادها لكوادر سياسية عامة ونسائية على وجـه التحديـد والخصوص تكون قادرة على خـوض الانتخابـات وإدارة المعركة الانتخابية وهو ما يلقي بجانب كبير من المسـئولية على عاتق الدولة التي يجب أن تطلق يد الأحـزاب لاسـيما المعارضة في العمل السياسي وسط الجمـاهير بعيـدا عـن

القيود القانونية والاستثنائية كقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ م.

الملاحظة الثانية: الزيادة النسبية في عدد المرشحات من السيدات في الانتخابات التشريعية ٢٠٠ حيث رصد المركز إن إجمالي المرشحات في تلك الانتخابات قد بلغ ١٢١ سيدة في مقابل ٨٧ سيدة في انتخابات عام ١٩٩٥، ٤٢ سيدة في عام ١٩٩٠ م.

الملاحظة الثالثة: على الرغم من بذل عدد من المؤسسات جهود كبيرة ومضنية في دعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنه ما زال هناك قصور لدى المؤسسات المختلفة في مصر في تأهيل المرأة وإعدادها للدخول لميدان العمل العام والسياسي لاسيما في غياب الدعم الحزبي.

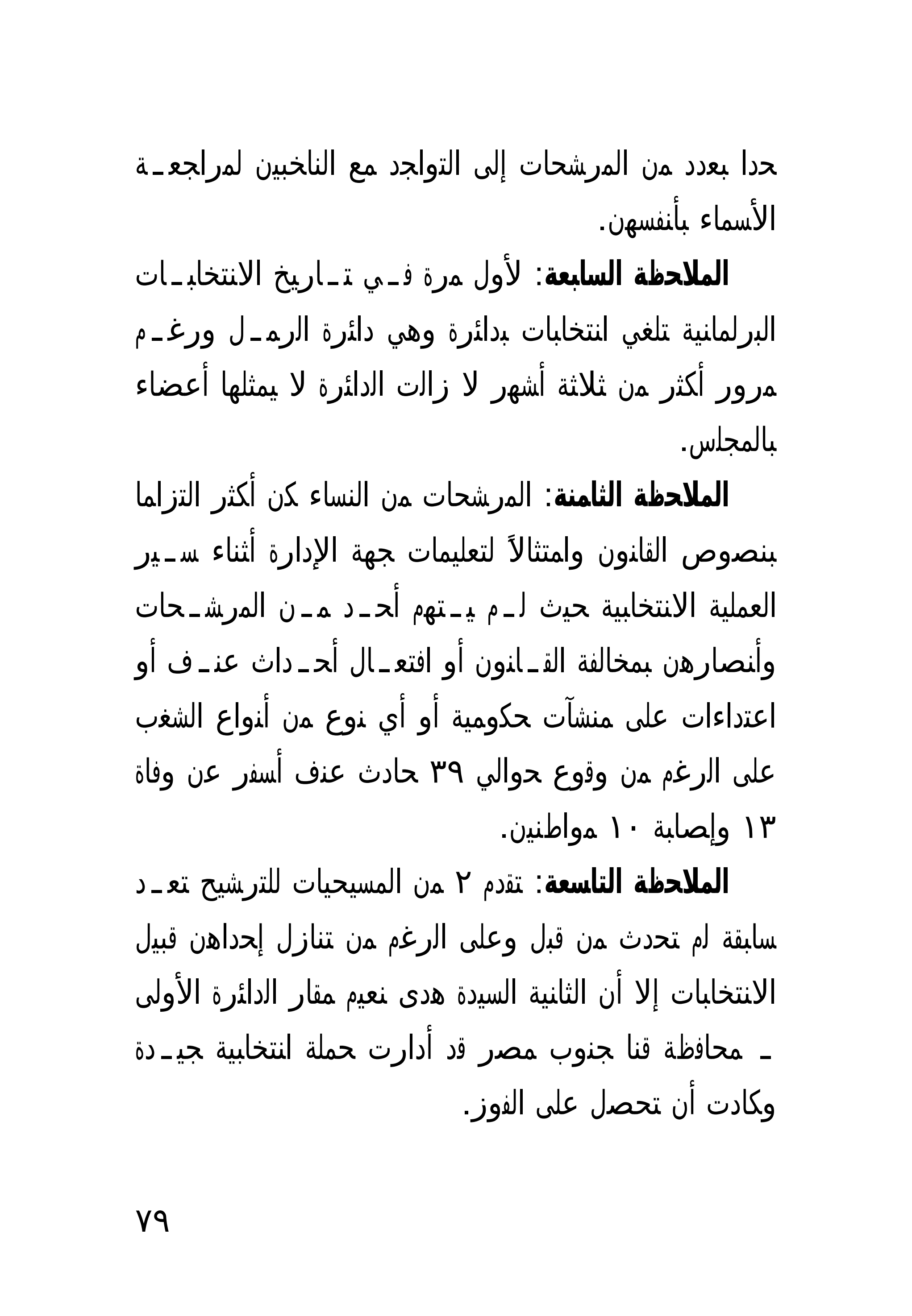
الملاحظة الرابعة: استمرار ظاهرة حصد المستقلين لمقاعد البرلمان وهو يعطي صوته لمن يستطيع تقديم خدمات حياتية وفردية تتعلق بالمرافق العامة (كهرباء - مياه - صرف صحي - رصف طرق - سكن مناسب - خدمات صحية).



وهذا الأمر نتج عنه تحويل المجالس المحلية من مجالس للحكم المحلي مسئولة عن الخدمات إلى إدارة محلية تنحصر اختصاصاتها في تقديم توصيات مما يؤكد علـى ضـرورة إعادة النظر في قوانين المحليات.

الملاحظة الخامسة: لا زالت العصبية والقبليـة تحسـم بشكل كبير نتائج المعركة الانتخابية بصـرف النظـر عـن انتماء المرشح والبرنامج الذي يتبناه حيث فازت سيدتان من الجنوب بمساندة قوية من عائلاتهن.

الملاحظة السادسة: التلاعب في الكشوف الانتخابية هو انتقاص من الإشراف القضائي حيث رصـد فريـق العمـل بالمركز حالات عديدة كما تلقى المركز مزيد من الشـكاوى فيما يتعلق بمدى تغيير الأسماء في الكشوف الانتخابية ممـا أفقدها التعبير الحقيقي عن جمهور الناخبين في تلك الـدوائر حيث تكرار الأسماء وخلو الكشوف مـن بعـض الأسـماء للناخبين والأخطاء المتكررة في الرقم المسلسل فضلا عـن حالات عديدة لم يتمكن المرشحون من الحصول علـى تلـك الكشوف حيث قامت جهة الإدارة بتسليم الكشوف الانتخابيـة القديمة مما أدى لارتباك عملية التصويت وهو الأمر الـذي



حدا بعدد من المرشحات إلى التواجد مع الناخبين لمراجعة الأسماء بأنفسهن.

الملاحظة السابعة: لأول مرة في تاريخ الانتخابات البرلمانية تلغي انتخابات بدائرة وهي دائرة الرمل ورغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر لا زالت الدائرة لا يمثلها أعضاء بالمجلس.

الملاحظة الثامنة: المرشحات من النساء كن أكثر التزاما بنصوص القانون وامتثالاً لتعليمات جهة الإدارة أثناء سير العملية الانتخابية حيث لم يتهم أحد من المرشحات وأنصارهن بمخالفة القانون أو افتعال أحداث عنف أو اعتداءات على منشآت حكومية أو أي نوع من أنواع الشغب على الرغم من وقوع حوالي ٣٩ حادث عنف أسفر عن وفاة ١٣ وإصابة ١٠ مواطنين.

الملاحظة التاسعة: تقدم ٢ من المسيحيات للترشيح تعد سابقة لم تحدث من قبل وعلى الرغم من تنازل إحداهن قبيل الانتخابات إلا أن الثانية السيدة هدى نعيم مقار الدائرة الأولى - محافظة قنا جنوب مصر قد أدارت حملة انتخابية جيدة وكادت أن تحصل على الفوز.

• ثانيا - نتائج أعمال المتابعة الميدانية:

الدائرة السادسة المحلة الكبرى:

عدد المرشحين: ٣٤ مرشح.

إجمالي الأصوات في الدائرة: ١٠٧٨٥.

إجمالي الحضور: ٣٦١١٢.

نسبة التصويت: ٣٢ %.

لاحظ فريق المراقبة المركز أن قوات الشرطة قامت بفرض كردون أمني حول اللجان بمدينة المحلة الكبرى وقرية شبرا بابل وذلك لمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم إلا لمرشحي الحزب الوطني.

أيضا دمج اللجان والأسماء في الكشوف أدى إلى عرقلة العملية الانتخابية والتصويت حيث واجهت معظم السيدات مشقة في العثور على أسمائهن في الكشوف داخل اللجان مما أدى إلى انصراف معظم السيدات وعدم إدلائهن بأصواتهن.

والتصويت كان يتم بالبطاقة الانتخابية والبطاقة الشخصية مع ملاحظة تطابق الاسم مع الاسم الموجود بالكشف دون أي تغير حتى لو في الاسم الثالث أو الرابع.

ومن الملاحظ إقبال السيدات في لجان الانتخابات:

وقد تم غلق جميع الصناديق في الساعة السابعة مساءا والتزام القضاة بمتابعة نقل الصناديق إلى لجان الفرز وتشميعها بالشمع الأحمر.

- **دائرة شبرا:**

عدد الأصوات بالدائرة: ٦٩٨٤٨.

إجمالي عدد الحضور: ٧٨٥٣.

نسبة التصويت: ١١ %.

لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن قوات الأمن منذ الساعات الأولى من الصباح قامت بفرض حصار أمني على اللجان الانتخابية بالكردونات الأمنية والكلاب البوليسية حيث تم منع أعداد كبيرة من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وشهدت لجنة مدرسة محمد فريد الثانوية منع جماعي للناخبين.

وقد لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن الأخطاء بالكشوف الانتخابية أدت إلى عدم إدلاء الناخبين بأصواتهم لما في ذلك من أخطاء في الأسماء وعدم العثور على الاسم داخل الكشوف في اللجنة والبحث عنه في لجنة أخرى مما يسبب

مشقة في العثور على الاسم ولجنة الانتخابات وقد أدى ذلـك إلى انصراف الكثير من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم.

وفي اللجان المخصصة للسيدات أرقـام ١٣، ١٤، ١٥ تلاحظ إقبال معقول من السيدات مـع وجـود أخطـاء فـي الكشوف في بعض الأسماء مما أدى إلى قيام منـدوب أحـد المرشحين بأخذ السيدات إلى القسم لتصحيح الأسماء والعودة بهم مرة أخرى للإدلاء بأصواتهم.

على سبيل المثال قد لاحظ فريق المراقبة بالمركز أنـه في لجنة ٣ بمدرسة محمد رفعت خطأ في الكشوف الانتخابية رقم ١٢٠ حتى ٣٥٠ في التسلسل مما أدى إلى حدوث حالة من التخبط والبلبلة وعدم الالتزام وعدم إدلاء عدد كبير مـن الناخبين بأصواتهم في اللجان.

وفي اللجنة رقم ٤ سيدات بمدرسة محمد رفعـت وجـد خطأ في الأسماء الواردة في الكشوف الانتخابية فـي الاسـم الثالث أو أحد الحروف مما أدى إلى عدم إدلاء العديـد مـن السيدات بأصواتهن في الانتخابات.

وقد قام السيد رئيس اللجنة في الساعة الثامنة مساء بغلق الصناديق بالشمع الأحمر والذهاب معها إلى لجنة الفرز.

دائرة السيدة زينب:

إجمالي الأصوات بالدائرة: ٦٦١٦٨.

إجمالي الحضور: ٨٧٠٩.

نسبة التصويت: ١١,٨ %.

لاحظ فريق المراقبة المركز التلاعـب فـي الكشـوف الانتخابية والأخطاء الواردة بها ممـا أدى إلـى قلـة عـدد الناخبين وانصرافهم وعدم الإدلاء بأصواتهم والتواجد الأمني المكثف وعدم الانضباط وعدم معرفة النـاخبين والناخبـات بالمرشحات من السيدات أدى إلى عدم انتخابهن مـن قبـل الناخبين والناخبات.

وقد لاحظ فريق المراقبة أن الإقبال ضعيف جدا من قبل الناخبين والناخبات بالأخص السيدات وقد لاحظ أيضا تكرار العديد من الأسماء في الكشوف. على سـبيل المثـال اسـم الناخب أحمد محمد تكرر أكثر من ١٠ مرات بأرقـام قيـد مختلفــة ١٠١٩، ٩٥٦، ٨٩٠، ٦٦١، ٦١٠، ٤٤٧، ٢٢٥، ١٥٤، ٨٩، ٨٧ كما تم قيد ذات الاسم إلى اللجنة رقـم ٣٣ بشياخة زينهم حيث تكرر ٦ مرات بأرقام قيـد ٧٦٢، ٧٢٤، ٥٦٢، ٤١٠، ٣٨ وفي اللجنة ٤٠ تكرر اسم الناخب محمـد

سيد ٩ مرات بأرقام ٨٨٢، ٨٨٣، ١١٨٦، ١١٧٥، ١٣٣٤، ١٥١، ٧٩٤٣ بذات شياخة زينهم.

- **الدائرة ٢١ المنيل - أبو السعود:**

عدد اللجان الفرعية: ٤٥ لجنة.

إجمالي الأصوات بالدائرة: ٦٧١٥٠ صوت.

إجمالي الحضور: ٦٤٧٧.

نسبة التصويت: ٩,٦ %.

لاحظ فريق المراقبة أن قوات الأمـن قامـت بفـرض حصار أمني حول اللجان الانتخابية على بعد ١٠٠ متر فـي بعض اللجان منها مدرسة أبو السعود الابتدائية لجان ٦، ٩، ٤، ٣، ٢، ١ وبلجـان ٨، ٧، ١٠، ٩ بمدرسـة الفسـطاط الإعدادية وكذلك لجان مدرسة الإرشاد الابتدائية وعدم تواجد الناخبات بشكل عام كما نلاحظ عدم وجود دعايـة انتخابيـة لبعض المرشحات وأيضا التلاعب في الكشـوف الانتخابيـة وعدم كتابتها بالحروف الأبجدية مما أدى إلـى حالـة مـن الفوضى وعدم الإدلاء من الناخبين والناخبات بأصواتهم.

وفي اللجان المخصصة للسيدات لاحظ فريق المراقبة أن الإقبال النسائي ضعيف جدا برغم أن المقيد في الكشوف في

اللجان أرقام ١٣، ١٤، ١٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٤٥ حوالي ١١٩٩٧ سيدة لهن الحق في الإدلاء بأصواتهن.

وقد لاحظ فريق المراقبة أن لجان ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ بمدرسة الفسطاط الإعدادية لم يستطع الناخبين الوصول إليها وسأل السيد رئيس اللجنة لمعرفة سـبب عـدم تواجـد الناخبين داخل اللجان فوجد أن الأمن يمنع الناخبين وحـدث مشادة كلامية واستقرت على إعادة تنظيم الناخبين ودخـولهم اللجنة للانتخابات.

وتلاحظ أيضا قلة الدعاية الخاصة بالسيدات المرشـحات وعدم معرفة الناخبين بهن.

وقد لاحظ فريق المراقبة بالمركز أنه أثناء قيام المصور الصحفي محمد لطفي مصور جريدة الأهرام بتصوير العملية الانتخابية بالدائرة وأمام لجنة مدرسة علي الجـارم بالملـك الصالح تم إلقاء القبض عليـه والاسـتيلاء علـى الكـاميرا الخاصة به وأخلي سبيله بعد تدخل العميد محمـود حـزين مأمور قسم شرطة مصر القديمة.

- **الدائرة الثانية رأس سدر ـ أبو رديس ـ أبو زنيمة:**

عدد اللجان بالدائرة: ١٣ لجنة فرعية.

عدد المرشحين: ١٩.

إجمالي الأصوات: ١١١٣٧.

إجمالي الحضور: ٣٧٦٨.

نسبة الحضور: ٣,٣ %.

لاحظ مندوب المركز أن الكشوف الانتخابية وما فيها من اختلاف أدى إلى عرقلة سير العملية الانتخابية وذلك كالآتي في لجنة ١ قسم شرطة رأس سدر.

بدأت اللجنة في حوالي الساعة الثامنة صـباحا بتواجـد عدد كبير من المندوبين يحملون الدعاية الانتخابية للمرشحين وكان الانتخاب يتم بالبطاقة الانتخابية أو البطاقة الشخصـية وبعد ذلك قرر السيد رئيس اللجنة أن الانتخابـات بالبطاقـة الانتخابية لمحاولة أحد الأشـخاص يـدعى شـهيد سـيف التصويت بالبطاقة الشخصية مرة والبطاقة الانتخابيـة مـرة أخرى وذلك بمقر مدرسة رأس سدر الابتدائية مما أدى إلـى عودة الكثير من الناخبين وعدم الإدلاء بأصواتهن لجنـة ٢، ٣، ٤.

وكانت الدعاية الانتخابية والتواجد قليـل جـدا بالنسـبة للمرشحة جليلة جمعة عواد.

وأدى أيضا ما في الكشوف الانتخابية من تلاعب إلـى عدم سير العملية الانتخابية بالشكل المنضـبط وعـدم إدلاء الكثير من الناخبين بأصواتهم لعدم وجـود أسـمائهم داخـل الكشوف.

- **لجنة ٧ أبو زنيمة:**

لجنة السيدات بقصر الثقافة ويتم الانتخاب عن طريـق البطاقة الانتخابية أو البطاقة الشخصـية وبتواجـد القاضـي وقيامه بمباشرة العملية الانتخابية بنفسه ويوجـد عـدد مـن المندوبين بداخل اللجنة وعدد لا بأس به من السيدات حوالي مائة سيدة منتظرين الدخول للإدلاء بأصواتهن حيث شـهدت هذه اللجنة عدم دقة الأسماء بالكشوف الانتخابية فقد رفـض القاضي إدلاء السيدة/ سلمى سليمان سالم بصوتها حيث وجد اسمها بالكشف لجنة أبو رديس سلمى سليمان سليم.

وتوجد لجنة للسيدات بمدرسة أبو رديس وتواجد عدد من المندوبين للمرشحين يقومون بالكشف عن الأسماء بالكشوف

الانتخابية وتعطي الناخبة ورقة بها الرقم المسلسل ورقم القيد ومندوبات الحاجة جليلة متواجدات بكثرة.

ثم احتجاز ابنة أخت المرشحة داخل قسم شـرطة أبـو رديس عقب توجهها لتحرير محضر بسبب عـدم عثورهـا على اسمها بالكشوف الانتخابية داخل لجنـة مدرسـة أبـو رديس.

وفي الإعادة بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٠ والتي كـان مـن بين المرشحين السيدة/ جليلة عواد (وطني) .

لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن الكشوف ما زالت تمثل عائق بالنسبة للناخبين لما فيها من تلاعب وعدم توفقها مـع البطاقات الانتخابية ولاحـظ المـراقبين اسـتخدام الأمـوال بصورة كبيرة لشراء الأصـوات وأن الصـوت الانتخـابي بالدائرة الثانية وصل ثمنه ١٠٠ جنيـه تـدفع ٥٠ ج قبـل الانتخاب و٥٠ ج بعد النجاح لحساب أحد المستقلين.

وبلجنة ١٣ بقسم الشرق ضبط القاضي محاولة تزويـر من قبل سيدة طاعنة في السن حاولـت التصـويت مـرتين ورفض تحرير محضر لها نظرا لتقدم عمرها.

وعلى ذلك تم غلق جميع الصناديق بالشمع الأحمر وتـم نقلها إلى لجنة الفرز.

- **دائرة ٢٣ المعادي والبساتين:**

عدد المرشحين: ٢٣ مرشح.

عدد اللجان الفرعية: ٥٧ لجنة.

إجمالي الأصوات بالدائرة: ٨٦٦٦٧.

إجمالي الحضور: ١٠٩٥٨.

نسبة التصويت: ١٢,٦ %.

لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن بعض اللجان الانتخابية تم فتحها الساعة ٨,١٠ صباحا وأن عدد اللجان المخصصـة للسيدات ٧ لجان فقط وأن الإقبال النسائي ضعيف ليس بالقدر الواجب توافره.

وقد قررت مندوبـة المركـز أن الدعايـة الانتخابيـة للمرشحات بالدائرة ضعيفة جدا ومتقدمة في بعض المنـاطق وأمام اللجان الانتخابية.

وأيضا لاحظ تردد مزاعم وشكوك حول قيـام مرشـح الحزب الوطني عمال بقيد أكثر من ٦٠٠٠ شخص بالـدائرة على خلاف الحقيقة وهم من العاملين بشركة إسمنت بروتلاند

المصرية ومن غير المقيمين بالدائرة وقد لاحظت مندوبة المركز أن قوات الأمن قد فرضت حصارا أمنيا على مقار اللجان بمجمع المدارس بطره الحجارة وذلك بسد مداخل المجمع المدرسي ومن ناحيتي مصر حلوان الزراعي وكورنيش النيل وبه ٣ لجان بينهم لجنة للسيدات كما تم فرض كردون أمين على مدرسة البنات بجوار نادي المعلمين حيث قامت سيارة نقل بسد مدخل الشارع المؤدي للجنة وكذلك اللجان ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ بمدرسة المعادي الثانوية بنين كما لاحظت منسقة المركز أن أتوبيسات تابعة لمصنع ٥٤ الحربي ومصنع إسمنت طره وبتواجد أفراد أمن هذه المصانع يسمح فقط لهم بالدخول والتصويت وانصراف المئات من الناخبين دون التصويت وعند الشكوى لرئيس اللجنة أفاد أنه مسئول فقط عن التصويت داخل اللجان.

- **جنوب سيناء ـ مدينة الطور:**

عدد المرشحين: ٢٢ مرشح.

إجمالي الأصوات: ١٠٨٧٥.

عدد اللجان الفرعية: ١٣ لجنة.

إجمالي الحضور: ٥٧٩٣.

نسبة الحضور: ٥,٣ %.

مدينة الطور لجنة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.

وقد لاحظ فريق المراقبة بالمركز التواجد الكثيف من السيدات الناخبات واللاتي يقمن بالانتخاب ولكن الدعاية الانتخابية للسيدة/ صابرين المرشحة بالدائرة ليست كافية والكثير من الناخبات والناخبين لا يعرفونها.

وحيث أن الانتخابات قد بدأت في حوالي ٨ صباحا وانتهت في الساعة ٨ مساءا وتم نقل الصناديق إلى لجنة الفرز بإشراق القاضي (رئيس اللجنة) .

- **دائرة قصر النيل:**

إجمالي عدد الأصوات بالدائرة: ٦٧٧٢٣.

إجمالي الحضور: ٥٩١٦.

نسبة التصويت: ٨,٧ %.

توجه بعض أعضاء الفريق إلى اللجان الخاصة بالسيدات منها لجان مدرسة قصر الدوبارة التجريبية للغات ولفت انتباههم عدم وجود كشوف معلقة ولكنها توجد مع اثنين من رجال الشرطة يقومون باستخراج الرقم المسلسل بعد الإطلاع على البطاقة الشخصية أو الانتخابية وتوجد كثير من التلاعب

وعدم الالتزام بالحروف مما أدى إلـى انصـراف معظـم الناخبات لما في البحث عن الاسم داخل الكشوف من مشـقة وعناء وعدم وجود الاسم في كشوف اللجنة يؤدي إلى البحث عن لجنة سيدات أخرى للبحـث فيهـا بمصـلحة الكيميـاء برمسيس توجد لجنة للسيدات وأيضا توجد الكشوف الانتخابية مع سيدتين يقومان بالبحث عن الرقم المسلسل بعد الإطـلاع على البطاقة الشخصية أو الانتخابية والملفت للنظـر عـدم وجود ناخبات وحتى حوالي الساعة الثانية والنصف ظهـرا كانت اللجان خالية من الناخبات وعدم التواجـد إلا لـبعض المندوبين للمرشحين وقوات الأمن فقط.

- **الدائرة الرابعة باب شرق: الإسكندرية:**

عدد اللجان الفرعية: ٣٥ لجنة فرعية.

إجمالي الأصوات بالدائرة: ٦٥٢٢١.

إجمالي الحضور: ٤٩٨٢.

نسبة التصويت: ٧,٦ %.

لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن قوات الأمن تواجـدت بكثافة أمام اللجان منذ الساعات الأولى من الصـباح وذلـك لمنع الناخبين من التصويت إلا لصالح مرشـح معـين وأدى

ذلك إلى انصراف الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم لخـوفهم من بطش الشرطة.

وقد لاحظ أيضا أن التلاعب في الكشـوف الانتخابيـة والأخطاء الواردة فيها ودمج اللجان أدى إلى تعسر العمليـة الانتخابية وانصراف الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم نتيجـة لتكبدهم مشقة في البحث عن أسماءهم في الكشوف وتكـرار بعض أسماء أكثر من مرة وقد حاول أحد المرشحين القيـام بإدخال ٣٠ فتاة إلى لجنة مدرسة عباس الأعسر وهـن دون سن ١٨ سنة ويحملون بطاقات مزورة ولكن تـم افتضـاح أمرهن وفروا هربا من داخل اللجنة.

ولاحظ أيضا أن الإقبال بشكل عام كان ضعيف والإقبال النسائي كان ضعيف جدا ولم يتم تحديد حضور نسبة ٤ %. من نسبة الأصوات المقيدة بالدائرة والملفت للنظر عدم وجود دعاية انتخابية بشكل كبير للمرشحين أمام اللجان الرئيسـية وقد تم غلق اللجان في حوالي الساعة السابعة والتوجه إلـى مقر لجنة الفرز في قسم شرطة باب شرق.

- **الدائرة السادسة أبشواي الفيوم:**

إجمالي الأصوات بالدائرة: ١٤٢٦٠٢.

إجمالي الحضور: ٢٧١٤٥.

نسبة التصويت: ١٩ %.

لاحظ فريق المراقبة أن التواجد الأمني بشـكل معقـول ويزيد في لجان معينة بها كثافة في نسبة النـاخبين أو عـدد الصناديق وقد تم منع عدد كبير من الناخبين الذين لا يحملون البطاقات الانتخابية والغير مقيدين في الكشوف الانتخابية.

ولاحظ أيضا أن الإقبال النسائي كان ضعيفًا في أغلـب اللجان ولكن كان الإقبال شديد من لجنة مركـز الحضـري لكونه يمثل أربعة صـناديق وتمسـك القضـاء بالكشـوف الانتخابية التي معهم ومن لم يظهر اسمها في تلك الكشوف لا تدلي بصوتها حتى لو كانت تحمل البطاقة الانتخابية والبطاقة الشخصية.

تلاحظ أيضا أن الكشوف الانتخابية التي بين يد القضـاة ليست هي الكشوف التي يحملها المنادين والمرشحين مما أدى إلى انصراف عدد كبير من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهن وحيث أن عملية الانتخاب لم تتم بهذا الشكل ولم يـدل عـدد كبير من الناخبين بأصواتهم لما في تلك الكشوف من أخطاء وتلاعب أدى ذلك إلى أنه في حوالي الساعة السابعة مسـاءا

تقرر دخول الناخبين بالبطاقات الشخصية بعد عمل إقرارات لهم ويتم التوقيع عليها من المندوبين واستمر النـاخبين فـي الإدلاء بأصواتهم في ساعة متأخرة من الليل إلـى حـوالي الساعة العاشرة مساء.

- **الدائرة الأولى: الإسماعيلية:**

إجمالي الأصوات بالدائرة: ٧٠٥٩٥.

إجمالي الحضور: ١١٨٤٤.

نسبة التصويت: ١٦,٧ %.

لاحظ فريق المراقبة بـالمركز أن بعـض اللجـان تـم السيطرة عليها من قبل الأمـن لصـالح مرشـحي الحـزب الوطني وأن التواجد الأمني في كل اللجان كان بكثافة مذهلة مما أدى إلى انصراف الناخبين قبل الإدلاء بأصـواتهم وأدى جمع بعض البطاقات الشخصية من الناخبين وانتظارهم حتى وقت متأخر إلى انصراف عدد كبير من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم.

استخدام مرشحي الحزب الوطني سيارات جمعيات تنمية المجتمع المحلي في الدعاية الانتخابيـة وسـيارات بعـض الشركات الحكومية.

استخدام مرشحي الحزب الوطني للميكروفونات في حين تعذر ذلك على باقي المرشحين من المستقلين والأحزاب.

قيام بعض أنصار مرشحي الحـزب الـوطني بتمزيـق لافتات المرشحين المستقلين وتعليق لافتاتهم مكانها.

طرد مناديب مرشح الوفد وذلك لإحداثهم شغب.

شهدت بعض اللجان عـدم دقـة الأسـماء بالكشـوف الانتخابية منها أن بعض الناخبين وجـدوا علامـات أمـام أسماءهم تفيد تصويتهم على خلاف الحقيقة هذا فـي الوقـت الذي شملت الكشوف الانتخابية على أسماء متوفيين.

- **الدائرة السابعة كفر الدوار:**

عدد المرشحين: ٢٢ مرشح.

إجمالي الأصوات بالدائرة: ١٢٢٩١٦.

إجمالي الحضور: ٣٤٣٣٣.

نسبة التصويت: ٢٧,٩ %.

لاحظ فريق المراقبة بالمركز أن اللجان جميعها بالدائرة قد بدأت ما بين الثامنة والنصف صباحا وأن التواجد الأمنـي باللجان الفرعية المتواجدة في البندر بشكل مكثف وقام الأمن بمحاصرة اللجان في بعض القـرى ممـا أدى ذلـك إلـى

انصراف عدد كبير من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم وخاصة في لجان مدرسة كوم بركة والوسطانية الابتدائية.

ومن الملاحظ أيضا الأخطاء الواردة في الكشوف الانتخابية وقيام القضاة بمراجعة الأسماء ومطابقتها بالأسماء الواردة في الكشوف الانتخابية وعدم السماح للناخبين الذين يحملون بطاقات شخصية أو بطاقات انتخابية وأسماءهم يوجد بها بعض الأخطاء في الحروف بالمطابقة مع الكشوف بالإدلاء بأصواتهم مما أدى إلى عدم إدلاء عدد كبير من الناخبين بأصواتهم.

ومن الملاحظ أيضا أن الإقبال النسائي على الانتخابات في معظم اللجان المخصصة للسيدات ضعيف جدا في معظم لجان البندر أمام لجان الأرياف ومنها الوسطانية والجمعية الزراعية فالإقبال معقول.

ومن الملاحظ عدم وجود دعاية انتخابية للمرشحة أم كلثوم البنا أمام اللجان الانتخابية واعتماد المرشحة على معرفة الأهالي بها وشعبيتها وعلى الرغم من قلة الدعاية إلا أن مؤيديها كادوا يحسموا الانتخابات لصالحها وفي حوالي الساعة السابعة مساءا كانت قد أغلقت جميع اللجان وقام

السادة القضاة بإغلاق الصناديق الشمع الأحمر والتوجه إلـى مقار الفرز ونلاحظ تصميم القضاة على اصطحاب الصندوق في خلفية سيارة الشرطة وآخر اصطحب الصندوق معه فـي تاكسي.

- **دائرة ميت غمر:**

إجمالي الأصوات بالدائرة: ١٦٥٨٧٨.

إجمالي الحضور: ٣٩٩٩٤.

نسبة التصويت: ٢٤ %.

لاحظ فريق المراقبة في المركز أن قوات الأمن قامـت بفرض كردون أمني على لجان (بلادي - المقـدام - كفـر شرف - سنتامي - سنف) ولجنة رقم ٩ بقرية دمـاص - قرية كوم النور - خط البحر (أبو نبهان) بدائرة ميت غمر وذلك أدى إلـى انصـراف معظـم النـاخبين دون الإدلاء بأصواتهم لخوفهم مما تعرض له بعض الناخبين أمامهم مـن اعتداء.

وتردد في إحدى اللجان أن قامت بعض السـيدات مـن أنصار مرشح الحزب الـوطني بالتعـدي علـى الناخبـات

وإجبارهن على عدم الإدلاء بأصواتهن وذلـك دون سـبب يذكر.

وأيضا لاحظت مندوبة المركز أن الأخطاء الواردة فـي الكشوف الانتخابية أدت إلى عدم إدلاء عدد كبير من الناخبين والناخبات بأصواتهم وذلك لتكبدهم مشقة في العثـور علـى أسمائهم.

وتواجد عدد كبير مـن المنـدوبين يقومـون بتوصـيل الناخبين إلى اللجان بسيارات خاصة تسهيلا عليهم.

وعدم وجود دعاية انتخابية كافية للمرشحات ممـا أدى إلى عدم معرفة الكثير من الناخبين بهن.

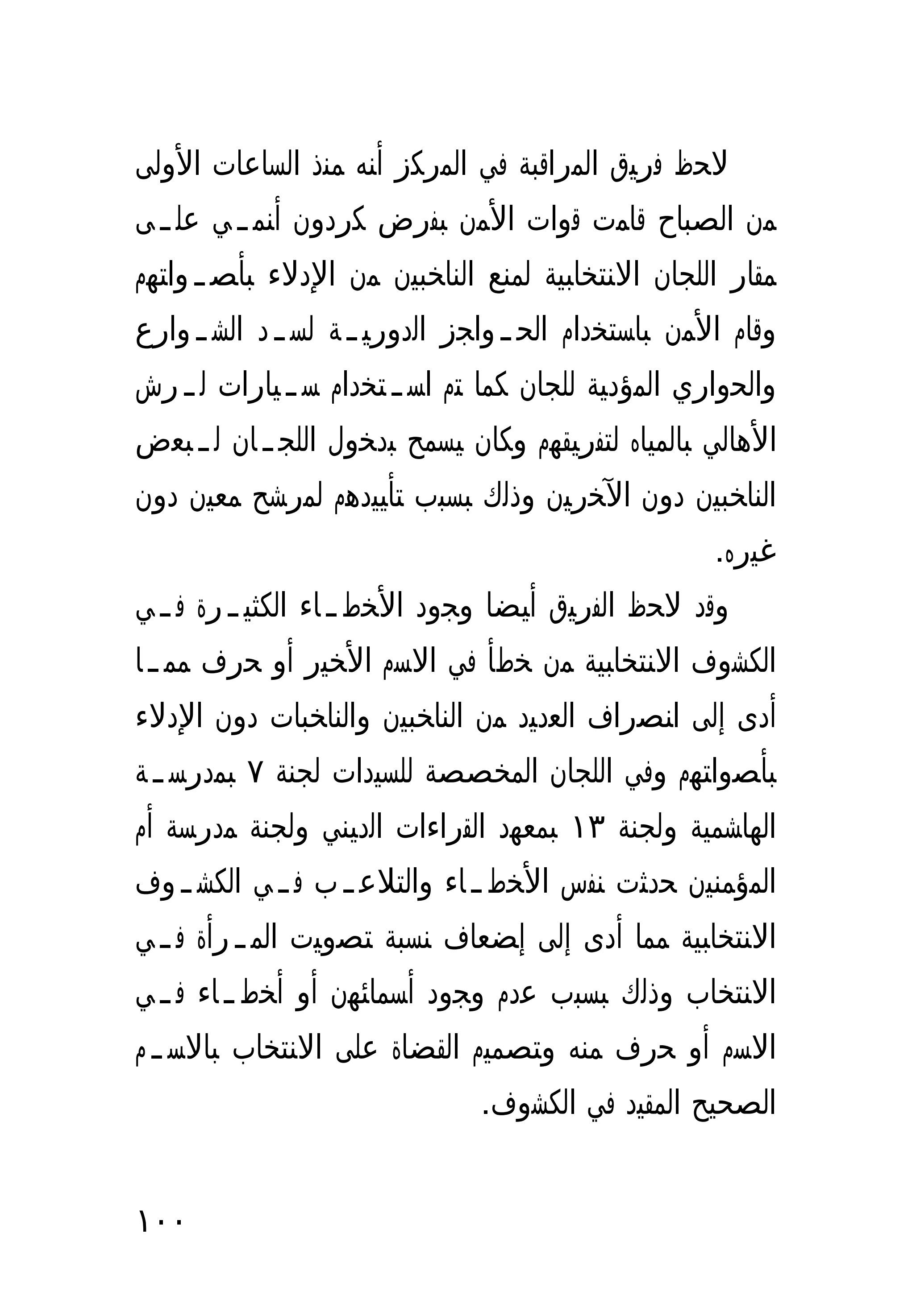
ثم تم منع بعض الناخبين مـن الـدخول إلـى اللجنـة الموجودة بالمدرسة الثانوية والاستيلاء على بطاقاتهم واستمر ذلك حتى الساعات الأخيرة من اليوم وتم تسليمها لهـم فـي مركز الشرطة.

- **دائرة الساحل وروض الفرج:**

إجمالي الأصوات بالدائرة: ١٥٣٦٠.

إجمالي الحضور: ٩٣٢٢.

نسبة التصويت: ٨ %.


لاحظ فريق المراقبة في المركز أنه منذ الساعات الأولى من الصباح قامت قوات الأمن بفرض كردون أمني على مقار اللجان الانتخابية لمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وقام الأمن باستخدام الحواجز الدورية لسد الشوارع والحواري المؤدية للجان كما تم استخدام سيارات لرش الأهالي بالمياه لتفريقهم وكان يسمح بدخول اللجان لبعض الناخبين دون الآخرين وذلك بسبب تأييدهم لمرشح معين دون غيره.

وقد لاحظ الفريق أيضا وجود الأخطاء الكثيرة في الكشوف الانتخابية من خطأ في الاسم الأخير أو حرف مما أدى إلى انصراف العديد من الناخبين والناخبات دون الإدلاء بأصواتهم وفي اللجان المخصصة للسيدات لجنة ٧ بمدرسة الهاشمية ولجنة ١٣ بمعهد القراءات الديني ولجنة مدرسة أم المؤمنين حدثت نفس الأخطاء والتلاعب في الكشوف الانتخابية مما أدى إلى إضعاف نسبة تصويت المرأة في الانتخاب وذلك بسبب عدم وجود أسمائهن أو أخطاء في الاسم أو حرف منه وتصميم القضاة على الانتخاب بالاسم الصحيح المقيد في الكشوف.

وبلجنة مدرسة روض الفرج الإعدادية بنات لم يـتمكن عدد كبير من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم نظرا لعدم دقـة الأسماء والكشوف الانتخابية بتلك اللجنة.

- **الدائرة ١٥ مركز مدينة أجا:**

عدد المرشحين: ١٣ مرشح.

إجمالي الأصوات بالدائرة: ١٨٠٩٧٠.

إجمالي الحضور: ٥٤٢٦٥. نسبة التصويت: ٢٩,٩ %.

لاحظ فريق المراقبين أن الأخطاء في الكشوف الانتخابية أدت إلى ضعف التصويت وعدم إدلاء عدد كبير من الناخبين بأصواتهم.

التواجد النسائي ضعيف في بعض اللجان ومعقول نسبيا في البعض الآخر.

وكذلك لاحظت منسقة المركـز أن التواجـد الـدعائي والملصقات للمرشحة أمام اللجان جيدة وأنه توجد بها لافتات من القماش وملصقات ورقية على الحائط بشكل جيـد أمـا باللجنة رقم ٢، ٣ رجال بمدرسة الجمهورية كـان الإقبـال ضعيف نظرا لمنع رجال الأمن دخول الناخبين للتصويت في

الوقت الذي لم يتدخل فيه رئيس اللجنـة لإعطـاء الأوامـر لقوات الشرطة للسماح للناخبين بالدخول.

وفي حوالي الساعة السابعة أغلقت كل الصناديق بمعرفة القضاة وتم نقلها إلى مقر لجنة الفرز بإشراف القضاة.

- **الدائرة الثانية الأربعين بالسويس:**

لاحظ فريق المتابعة الميدانية بالمركز أثنـاء متابعتهـا لأداء المرشحات بالدائرة من السيدات بمدرسة عمر مكـرم ولجان للسيدات أرقام (٢٣، ٢٤، ٢٥) يتم دخـول النسـاء والتصويت فيها بدون البطاقة الشخصية أو تحقيق شخصـية للناخبات كما أن التصويت بتلك اللجنة لم يبدأ إلا فـي تمـام الساعة التاسعة والنصف وفي الثانية عشر والنصف قامـت إحدى مندوبات مرشح مستقل بنزع الكشوف الانتخابية مـن أمام اللجان وكانت السيدات يقفن طابور طويـل وتوجهـت المرشحة حليمة عبد الراضي لرئيس اللجنة لإخبـاره بعـدم وجود كشوف الناخبين مما يعيق عمليـة التصـويت جعـل التصويت بالبطاقة الشخصية بعد الظهر وبشرط وجود اسـم الناخبة في الكشف.

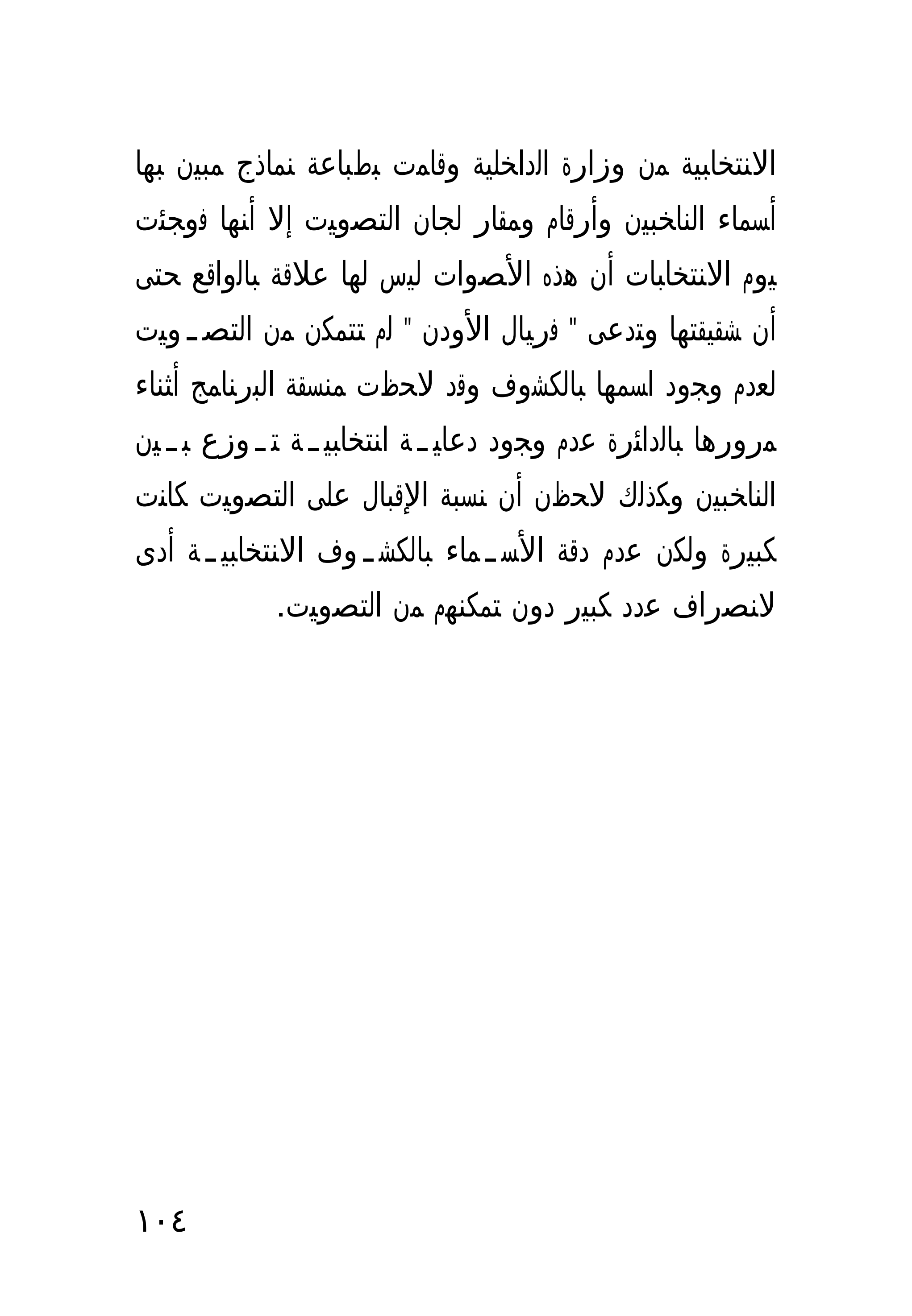
كما شهدت اللجنة ٢٥ أحداث شغب تدخلت فيها قـوات الأمن لفضها بعد أن قام أحد المرشحين بالتحدث طويلاً مـع المستشار رئيس اللجنة مما أثـار حفيظـة أنصـار بـاقي المرشحين واندلعت أحداث عنف سـيطرت عليهـا قـوات الشرطة ثم اتسمت عملية التصويت بهذه اللجنة بالبطء الشديد نظرا لإصرار القاضي على التدقيق في عملية التصويت بعد اندلاع هذه الأحداث.

ولاحظت مندوبة المركز أيضا أن نسبة إقبـال النسـاء شديد وأن الغالبية منهن توجهوا للصناديق لإعطاء أصواتهن للمرشحين من الرجال!!!

- **دائرة كفر الشيخ المرشحة فردوس الأودن:**

لاحظ فريق المتابعة الميدانية بالمركز أن المرشحة ومنذ الصباح الباكر قد بدأت المرور على اللجان وقـد فوجئـت المرشحة بعدم دقة الأسماء بالكشوف الانتخابية وذلـك كمـا ورد في كشوف لجـان ٢٧، ٢٦ وبهـا (٢٠٢٩) صـوت بمدرسة شهيد السلام.

ولجنة ١٨، ١٩ بمدرسـة هـدى شـعراوي وأفـادت المرشحة لمنسق البرنامج أنهـا قامـت باسـتلام الكشـوف



الانتخابية من وزارة الداخلية وقامت بطباعة نماذج مبين بها أسماء الناخبين وأرقام ومقار لجان التصويت إلا أنها فوجئت يوم الانتخابات أن هذه الأصوات ليس لها علاقة بالواقع حتى أن شقيقتها وتدعى " فريال الأودن " لم تتمكن من التصـويت لعدم وجود اسمها بالكشوف وقد لاحظت منسقة البرنامج أثناء مرورها بالدائرة عدم وجود دعايـة انتخابيـة تـوزع بـين الناخبين وكذلك لاحظن أن نسبة الإقبال على التصويت كانت كبيرة ولكن عدم دقة الأسـماء بالكشـوف الانتخابيـة أدى لانصراف عدد كبير دون تمكنهم من التصويت.

القسم الثالث دراسة حالة بعض المرشحات العوامل التي أدت إلى نجاحهن

فوز السيدات رغم التحديات التي تعوق مشاركة المرأة:

لقد باتت ظاهرة حصد مرشحة من السيدات لأعلى الأصوات بدائرتها وفوزها بعضوية البرلمان حقيقة واقعة أفرزتها الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت في الفترة من ١٨ أكتوبر حتى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠ م.

وعلى الرغم وكما أشار التقرير إلى معوقات عديدة وموانع كثيرة تحول دول وصول المرأة للبرلمان وهي معوقات كما أسلفنا قانونية وسياسية واجتماعية ومادية.

إلا أن المركز قد أراد أن يلقي الضوء على أربع سيدات حققن نتائج باهرة في ظل كل هذه القيود وقد اختار المركز هؤلاء السيدات لاختلافهن من حيث الطبيعة الجغرافية حيث ينتمين لمحافظات مختلفة واختلافهن من حيث الطبيعة السياسية (مستقل - وطني - إخوان) .

ورغم علم المركز بأن مرشحة الإخوان المسلمين د/ جيهان الحلفاوي لم تحقق الفوز إلا أن كل الشواهد كانت

تؤكد أنها أقرب للفوز في المرحلة الأولى بل والإعادة فـي حالة إجرائها.

- **الحالة الأولى ـ أهمية المسـاندة الحزبيـة للمرأة:**

المشرحة السيدة عزة الكاشف ـ عمال دائرة الزرقـا ـ دمياط.

لقد قامت بعثة المركز بمتابعة سير العملية الانتخابية في الدائرة حيث لاحظ فريق المراقبة أن مرشحة الحزب الوطني قد بذلت جهود كبيرة لتسهيل وصول مؤيديها إلـى اللجـان للتصويت لصالحها من خلال تنقـيح الكشـوف الانتخابيـة ومساعدة الناخبين على الحصول على أسمائهم بسهولة نتيجة لتوافر عدد من المندوبين عنها داخل اللجان وخارجها وهـم أعضاء الحزب الوطني. أيضا فقد تردد حصولها على دعـم فني ومعنوي كبير من التنفيذيين والمحليين أعضاء الحـزب الوطني حيث كان الشكوى الدائمة المتكـررة هـي وجـود أخطاء بالكشوف الانتخابية وتكرار الأسماء بها وذلك بلجـان مجلس مدينة الزرقا (لجنة ٣، ٤) ولجنة مدرسة الجمهورية (لجنة ٦، ٧) وبلجنة مركـز شـرطة الزرقـا (لجنـة ٥

سيدات) ولجنة ٣ سيدات بمجلس مدينة الزرقا ولجنة رقم ٧ بمدرسة الجمهورية وفي ظل منافسة قوية مع مرشح التيـار الإسلامي بالدائرة استطاعت مرشحة الوطني السـيدة عـزة الكاشف في دخول الإعادة مـع المشـرح المسـتقل محمـد الفلاجحي والذي حصل على ١٠٠٩١ صوت مقابل حصول السيدة عزة الكاشف على ١٥٦٤٧ صوت.

وبعد نجاح السيدة عزة الكاشف نموذجـا يحتـذي بـه للمساندة القومية من قبل الحزب المنتمية له وهو ما مكنها من المشاركة بفاعلية في مجمل العملية الانتخابية وتحقيق الفـوز على مرشح التيار الإسلامي الذي كان يلقي مساندة قوية من أعضاء التيار الإسلامي الذي ينتمي إليه.

- **الحالة الثانية ـ أهمية دعم قـوى سياسـية للمرأة:**

الدكتورة جيهان الحلفاوي ـ مرشحة التيار الإسـلامي فئات دائرة الرمل ـ الإسكندرية.

تجربة الدكتورة جيهان الحلفاوي نموذجا لمساندة تيـار سياسي قوي ومنظم استطاع أن يسخر كل إمكانياته ويضعها في خدمة مرشحيه وتكتسب تجربة دكتورة جيهـان لكونهـا

سابقة في تاريخ الإخوان المسلمين حيث يرشح الإخوان لأول مرة امرأة مما يحسم بشكل قاطع لدى التيـارات الإسـلامية قضية ولاية المرأة والتي ثار حولها جدل لسـنوات طويلـة، ولا شك أن تجربة الدكتورة جيهان كان بهـا مـن المعانـاة والمآسي ما يجب ذكره.

ففي أثناء مسيرة انتخابية لها ضمت زوجها د/ إبـراهيم الزعفراني القطب الإخـواني المعـروف ونجليهـا وأثنـاء مرورها بدائرتها الانتخابية للقاء جماهير الدائرة تم القـبض عليها ونجليها وزوجها ووجهت إليها تهمة مخالفـة قـانون الدعاية بحجة قيامها بتوزيع منشور انتخابي وبالعرض على النيابة تم تغريمها خمسة آلاف جنيه.

هذا في الوقت الذي تم القبض على زوجها وتم احتجازه بقسم شرطة الرمل ووجهت إليه تهمة إثارة الشغب والتجمهر على خلاف الحقيقة وتم عرضه على نيابة أمن الدولة والتي قررت حبسه ٤٥ يوما على ذمة التحقيق وما زال زوجها د/ إبراهيم الزعفراني بمحبسه بسجن الحضرة منذ ما يقرب من أربعة أشهر محبوسا على ذمة القضية.

وقد قامت مرشحة الإخوان د/ جيهان الحلفاوي بإقامـة الدعوى القضائية رقم ٣٥٣ لسنة ٥٥ قضائية مطالبة الحكـم لها بوقف الانتخابات لعدم تكافؤ الفرص مع باقي المرشحين بعد اعتقال جميع مندوبيها الذين يحملون توكيلا منها لتمثيلها داخل اللجان الانتخابيـة وفـي ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٠ أصـدرت محكمة القضاء الإداري حكما بالإسكندرية بوقف الانتخابات وفي ذات اليوم تقدمت الحكومة بإشكال لوقف التنفيذ تحـدد لنظرة جلسـة ١٨/ ١٢/ ٢٠٠١ أمـام محكمـة اسـتئناف الإسكندرية (الغير متخصصة) إلا أن الانتخابات قد أجريت في موعدها ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١ بالمخالفة للحكم الصادر بوقف الانتخابات بتلك الدائرة ولم يحقق أيا من المرشـحين بتلـك الجولة الفوز وعلى أثر ذلك أصدر السيد/ وزيـر الداخليـة القرار رقم ٥٥١٤ لسنة ٢٠٠٠ والذي قضى بوقف عمليـة إجراء انتخابات الإعادة في الدائرة الانتخابية بالرمـل تنفيـذ للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري وذلك بادعـاء أن الحكومة قد قدمت سحب الإشكال المقدم منها ومن ثم يسري حكم الوقف في الجولة الأولى على انتخابات الإعـادة فهـذه سابقة تعد الأولى من نوعها في قيام جهة إدارية في إهـدار

أحكام القضاء ورغم مرور أكثر من أربعة أشهر لا زالـت الانتخابات لم تجري والدائرة لم يمثلها أحد داخل البرلمـان المصري وقد لاحظ فريق المنسـقات بـالمركز أن الجولـة الأولى للانتخابات قد شاهدت تقـدما ملحوظـًا فـي عـدد الأصوات التي حصلت عليها والتي كانت أقرب المرشـحين للفوز وهو ما حدا بالجهات المختلفة بإلغاء الانتخابات بتلـك الدائرة.

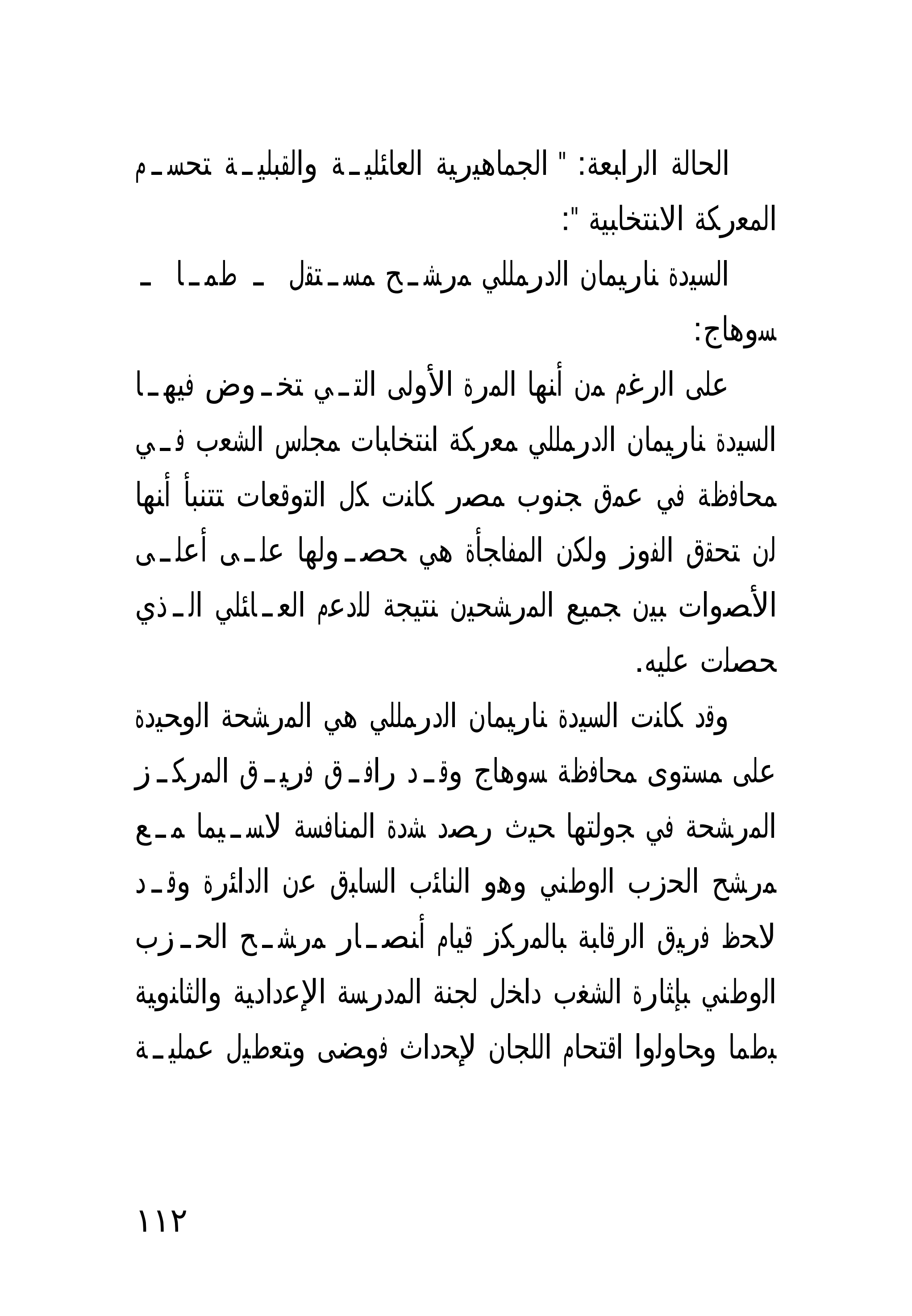
وقد صرحت الدكتورة جيهان لمنسقة المركز أن الجهات الأمنية بمحافظة الإسكندرية قد رفضت أية ملصقات ودعاية تحمل شعارات إسلامية ولم تسمح لها بعقد أي مـؤتمرات أو ندوات تشرح برنامجها الانتخابي وسط أبناء الدائرة لكونهـا تمتمي للتيار الإسلامي ولا زالت الدكتورة جيهان مرشـحة الإخوان بدائرة الرمل بالإسكندرية تنتظـر حكـم المحكمـة الإدارية بإلزام جهة الإدارة بإجراء الانتخابات بالدائرة.

- **الحالة الثالثة: الخبـرة النيابيـة والارتبـاط بمصالح الجماهير:**

السيدة فايدة كامل مرشحة الحزب الوطني فئات دائـرة الخليفة:

هي نيابية قديمة حيث أنها عضو بالبرلمان لمدة ٣٠ عام وقد قامت بتقديم خدمات عديدة لأبناء دائرتهـا (مرافـق ـ خدمات صحية ـ إسكان ، مياه ـ كهربـاء ـ تـراخيص) هذه الخدمات التي كانت هي المحرك الرئيس لأبناء الـدائرة لإعادة انتخابها لخبراتها بأدائها في المجلس فضلا عن ما لها من إمكانيات من خلال علاقاتها بالقيادات التنفيذيـة وكبـار المسئولين وبذلك يرى الناخبين أنهـا الأقـدر علـى حـل مشكلاتهم الحياتية.

وقد خاضت السيدة فايدة كامل مرشحة الحزب الـوطني معركة كبيرة ضد مرشح الوفد/ محمود السقا الـذي أخفـق أمامها أيضا في الانتخابات التشريعية السـابقة واسـتطاعت حصد أكبر عدد من الأصوات في اللجان الفرعيـة بالـدائرة البالغ عددها ١٩ لجنة فرعية وهو ما يؤكـد أن الجمـاهير تعطي أصواتها للشخص الأقدر على حل مشكلاتهم اليوميـة بعيدا عن البرامج السياسية حيث استطاعت السيدة فايدة كامل أن تحافظ على مقعدها في البرلمان لمدة ٣٠ عـام اعتمـادا على اتصالها المباشر بجمهور النـاخبين وتلبيـة رغبـاتهم واحتياجاتهم اليومية وتذليل العقبات أمامهم.



الحالة الرابعة: " الجماهيرية العائليـة والقبليـة تحسـم المعركة الانتخابية ":

السيدة ناريمان الدرمللي مرشـح مسـتقل ـ طمـا ـ سوهاج:

على الرغم من أنها المرة الأولى التـي تخـوض فيهـا السيدة ناريمان الدرمللي معركة انتخابات مجلس الشعب فـي محافظة في عمق جنوب مصر كانت كل التوقعات تتنبأ أنها لن تحقق الفوز ولكن المفاجأة هي حصـولها علـى أعلـى الأصوات بين جميع المرشحين نتيجة للدعم العـائلي الـذي حصلت عليه.

وقد كانت السيدة ناريمان الدرمللي هي المرشحة الوحيدة على مستوى محافظة سوهاج وقـد رافـق فريـق المركـز المرشحة في جولتها حيث رصد شدة المنافسة لاسـيما مـع مرشح الحزب الوطني وهو النائب السابق عن الدائرة وقـد لاحظ فريق الرقابة بالمركز قيام أنصـار مرشـح الحـزب الوطني بإثارة الشغب داخل لجنة المدرسة الإعدادية والثانوية بطما وحاولوا اقتحام اللجان لإحداث فوضى وتعطيل عمليـة

التصويت حيث قامت قوات الأمن بالتدخل وإلقاء القبض على الجماهير.

القسم الرابع

دراسة ميدانية لعدد ٣٥ سيدة من المرشحات بمجلس الشعب

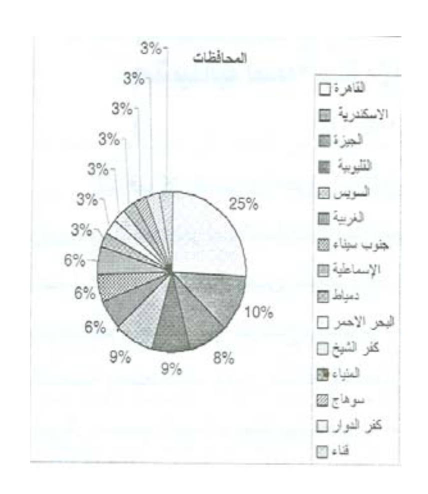
٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥

قام المركز المصري لحقوق المرأة بإعداد دراسة ميدانية (استطلاع رأي) وذلك قبل إجراء الانتخابات، وقد ضـمت العينة ٣٥ سيدة من الذين أعلنوا الترشيح لعضـوية مجلـس الشعب وذلك بهدف التعـرف علـى خبـراتهم وتوجهـاتهم وأهدافهم من الترشيح وكذلك برامجهم الانتخابية إن وجـدت وخلفياتهم السياسية واستعداداتهم ومدى مسـاندة مجـتمعهن وعائلتهن لهن، حيث قام باحثي المركز بتصـميم اسـتمارة بحث بها مجموعة من الأسئلة تم توجيهها لهؤلاء المرشحات للتعرف على اتجاهـاتهم ودوافعهـم للترشـيح وبـرامجهم الانتخابيـة وموقـف أسـرهن مـن ترشـيحهن لعضوية المجلـس وقـد تضـمنت الاسـتمارة تـاريخهن



في العمل الاجتماعي ومـا يمكن تقديمه لدوائرهن في حالة فوزهن وأخيرا سؤالهن حـول انتمائتهن الحزبية وما هي نوع المساعدات التي قـدمها لهـن الحزب لمساعدتهن في خوض المعركـــة الانتخابيـــة

وقد تم اختيار العينة لتعكس التنوع السياســي الحزبـي والجغرافي وجاءت على النحو التـالي ١٥ سـيدة ينتمـين للحزب الوطني، ٤ مرشحات ينتمين لحزب الوفـد وواحـدة لحزب الأحرار وواحدة لحزب الخضر و١١ مستقلين.



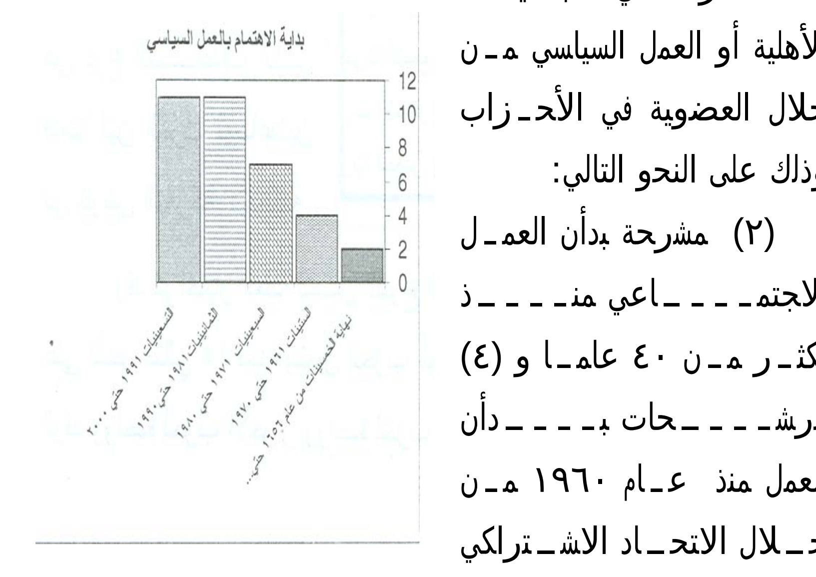
وعلـى مسـتوى التنـوع الجغرافي جاءت العينة ممتلئـة لمحافظـــات القـــاهرة ٩، الإســكندرية ٤، الجيــزة ٣، القليوبية ٣، السويس، الغربيـة ٢، جنــوب ســيناء ٢، الإســـــــــماعيلية ٢،

دمياط ١، البحر الأحمر، كفر الشيخ ١، المنيا ١ سوهاج ١، كفر الدوار ١، قنا ١، وبالتالي فقد مثلـت العينـة كافـة القطاعات، الأرياف، المدن، العاصمة، الصعيد.

وقد كشفت نتائج البحث الميدان عدة حقائق أهمها:

- **أولاً ـ الاهتمام بالشأن العام:**

كشفت إجابات العينة إلى أن جميعهم قد مارسن العمـل العام بدرجات متفاوتة سواء العمل الاجتماعي مـن خـلال المشاركة في الجمعيـات الأهلية أو العمل السياسي مـن خلال العضوية في الأحـزاب وذلك على النحو التالي:



(٢) مشرحة بدأن العمـل الاجتمـــاعي منـــذ أكثـر مـن ٤٠ عامـا و (٤) مرشـــحات بـــدأن العمل منذ عـام ١٩٦٠ مـن خـلال الاتحـاد الاشـتراكي

(التنظيم السياسي الوحيد في تلك الفتـرة) و (٧) منـذ السبعينات من خلال الحزب الوطني و (١١) مرشحة بـدأن العمل منذ عام ١٩٨٠ و (٧) مرشحات لم يمارسن العمـل العام إلا في الانتخابات التشـريعية السـابقة ١٩٩٥ و (٤) مرشحات بدأن العمل الاجتماعي في عام ٩٨.

- **ثانيا: ـ الدافع للترشيح:**

جاءت الإجابات في هذا الإطار على النحو التالي:

(٤) مرشحات للحفاظ على مقعد البرلمان الذي تحـافظ عليه العائلة منذ سنوات طويلة.

(٥) مرشحات كان دافعهن للترشيح التـأثر بالدعايـة الإعلامية للمجلس القومي للمرأة وتصريحات السيدة سوزان مبارك و (١٤) مرشحة لخدمة قضايا المرأة ومحو الأميـة وتنمية المجتمع و (١٢) مرشحة لخدمـة قضـايا المـراة والرجل ومشروعات قوانين.

- **ثالثًا ـ الأهداف والبرامج:**

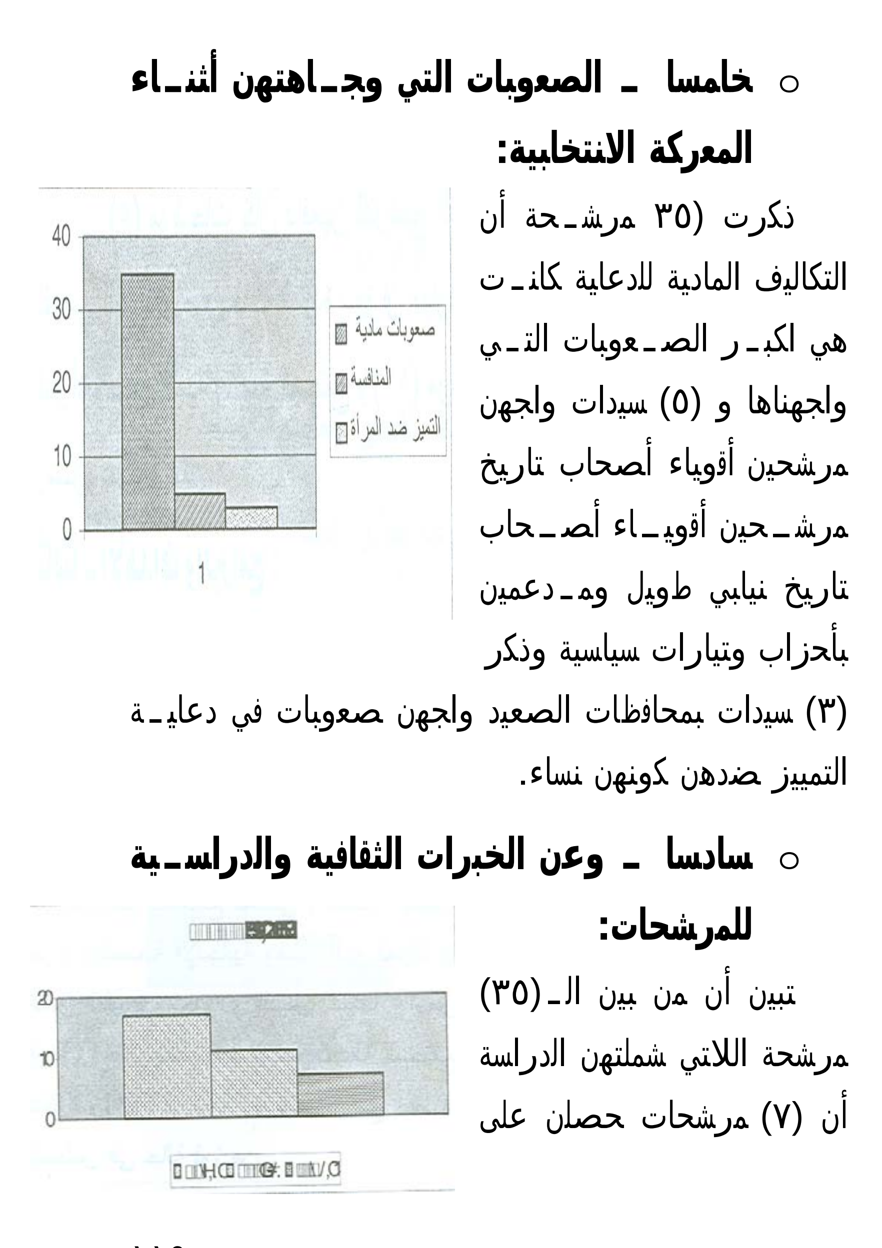
جاءت الموضوعات المحلية والخدمات المباشرة لأهالي الدائرة في المرتبة الأولى في الأهداف والبرامج للعينة محل البحث سواء من خلال برنامج الحـزب الـذي يمثلونـه أو

كبرنامج خاص بالمرشحة بالإضافة إلى قضايا المرأة والتي حازت على اهتمام أقل. فجاءت القضايا محل الاهتمام على النحو التالي، تقديم خدمات للمجتمع المحلي (صحة - تعليم - إسكان - رصف طرق) قضايا المرأة والصحة الإنجابية ومحو أمية المرأة ورعاية الأرامل، تقديم خدمات للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل فبينما ١٥ مرشحة تبنت برامج الحزب الوطني فإن (١٤) مرشحة تبنت برامج لخدمة المجتمع المحلي وتقديم خدمات لأهالي الدائرة و (١٢) مرشحة يعرضن برامج خاصة بمشاريع قوانين في قضايا المرأة بالمجالس في حالة فوزهن.

- **رابعا - الدعم الحزبي:**

جاءت الإجابات لتعكس ضعف الدعم المقدم من الأحزاب للعضوات المرشحات فقد ذكرت (١٥) سيدة أن الحزب الوطني رغم دعمه المادي إلا أنه لم يوف بتكاليف الدعاية و (٤) مرشحات ينتمين لحزب الوفد الذي لم يتجاوز دعمه المادي خمسة آلاف جنيه وذكرت إحداهن أن سعر البوابة لتعليق الدعاية يتكلف ١٥٠٠ جنيه.

○ **خامسا - الصعوبات التي واجهتهن أثناء المعركة الانتخابية:**



ذكرت (٣٥ مرشحة أن التكاليف المادية للدعاية كانت هي اكبر الصعوبات التي واجهناها و (٥) سيدات واجهن مرشحين أقوياء أصحاب تاريخ مرشحين أقوياء أصحاب تاريخ نيابي طويل ومدعمين بأحزاب وتيارات سياسية وذكر (٣) سيدات بمحافظات الصعيد واجهن صعوبات في دعاية التمييز ضدهن كونهن نساء.

○ **سادسا - وعن الخبرات الثقافية والدراسية للمرشحات:**

تبين أن من بين الـ(٣٥) مرشحة اللاتي شملتهن الدراسة أن (٧) مرشحات حصلن على

مؤهل عال ودراسات عليا في تخصصاتهن و (١٧) مرشحة اكتفين بالمؤهل العالي (١١) سيدة مؤهل متوسط.

○ سابعا - التعرف على نشاط المرشحة السياسي:

نشاط المرشحات

قيادات حزبية بحزب الاحرار ٣%

سيدات يقمن بانشطة مختلفة ٦٢%

قيادات حزبية بحزب الوفد ٩%

قيادات حزبية بالحزب الوطني ٢٦%

٩ سيدات " قيادات حزبية بالحزب الوطني ويتطوعن في العمل الجماعي ومحو الأمية ".

٣ سيدات قيادات حزبيـة بحزب الوفد مهتمين بالطفولـة والأمومة.

١ قيادة حزبيـة بحـزب الأحرار.

٢٢ سيدة يقمن بالنشاط الاجتماعي في مجالات مختلفـة من محو الأمية والصحة والتعليم وتنفيذ مشروعات المـرأة والشباب وتنظيم الأسرة.

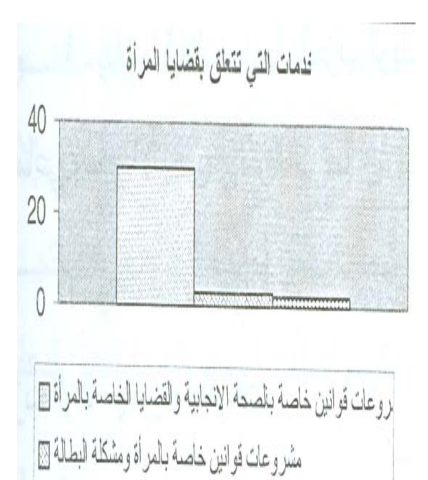
○ ثامنًا: ما نوع الخدمات التي يمكن تقـديمها لدائرتها في حالة فوزها:

فيما يتعلق بقضايا المرأة:

٣ سيدات سيقمن بتقديم مشروعات قوانين إلى المجلـس خاصة بالاهتمام بالمرأة ومشكلة البطالة.

٣٠ سيدة اتفقن على الاهتمام بمشروع الصحة الإنجابية للمرأة والقضايا الخاصة بالمرأة من تعليم وخدمات وعمل.

٣ غير مبين.



فيما يتعلق بالخدمات العامة:

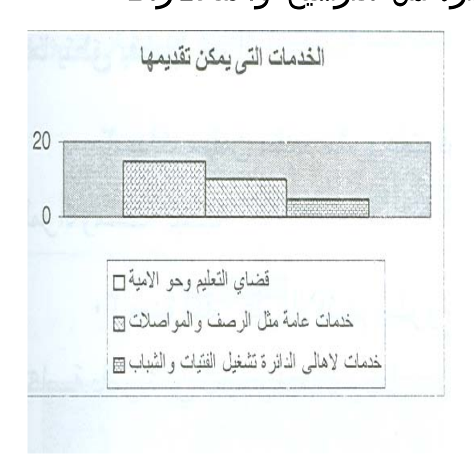
منهم ٥ سيدات اتفقن على تقديم خدمات لأهالي دوائرهن خاصـــة بتشـــغيل الفتيـــات والشباب.

١٠ سيدات أبدوا اهتمامهن بتقديم خدمات فـي الرصـف والمواصلات وتوفير الخدمات العلاجية لأهالي دوائرهن.

١٥ سيدة أبدو أنهن سوف يكثرن جهدهن لقضايا محـو الأمية ومشروعاتها والاهتمام بتوسع فيها وحث الأهالي على ممارستها وتعليمهم والاهتمام بقضايا التعليم ٥ غير مبين.

○ تاسعا: ـ موقف الأسرة من انخراطها بالعمل السياسي والعام:

٢٩ سيدة لا مانع لدى الأسرة من الترشيح والانخـراط في العمل السياسي والعام.



٦ سيدات لا مـانع لـدى الأسرة مع التشجيع من جانـب العصبية القبلية والاحتفاظ بمقعد البرلمان داخل العائلة.

القسم الخامس

التوصيات والملاحق

- ## أولا: التوصيات:

ضرورة تبني المؤسسة التشريعية في مصر لنصـوص قانونية تسمح بتحديد نسبة معينة لمقاعد النساء في المجـالس المنتخبة وهو الأمر المأخوذ به في برلمانات عديدة بـبعض الدول كالبرلمان الهندي والأوغندي والفلبييني وبـنجلادش، ودراسة التجربة الفرنسية الجديدة التـي اسـتخدمها كـنص تشريعي يلزم الأحزاب السياسية بترشيح ٥٠ % على الأقـل من مرشحيها نساء.

ضرورة تفعيل وتنشيط المشاركة السياسية للنسـاء مـن خلال الأحـزاب السياسـية والمنظمـات غيـر الحكوميـة والجمعيات الأهلية وهيئات المرأة في مصر، وهو ما يـرى المركز معه ضرورة البدء من نقطة الصفر المتمثلة في محو أمية السيدات مرورا بالدورات التدريبية وانتهـاء بإعـداد كوادر نسائية قـادرة علـى خـوض المعـارك الانتخابيـة (تشريعية - محلية - نقابية) .

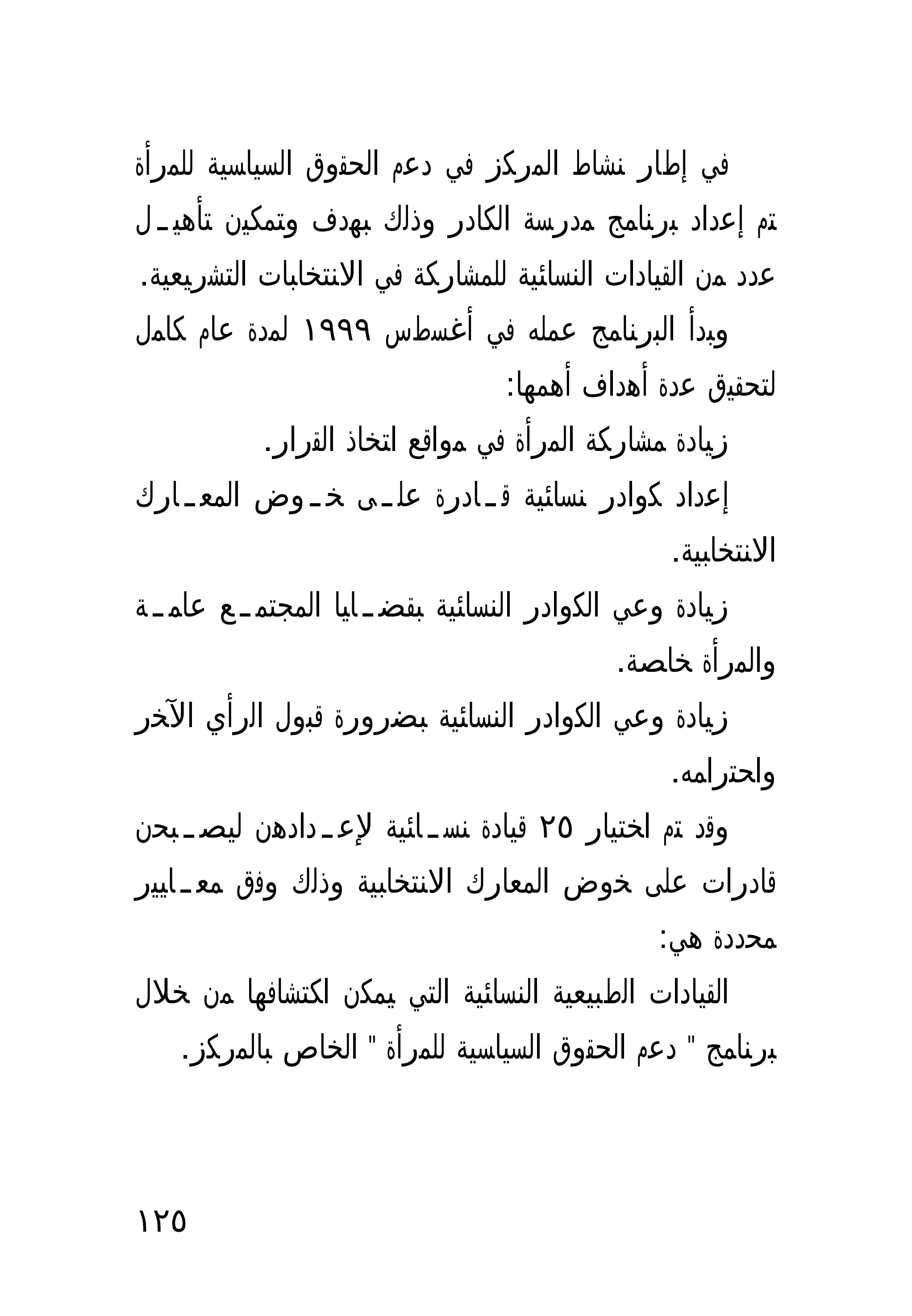
ضرورة تهيئة المناخ التشريعي المنظم للعملية الانتخابية في مصر حتى تتمكن المرأة من المشاركة السياسية الملائمة وهو ما يعني امتداد إشراف القضاء علـى مجمـل العمليـة الانتخابية الفعالة برمتها منذ إعداد الكشوف الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج أو هو ما يستلزم تنقية البنية التشـريعية فـي مصر من مجمل النصوص القانونية المقيدة للحق فـي إدارة الشئون العامة للبلاد في الإقلال من تلك القوانين مثل قـانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

ضرورة تبني المجلس القومي للمرأة لخطة طويلة المدى تهدف إلى تقديم مساعدات ودورات تدريبية وإعـداد بعـض الكوادر لخوض الانتخابات القادمة.

ضرورة تبني الأحزاب السياسية في مصر لقضايا المرأة وطرحها باعتبارها قضايا ذات أولوية خاصة والمساهمة في خلق كوادر نسائية جديدة تساهم في تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي.

- ## ثانيا - الملاحق:

ملحق (١) برنامج إعداد الكادر:



في إطار نشاط المركز في دعم الحقوق السياسية للمرأة تم إعداد برنامج مدرسة الكادر وذلك بهدف وتمكين تأهيل عدد من القيادات النسائية للمشاركة في الانتخابات التشريعية.

وبدأ البرنامج عمله في أغسطس ١٩٩٩ لمدة عام كامل لتحقيق عدة أهداف أهمها:

زيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

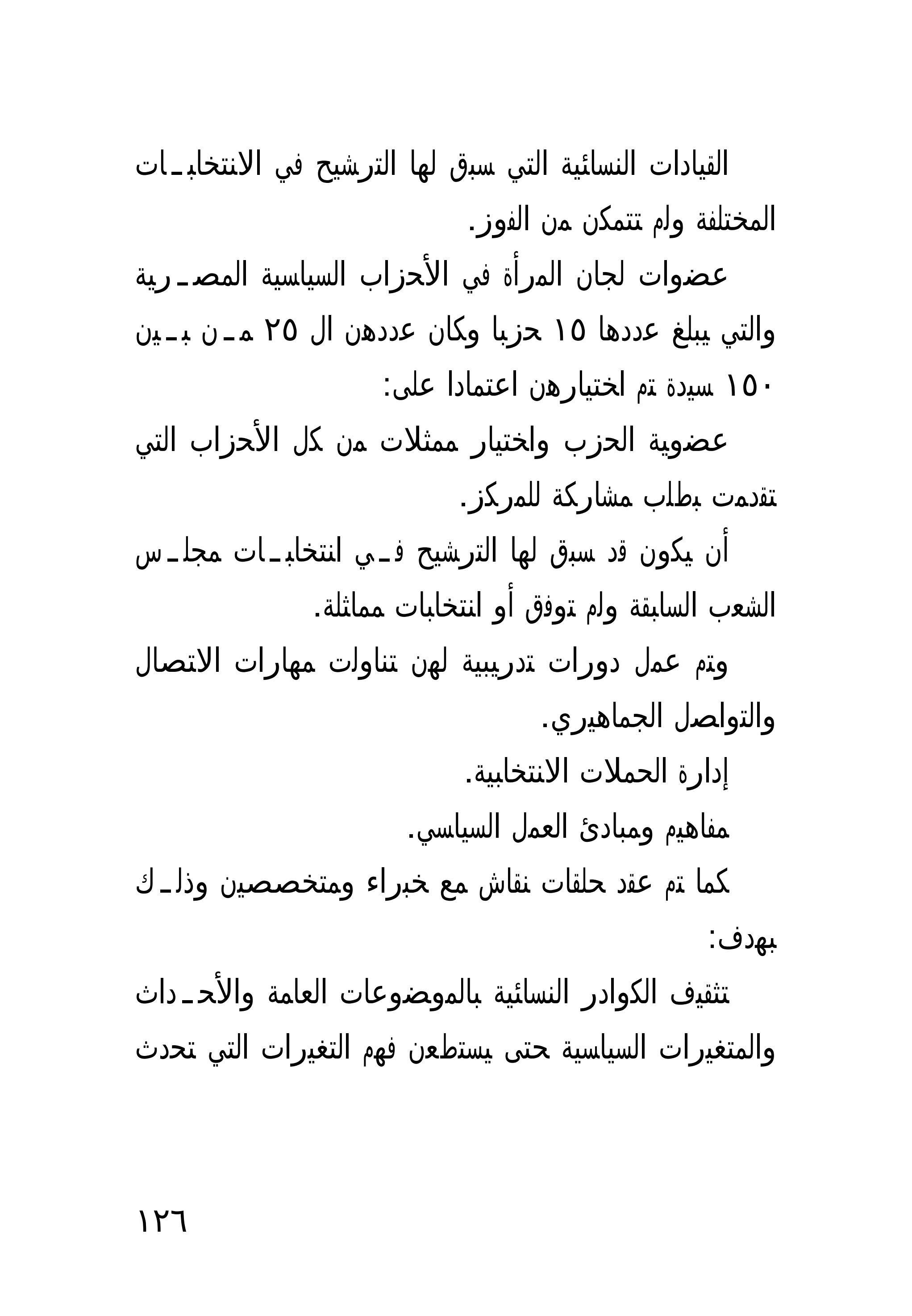
إعداد كوادر نسائية قادرة على خوض المعارك الانتخابية.

زيادة وعي الكوادر النسائية بقضايا المجتمع عامة والمرأة خاصة.

زيادة وعي الكوادر النسائية بضرورة قبول الرأي الآخر واحترامه.

وقد تم اختيار ٢٥ قيادة نسائية لإعدادهن ليصبحن قادرات على خوض المعارك الانتخابية وذلك وفق معايير محددة هي:

القيادات الطبيعية النسائية التي يمكن اكتشافها من خلال برنامج " دعم الحقوق السياسية للمرأة " الخاص بالمركز.



القيادات النسائية التي سبق لها الترشيح في الانتخابـات المختلفة ولم تتمكن من الفوز.

عضوات لجان المرأة في الأحزاب السياسية المصـرية والتي يبلغ عددها ١٥ حزبا وكان عددهن ال ٢٥ مـن بـين ١٥٠ سيدة تم اختيارهن اعتمادا على:

عضوية الحزب واختيار ممثلات من كل الأحزاب التي تقدمت بطلب مشاركة للمركز.

أن يكون قد سبق لها الترشيح فـي انتخابـات مجلـس الشعب السابقة ولم توفق أو انتخابات مماثلة.

وتم عمل دورات تدريبية لهن تناولت مهارات الاتصال والتواصل الجماهيري.

إدارة الحملات الانتخابية.

مفاهيم ومبادئ العمل السياسي.

كما تم عقد حلقات نقاش مع خبراء ومتخصصين وذلـك بهدف:

تثقيف الكوادر النسائية بالموضوعات العامة والأحـداث والمتغيرات السياسية حتى يستطعن فهم التغيرات التي تحدث

وتأثيرها على المرأة والمطالبة بتغيير أوضاع المـرأة مـن خلال فهمهن لأوضاع المجتمع.

تبادل الخبرات بين القيادات النسائية وتشـجيعهن علـى العمل الجماعي.

تعليم القيادات النسائية آليات تكوين الحملات الانتخابية.

وقد اعتمدت خطة عملا لبرنامج على محورين:

- **المحور الأول:**

التدريب المستمر... الذي تنـاول الأفكـار والخبـرات كخطوة للتدريب على صقل المهارات وفي إطار ذلك عقدت عدة دورات تدريبية منها التدريب علـى أساسـيات العمـل الجماهيري والتدريب على آليات العمل السياسي.

التثقيف السياسي المنظم ويتناول مناقشة الموضـوعات السياسية والاقتصادية مثل الجـات والعولمـة والمشـاركة السياسية للمرأة ومجلس الشعب ومناقشـة قـوانين مباشـرة الحقوق السياسية واتفاقية منع أشكال التمييـز ضـد المـرأة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخصخصة ودور المحليات... وغيرها من الموضوعات.

وبانتهاء أعمال البرنامج تمكنت ١٦ سيدة من بين الـ ـ ٢٥ متدربة ببرنامج مدرسة الكادر من خـوض انتخابـات ٢٠٠٠.

فازت اثنين من بينهن بعضوية المجلس من إجمـالي ٧ مرشحات نجحن في الانتخابات على مسـتوى الجمهوريـة وهما الأستاذة/ ناريمان والأستاذة عـزة الكاشـف. ورغـم اشتراك عوامل أخرى ساعدت المرشحتين على الفوز إلا أن هذا يعكس أهمية هذا البرنامج وضرورة التوسع فيه وتبنـي عدد من المؤسسات المدنية لبرامج مشابهة وهنا تأتي أهميـة المجلس القومي للمرأة الذي صدر قرار جمهوري بإنشائه في ٨ فبراير ٢٠٠٠ برئاسة السيدة سوزان مبارك والذي ضـم في عضويته ٣٠ عضوا من الشخصيات العامة والمهتمـين بقضايا المرأة في مصر والذي أنشأ بهدف الارتقاء بمكانـة المرأة المصرية وتمكينها من القيام بدورها الفعال والإيجابي في المجتمع حيث قام المجلس بالفعـل فـي تنظـيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وقام المجلس بعقـد عدة مؤتمرات لمناقشة قضايا كما قام المجلس بعقد منتـديات فكرية تحت عنوان " المرأة والإعلام " المـرأة والمشـاركة

السياسية " فضلاً على المؤتمرات السياسية والشـعبية لـدعم المرشحات بمختلف انتماءاتهم السياسية.

- **ملحق (٢) عدد المرشـحات بالانتخابـات التشريعية ٢٠٠٠:**

م	الحزب الوطني	حزب الوفد	حزب التجمع	حزب الأحرار	حزب الحضر	حزب التكافل	الحزب الناصري	المستقلين
	١١ سيدة	٨ سيدات	٣ سيدات	٧ سيدات	سيدتان	سيدة واحدة	-	٨٩

- **ملحق (٣) أسماء المرشـحات بانتخابـات مجلس الشعب ٢٠٠٠:**

م	الاسم	الصفة	الدائرة	المحافظة
١	نجاة محمد إبراهيم الغمراوي	عامل	الأولى زقازيق	الشرقية
٢	آمال محمد محمد مصطفى	عامل	الخامسة أبو حماد	الشرقية
٣	سعاد محمد صابر محمود	عامل	الخامسة أبو حماد	الشرقية
٤	فايزة شعبان سليم شلبي	عامل	التاسعة هيها	الشرقية
5	نادية أمين عبد السلام	فئات	الحادية عشر	الشرقية

٦	سعيدة عبد الرحمن محمد علي	عامل	الثالثة عشر كفر صقر	الشرقية
٧	نور الهدى أحمد خطاب	فئات	الثالثة عشر كفر صقر	الشرقية
٨	سوسن عبد الرحمن محمد	عامل	الرابعة عشر الحسينية	الشرقية
٩	سهير أحمد جمعة	فئات	الأولى أول طنطا	الغربية
١٠	تماضر عبد ا الصديق	عامل	الأولى أول طنطا	الغربية
١١	انتصار محمد حلمي محمد	فئات	الأولى أول طنطا	الغربية
١٢	وفاء محمد مصطفى حمودة	عامل	الثانية برما	الغربية
١٣	ربيعة محمد محمد علي	عامل	الثالثة محلة روح	الغربية
١٤	نعمة رشاد محمد قمر	عامل	السادسة المحلة الكبرى	الغربية
١٥	فاطمة الزهراء غنيم	فئات	الثالثة عشر قطور	الغربية
١٦	ثناء رباح سليمان المالح	عامل	الأولى العريش	شمال سيناء
١٧	هانم محمد عي إبراهيم	عامل	الأولى العريش	شمال سينا
١٨	عائشة سليمان سالم	عامل	الثانية العريش	شمال سيناء

١٩	أمينة محمد محمود إسماعيل	عامل	الثانية المنصورة	الدقهلية
٢٠	صفاء محمد المغادي قشطة	عامل	الثانية عشر الجمالية	الدقهلية
٢١	اعتدال عطية السيد مندور	عامل	الثانية عشر الجمالية	الدقهلية
٢٢	ليلى الرفاعي المرسي محمد	فئات	الخامسة عشر أجا	الدقهلية
٢٣	ماجدة محمد السيد إبراهيم	فئات	السادسة عشر ميت غمر	الدقهلية
٢٤	فريال عباس منصف	فئات	السادسة عشر ميت غمر	الدقهلية
٢٥	مديحة أحمد محمد منصور	فئات	السابعة عشر أتميدة	الدقهلية
٢٦	صابرين إبراهيم راشد ألماظ	عمال	الأولى	جنوب سيناء
٢٧	جليلة عواد حسين	عمال	الثانية	جنوب سيناء
٢٨	حمدية حرب فريج عبد ا	عمال	الثانية	جنوب سيناء
٢٩	ليلى فتحي السيد الغريب	عمال	الثانية	جنوب سيناء
٣٠	حنان عبد المقصود الشامي	فئات	الأولى دمنهور	البحيرة
٣١	أم كلثوم إبراهيم علي البنا	عمال	السابعة كفر الدوار	البحيرة

٣٢	سامية أحمد محمد	عمال	التاسعة أبو حمص	البحيرة
٣٣	هدى نعيم مقار عازر	فئات	الأولى	قنا
٣٤	جلسن محمد حسن غندر	عامل	الأولى	قنا
٣٥	صفية رجب منتصر	فئات	الخامسة	قنا
٣٦	ناريمان الدرمللي	عمال	الثالثة طما	سوهاج
٣٧	سهام محروس حسن سعيد	عمال	الأولى	السويس
٣٨	رجاء محمد جاد الرب معوض	فئات	الثانية	السويس
٣٩	حليمة عبد الراضي عثمان	عمال	الثانية	السويس
٤٠	جيهان عبد اللطيف الحلفاوي	فئات	الثانية الرمل	الإسكندرية
٤١	سميحة محمود غريب	فئات	الثانية الرمل	الإسكندرية
٤٢	سميحة محمد إبراهيم درويش	فئات	الثالثة سيدي جابر	الإسكندرية
٤٣	مريم أحمد مصطفى عبد الحميد	فئات	الرابعة باب شرق	الإسكندرية
٤٥	حكمت محمد حسن عبد ا	فئات	الرابعة باب شرق	الإسكندرية
٤٦	غنيوة محمود رجب خميس	فلاح	الخامسة محرم بك	الإسكندرية
٤٧	أم كلثوم عبده شلبي	عمال	السابعة العطارين	الإسكندرية

٤٨	إحسان إبراهيم محمد	عمال	السابعة العطارين	الإسكندرية
٤٩	فتحية عمر هلالي عبد الجواد	فئات	السابعة العطارين	الإسكندرية
٥٠	صافيناز صبري سعد	عمال	التاسعة كرموز	الإسكندرية
٥١	حبيبة محمد علي سحاب	عمال	الأولى بور فؤاد	بور سعيد
٥٢	زينب محمود عوض	فئات	الثانية الضواحي	بور سعيد
٥٤	بشرى عباس عصفور	فئات	الثالثة المناخ	بور سعيد
٥٥	زينب أحمد محمد مرشد	فئات	الأولى	الإسماعيلية
٥٦	لمياء صبري مبدي	فئات	الأولى	الإسماعيلية
٥٧	سميحة محفوظ مصطفى	فئات	الثالثة	الإسماعيلية
٥٨	نعيمة جلال سيد فرج	عمال	الخامسة طامية	الفيوم
٥٩	عواطف عبد القادر كحك	عمال	السادسة إبشواي	الفيوم
٦٠	مها صلاح الدين عبد الحليم	عمال	الأولى الغردقة	البحر الأحمر
٦١	سميرة محمود عبادي	عمال	الأولى الغردقة	البحر الأحمر
٦٢	سعاد دمرداش إبراهيم	فئات	الأولى شرطة	أسوان
٦٣	نفيسة حامد حسن محمد	عمال	الثالثة إدفو	أسوان
٦٤	فردوس السيدة حسن الأودن	عمال	الأولى كفر الشيخ	كفر الشيخ
٦٥	نجاة محمد أحمد الشامي	عمال	الأولى كفر الشيخ	كفر الشيخ

٦٦	مرفت مصطفى أحمد الزاهد	عمال	الثانية الرياض	كفر الشيخ
٦٧	صفاء ممحمد العرابي	عمال	الثالثة بيلا	كفر الشيخ
٦٨	نجاح أبو زيد عبد العزيز	عمال	الرابعة الحامول	كفر الشيخ
٦٩	آمال فتحي إسماعيل السيد	عمال	الخامسة قلين	كفر الشيخ
٧٠	سعيدة درويش محمد خضر	عمال	السابعة دسوق	كفر الشيخ
٧١	عيشة سيد أحمد طلبة	عامل	الثامنة العجوزين	كفر الشيخ
٧٢	فاطمة بدر محمد أحمد	عامل	التاسعة فوه	كفر الشيخ
٧٣	آمال عثمان	فئات	الثانية الدقي	الجيزة
٧٤	عايدة محمد حسين	عمال	الثانية الدقي	الجيزة
٧٥	علية علي حاتم	عمال	الثانية الدقي	الجيزة
٧٦	عين الحياة صالح	فلاح	السادسة أوسيم	الجيزة
٧٧	فريدة الزمر	فئات	الثامنة كرداسة	الجيزة
٧٨	سميرة سيد إبراهيم	عمال	التاسعة الحوامدية	الجيزة
٧٩	عائشة حامد محمد	عمال	الأولى الساحل	القاهرة
٨٠	فايزة كمال أحمد	فئات	الثالثة روض الفرج	القاهرة
٨١	كاميليا جمال الدين	فئات	الثالثة روض الفرج	القاهرة

٨٢	ثريا لبنة	عمال	السادسة مدينة	القاهرة
٨٣	سوسن الغزالي	فئات	السابعة النزهة	القاهرة
٨٤	مبروكة يوسف علي القشطة	عمال	العاشرة حدائق القبة	القاهرة
٨٥	فايدة كامل	فئات	العشرون الخليفة	القاهرة
٨٦	كريمة العروسي	عمال	السادسة عشر عابدين	القاهرة
٨٧	أمينة شفيق	فئات	السابعة عشر بولاق أبو العلا	القاهرة
٨٨	منى قرشي	عمال	الثامنة عشر قصر النيل	القاهرة
٨٩	هنومة سادقي	عمال	التاسعة عشر السيدة زينب	القاهرة
٩٠	ألفت العربي	عمال	التاسعة عشر السيدة زينب	القاهرة
٩١	عواطف إبراهيم والي	فئات	الحادية والعشرون المنيل	القاهرة
٩٢	عفاف نصار	فئات	الحادية والعشرون المنيل	القاهرة
٩٣	سعاد عبد المنعم	فئات	الثالثة	القاهرة

			والعشرون البساتين	
٩٤	أمل منصور	فئات	الثالثة والعشرون البساتين	القاهرة
٩٥	فاطمة محمود العسال	عمال	الثامنة عشر قصر النيل	القاهرة
٩٦	هدى محمد عفيفي	فئات	الحادية والعشرون المنيل	القاهرة
٩٧	كاميليا شكري	فئات	الثانية والعشرون مصر القديمة	القاهرة
٩٨	سعاد محمد علي	عمال	الخامسة والعشرون التبين	القاهرة
٩٩	سيدة مرسي محمد	فئات	الأولى شبين الكوم	المنوفية
١٠٠	لواحظ عبد المنعم أحمد	فئات	الثامنة أسطنها	المنوفية
١٠١	عواطف محمد شبل	فئات	الخامسة الشهداء	المنوفية
١٠٢	ليلى معوض إمام	فلاح	الأولى بني سويف	بني سويف

١٠٣	بثينة زكريا إبراهيم	فئات	الأولى بني سويف	بني سويف
١٠٤	زينب محمد توفيق	فلاح	الأولى بني سويف	بني سويف
١٠٥	زينب محمد عيد	فلاح	السابعة سمسطا	بني سويف
١٠٦	زينب سيد مرسي	عمال	الأولى بنها	القليوبية
١٠٧	فاطمة فؤاد إسماعيل	فئات	الخامسة قليوب	القليوبية
١٠٨	جمالات عبد الحميد رافع	عمال	السابعة طوخ	القليوبية
١٠٩	كاملة كامل أحمد مجاهد	فئات	الأولى أول أسيوط	أسيوط
١١٠	فايزة محمد كامل	فئات	الأولى المنيا	المنيا
١١١	زوزو رشاد إمام	عمال	العاشرة ملوي	المنيا
١١٢	ابتسام إبراهيم أبو رحاب	فئات	الأولى الخارجة	الوادي الجديد
١١٣	عزة الكاشف	عمال	الرابعة الزرقا	دمياط
١١٤ ٣	نعمة إسماعيل فضل	فئات	الأولى	مطروح

ملحوظة: لم يتمكن المركز من الحصول على بيان بسـبع مرشـحات بالمحافظات المختلفة.

- ## ملحق (٤) بيـان بالمرشـحات بمجلـس الشعب ٢٠٠٠:

م	المرحلة	المحافظة	عدد المرشحات	عدد السيدات الفائزات
١	المرحلة الأولى	البحيرة	٣	-
٢		سوهاج	١	١
٣		الإسكندرية	١٢	-
٤		قنا	٣	-
٥		المنوفية	٣	-
٦		الفيوم	٢	١
٧		الإسماعيلية	٣	-
٨		السويس	٣	-
٩		بور سعيد	٤	-
الإجمالي		٩	٣٤	٢

أسماء العضوات:

أ/ ناريمان الدرملي أ/ عواطف كحك

م	المرحلة	المحافظة	عدد المرشحات	عدد السيدات الفائزات
١	المرحلة الثانية	الغربية	٧	-
٢		البحر الأحمر	٢	-
٣		شمال سيناء	٣	-
٤		كفر الشيخ	٩	-

٥		أسوان	٢	-
٦		دمياط	١	١
٧		الشرقية	٨	-
٨		جنوب سيناء	٤	-
٩		الدقهلية	٧	-
الإجمالي		٩	٤٣	١

أ/ عزة الكاشف دمياط

م	المرحلة	المحافظة	عدد المرشحات	عدد السيدات الفائزات
١		القاهرة	١٨	١
٢		الجيزة	٥	١
٣		مطروح	١	-
٤		بني سويف	٢	١
٥		القليوبية	٣	-
٦		أسيوط	١	-
٧		المنيا	٢	١
٨		الوادي الجديد	١	-
الإجمالي		٨	٣٣	٣

أسماء العضوات:

أ/ آمال عثمان أ/ فايدة كامل

أ/ زينب عبد الحميد أ/ فايزة كامل

• ملحق (٥) بيان المرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠

المرحلة الأولى:

م	المحافظة	العدد الإجمالي	الرجال	النساء	التنازلات		عدد الدوائر
					النساء	الرجال	
١	البحيرة	٢٥٥	٢٥٢	٣	-	٣	١٣
٢	سوهاج	٢٣٥	٢٣٤	١	-	٥	١٤
٣	الإسكندرية	٢٣٤	٢٢٢	١٢	٢	٢٣	١١
٤	قنا	١٧٨	١٧٥	٣	-	٩	١١
٥	المنوفية	١٤٨	١٤٥	٣	-	٢٤	١٢
٦	الفيوم	٨٤	٨٢	٢	-	١٣	٧
٧	الإسماعيلية	٤٨	٤٥	٣	-	٧	٣
٨	السويس	٤٥	٤٢	٣	-	٢	٢
٩	بور سعيد	٤٣	٣٩	٤	-	٤٠	٣
المجموع	٩	١٢٧٠	١٢٣	٣٤	٢	٩٠	٧٦

المرحلة الثانية:

م	**المحافظة**	**العدد الإجمالي**	**الرجال**	**النساء**	**التنازلات**		**عدد الدوائر**
					النساء	الرجال	
١	الغربية	٢٣٦	٢٢٩	٧	-	١٥	١٣

٢	البحر الأحمر	٤٤	٤٢	٢	-	٤	-
٢	شمال سيناء	٣٤	٣١	٣	-	٥	٣
٤	كفر الشيخ	٢٥١	٢٤٢	٩	-	٥	٩
٥	أسوان	٩٥	٩٣	٢	-	٢	٣
٦	دمياط	٧٢	٧١	١	-	١١	٤
٧	الشرقية	٢٢٣	٢١٥	٨	-	١٤	٩
٨	جنوب سيناء	٤٥	٤١	٤	-	-	٢
٩	الدقهلية	٣٩٦	٣٨٩	٧	-	٢٢	١٧
المجموع	٩	١٣٩٦			-		

المرحلة الثالثة:

م	**المحافظة**	**العدد الإجمالي**	**الرجال**	**النساء**	**التنازلات**		**عدد الدوائر**
					النساء	الرجال	
١	القاهرة	٣٧٦	٣٥٨	١٨	٢	٢٧	٢٥
٢	الجيزة	٢٧٨	١٧٣	٥	-	١٩	١٤
٣	القليوبية	٢٠٦	٢٠٣	٣	-	٦	٩
٤	أسيوط	١٢٣	١٢٢	١	-	٨	١٠
٥	الوادي الجديد	٣٠	٢٩	١	-	١	٢

٦	بني سويف	٥	٨٣	٢	-	٣	٧
٧	مطروح	٢٣	٢٢	١	-	١١	٢
٨	المنيا	١٣٥	١٣٣	٢	-	١٢	١٠
المجموع	٨	١٢٥٦	١٢٢٣	٣٣	٢		٧٩

تعقيب الدكتورة نيفين مسعد:

في البداية أود أن أتقدم بخالص شكري للمركز المصري لحقوق المرأة على دعوتي للمشاركة في التعقيب على هـذا التقرير والفريد من نوعه، الجديد من نوعه، والذي أتمنى أن يصبح تقليدا سنويا، يضاف إلى مجموعة الجهود ذات الصلة مثل التقرير السنوي الصادر عن المجلس القومي للمرأة بمـا يساعد على تكوين قاعدة بيانات يمكن توظيفها من قبـل أي متهم بقضية المشاركة السياسية للمرأة.

وسوف أقسم تعقيبي إلى ثلاثة أقسام رئيسية، القسم الأول يناقش معمار التقرير، والقسـم الثـاني يحـاول الطـواف والمقارنة بين انتخابات ١٩٩٥ وانتخابات ٢٠٠٠ الذي يسجل التقرير ملامحها ويعقد شيء من المقارنة بين تلك الـدورتين الانتخابيتين، القسم الثالث عبارة عن قضايا طرحها التقريـر أو أخذ فيها مواقف حاسمة وهي قضـايا قابلـة للنقـاش أو الاختلاف من حولها.

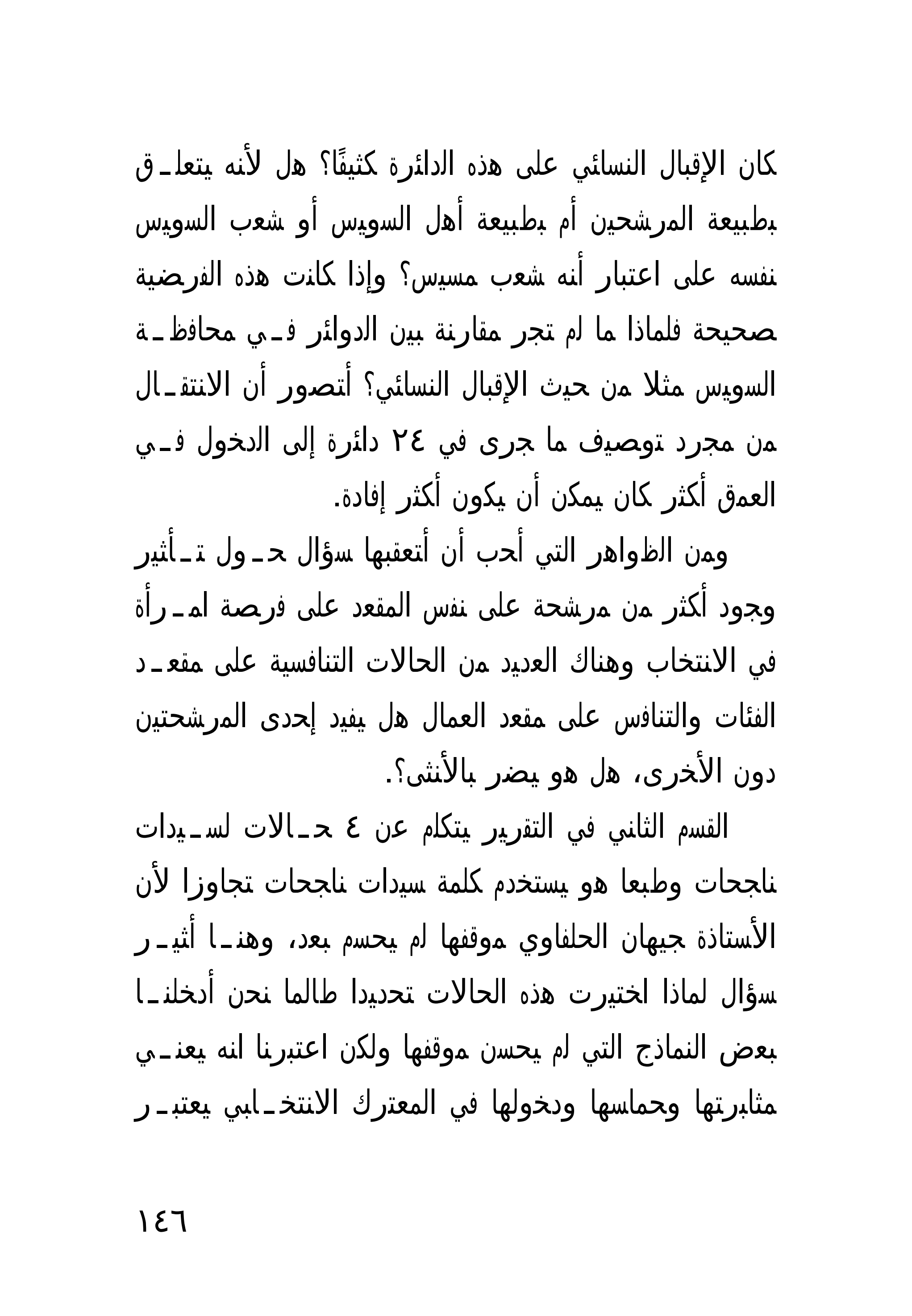
القسم الأول خاص بمعمار التقرير، وتعقيبي فـي هـذا القسم سيكون على الجزء الخاص بالمتابعة الميدانية فـي ٢٤ دائرة والدراسة الميدانية لأربع سيدات نجحن في انتخابـات

٢٠٠٠، الجزء الأول الخاص بالمتابعة الميدانيـة فـي ٢٤ دائرة انتخابية فإنني في الحقيقة توقفت أمام هذا الرقم فلمـاذا ٢٤ دائرة بالتحديد لماذا لم تكن متابعة ل ٢٠ دائـرة أو ٢٥ دائرة؟، وما هي معايير اختيار هذه الدوائر.

وخصوصا وعلى سبيل المثال لا الحصـر أنـه جـرى تضمين بعض الدوائر الانتخابية التي لم تشهد معارك انتخابية ساخنة مثل دائرة المعادي، كما اسـتبعدت دوائـر شـهدت معارك انتخابية كان للمرأة دور رئيسي فيها مثل دائرة بولاق أبو العلا، والتي خاضت فيها الأستاذة أمينة شـفيق معركـة هائلة، ونحن نتحدث عن تقرير علمي كنت أتمنى أن توضح فيه هذه النقاط البارزة.

الأمر الآخر الذي يثار بخصـوص هـذا الجـزء هـو مضمون التحليل مثلما أشارت الدكتورة هالـة مصـطفى أن الذي يقرأ هذا الجزء في الحقيقة يتطرق إلى نتيجة هامة هي اشتراك الجميع في مواجهة ذات المعوقات وهذا قـد يكـون حقيقي باعتبار أن المعوقات توجه إلى المرأة والرجـل وإن الإيجابيات يستفيد منها المرأة والرجل، لكن بـاليقين هنـاك اختلاف نسبي بين المرأة والرجل من حيث درجة تأثير تلك

المعوقات على كلا منهما بل وحتى من درجة اسـتفادة كـلا منهم من الإيجابيات، وأنا كقارئة للتقريـر كنـت أحـب أن أعرف ما هو الاختلاف من دائرة لأخرى، فالنسبية للمـرأة التقرير يتكلم عن دائرة فيها ١٨٠ ألف صوت، ودائرة بهـا ١٠ آلاف صوت، فهل القدرة النسبية وقدرة المـرأة علـى الاستفادة واحدة وقدرتها على التحرك واحدة، هناك دوائـر بيغلب عليها الحرفيين ودوائر يغلب عليها التجـار ودوائـر يغلب عليها وجود التيار الإسلامي سياسيا فهل قدرتها واحدة في التعامل مع كل هذه الدوائر أم لا، هذا يتعلق بمضـمون الدوائر. ثم كيف أدارت المرأة معركتها الانتخابية في هـذه الدوائر موضع التحليل، كنت أحب أن أعرف شـيء عـن الدعاية الانتخابية ومضمونها، وما هي القضايا التي طرحت في هذه الدوائر وصحيح أن التقرير في الجزء الأخير، يتكلم عن دراسة حالة لبعض المرشحات لكنه ليس بشكل تفصيلي، كما وصف التقرير أداء بعض السيدات بأنه جيـد فعلـي أي أساس أعطى هذا الوصف، وفي بعض الأحيان لم يوضح لنا لماذا الإقبال النسائي في بعض الدوائر كان كثيـف ومنهـا إحدى دوائر السويس على سبيل المثال، والسؤال هو لمـاذا



كان الإقبال النسائي على هذه الدائرة كثيفًا؟ هل لأنه يتعلـق بطبيعة المرشحين أم بطبيعة أهل السويس أو شعب السويس نفسه على اعتبار أنه شعب مسيس؟ وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة فلماذا ما لم تجر مقارنة بين الدوائر فـي محافظـة السويس مثلا من حيث الإقبال النسائي؟ أتصور أن الانتقـال من مجرد توصيف ما جرى في ٢٤ دائرة إلى الدخول فـي العمق أكثر كان يمكن أن يكون أكثر إفادة.

ومن الظواهر التي أحب أن أتعقبها سؤال حـول تـأثير وجود أكثر من مرشحة على نفس المقعد على فرصة امـرأة في الانتخاب وهناك العديد من الحالات التنافسية على مقعـد الفئات والتنافس على مقعد العمال هل يفيد إحدى المرشحتين دون الأخرى، هل هو يضر بالأنثى؟.

القسم الثاني في التقرير يتكلم عن ٤ حـالات لسـيدات ناجحات وطبعا هو يستخدم كلمة سيدات ناجحات تجاوزا لأن الأستاذة جيهان الحلفاوي موقفها لم يحسم بعد، وهنـا أثيـر سؤال لماذا اختيرت هذه الحالات تحديدا طالما نحن أدخلنـا بعض النماذج التي لم يحسن موقفها ولكن اعتبرنا انه يعنـي مثابرتها وحماسها ودخولها في المعترك الانتخـابي يعتبـر

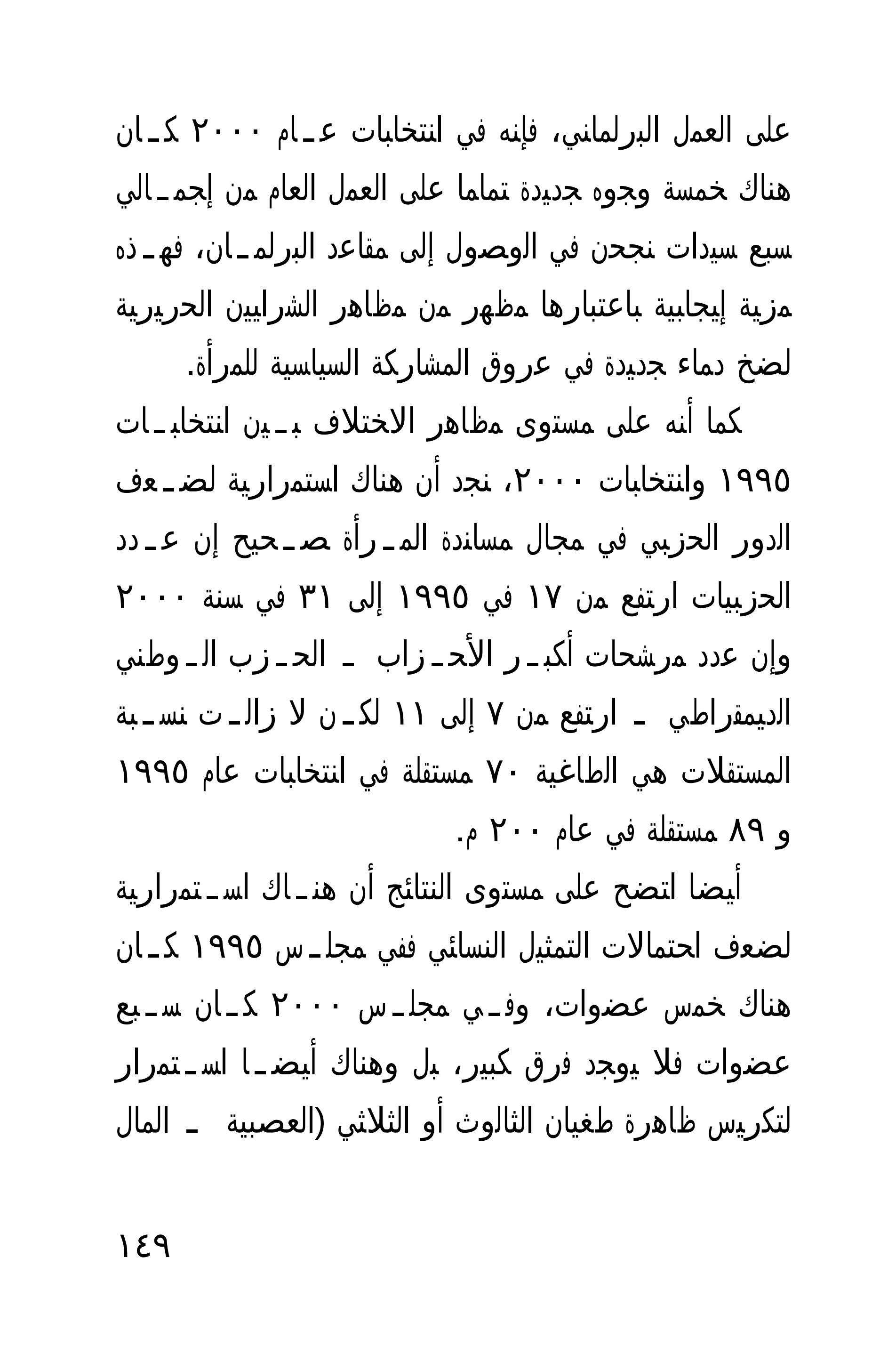
نجاح، إذا لماذا استبعدنا فتحية العسال وأمينة شفيق ولمياء صبري مبدي، لماذا استبعدنا مرشحات كان يمكن أنهم ينجحن باقتدار، وخاضوا معارك شرسة ولكن لم يتحدث عنهن التقرير، إذا كنا نعرف لماذا نجحت بعض السيدات فمن حقنا أيضا أن ندرس لماذا فشلت بعض السيدات المقتدرات أو الأكفاء؟.

والفئة الثانية من الملاحظات تتعلق بعقد مقارنة بين الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٥ وتلك التي جرت سنة ٢٠٠٠ وسأجري المقارنة على ثلاثة مستويات رئيسية المستوى الأول بيئة الانتخابات، والثانية خريطة المرشحات الانتخابية، والثالثة النتائج الانتخابية.

أما بالنسبة للبيئة الانتخابية، فإن وجود المجلس القومي للمرأة بكل الزخم، الذي أعطاه لقضية المرأة والدورات التدريبية التي نظمها - ولو أن الفترة كانت قصيرة - ودوره في تكثيف الحملات الإعلانية والإعلامية لصالح ترشيح المرأة، كل ذلك كان بمثابة حافزا لكثير من النساء لكي يتقدمن للترشيح أو يقمن بأداء واجبهن الانتخابي.

أما على مستوى الخريطة الانتخابية فقد لـوحظ زيـادة الوافد النسبي لمرشحات الصعيد فمـن مراجعـة البيانـات الموجودة في التقرير هناك ١٥ مرشحة مـن إجمـالي ١٤ يتوزعن على محافظات أسيوط وسوهاج والمنيا وقنا والفيوم وأسوان، وهذا يثير استفسار هل تغيرات البيئة في الصـعيد بما يجعلها أكثر تقبلاً لقضية المشاركة السياسية للمـرأة، أم أننا كنا نفهم البيئة في الصعيد بشكل خـاطئ، ونفتـرض أن هناك علاقة ارتباطية بين أن تكون البيئـة صـعيدية وبـين رفض المشاركة في عملية المشاركة السياسية للمرأة؟ أيضـا فيما يتعلق بالاختلاف على مسـتوى الخريطـة الانتخابيـة فالنموذج الذي ذكرته الأستاذة نهاد أبو القمصان من وجـود سيدتين مسيحيتين مرشحتين هو تطور مهم جدا لا بد من من الاعتراف به، لأنه في إجمالي مرشحي الانتخابات هناك قلة في المرشحين الغير مسلمين فما بالنا وأن منهم سيدات.

على مستوى الخريطة الانتخابية أيضا نجد زيـادة فـي عدد الوجوه الجديدة التي حصلت على مقاعد فـي البرلمـان عام ٢٠٠٠ عنها عام ١٩٩٥، فبينما كان عددها في انتخابات ١٩٩٥ خمس سيدات كلهن وجوه قديمة مخضرمة ومتمرسة



على العمل البرلماني، فإنه في انتخابات عـام ٢٠٠٠ كـان هناك خمسة وجوه جديدة تماما على العمل العام من إجمـالي سبع سيدات نجحن في الوصول إلى مقاعد البرلمـان، فهـذه مزية إيجابية باعتبارها مظهر من مظاهر الشرايين الحريرية لضخ دماء جديدة في عروق المشاركة السياسية للمرأة.

كما أنه على مستوى مظاهر الاختلاف بـين انتخابـات ١٩٩٥ وانتخابات ٢٠٠٠، نجد أن هناك استمرارية لضـعف الدور الحزبي في مجال مساندة المـرأة صـحيح إن عـدد الحزبيات ارتفع من ١٧ في ١٩٩٥ إلى ٣١ في سنة ٢٠٠٠ وإن عدد مرشحات أكبـر الأحـزاب - الحـزب الـوطني الديمقراطي - ارتفع من ٧ إلى ١١ لكـن لا زالـت نسـبة المستقلات هي الطاغية ٧٠ مستقلة في انتخابات عام ١٩٩٥ و ٨٩ مستقلة في عام ٢٠٠ م.

أيضا اتضح على مستوى النتائج أن هنـاك اسـتمرارية لضعف احتمالات التمثيل النسائي ففي مجلـس ١٩٩٥ كـان هناك خمس عضوات، وفـي مجلـس ٢٠٠٠ كـان سـبع عضوات فلا يوجد فرق كبير، بل وهناك أيضـا اسـتمرار لتكريس ظاهرة طغيان الثالوث أو الثلاثي (العصبية - المال

ـ الخدمات) ، وهذا الثالوث هو مفتاح الفوز في الانتخابات، لأنه في كثير من المناطق لو افتقد المرشح أحد أضلاع هـذا المثلث أو افتقده بالكامل فهو معرض لعدم الفوز.

ويبقى من تعقيبي الجزء الخاص بالقضايا الخلافية التـي أخذ منها التقرير موقفًا قاطعا، والتي تحتمل النقاش وأخـص بها قضيتين رئيسيتين، الأولى قضية العلاقة بين المرشـحة والحزب، والثانية قضية موقف التيـارات الإسـلامية مـن ترشيح المرأة.

فلو ابتدأنا من القضية الثانية وهـي موقـف التيـارات الإسلامية من قضية ترشيح المرأة فإن التقرير أورد حكمـا قاطعا بأن تأييد الإخوان المسلمين لترشيح سـيدة قـد حسـم بصفة نهائية وبشكل قاطع لتلك القضـية، مسـقطًا موقـف جماعة الإخوان المسلمين على مجمل التيار الإسلامي، فمـن الذي أورد بأن الإخوان المسلمين هم كل التيار الإسلامي؟.

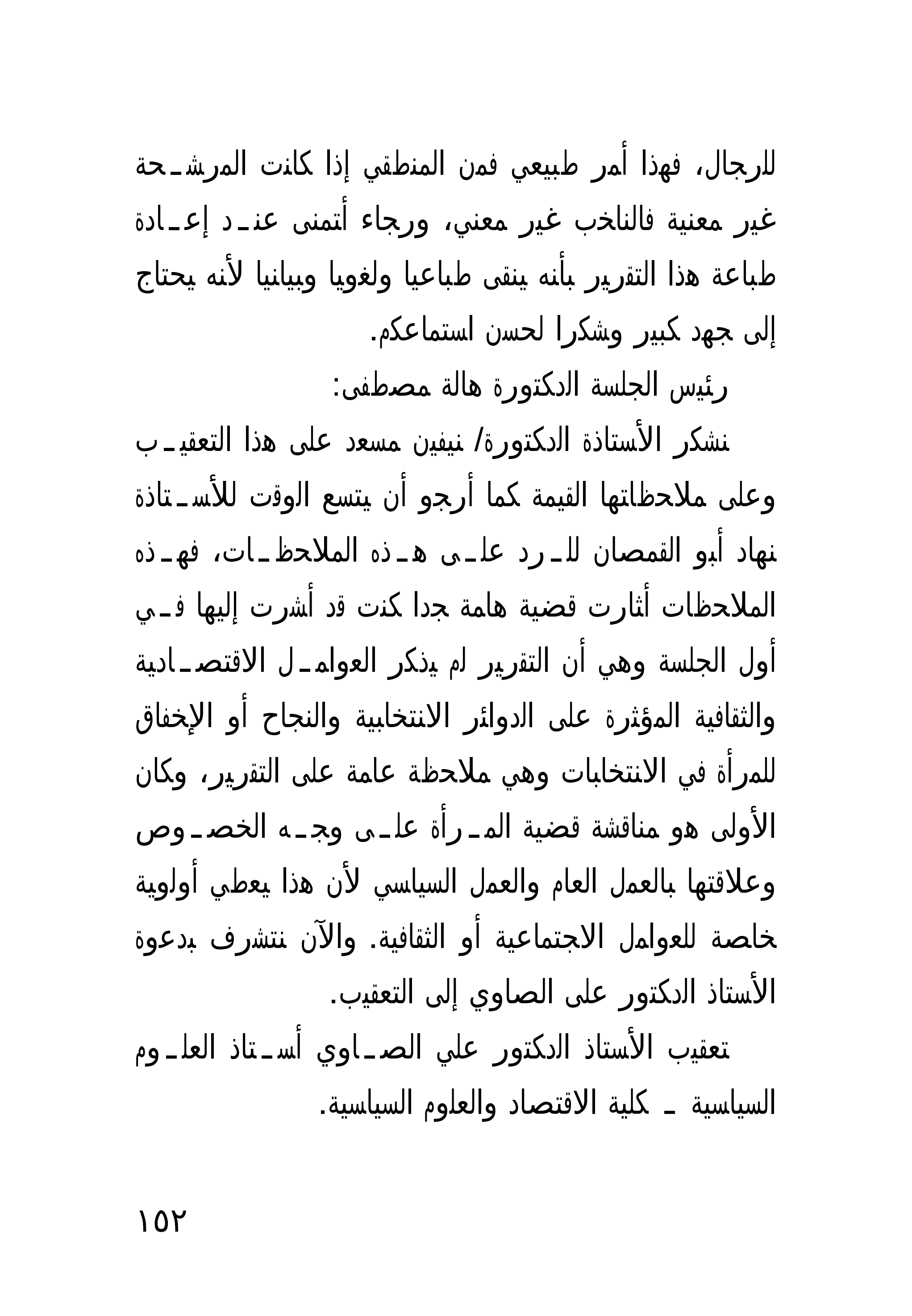
القضية الثانية هي علاقة الحزب بالمرأة وأشار التقريـر فيها إشارتين:

الإشارة الأولى أنه لا توجد كوادر نسائية في الأحـزاب وهذا هو ما يجعل الأحزاب لا ترشح سيدات وهذه المقولـة

غير صحيحة لأنه توجد كوادر نسائية في الأحـزاب ولكـن أحزابها تتخلى عنها، ثم هناك تساؤل هل توجد كوادر رجالية في الأحزاب؟ فالضعف العام على مستوى الأحزاب ولكـن التقرير لم يشر إلا إلى المرأة فقط فهو تجني صـارخ علـى المرأة.

الإشارة الثانية علاقة الحزب الحاكم بإحدى المرشـحات الناجحات واعتبرها نقطة إيجابية وهي تقديم المساعدة الفنيـة من قبل الحزب الحـاكم ومعنويـة للمرشـحة ذاتهـا (فـي المحليات) فهذه المساعدة من وجهة نظـري هـي سـلبية وليست إيجابية لأن الحزب من الممكن أن يقدم لها الدعايـة الانتخابية ولكن الحزب الحاكم يقدم خدمات وتدعيم لـبعض مرشحيه على حساب الآخرين فأنا لدي تحفظ على هذا.

ثم أختم تعقيبي بأنه من وجهة نظري أن هـذا التقريـر متحيز للمرأة وكلنا متحيزون للمرأة، ولكن التحيز الإيجـابي مطلوب لكن عندما يذكر التقرير إحدى المرشـحات ويـذكر بالاسم من أنها لا تتردد على الدائرة ولا تعلم عنهـا شـيئًا وليس لها دعاية انتخابية ولا يعرف لها مندوبين وبعـد كـل ذلك يذكر التقرير أنه من الغريب أن جميع الأصوات ذهبت



للرجال، فهذا أمر طبيعي فمن المنطقي إذا كانت المرشـحة غير معنية فالناخب غير معني، ورجاء أتمنى عنـد إعـادة طباعة هذا التقرير بأنه ينقى طباعيا ولغويا وبيانيا لأنه يحتاج إلى جهد كبير وشكرا لحسن استماعكم.

رئيس الجلسة الدكتورة هالة مصطفى:

نشكر الأستاذة الدكتورة/ نيفين مسعد على هذا التعقيـب وعلى ملاحظاتها القيمة كما أرجو أن يتسع الوقت للأسـتاذة نهاد أبو القمصان للـرد علـى هـذه الملاحظـات، فهـذه الملاحظات أثارت قضية هامة جدا كنت قد أشرت إليها فـي أول الجلسة وهي أن التقرير لم يذكر العوامـل الاقتصـادية والثقافية المؤثرة على الدوائر الانتخابية والنجاح أو الإخفاق للمرأة في الانتخابات وهي ملاحظة عامة على التقرير، وكان الأولى هو مناقشة قضية المـرأة علـى وجـه الخصـوص وعلاقتها بالعمل العام والعمل السياسي لأن هذا يعطي أولوية خاصة للعوامل الاجتماعية أو الثقافية. والآن نتشرف بدعوة الأستاذ الدكتور على الصاوي إلى التعقيب.

تعقيب الأستاذ الدكتور علي الصـاوي أسـتاذ العلـوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

شكرا سيادة الرئيسة وأود أن، أؤكد على كل ما قيل عن أهمية الدور الذي يلعبه المركز وأهمية التقرير، كمـا أؤكـد على الملاحظات الآتية:

يتحدث التقرير عن الإطار التشريعي للانتخابـات ودور القضاء في العملية الانتخابيـة ومشـكلة الجـداول وأوراق الترشيح ومدى احتياج الانتخابات النزيهة للرقابة القضائية.

ثم يرصد التقرير مرحلة التصويت ويقرر أن الإشـراف القضائي كان جيدا وأدى دورة بفاعلية شديدة ولكن في حدود ضيقة وفي نطاق ما أسماه (بالمجمع الانتخابي) ، لكن الحقيقة أن معظم المشاكل كانت خارج اللجنة (خـارج المدرسـة ـ خارج سور النادي ـ خارج المقرات الانتخابية بشكل عام) ، وفي الحقيقة فأنا أتفق مع التقرير في أننـا نريـد الإشـراف القضائي الواسع النطاق بحيث يشمل العملية الانتخابية برمتها من البداية وحتى النهاية حتى نستطيع وصـف الانتخابـات بالنزاهة، وكما ذكر التقريـر بحـق فالمشـكلة الأساسـية للمرشحات من النساء كانت فيما يحدث خارج نطـاق مقـر لجنة الانتخاب، فالمرأة ليس لديها الخبرة والـدهاء الكـافي للتعامل مع المشاكل بالطرق الملتوية التي تراهـا، فالرجـل

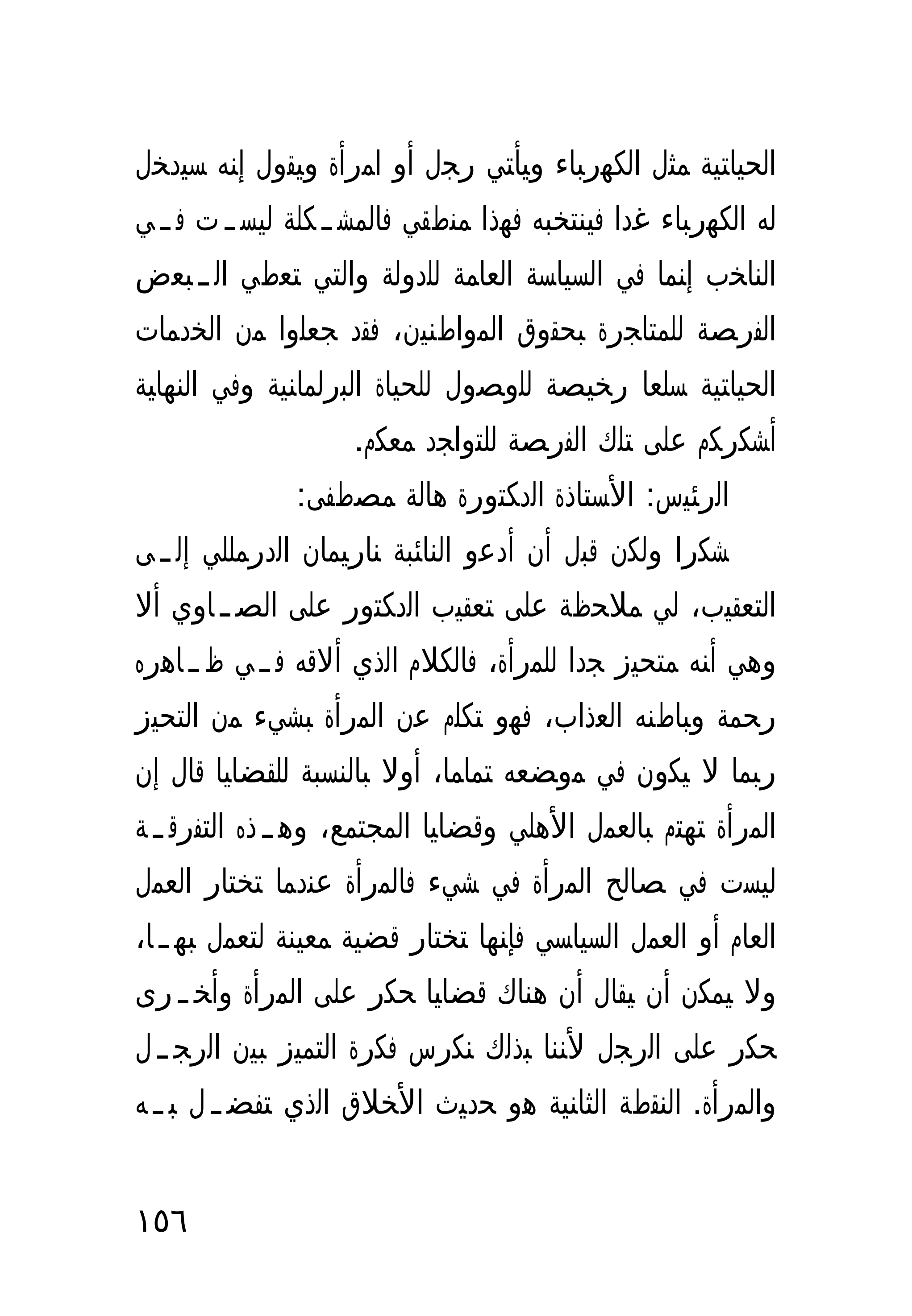
وحده هو صاحب الخبرة في تلك الطرق، لديه فريق كامـل منهم البلطجية الذين يخترقون القانون بـل أصـبحوا فـوق القانون، ومنهم من يعرف كيف يدافع عـن مـن اخترقـوا القانون.

الملاحظة الثانية أنه يجب أن نقيم مشاركة المـرأة بمـا يجب أن تفعله المرأة، فـالتقرير أورد أنـه بسـبب قـانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية فإن عدد المرشحات كان غير ثابت، وفي تقديري الشخصي فإن الإحصـائيات والأرقـام ممكن أن نفهمها من ثلاث زوايا، الزاوية الأولى أن نقارن ما فعلته المرأة اليوم بما فعلته بالأمس، الثانية أن نقارن ما فعلته المرأة بما فعله الرجل وهو أمر مجحف للغايـة، والزاويـة الثالثة أن نقارن ما فعلته المرأة بالنظر لوزنها الجغرافـي أو السكاني وهذا فيه جزء من الإنصاف لأن المرأة تمثل ٥٠ % فيجب أن يكون لها نصف عدد مقاعد البرلمان، إن ما فعلتـه المرأة في انتخابات ٢٠٠٠ أفضل بكثير من انتخابات ١٩٩٥ م.

أما البعد الثاني في تقييم لأداء المرأة هو ا،ها دائما مـا تصحح أخطاء الرجل وهذا ما يذكره التاريخ فالرجل يصـنع

الحروب في حين تتحدث المرأة عن السلام والبيئة ومن اخترع البلطجة والأسلحة في الانتخابات هو الرجل ومن يتكلم عن السلام الاجتماعي والعمل الإرهابي هي المرأة فكلما زادت مشاركة المرأة في الحياة السياسية زادت طهارة الحياة السياسية ونبلها وصفاء سماتها فأنا أتخيل كناخبة ومرشحة وعضو أقل قابلية للرشوة، ولكن عتابي على بعض المرشحات سواء من فزن منهن ومن لم يفزن، هو أنهن اتبعن ذات التكتيك الذي اتبعه الرجال فأين الخصوصية، أين التكتيك الجديد والخاص بالمرأة، أين البصمة المتميزة للمرأة؟ غابت أم بل تلاشت أو لم يرصدها التقرير فلا أدري؟ وما الذي حدث؟

الشيء الأخير الذي أريد قوله هو السلوك التصويتي للناخبين فالتقرير يقول إن الناخبين ينظرون للمرشحين من خلال ما يقدمونه من خدمات وليس للشخص الأفضلية فهذا يعتبر نظرية متخلفة ومتنافية تماما مع قواعد الاختيار السليمة نظرية متخلفة بل وعدم وعي سياسي وهذا موجود في كل أنحاء العالم فالمواطن الذي يعيش في إمبابة أو الهرم أو مناطق العشوائية أو الريفية ولا يتمتع بالخدمات الأساسية



الحياتية مثل الكهرباء ويأتي رجل أو امرأة ويقول إنه سيدخل له الكهرباء غدا فينتخبه فهذا منطقي فالمشكلة ليست في الناخب إنما في السياسة العامة للدولة والتي تعطي البعض الفرصة للمتاجرة بحقوق المواطنين، فقد جعلوا من الخدمات الحياتية سلعا رخيصة للوصول للحياة البرلمانية وفي النهاية أشكركم على تلك الفرصة للتواجد معكم.

الرئيس: الأستاذة الدكتورة هالة مصطفى:

شكرا ولكن قبل أن أدعو النائبة ناريمان الدرمللي إلى التعقيب، لي ملاحظة على تعقيب الدكتور على الصاوي ألا وهي أنه متحيز جدا للمرأة، فالكلام الذي ألاقه في ظاهره رحمة وباطنه العذاب، فهو تكلم عن المرأة بشيء من التحيز ربما لا يكون في موضعه تماما، أولا بالنسبة للقضايا قال إن المرأة تهتم بالعمل الأهلي وقضايا المجتمع، وهذه التفرقة ليست في صالح المرأة في شيء فالمرأة عندما تختار العمل العام أو العمل السياسي فإنها تختار قضية معينة لتعمل بها، ولا يمكن أن يقال أن هناك قضايا حكر على المرأة وأخرى حكر على الرجل لأننا بذلك نكرس فكرة التميز بين الرجل والمرأة. النقطة الثانية هو حديث الأخلاق الذي تفضل به

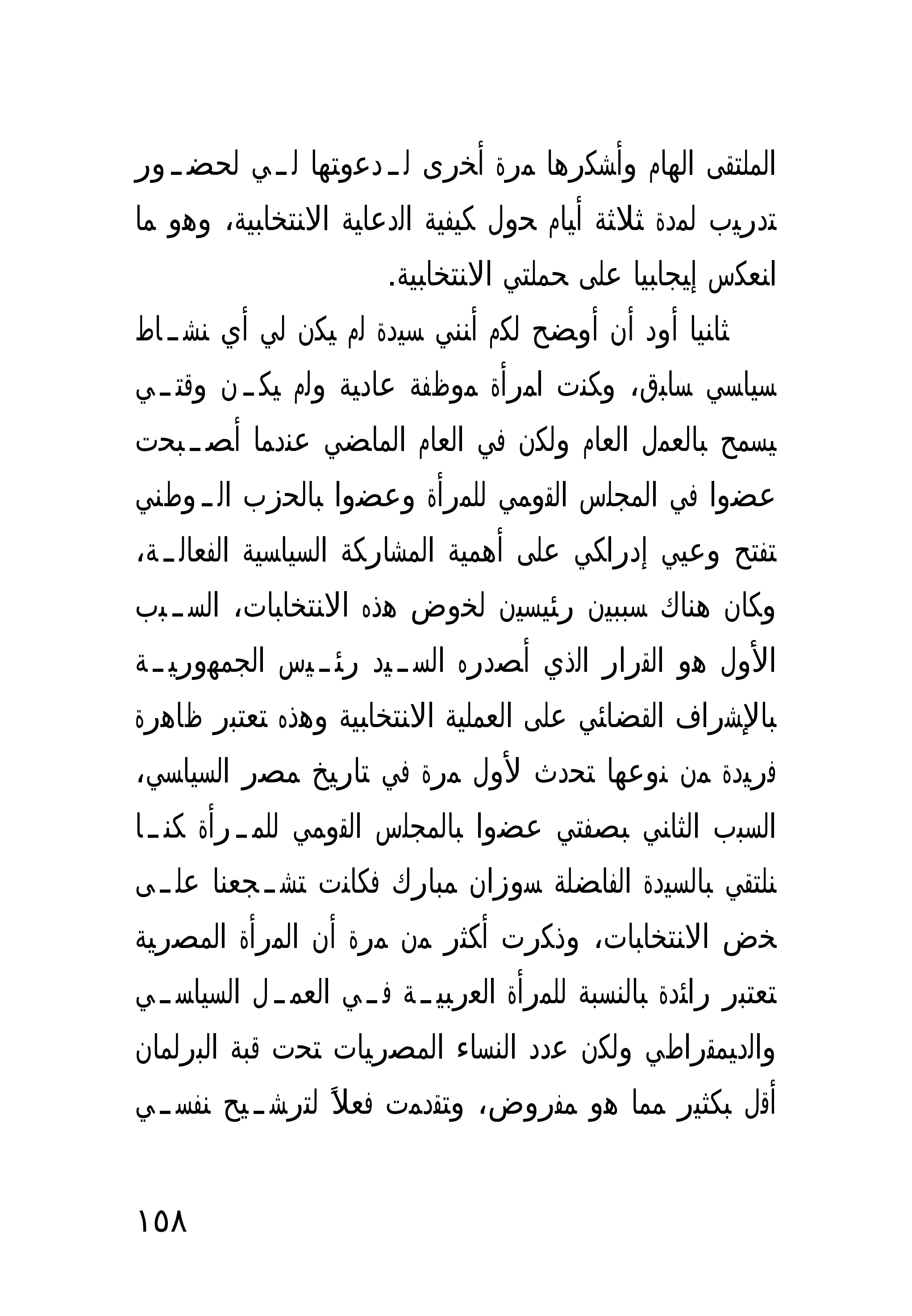
الدكتور على الصاوي وأرى أن الأمر لا يتعلق بالأخلاق فأنا لا أعرف ولا أستطيع أن أفهم لماذا توصف المـرأة دائمـا بالأخلاق الحميدة مقارنة بالرجل عندما تنتهج العمـل العـام وهو يقول رأينا رجال أعمال بينهم انحرافات كثيرة وأنا أقول أن هناك أيضا سيدات أعمال بينهن انحرافات كثيرة، إذا أنـا لا أريد تفرقة وأحكام عامة تكرس النظرية القديمة التي تقول أن الرجل كائن قوي وشرير والمرأة كائن ضعيف ولطيـف حتى تسعد المرأة بهذا القول فهذه النظرية ضد المرأة ولـيس في صالحها.

والآن أعطي الكلمة للأستاذة ناريمان الـدرمللي عضـو مجلس الشعب حتى تقد ملنا شهادة حقيقية عن تجربتها فـي الانتخابات وهي ناجحة كمستقلة في دائرة طمـا ـ سـوهاج فلتتفضل مشكورة.

- ## شهادة من الواقع:

النائبة ناريمان الدرمللي عضو مجلس الشعب عن دائرة طما ـ محافظة سوهاج.

أود أولاً أن أشكر المركز المصـري لحقـوق المـرأة ومديره المحامية نهاد أبو القمصان، لدعوتها لي فـي هـذا



الملتقى الهام وأشكرها مرة أخرى لـدعوتها لـي لحضـور تدريب لمدة ثلاثة أيام حول كيفية الدعاية الانتخابية، وهو ما انعكس إيجابيا على حملتي الانتخابية.

ثانيا أود أن أوضح لكم أنني سيدة لم يكن لي أي نشـاط سياسي سابق، وكنت امرأة موظفة عادية ولم يكـن وقتـي يسمح بالعمل العام ولكن في العام الماضي عندما أصـبحت عضوا في المجلس القومي للمرأة وعضوا بالحزب الـوطني تفتح وعيي إدراكي على أهمية المشاركة السياسية الفعالـة، وكان هناك سببين رئيسين لخوض هذه الانتخابات، السـبب الأول هو القرار الذي أصدره السـيد رئـيس الجمهوريـة بالإشراف القضائي على العملية الانتخابية وهذه تعتبر ظاهرة فريدة من نوعها تحدث لأول مرة في تاريخ مصر السياسي، السبب الثاني بصفتي عضوا بالمجلس القومي للمـرأة كنـا نلتقي بالسيدة الفاضلة سوزان مبارك فكانت تشـجعنا علـى خض الانتخابات، وذكرت أكثر من مرة أن المرأة المصرية تعتبر رائدة بالنسبة للمرأة العربيـة فـي العمـل السياسـي والديمقراطي ولكن عدد النساء المصريات تحت قبة البرلمان أقل بكثير مما هو مفروض، وتقدمت فعلاً لترشـيح نفسـي

ولكن كمستقلة حيث لم يختارني الحزب لأمثلة، وهنا ظهرت المأساة بل والمعاناة لأن كل أفراد عائلتي تخوفوا جـدا مـن نزول سيدة في مركز طما بمحافظة سوهاج لأول مرة ولـم يخترها الحزب بل ولم يرشحها أحد فكيف تستطيع خـوض هذه المعركة؟، فرفضوا بشدة ولكنني صممت على خـوض تلك التجربة، وكان الوقت ضيق لأن المركز بـه ٣٦ قريـة و٣٠ نجع، فمن أين أبدأ الدعاية، فقيل لي يجب أن أبدأ مـن القرية التي تعرفنا وتحبنا، ثم ننتقل إلى قرية أخرى وهكـذا، وكان من نتيجة تصميمي تحول اتجاه أسرتي فقرر كل فـرد في الأسرة أن يساعدني ويشـد مـن أزري وفعـلا تمـت المساعدة المادية والفنية وكان مجهود خـارق تـوج وكلـل بالنجاح، ولكن من وجهة نظري فإن رأس المال لـيس هـو السبب الرئيسي في نجاح المرشح، ولا انتمائه الحزبي، ولكن علاقته بالناخب الطيبة والقويـة، واقتناعـه بـه، واجهـت وبضراوة ثماني منافسين من الرجال أحدهم كـان لـه ثقـل سياسي كبير وكان عضوا بالبرلمان ثلاث دورات متتاليـة، بالإضافة إلى سبعة رجال لهم انتماءات لأحـزاب قويـة أو لعائلات لها اسمها وثقلها، ولكنني في الحقيقة توجهـت إلـى

الناخبين مباشرة بدلا من أن أذهب للعمدة وشيخ البلد حتـى إنني ذهبت للناس ولم يكن معهم بطاقات شخصية وتوجهـت لأناس يسكنون الجبال فهذا كان لـه أثـره علـى جمهـور الناخبين، وساعدني في تحقيق النجاح، ومن واقع تجربتي لي نصيحة أقدمها للسيدات الراغبات في اقتحام ميدان انتخابـات البرلمان، إننا كسيدات في مصر لنا كل الحقوق وعلينا نفـس الواجبات، فالمرأة في مصر مثل الرجل سواء بسـواء إلا أن السيدة عند ممارسة الحقوق وخاصة حق الترشـيح تتخـوف لعدة أسباب أرجو أن تتغلب عليها وهذه الأسباب من وجهـة نظري هي رفض العائلة - عدم مساندة الحزب - مشـكلة تمويل الانتخابات، وهذه المشاكل تعاني منهـا ٩٠ % مـن السيدات الراغبات في الترشيح، ونصيحتي أنه لا يجـب أن نتخوف منها، بل يجب النضال والوقوف بكل حزم وصرامة ضدها.

الرئيس الدكتورة هالة مصطفى:

شكرا للنائبة ناريمان الدرملي، والآن أدعو السيدة جيهان الحلفاوي إلى عرض تجربتها الميدانية فللتفضل مشكورة.

- **شهادة من الواقع:**

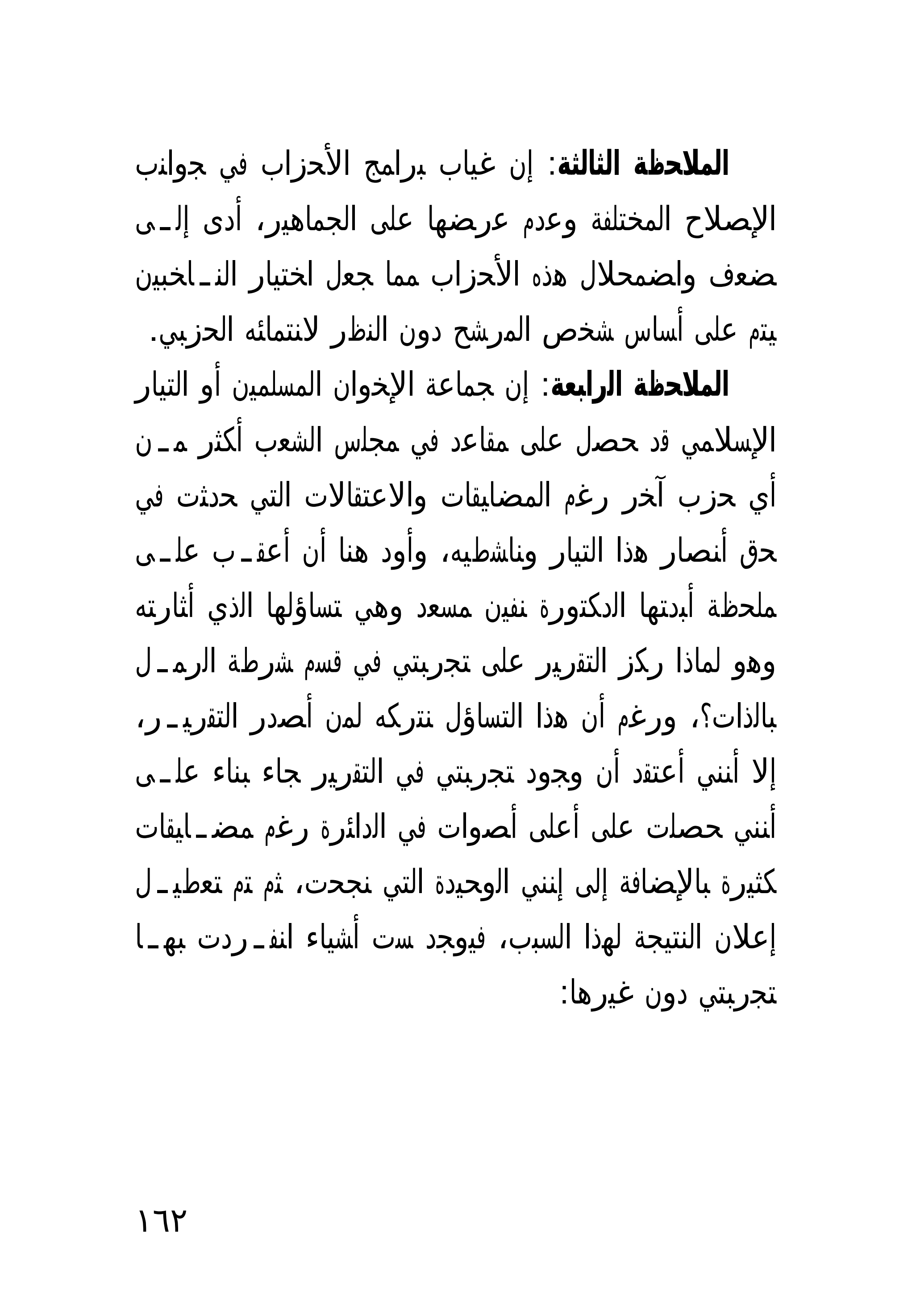
السيدة جيهان الحلفاوي مرشـح عـن دائـرة الرمـل الإسكندرية التي لم تتم فيها بعد عملية الانتخاب.

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته أتقدم بخالص شـكري للمركز المصري لحقوق المرأة على إعداده لهذا التقرير عن الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٠ وأشكره علـى إصداراته القيمة وعلى الدورات التدريبية الفريدة من نوعهـا التي يقدمها وعلى هذا المؤتمر الطيب والقيم.

أرى أن هذا التقرير قد بذل فيه جهدا كبيرا جدا واستفدن جميعا به ولن أستطرد في إيجابيات هذا التقرير لأنه واضح وضوح الشمس للجميع ولكن سأشير إلى بعض الملاحظـات على هذا التقرير.

الملاحظة الأولى: أن التقرير جاء خاليا من التوصـيات فكان لا بد من احتوائه على بعض التوصيات ذات الطبيعـة العملية.

الملاحظة الثانية: أن التقرير جاء خاليا من الإشارة إلى المعوقات التي تحول دون مشـاركة المـرأة فـي العمـل السياسي.



الملاحظة الثالثة: إن غياب برامج الأحزاب في جوانب الإصلاح المختلفة وعدم عرضها على الجماهير، أدى إلـى ضعف واضمحلال هذه الأحزاب مما جعل اختيار النـاخبين يتم على أساس شخص المرشح دون النظر لانتمائه الحزبي.

الملاحظة الرابعة: إن جماعة الإخوان المسلمين أو التيار الإسلامي قد حصل على مقاعد في مجلس الشعب أكثر مـن أي حزب آخر رغم المضايقات والاعتقالات التي حدثت في حق أنصار هذا التيار وناشطيه، وأود هنا أن أعقـب علـى ملحظة أبدتها الدكتورة نفين مسعد وهي تساؤلها الذي أثارته وهو لماذا ركز التقرير على تجربتي في قسم شرطة الرمـل بالذات؟، ورغم أن هذا التساؤل نتركه لمن أصدر التقريـر، إلا أنني أعتقد أن وجود تجربتي في التقرير جاء بناء علـى أنني حصلت على أعلى أصوات في الدائرة رغم مضـايقات كثيرة بالإضافة إلى إنني الوحيدة التي نجحت، ثم تم تعطيـل إعلان النتيجة لهذا السبب، فيوجد ست أشياء انفـردت بهـا تجربتي دون غيرها:

إنني أول امرأة تنتمي إلى التيار الإسلامي المعتدل تتقدم إلى الترشيح للمجالس النيابية وهذه سابقة فريدة وجديدة مـن نوعها لم تحدث من قبل.

إنني أول امراة قامت بمحاولة لحل ما يسمى بالإشـكالية الدينية حول نزول المرأة في الانتخابـات ومشـاركتها فـي الحياة السياسية وذلك بالمشاركة العلمية ومن خلال كتيبـات نزلت أثناء الانتخابـات أوردت وبينـت رأي الـدين ورأي العلماء في دخول المعترك الانتخابي.

الاهتمام العالمي الذي سارع فيه معظم مراسلو وكالات الأنباء العالمية لمعظم البلدان أهمهـا أمريكـا وكنـدا ودول أوروبا واليابان والصين فكل هذه الوكـالات اتصـلت بـي وحصلت على تعليقات وآراء في هذه التجربة.

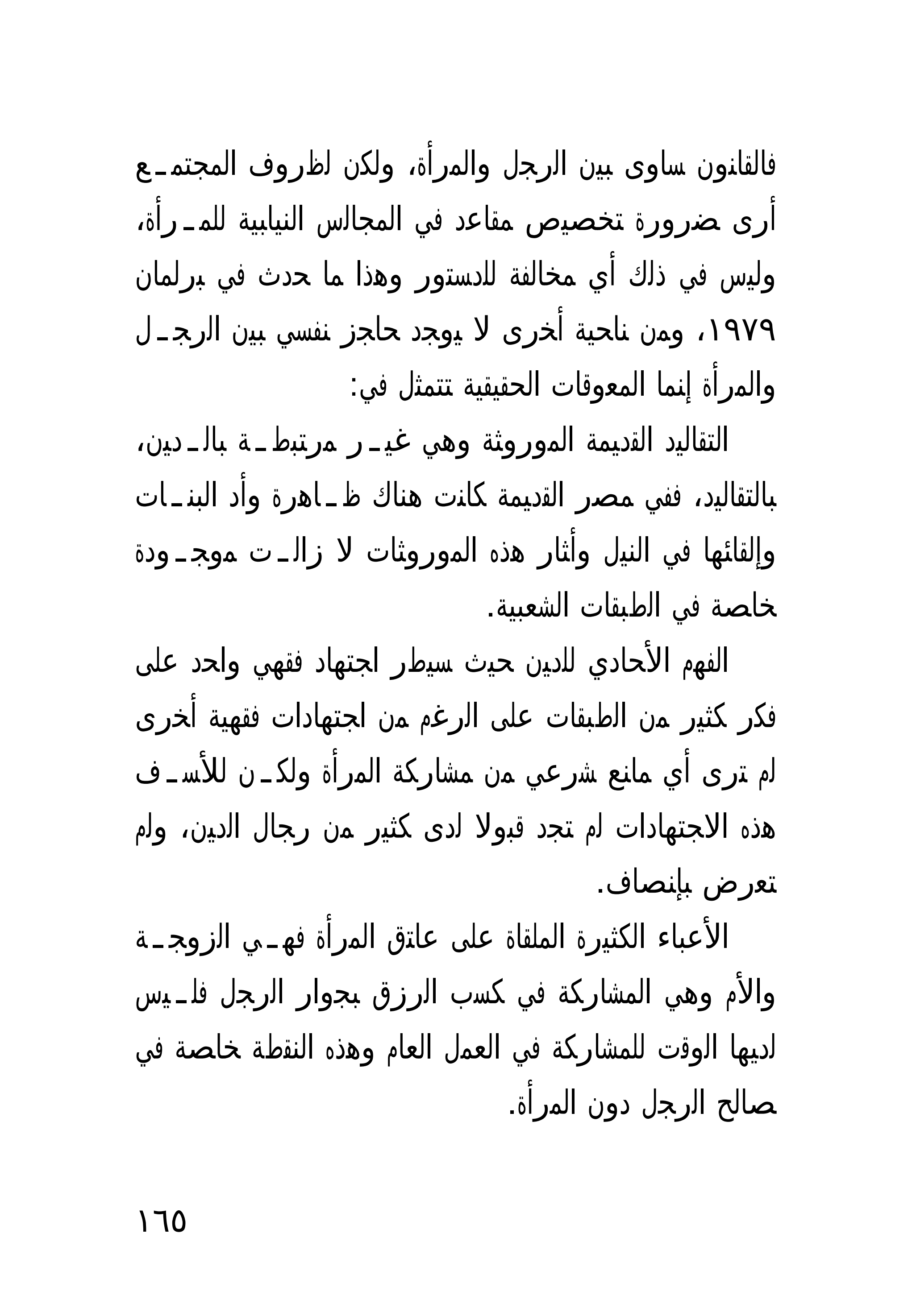
اضطهاد رجال الشرطة والحكومة والذي تعرضت له أنا ومن تقدم لمعاونتي في الانتخابات، حتى إن زوجي لم يسـلم من هذا الهراء وتم القبض عليه ولم يفرج عنه إلا منذ أسبوع فقط.

إن في تاريخ البرلمان المصـري وربمـا فـي تـاريخ البرلمانات العالمية، يعقد البرلمان جلساته دون تمثيل لإحدى

الدوائر (دائرة الرمل) وأنني أتسـاءل أيـن شـرعية هـذا المجلس وإلى أي مدى يستمر هذا الوضع وهل هذا الوضـع دستوري؟ وأين لجان حقوق المرأة؟ والقضـاء قـال كلمتـه وقرر إعادة في هذه الدائرة بين الأربعة الذين نجحوا فـأين صوت عضـوات مجلـس الشـعب وأيـن صـوت وقلـم الإعلاميات؟ وبهذه المناسبة فإنني أشكر الأستاذة/ نهاد أبـو القمصان على كلمة الحق التي قالتها أثنـاء انعقـاد جلسـة المجلس القومي للمرأة حينما توجه أحد المرشحين وأشار إلى أن النساء في الصعيد حصلن على مقاعد في مجلس الشـعب ونساء الإسكندرية لم يستطعن فعقبت الأستاذة نهاد بقولهـا لا إن هناك دائرة (الرمل) متوقفة وإن المرشحة هناك حصلت على أعلى الأصوات ولكن إلى الآن لم تتم انتخابات.

أثارت تجربتي بمناداة بعض الدول العربية مثل الكويت إلى حق المراة في التصويت في الانتخابات وأصبح هنـاك الكثير من الأصوات التي تنادي بحق المرأة في هذا المجال.

على إنني أرغب أن أوضح بعض المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام، بداية فإنني لا أرى أي عائق قانوني يحول دون مشاركة المرأة فـي العمـل العـام



فالقانون ساوى بين الرجل والمرأة، ولكن لظروف المجتمـع أرى ضرورة تخصيص مقاعد في المجالس النيابية للمـرأة، وليس في ذلك أي مخالفة للدستور وهذا ما حدث في برلمان ١٩٧٩، ومن ناحية أخرى لا يوجد حاجز نفسي بين الرجـل والمرأة إنما المعوقات الحقيقية تتمثل في:

التقاليد القديمة الموروثة وهي غيـر مرتبطـة بالـدين، بالتقاليد، ففي مصر القديمة كانت هناك ظـاهرة وأد البنـات وإلقائها في النيل وأثار هذه الموروثات لا زالـت موجـودة خاصة في الطبقات الشعبية.

الفهم الأحادي للدين حيث سيطر اجتهاد فقهي واحد على فكر كثير من الطبقات على الرغم من اجتهادات فقهية أخرى لم ترى أي مانع شرعي من مشاركة المرأة ولكـن للأسـف هذه الاجتهادات لم تجد قبولا لدى كثير من رجال الدين، ولم تعرض بإنصاف.

الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتق المرأة فهـي الزوجـة والأم وهي المشاركة في كسب الرزق بجوار الرجل فلـيس لديها الوقت للمشاركة في العمل العام وهذه النقطة خاصة في صالح الرجل دون المرأة.

أمية المرأة الثقافية وعدم عرفتها بحقوقهـا ورضـوخها الدائم لإحدى صورتين إما صورتها المحملـة بالأعبـاء أو صورتها المتحررة المتمردة على هذه الأشياء كلها، ولا توجد الصورة المتوسطة بين هاتين الصورتين، وهي صورة المرأة التي تقوم بواجباتها ولكنها تشارك في العمل العـام فـالمرأة عامة هي الزوجة المطيعة لزوجها والأم الحانية والمواطنـة الشريفة التي لها مشاركة في شئون بلادها.

بذلك أكون قد انتهيت من تعقيبي، وأشكركم على سـعة صدركم، وجميل إنصاتكم.

الرئيسة الدكتورة هالة مصطفى:

أشكر الأستاذة جيهان الحلفاوي على توضيحاتها خاصة عمل المرأة والدين، وأمامي ٣٠ ورقة لطلب الحديث، كمـا طلبت الدكتورة نيفين مسـعد التعقيـب، وسـوف نحـاول الاستجابة لكل طالبي الكلمات.

الأستاذة عين الحياة [1]: شكرا للمركز المصري لحقوق المراة وشكرا لكل من تحـدث فأنـا رشـحت نفسـي فـي

([1]) لم نستطع تبيين باقي الاسم حيث لم تشر رئـيس الجلسـة فـي التعقيب إلى الاسم كاملاً.

الانتخابات خمس مرات منذ ١٩٦٤ عندما كان يدعى بمجلس الأمة وكنت لا أعرف المعترك السياسي بشكل جيـد، ومـع ذلك حصلت على ٩ آلاف صوت، ولكن عندما رشحت نفسي للدورة الماضية لم أحصل على الأصوات التي حصلت عليها من أربعين عاما مضت، السؤال هو لماذا؟ إجابتي هي أننـي لم أستطع عمل دعاية انتخابية أو مؤتمرات فأنا كنت ممنوعة من دخول المصانع أو المدارس ومقابلة الجماهير وكل هـذا كان متاح لمرشحة الحزب الوطني الذي أعطاها المحافظ ١٠ شقق لتوزيعها و١٠ سيارات ميكروباص لعمل دعاية لها.

الأستاذة شادية الزيني مجلس محلي محافظة القـاهرة: أنا أولا عضو مجلس محلي محافظة القاهرة مـن ١٩ سـنة وأمين مساعد شباب الحزب الوطني بالقاهرة، ولا أجد حرجا من القول أنه في جميع الأحزاب لا نجد قيادات نسائية فيها، في أعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ كان فيه سيدات أمينات أمانـات كبرى في بعض الأحزاب، لكن اليوم لا توجد أي قيـادات، وهذا يضعف من دور المشاركة السياسية للمرأة.

الدكتورة هدى عفيفي: أريد أن أوضح أن هناك خلـط بين مفهوم التمثيل في المجالس النيابيـة (مجلـس الشـعب

والشورى) وبين التمثيل في المجالس المحلية فالمفروض أن يكون هناك وعي كافي لتوضيح ذلك للناخبين، وهذا يؤدي إلى مشاكل كثيرة للمرأة والرجل.

الأستاذة سعاد عبد الحميد أمينة المراة في الحزب العربي الديمقراطي الناصري: أنا سوف أرد على جزئية لماذا لم يرشح الحزب الناصري امرأة، فالأحزاب المعارضة عموما ومنهم الحزب الناصري محصورين داخل مقر أحزابهم لا يستطيعون أن يقيموا مؤتمرا أو خدمات لأن قانون الطوارئ يحول دون ذلك ومن باب أولى أن ما ينطبق على الرجل في الأحزاب ينطبق على المرأة وإن الأحزاب لا تملك المال الكافي للإنفاق على المرشحين في ظل التنافس الرهيب في الإنفاق، إن من الطريف أن يقال لماذا لم ترشح أحزاب المعارضة سيدات؟ لكن يجب أن يقال في ظل التضييق عليهم هل يجب أن يرشحوا أي شخص أصلا؟!.

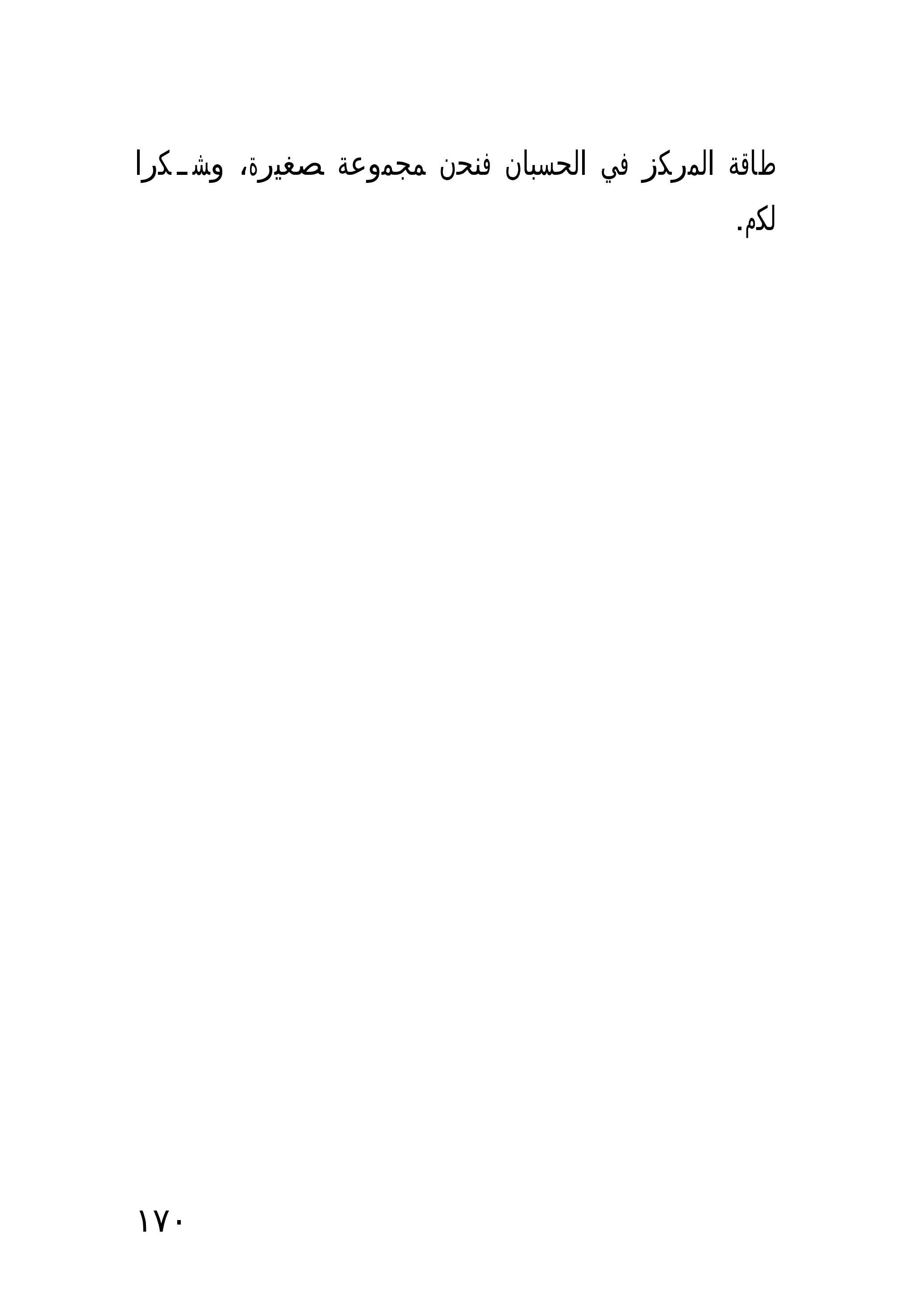
الأستاذة ليلى معوض أمينة المرأة بحزب الأحرار: أحب أن أوجه تلغرافين الأول للسيدة سوزان مبارك وأقول لها إن هؤلاء السيدات الذين رشحوا أنفسهم يجب أن يكونوا عضوات بالمجلس القومي للمرأة، والتلغراف الثاني لرئيس

الجمهورية وأقول له إنه رئيس لكل المصريين فـلا بـد أن تعتبر أن جميع أحزاب المعارضة أبنائك وأن تترك الحـزب الوطني لمجلس الوزراء وراع كل أحزاب المعارضة مثلهـا مثل الحزب الوطني.

تعقيب ختامي من مقدم ورقة النقاش الرئيسـة الأسـتاذة نهاد أبو القمصان:

أشكركم جميعا على الحضور والاهتمام وعندي تعقيـب واحد فقط، فكل ما أثارته الدكتورة نفين مسعد عـن البنـاء المعماري للتقرير أنا متفقة معها تماما وهذا التقرير نسـخة أولية، وقد قمنا بدعوتكم للمناقشة مـن أجـل وضـع كـل التعديلات عليه قبل الطبع.

النقطة الثانية التي أثير حولها السؤال هو معايير اختيار الحالات النموذجية التي عرضت بالتقرير، وهل تم اسـتبعاد أحد، الأستاذة جيهان الحلفاوي أوضحت لمـاذا تـم اختيـار حالتها لتعرض فـي التقريـر؟ الأمـر الثـاني أن بعـض المرشحات لم يتعاون معنا بما يكفي فعلى سـبيل المثـال لا الحصر السيدة لمياء صبري أدارت معركة جيدة وقد اشتكت لنا كثيرا ولكنها لم تقدم لنا وثائق كافية، كما يجـب وضـع



طاقة المركز في الحسبان فنحن مجموعة صغيرة، وشـكرا لكم.

الجلسة الثانية

ا ؤ ر العلمي الأول للمركز ا صري قوق ا رأة

الجلسة الثانية حالة مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي

الجلسة الثانية حالة مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي



- **رئيسي الجلسة:**

الأستاذ الدكتور جهاد عودة وكيل كلية التجارة بجامعة حلوان وأستاذ العلوم السياسية.

- **المتحدثين الرئيسيين:**

الأستاذ أحمد المسلماني " المرأة في الأحزاب السياسية ".

- **المعقبين:**

د. نبيلة الأبرشي - أمينة المرأة بالجيزة - الحزب الوطني الديمقراطي. الأستاذة كاميليا شكري - أمينة المرأة بحزب الوفد.

وقائع الجلسة

الرئيس الدكتور جهاد عودة:

يسعدني رئاسة هذه الجلسة والتي يزاملني فيها الأستاذ أحمد المسلماني، وورقته عن المرأة في الأحزاب السياسية

وهو باحث في جريدة الأهرام، هذا وإن كنت أخالفـه فـي طريقة العرض والتناول بما سوف أعود إليـه بشـيء مـن التفصيل بعد ذلك. والآن أدعو الأسـتاذ أحمـد المسـلماني لعرض ورقته.

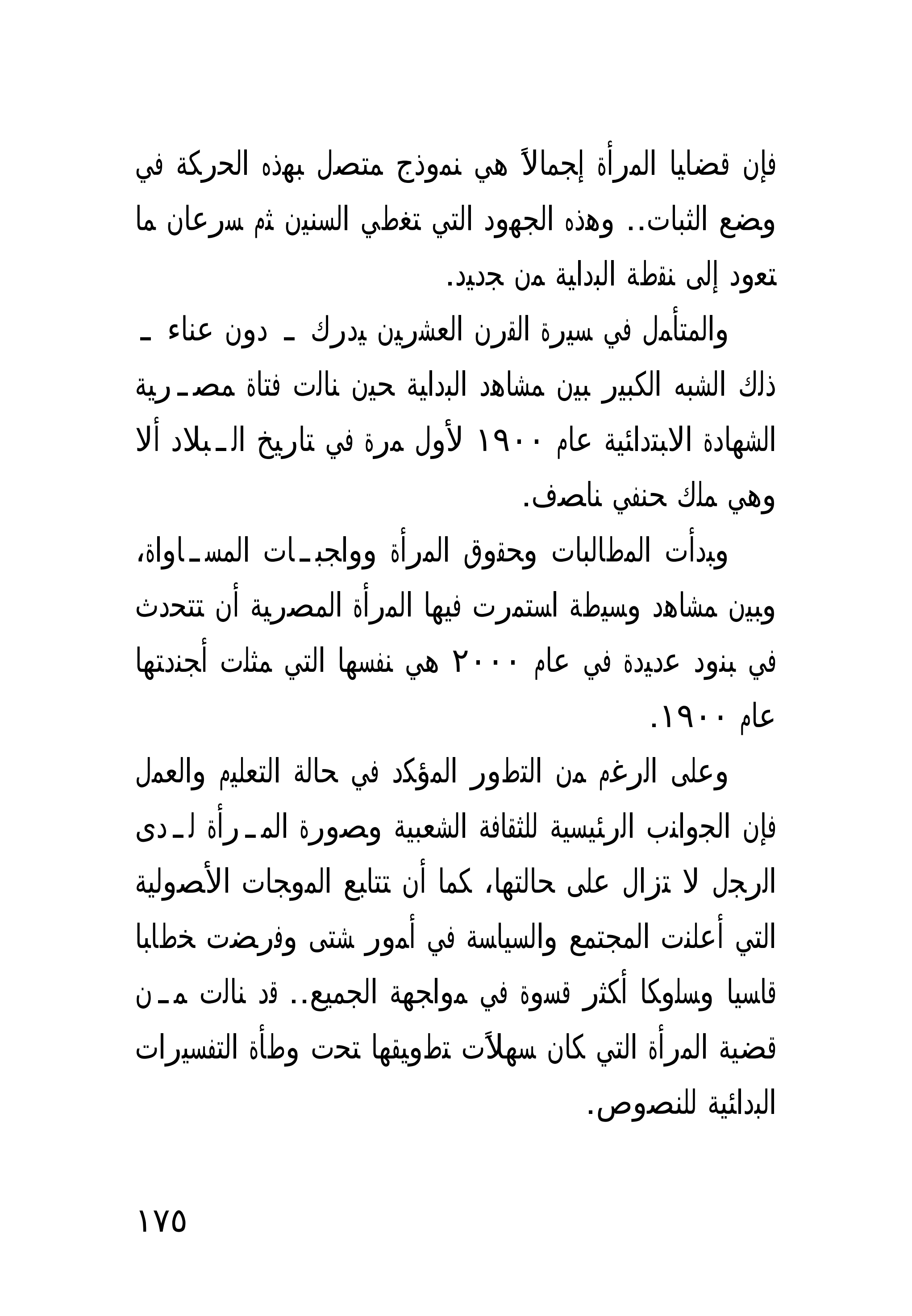
حديث الأستاذ/ أحمد المسلماني:

ليس أكثر إحباطًا مـن أن تصـاب أطـراف الطمـوح بالتآكل.. أو واجهة الأمل بالانكسار.

أو أن تنحسر وقائع الأمور يومـا فيومـا عـن حيـز الأشياء.. أو تدخل الأهداف المنظورة في عداد المستحيل.

وليس أكثر بؤسا من أن تتحول الاستقامة إلى استدارة.. والطريق الواضح إلى خنادق ومتارس.. فيخبو الهدف مـع ارتباك الخطى.. وتنعدم الرؤية مع كثـرة الطـواف. هنـا وبالضبط تكمن أسباب التخلف العام في مصر، تلك الحالـة من إبداع النصوص ثم نسخها، ووضع الأهداف ثم إلغائها.. وقطع السبل وبذل التضحيات ثم العودة إلى نقاش واسع حول جدوى ما كان وجدوى ما سيكون.

وإذا كانـت قضـية التـراث والحداثـة أو الأصـالة والمعاصرة هي النموذج الواضح على ذلك في صعيد الفكرة،



فإن قضايا المرأة إجمالاً هي نموذج متصل بهذه الحركة في وضع الثبات.. وهذه الجهود التي تغطي السنين ثم سرعان ما تعود إلى نقطة البداية من جديد.

والمتأمل في سيرة القرن العشرين يدرك - دون عناء - ذلك الشبه الكبير بين مشاهد البداية حين نالت فتاة مصـرية الشهادة الابتدائية عام ١٩٠٠ لأول مرة في تاريخ الـبلاد ألا وهي ملك حنفي ناصف.

وبدأت المطالبات وحقوق المرأة وواجبـات المسـاواة، وبين مشاهد وسيطة استمرت فيها المرأة المصرية أن تتحدث في بنود عديدة في عام ٢٠٠٠ هي نفسها التي مثلت أجندتها عام ١٩٠٠.

وعلى الرغم من التطور المؤكد في حالة التعليم والعمل فإن الجوانب الرئيسية للثقافة الشعبية وصورة المـرأة لـدى الرجل لا تزال على حالتها، كما أن تتابع الموجات الأصولية التي أعلنت المجتمع والسياسة في أمور شتى وفرضت خطابا قاسيا وسلوكا أكثر قسوة في مواجهة الجميع.. قد نالت مـن قضية المرأة التي كان سهلاً تطويقها تحت وطأة التفسيرات البدائية للنصوص.

وعادت قضية الدين والمرأة.. كقضايا الـدين والعلـم، والدين والفن، والدين والقومية.. جدلا صاخب بلا ضفاف.

وإذا كانت هذه هي ملامح المشهد العام للمرأة في مصر، فإن بعضا من التفاصيل قد بدأ في الحركـة.. وشـهد عـام ٢٠٠٠ صدور قانون الأحوال الشخصية الذي مـنح المـرأة عددا من الحقوق الشرعية والإنسانية التي ظلت لقرون عديدة محرومة منها، كما تأسس المجلس القومي للمرأة، ثـم عقـد المؤتمر الأول للمرأة المصرية.. واستضافت القـاهرة قمـة المرأة العربية الأولى بحضور ٩ سيدات أول.

وبعد مرور عام على إنشاء المجلس القومي للمرأة بـدا ممكنًا أن يعمل للمجلس " لوبي " فعـال يضـيع المطالـب ويطور خطابا نسويا متوازنًا.

على أن هذا " اللوبي " إذا ما تمكن في البقاء والفاعلية إنما يحتاج وجودا تشريعي من خلال تمثيل في البرلمان، مما يعني وجودا رئيسيا في الاحزاب السياسية وفـي انتخابـات مجلس الشعب.

والتساؤلات التي تطرح نفسها حيـال هـذا الطريـق.. عديدة:

فهل بمقدور الأحزاب السياسية في مصر أن تفعل شـيئًا لصالح قضية المرأة؟

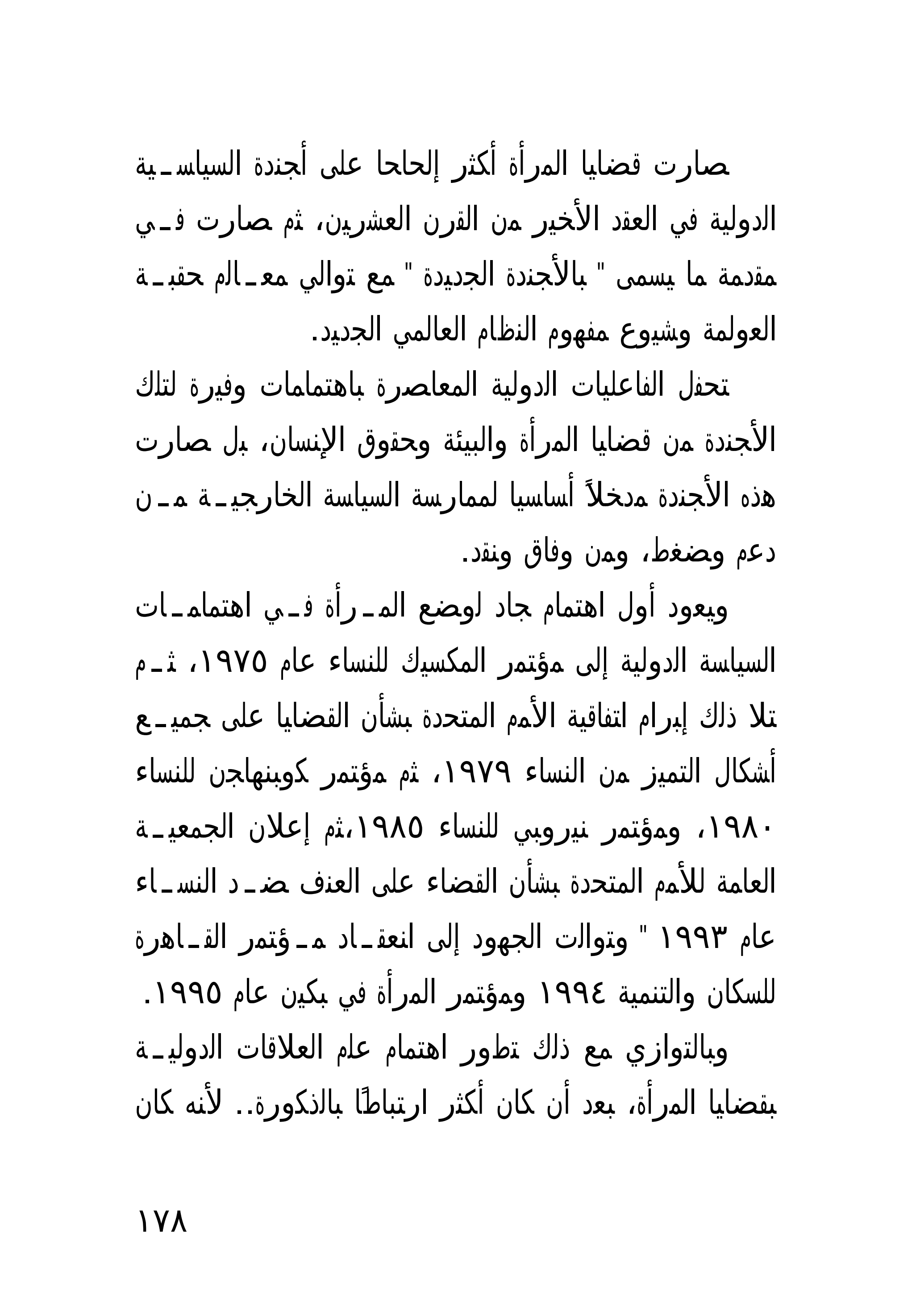
وهل يمكن للحزب الوطني الحاكم أن يتفاعل مع المجلس القومي للمرأة ويتحمل مسئولية أكبر فـي التحـديث؟ وهـل بإمكان النقابات المهنية التي باتت تمارس دورا سياسيا فعالاً أن تقدم شيئًا؟ وما قدرة الحركة النسائية المصـرية أن تقـدم شيئًا جوهريا مستحثًا أو أن تكسر الركود العام وبالتحديد في النخبة النسائية؟

وهي يعد هذا التوقيت مناسبا لتقديم المرأة سياسيا.. فـي ظل مؤشرات عامة تضر بالمتقدمين لساحة العمل العـام ـ رجالاً ونساء ـ أكثر مما تفيد.

وما حصاد الفائت من وجود المرأة سياسيا.. وما أجنـدة القادم من وجودها؟

وتحاول هذه الورقة الأولية.. أن تلمس جوانبا عدة مـن هذه التساؤلات.. عبر التفكير في حالة المرأة والأحزاب فـي مصر.

أولا ـ السياسة الدولية وقضايا المرأة.. خبرة الخارج:

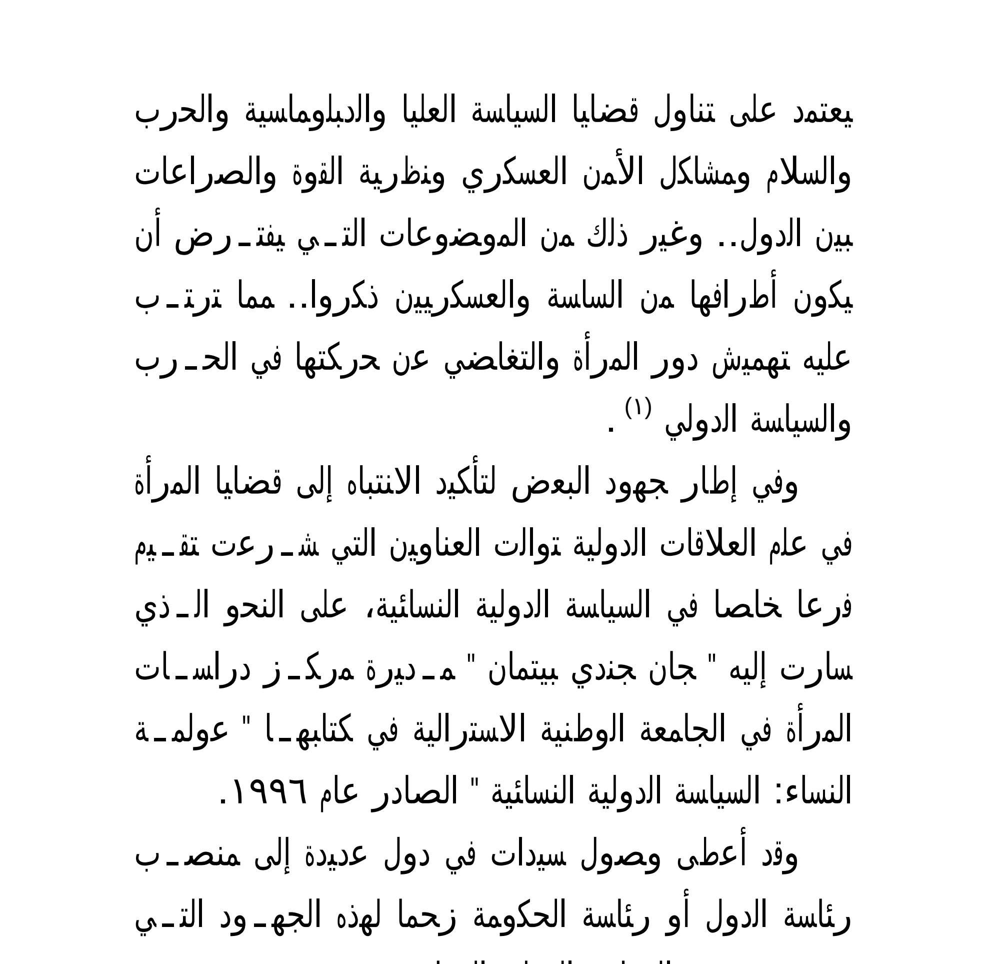


صارت قضايا المرأة أكثر إلحاحا على أجندة السياسـية الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، ثم صارت فـي مقدمة ما يسمى " بالأجندة الجديدة " مع توالي معـالم حقبـة العولمة وشيوع مفهوم النظام العالمي الجديد.

تحفل الفاعليات الدولية المعاصرة باهتمامات وفيرة لتلك الأجندة من قضايا المرأة والبيئة وحقوق الإنسان، بل صارت هذه الأجندة مدخلاً أساسيا لممارسة السياسة الخارجيـة مـن دعم وضغط، ومن وفاق ونقد.

ويعود أول اهتمام جاد لوضع المـرأة فـي اهتمامـات السياسة الدولية إلى مؤتمر المكسيك للنساء عام ١٩٧٥، ثـم تلا ذلك إبرام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضايا على جميـع أشكال التميز من النساء ١٩٧٩، ثم مؤتمر كوبنهاجن للنساء ١٩٨٠، ومؤتمر نيروبي للنساء ١٩٨٥،ثم إعلان الجمعيـة العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضـد النسـاء عام ١٩٩٣ " وتوالت الجهود إلى انعقـاد مـؤتمر القـاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤ ومؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥.

وبالتوازي مع ذلك تطور اهتمام علم العلاقات الدوليـة بقضايا المرأة، بعد أن كان أكثر ارتباطًا بالذكورة.. لأنه كان



يعتمد على تناول قضايا السياسة العليا والدبلوماسية والحرب والسلام ومشاكل الأمن العسكري ونظرية القوة والصراعات بين الدول.. وغير ذلك من الموضوعات التي يفترض أن يكون أطرافها من الساسة والعسكريين ذكروا.. مما ترتب عليه تهميش دور المرأة والتغاضي عن حركتها في الحرب والسياسة الدولي [1].

وفي إطار جهود البعض لتأكيد الانتباه إلى قضايا المرأة في علم العلاقات الدولية توالت العناوين التي شرعت تقيم فرعا خاصا في السياسة الدولية النسائية، على النحو الذي سارت إليه " جان جندي بيتمان " مديرة مركز دراسات المرأة في الجامعة الوطنية الاسترالية في كتابها " عولمة النساء: السياسة الدولية النسائية " الصادر عام ١٩٩٦.

وقد أعطى وصول سيدات في دول عديدة إلى منصب رئاسة الدول أو رئاسة الحكومة زخما لهذه الجهود التي تبحث في فرع السياسة الدولية النسائية.

فمن كندا إلى الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا وتركيا، إلى أيسلندا والنرويج وأيرلندا ونيكاراجوا ورواندا.. تولت سيدات المنصب الأول فيها. كما ارتفع معدل تواجدها

في التشكيلات الوزارية في العالم إلى حد وجود (٤٧) سيدة تحتل منصب وزيرة شئون المساواة بين الجنسين.

والآن.. فإن هناك ١٤٥ دولة توجـد فـي حكوماتهـا سيدات، ومن بين حقائب عديدة في هذه الدولة احتلت أربـع سيدات منصب وزير الدفاع، كما احتلت (١٥) سيدة وزارة الخارجية، و (٢٣) سيدة وزارة العدل، و (٢٥) سيدة وزارة التعليم.

وعلى صعيد الوجود البرلماني تحتل المرأة نسـبة (٢٣ %) من مقاعد البرلمان الكندي و (٣٦ %) في النرويج و (٤٤ %) في السويد.

وتصل نسبة وجود المرأة في المراكز العليا في الجهـاز الإداري إلى (٤٤ %) في اليابان و (٦٤ %) في السـويد.[٢]

وقد واكب هذا التواجد النسائي فـي إجمـالي المواقـع التنفيذية والتشريعية في نماذج مختلفة إلى تحسن تدريجي في صورة المرأة وقبول متزايد لاضطلاعها بدور رئيسي فـي الحياة العامة.. ولا سيما وأن صعودها للسـلطة فـي آسـيا وأوروبا قد رسخ تقاليد داخل الديانات الإسلامية والهندوسية

والمسيحية كما مثل تحريفًا للقيم البوذية باتجاه المزيـد مـن احترام المرأة وقبولها في مواقع القرار على أن ذلك التواجد الفعلي والتفاهم الديني لم يمنع استمرار مشكلة المـرأة لـدى كثير من البلدان التي وصلت فيها المرأة إلى الحكم.

ففيما يعطي مثل هذا الحديث انطباعات بتحسين أحـوال المرأة، فإن التأمل في الحالة الآسـيوية يقـود إلـى مقولـة مخالفة.. مؤداها: أن حصول المرأة علـى مقاعـد السـلطة الأولى لم يتتبعه تطوير حالة المرأة أو قبولها في المناصـب العليا والوسطى.

وحسب ما أثارته الباحثة الهندية " أوشانايارط " فإن أحد لا يصدق أن بلدا حكمته امرأة لمدة ١٧ عاما يمكن أن يشكو من تفضيل جنس على جنس.. ولكننا في الهند نعاني من هذه الشيزوفرينيا إنها إخلافات تفرقـة اسـتمرت آلاف السـنين وتذكر الباحثة أن " أنديرا غاندي " قد سارت على نهج أبيها. هي وبنازير بوتو وخالدة ضياء.. حققن نجاحا لأنهن يعشـن في مجتمع أبوي. ولأن أقاربهن كـانوا مـن كبـار رجـال السياسة.

وفي حالة رئيسة وزارة سريلانكا فإن والديها كان رئيسي وزراء سابقين، [٣].

واللافت للنظر أن وجود سيدات في الحكم داخل القارة الآسيوية لم يتبعه صعود الدور السياسي للمرأة فحسب. بل إن قاضيا المرأة عموما لم تشهد إصلاحا موسعا.. كما أن حالة النساء لم تغادر الفقر والمرض والجهل.

وبما أنه يوجد (٦٠) مليون امرأة تحت خط الفقر في الهند، فإن عشرات الملايين من النساء الآسيويات يعانين تخلف الثقافة والبيئة المحيطة. وتضرب تقارير الأمم المتحدة مثالاً على ذلك بالتقدم الطبي الذي سمح بمعرفة نوع الجنين قبل الولادة، حيث أدى هذا التقدم إلى المزيد من حالات الإجهاض لمن يحملن أنثى في منطقة جنوب آسيا، وذلك بالاستخدام المتزايد للفحص بالموجات فوق الصوتية والاختبارات لعينات من السائل المحيط بالجنين مما يساعد الآباء على معرفة نوع الجنين في مراحل مبكرة من الحمل، ويسهل إجراء عمليات إجهاض لأجنة الإناث.

وتذكر التقارير إضافة إلى هذا أشكالاً عنيفة من التميز ضد النساء أودى إلى وفاة الملايين سنويا [٤] ويذكر برنامج

الأمم المتحدة للتنمية.. أنه لا توجد دولة تعامل المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ومع ذلك فهناك سيدات استطعن التفرد بأعمالهن [٥] .

وتفيد " الظاهرة الآسيوية " المتصدعة في وجود سيدات في قمة السلطة وتدهور الوضع العام للنساء داخل نفس البلدان.. في أن المتغير الأول لا يصلح معيارا للحكم على المتغير الثاني، ومن ثم فإن وقوع اضطهاد أو تواتر أو وقوع انتهاكات لحقوق المرأة أو شيوع حالات ازدرائها وعدم توفيرها لن يكون علاجه محصورا على إيفاد مجموعة من النساء إلى قمة السلطة وتطعيم النخبة الحاكمة بعدد من الوزيرات أو السفيرات أو النائبات المعينات.

ومثل هذه الحلول الرمزية لا تكون هدفًا للرجال فحسب، بل هي هدف رئيسي للكثيرات ممن يقدن الحركة النسائية وممن يطمحن إلى بلورة جهودهن في منصب رفيع يكون هو في نهاية المطاف الحاجة على النجاح والإخفاق.

ويصبح الوضع في هذه الحالة أقرب إلى صراع نخبة نسائية تحاول الصعود ونخبة رجالية تحاول المنع.. وتختفي في تفاصيل الصراع السياسي أجندة النضال القديمة.

ثم إن هذه الحلول الرمزية وأن مثلت حلا سياسيا شـافيا لمشكلة الضغوط الخارجية بشأن المساواة... إذ سرعان مـا تقدم الحكومات واجهاتها من النخبة النسائية، فإن مشكلتها هو بقاء الأوضاع على حالتهـا واسـتمرار ميكـانزم تطويـق المتمردات واستيعاب الطموحات وتوزير المواليات، وتبـدو الحالتين السعودية واليابانية نموذجا لمدى " الخـداع " الـذي يمكن أن يمثله صعود سيدة إلى منصب كبير.. ففي اليابـان استطاعت سيدة أن تتولى منصب محافظ في أعلى منصـب تتولاه المرأة في تاريخ اليابان، ومن السـعودية اسـتطاعت سيدة (د. ثريا عبيد) أن تصبح أول امـرأة عربيـة تحتـل منصب رئيس صندوق الأمم المتحدة للسكان. والانطباع العام الذي يمكن أن يأتي التلقي لهاتين المعلومتين: امرأة يابانية في منصب المحافظ، وامرأة سعودية تتـولى منصـبا مرموقًـا بالأمم المتحدة. هو تمكن المرأة في البلدين من تحقيق درجة عالية من المساواة وهو انطباع يخالف الواقع حيـث تسـود الرؤى التقليدية إزاء المرأة.

وإذا كانت خبرة الخارج هي هذه.. فإن شـيوع مفهـوم السياسة الدولية النسائية، وتزايد أعداد النسـاء فـي الحكـم

والتشريع، وتفاقم حالة النساء في العالم الثالث برغم وجـود نخبة نسائية قوية في مواقع القرار. فإن خبرة الداخل تحتـاج كثيرا أن تفيد من ذلك في تطوير أوضاع المرأة على نحـو أكثر شمولاً.. وبدلاً من أن يكون الهدف إرضاء لطموحـات البعض أو شراء لنفوذ الأخريات أو مجاملات عائلية يكـون الهدف إصلاحا اجتماعيا عامـا يسـتهدف الفقـر والجهـل والمرض.. كما يستهدف الكرامة والاعتبار للجميع.

ثانيا ـ المرأة والأحزاب في مصر.. معالم بلا طريق:

تتوالى المقولات الأساسية في هذا الشأن علـى النحـو التالي: تعاني المرأة المصرية من مشـكلات عديـدة يعـود بعضها لكونها أنثى ويعود الآخر لظروف التنمية في مصر: ولا سبيل لحل هذه المشـكلات بغيـر تحقيـق إصـلاحات تشريعية في أحوال عديدة في مقدمتها الأحوال الشخصـية.ز فلا يمكن الاعتماد الكامل على " الرجل " في إنجـاز هـذه الإصلاحات التشريعية في الوجود البرلماني إلى وجود سابق وفعال في الأحزاب السياسية التي تمثل الطريـق الرئيسـي للبرلمان والسلطة في البلاد.

وهكذا فإن وجود المرأة في الأحزاب السياسية لا يمثـل فقط اضطلاعا بدور في الحياة العامة وإثباتًـا للوجـود فـي قضايا السياسة العليا. بل هو وجود حتمي من أجل قضـاياها التي تحتاج التشريع والتنفيذ معا.

وهنا المشكلة.. والسؤال الذي يضـيع المشـكلة: هـل بإمكان الأحزاب السياسية المصرية أن تكون طريقًا للإصلاح النسائي؟ وهل مثلت الأحزاب فيما قبل وحتى الآن (٢٠٠١) طريقًا للإصلاح السياسي؟ وفي عبارة أخرى هـل إذا كـان تطوير حالة المرأة في مصر هـو الهـدف.. فهـل تكـون الأحزاب السياسية هي السبيل؟

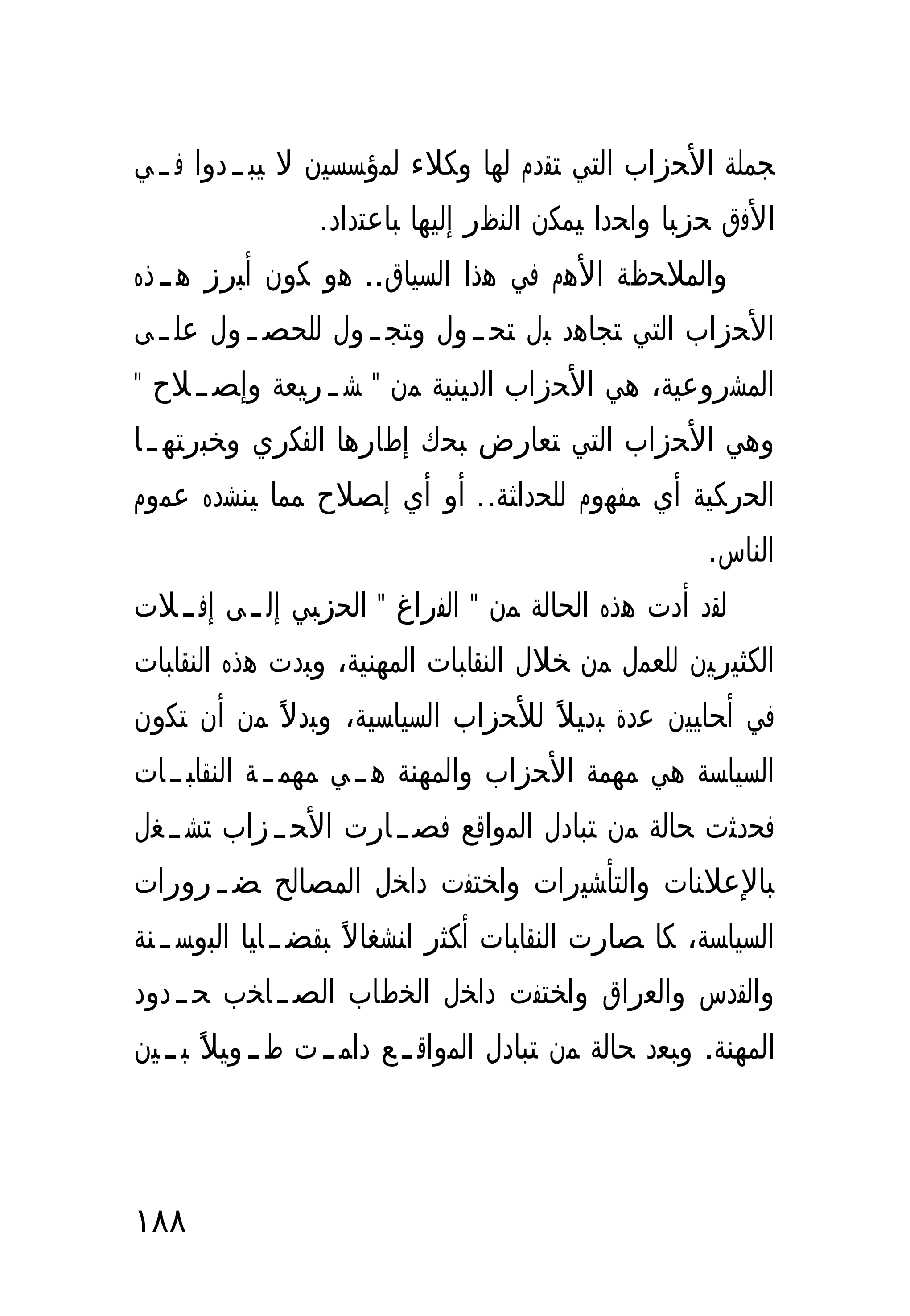
والأغلب أن الإجابة: لا. وأن مطالب الحركة النسـائية في مصر لن يقدر لها النجاح إذا ما كان الرهان هو الأحزاب في محنتها الحالية.

لقد مرت الأحزاب السياسية في حالتها الراهنة - منـذ نهاية عصر السادات وإلى الآن - بمـرحلتين متمـايزتين.. مرحلة الثمانينات والتي كان التواجد خلالها تواجد ملموسا.. واستطاعت الدخول إلى البرلمان فـي عـامي ٨٤، ١٩٨٧ بنسبة معقولة، ومثلت خلالها الصحافة الحزبية...

وبدلاً من أن تمثل الحياة الحزبية مادة للتحليل والبحث والتأمل والتفكير في شئون الدولة والمواطنين بدت هذه الحياة مادة أكثر خصوبة للسخرية وإطلاق النكات ولم يعد بمقدر أحد أن ينظر بالجدية الكافية لحالة الأحزاب في مصر.

فمن بلاغ قدمه رئيس أحد الأحزاب ضد رئيسه السابق بتهمة تصويره عاريا وإجباره على الزواج من إحدى السيدات، إلى أخبار متناثرة عن جهود لتثمين بعض الأحزاب لأجل إتمام صفقات بالشراء. ومن تصريحات أعضاء في مجلس الشعب بعد أدائهم فريضة الحج بأنهم ذهبوا ليشكروا ا .. لأنهم لم يحلموا يوما بأن يكونوا أعضاء في البرلمان. ونواب يعانون اضطرابا في جهازهم العصبي وتدهور في قدراتهم العقلية إلى معارضين آخرين انهمكوا في التصفيق بطريقة بدائية حيث انتقل ممثل الحكومة للجلوس بينهم [٦] إلى مشهد وملامح لا حصر لها.. مما يؤكد مدى الكارثة وحجم الانهيار.

وإذا كان إنقاذ الحالة الحزبية في مصر أملا بعيد المنال.. فإن احتمالات أن تنشأ أحزاب جديدة تنفذ أو تجدد ما هو قائم لا تزال هي الأخرى احتمالات يصعب تحقيقها، فمن



جملة الأحزاب التي تقدم لها وكلاء لمؤسسين لا يبـدوا فـي الأفق حزبا واحدا يمكن النظر إليها باعتداد.

والملاحظة الأهم في هذا السياق.. هو كون أبرز هـذه الأحزاب التي تجاهد بل تحـول وتجـول للحصـول علـى المشروعية، هي الأحزاب الدينية من " شـريعة وإصـلاح " وهي الأحزاب التي تعارض بحك إطارها الفكري وخبرتهـا الحركية أي مفهوم للحداثة.. أو أي إصلاح مما ينشده عموم الناس.

لقد أدت هذه الحالة من " الفراغ " الحزبي إلـى إفـلات الكثيرين للعمل من خلال النقابات المهنية، وبدت هذه النقابات في أحايين عدة بديلاً للأحزاب السياسية، وبدلاً من أن تكون السياسة هي مهمة الأحزاب والمهنة هـي مهمـة النقابـات فحدثت حالة من تبادل المواقع فصـارت الأحـزاب تشـغل بالإعلانات والتأشيرات واختفت داخل المصالح ضـرورات السياسة، كا صارت النقابات أكثر انشغالاً بقضـايا البوسـنة والقدس والعراق واختفت داخل الخطاب الصـاخب حـدود المهنة. وبعد حالة من تبادل المواقـع دامـت طـويلاً بـين

الأحزاب السياسية والنقابات المهنية.. حدثت حالة أخر أتـت على الاثنين معا.. توازن الضعف [(٧)] .

والأغلب أن هذه المشاهد " الكئيبة " للفساد السياسي فـي مصر كانت وراء ترحيب البعض بإنشاء المجلـس القـومي للمرأة ذلك ا، طريق الأحزاب الذي صار مسدودا وطريـق النقابات الذي تمت استعادته لتعويض الأحزاب ثم كان إغلاقه نهاية لاستعارة خاطئة برغم الضرورة.. لم يعودا صالحين.. كما أنهما لم يعودا في القريب المنظور.

وفي حالة كهذه يكون من الصواب ارتيـاد " اللـوبي " وجماعة الضغط " وجماعة للتأثير علـى القـرار إذا كـان الطريق إليه مستحيلاً. وربما يكون المجلس القومي للمـرأة الذي صار يمثل واحدة من أهم جماعات الضغط في مصـر أكثر نجاحا في تفعيل قضايا المرأة من إجمالي حجم الجهـد الذي بذلته الفاعلات الحزبيات والنقابيات على مـدى سـنين طويلة.

وتبدو الإصلاحات التشريعية التي تبناهـا المجلـس أو ساندها.. من تعديل قانون " الخلع " إلى إلغاء لـنص المـادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي كانت تـنص علـى إعفـاء

المغتصب من العقوبات المقررة لجريمة الخطف والاغتصاب إذا ما تزوج ممن وقعت عليها الجريمة وصدور فتوى المفتي بإباحة إجهاض الفتاة المغتصبة في الشهور الأولى.

إلى صدور قوانين لتحسين حقوق المرأة العاملة، وإلغاء نظام الأحكام الغيابية والمعارضـة فـي دعـاوى الأحـوال الشخصية، إلى الإلغاء قرار اشتراط موافقة الزوج على سفر زوجته [٨] ،.. وتبدو هذه الإصلاحات التشريعية أكثر إفـادة من جهود عديدة قامت بها الحركة النسائية عبـر الأحـزاب والنقابات والجمعيات قبل أن يتشكل المجلس القومي للمـرأة كجماعة ضغط أكثر تنظيما وتفعيلاً.

وعلى ارغم من أن طريق الأحزاب السياسية لا يمثـل هذا االحل الحاسم لمشكلة المرأة في مصر، فـإن الأحـزاب نفسها برغم " عصر الاضمحلال " الذي تعيشـه، لا تحمـل تقديريا كافيا لدور المرأة وإمكانياتها في مجال العمل العام.. وحتى الأحزاب الأكثر تقدمية في هذا الصدد كالوفد والتجمع الناصري فإنها لا تزال على اعتدادها بـدور المـرأة علـى مستوى الخطاب السياسي دون المستويات الأخرى ومن بين (٥٠) عضوا في الهيئة العليا لحزب الوفـد توجـد ثـلاث

سيدات فقط، وتوجد ثلاث سيدات أخريات في الأمانة العامة لحزب التجمع من بين (٦٤) عضوا ولا يزيد تمثيل المـرأة عن اثنين من بين (٧٢) عضوا في اللجنة المركزية للحزب الناصري.

ولم تقبل الأحزاب السياسية على ترشيح السيدات علـى قوائمها في انتخابات ١٩٩٥، ٢٠٠٠.

برغم زيادة عدد المسجلات للتصويت من ١٤ % مـن جملة من يملكها حق التصويت إلى ٥٥,٢ % من الإجمـالي عام ٢٠٠٠، وتزايد إقبال المرأة علـى الترشـيح مـن ٤٢ مرشحة بنسبة ١,٦ % عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩ مرشحة بنسبة ٥,١ % عام ٢٠٠٠وإن تساوى عدد الفائزات في الحـالتين عند السبعة مقاعد.

وإلى الآن لم تستطع مرشحة من الفوز فـي انتخابـات مجلس الشورى الذي يضم عضوات بداخله منذ تأسيسه عام ١٩٨٠.. بالتعيين.

وجملة القول يمكننا أن نقول بأن جملة الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع الهزيل للمرأة في الحياة السياسية المصـرية إلى حزمة أسباب فنية.. تتمثل في إلغاء قانون تخصيص ٣٠

مقعدا للنساء (على الأقل) في مجلس الشعب عـام ١٩٨٦ بعد أن كان قد صدر عام ١٩٧٩.. وانخفضت بفعل الإلغـاء نسبة تمثيل المرأة في المجالس من ١١,٢ % عام ١٩٧٩ إلى ٤,١ عام ١٩٨٧.

كما تتمثل هذه الأسباب الفنية في إلغاء نظام الانتخابـات بالقوائم النسبية التي كان تضمن وجودا أعلـى للمـرأة فـي الانتخابات والمجلس. وهي الميزة التي انتهت بصدور القرار ٢٠١ بإجراء الانتخابـات بالنظـام الفـردي عـام ١٩٩٠ فأصبحت المرشحة وجها لوجه مع المرشح أمام الناخب مما أسهم في تدهور تمثيلها.

وإلى جانب الأسباب الفنية تجمـع الأسـباب السياسـية والاجتماعية والثقافية.. والتي ترسخ تخاف نظرة المجتمـع للمرأة وتكريس دورها بعيدا عن العمل العام..

والسؤال الذي يطرح نفسه وبشدة على مسرح الأحداث.. هل كان وجود المرأة فيما تواجدت فيه كافيا لإعادة النظر في الدور السياسي للمرأة؟ وإذا كان الهدف الذي وضعته الحركة النسائية تجاه التحديث والتطوير هو هـدف مقبـول.. فهـل استطاعت المرأة أن تحشد لذلك المزيد لتحقيق مكانة سياسية

من معركتها من أجل الهدف، وإن تجعله مقبولا باستمرار، وهل يمكن تحقيق مكانة سياسية من دون مكانة اجتماعية.. أو يجري الصراع على مواقع السلطة والنفوذ.. فيما لا تزال الأغلبية الكاسحة من المصريات تعانين قسوة المجتمع وضغوط الحياة الاقتصادية.

والمقولة الأساسية في محاولات الإجابة على هذه التساؤلات مفادها، أن مصر: التي عانت من ركود اقتصادي وانتعاش سياسي في الثمانينات ثم من ركود سياسي وانتعاش اقتصادي في التسعينيات صارت تعاني الآن الركودين معا.. في السياسة والاقتصاد وأن الحالة الراهنة من وهن السياسة وتدهور الاقتصاد ربما تقود إلى حالة صعوبة وربما خطورة..حتى بات قطاع عريض من الرأي العام في مصر يتحدث همسا ثم صخبا عما يجري في إندونيسيا وغيرها وعما إذا كان ذلك طريق لقوم آخرين.

والأوضاع التي قالت أن ما يجري الآن لم تكن المرأة فيه بعيدة عن التنفيذ أو التشريع، فقد احتلت مواقع وزارية عديدة من بينها وزارة الاقتصاد.. كما توافرت مواقع

تشريعية أخرى من وكالة المجـالس إلـى رئاسـة لجنتـه التشريعية سنين مديدة.

ثم إن وجودها في مجلس الشعب الحالي يصل إلـى ١١ عضوة وهو رقم ضئيل في نسبته لكنه يكاد يقارب أحـزاب المعارضة ثم يزيد عن تمثيل حزب الوفد - أكبر الأحـزاب المصرية - أكثر من الضعف - ورغم ذلك لم تسهم المرأة بدور بارز في المجلس يزن حجم تمثيلها.

بل إن معظمهن ظللن طيلة الوقت يدافعن عن سياسـات الحكومة في خطاب تقليدي ركيك وظهرت بعضهم أكثر من مرة في أدوار تناهض التقدم والحرية (نموذج النائبة فوزيـة عبد الستار - الرئيس السابق للجنة التشريعية بمجلس الشعب مع قانون تقييد حرية الصحافة) ، يضاف إلى ذلك أن ما يثار حول اتساع مساحة الفساد ونهب المال العام لم يكـن دائمـا بعيدا عن أطراف نسائية بارزة في المجال، بل إن عددا ممن يتصدرن قوائم الهاربين خارج البلاد أو المتجاوزين داخلهن من النساء اللائي طالما تحدثن عن ضرورات الحرية والتقدم نموذج السيدة عليه العيوطي سيدة الأعمـال الهاربـة فـي باريس.

وهكذا بدت الصورة العامة فيمـا مضـى وكأننـا إزاء منافسات نسائية لأجل المشاركة في النفوذ أو النيل من عوائد الفساد أكثر ما هي منافسات لأجل تأكيد مشروع إصـلاحي يستهدف دفع البلاد للأمام واستقرت الصورة عنـد شـعور منقطع بأن هناك صراعا بين أجنحة يتم تصدير قضية المرأة فيها دون داع، فيما تغط الفلاحات العاملات في أحلام رتيبة لا يفوق ركابتها وكآبتها إلى بؤس الواقع وإعياء المستقبل.

وهكذا لم يكن الدور السياسي للمرأة فـي ربـع القـرن الأخير كافيا لدفع المجتمع للبحث في تـوقيره أو تطـويره. وبالتوازي مع ذلك باءت بالفشل كثير من الجهود المضـنية في أن تحشد المرأة لهدف التحديث مزيدا مـن الـدعم فـي معركتها الطويلة والمجهدة. وعلى الرغم من أن مؤشـرات التنمية البشرية فيما يتعلق بالمرأة المصرية يسـجل تطـورا مستمرا.. حيث انخفضت نسبة الأميـة مـن ٦٣ % عـام ١٩٨٦، إلى ٥٠ % عام ١٩٩٦ وارتفعت مشـاركتها فـي العمل من ١٨ % إلى ٢٢ % وارتفع معدل تعليمها الجامعي من ٣٥ % إلى ٤٢ % كما ارتفع معـدل حصـولها علـى المناصب العليا من ٧ % إلى ١٤ % في نفس الفترة. بالرغم

من هذه المؤشرات فإن نتائجها لم تتحول إلى قـوة سياسـية ملموسة، وعلى صعيد الانتماء للأحزاب السياسية أو الترشيح في العمليات الانتخابية فإنها لم تسل انعكاسات لهذا التطور.

والتفسير الذي نطرحه هنا أرى لهذه الحالة هو انغـلاق النخبة النسائية في مصر شـأنها شـأن النخبـة السياسـية المركزية، ومناقشة الأرقام إلى ارتفاع مستوى التعليم والثقافة لدى المرأة فإن عملية التجديد النخبوي والإحلال النسائي في القمة لا يزال محدودا وتشير حالة السيدة آمال عثمان داخـل مجلس الشعب إلى حجم الكساد والجمود الذي باتـت تعانيـه النخبة النسائية.

وعلى الرغم من نسبة مشاركة المرأة في قطاع البحـث العلمي تتجـاوز الثلـث داخـل (٣١٨) مؤسسـة بحثيـة وتكنولوجية موزعة بين قطاعات التعليم العالي.. فإن الإفادة من هذه الكوادر التكنوفراطية الرفيعة لا يقارب هذه النسـبة بأي حال.

وهكذا تتبلور مشكلة الدور السياسي للمرأة... إلى نخبـة نسائية تتصارع على الساطة والثروة. وأحزاب بائسـة بـلا

سلطة ولا ثروة.. فتعاظمت الأهداف والسبل وضاقت وأصبح المشهد الجامع " معالم بلا طريق ".

وأغلب الظنون.. أن التمادي في التعامـل مـع قضـية المرأة كجزء من الأجندة الجديدة التي تطرحها العولمة.. لن يكون مجديا إزاء نوبات العولمة المضـادة وتزايـد الميـل الأصولي وتفاقم أزمات السياسة والاقتصاد.

وإذا كان الحال كذلك.. فإن التوصـيات.. تتمثـل فـي وجوب توسيع الخطاب النسوي المصري ليكـون خطابـا إصلاحيا شاملاً.. لا مجرد ظلال لخطاب خارجي لن يجدي كثيرا.

وثاني التوصيات.. هو ضرورة تقـديم وجـوه نسـائية جديدة باستمرار.. وتفادي أزمة النخبة المركزيـة بالسـماح للنخبة النسائية بالإحلال والتجديد.. وتفعيل عمليـة الحـراك السياسي النسوي.

والثالثة.. أ، يتم البحث في الآليات لتعظيم دور المجلـس القومي للمرأة.. باعتباره جماعة الضغط الرئيسـية لصـالح قضايا المرأة.. وأن تكون فروعه بالتالي جماعـات ضـغط محلية لأجل ذات الهدف.

والرابعة.. أن تبذل المرأة المصرية جهدا وفيـرا فـي التواجد الحزبي لا سيما في المستويات الوسـطية والعليـا.. وإن كان – تقديرنا – أن الأحزاب بوضعها الراهن لا تمثل حلا خاصا للمرأة ولا حلا عاما للوطن فهي جرباء لا تـثمن ولا تغني من جوع.

والخامسة.. ضرورة أن تولي المـرأة اهتمامـا أوفـر للنقابات المهنية التي تمثل مع الأحزاب عماد المجتمع المدني والتي يمكنها أن تظهر مهارات المرأة في الثقافة المعرفيـة والكفاءة العلمية.

والسادسة.. أن تقوم مراكز دراسات المراة وجمعياتهـا بتوفير الدعم للنائبات البرلمانيات وقيادات العمـل النسـائي لتحسين الصورة المتهالكة لهن حتى يتسنى للرأي العـام أن يعيد النظر على ضوء أدائهن في مواقعهن.

والسابعة.. أن تركز المرأة فـي محاولاتهـا للتواجـد الحزبي على الأحزاب الكبرى التي تمتلك وضعا.. سياسـيا مقبولاً وصحفًا حزبية نافذة.. بدلاً من أن تنشغل بالتواجد في المواقع العليا للأحزاب الشاردة عديمة القيمة والفائدة.

والثامنة.. أن تعكف المرأة على بحث النقـاط الخاصـة بتطوير حالتها الاجتماعيـة واسـتكمال المسـيرة المنظمـة للإصلاح التشريعي.

والتاسعة.. النظر باهتمام أخص لحالة الفلاحة العاملـة التي فاقت عملية الإصلاح الاقتصـادي مـن أزمتهـا.. ولا نصيب لها في خطاب النخبة النسائية ولا صراعاتها.

والعاشرة.. تطوير خطاب نسائي نقدي لا يساند المـرأة لأنوثتها.. بل يمحص الأمور ويـدرس التفاصـيل ويبلـور الحركة النسائية خطابا نقديا ذاتيا.. يدفع للأمام بدلاً مـن أن يصرخ في الفراغ.. أو يحشد للصـدى مواكـب النائحـات النادبات اللاطمات الخدود.

خاتمة المرأة والأحزاب.. السؤال الخطأ:

تجيء الموجة الحالية من موجات قضايا المرأة مختلفـة عن معظم موجات القرن العشرين في مصر، ففيمـا سـبق كانت الموجة تقودها أفكار مصرية وشخصيات نسائية تصير برؤاها الخاصة جدول أعمالها. والموجة الراهنة هي امتـداد لموجة عالمية وجزء من ثقافة إنسانية عاتية بفعـل عوامـل الاقتصاد والبشر.. بل أكثر منها امتداد لموجـات النضـال

النسائي المصري في النصف الأول مـن القـرن الفائـت. والأغلب أنه من بين رائدات الموجة الحالية من تتلمذن على يد رائدات الموجات السابقة. وفيهن من تمتلك برنامجا خاصا للإصلاح والنهوض لا يتجاوز كونه ظلالاً لوجهـات نظـر عالمية مرسلة. والأغلب كذلك أن من بينهن من تساير الأمر كله على اعتباره ضرورة عصرية، وسببا في رفعة المكانـة الشخصية، ومصدر للعائد في الداخل والخـارج.. بعـد أن صارت قضايا المرأة من بين القضايا الأكثـر دلالـة لـدى مراكز البحث ودوائر الميديا وهيئات التمويل في العالم.

والفارق بين الموجة الراهنة وما سبقها.. أن الموجـات السابقة كانت تحمل فكرا إصلاحيا شاملاً من قبـل الحركـة النسائية.. ولم يكن نسويا واهتماما فئويا ضيقًا.

وكانت قضايا التحرر والتحديث ومقاومة الجهل والفقـر والفساد. هي أجندة النخبة النسائية في حينها.. والتي كانـت تحمل إلى جوار ذلك مطالب إصلاحية نسائية خاصة.

غير أن هذه الموجة تحمل درجة من الاختزالية.. حيث تعكف على الخطاب النسوي والمحلـة النسـوية والهـاجس النسوي أكثر مما تعكف على يواجه أعراض أزمة كبرى.

وهكذا فإن " الترف " الغربي في أن يضيع أجندة نسائية خالصة ومنفصلة عن الأجندة العامة.. بعد أن وصلت بلدانه إلى درجة من التقدم والإنجاز لا سابق لا.. ينتقل إلينا وكـأن الأرضية التي تستهدفها الأجندة.. أرضية واحدة.

هنا تأتي مشكلة تأثير هذه الموجة برياح العولمة أكثـر من كونها اكتمالاً لتراث قيم من العمل العام والسـعي نحـو الإصلاح الشامل.

أسانيد الورقة:

د. أحمد عباس عبد البديع، قضايا المرأة فـي السياسـة الدولية المعاصرة، الأهرام، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠.

لويس جبيقه، تحول اقتصادي لمصلحة المرأة في عالمنا المعاصر، الأهرام ٨/ ٣/ ٢٠٠١.

من حديث للباحثة الهندية أوسـانليار، الحيـاة، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٥.

تقرير التنمية البشرية لمنطقة جنوب آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٠.

من برنامج الأمم المتحدة للتنميـة، الأهـرام، ٣٠/ ٨/ ١٩٩٥.

الأهرام ٢٢/ ١/ ٢٠٠١، الوفد ٢٧/ ٢/ ٢٠٠١، الوفـد ٢٨/ ٢/ ٢٠٠١.

أحمد المسلماني (محرر) الأحزاب السياسية في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية القاهرة ١٩٩٩ المقدمة.

من منشورات المؤتمر الثاني للمرأة، المجلـس القـومي للمرأة، القاهرة، مارس ٢٠٠١.

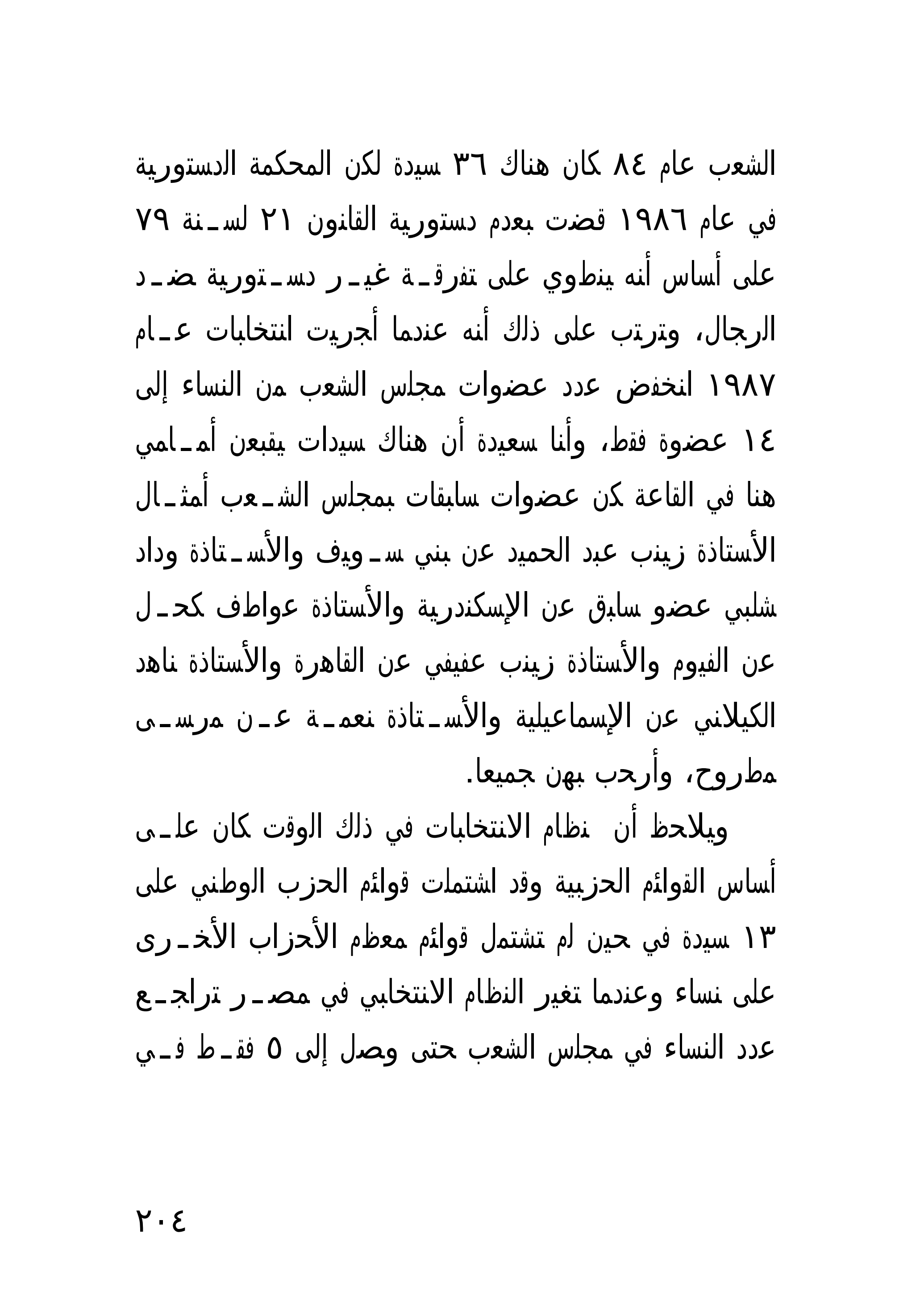
الأهرام الاقتصادي ١/ ١/ ٢٠٠١.

- **التعقيبات:**

تعقيب الأستاذة الدكتورة نبيلة الإبراشي أستاذة الكيميـاء بالمركز القومي للبحوث وأمينة المـرأة بـالحزب الـوطني الديمقراطي بمحافظة الجيزة:

في بادئ الأمر بعض التعقيبات التي سوف أوردها فـي عجالة، فالورقة بها جهد ملموس واهتمت بعـرض تجـارب الخارج في آسيا وأوروبـا وعرضـت لنـا بيانـات هامـة وعظيمة، ولكن ما يهمني الحديث عنه والتطرق إليـه هـو المرأة والأحزاب السياسية في مصر، الورقة أشارت فـي ٢ ٧ بأن الأحزاب السياسية في حالتها الراهنة منذ نهاية عصر السادات وحتى الآن مـرت بمـرحلتين متميـزتين مرحلـة

الثمانينات والتي كان التواجد خلالها ملموسـا واسـتطاعت المرأة الدخول إلى البرلمان فـي عـامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وأريد أن أصحح المعلومة من خلالها ذلك ثـم فـي عـامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤، وليس ذلك لأن العصر الذهبي للمرأة كان منذ بداية عام ١٩٧٩ عندما أصبح عدد عضـوات مجلـس الشعب إلى ٣٥ سيدة هو السبب الحقيقي، ولكن كان السـبب الحقيقي في ذلك هو تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسـنة ٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ٧٩ والذي خصـص ٣٠ مقعـدا للنساء في مجلس الشعب كحد أدنى وبواقع مقعد واحد علـى الأقل في كل محافظة، علاوة على ذلك سمح هـذا القـانون للنساء أن يتنافسن مع الرجال على باقي المقاعد الأخرى ولم يسمح للرجال أن تتنافس على المقاعد المخصصـة للنسـاء وعلى هذا الأساس تقدم للترشيح في انتخابات ١٩٧٩ مـائتي امرأة فازت منها ٣٠ بالمقاعد المخصصة للنساء كما فـازت ٣ سيدات أخريان نافسن الرجال على مقاعدهم، بالإضافة إلى ذلك عندما مارس رئيس الجمهورية حقه الدستوري في تعيين ١٠ أعضاء إضافيين كان من بينهم ٢ من النساء بذلك أصبح عدد النساء ٣٥ في عام ١٩٧٩ في البرلمان، وفـي مجلـس


الشعب عام ٨٤ كان هناك ٣٦ سيدة لكن المحكمة الدستورية في عام ١٩٨٦ قضت بعدم دستورية القانون ٢١ لسـنة ٧٩ على أساس أنه ينطوي على تفرقـة غيـر دسـتورية ضـد الرجال، وترتب على ذلك أنه عندما أجريت انتخابات عـام ١٩٨٧ انخفض عدد عضوات مجلس الشعب من النساء إلى ١٤ عضوة فقط، وأنا سعيدة أن هناك سيدات يقبعن أمـامي هنا في القاعة كن عضوات سابقات بمجلس الشـعب أمثـال الأستاذة زينب عبد الحميد عن بني سـويف والأسـتاذة وداد شلبي عضو سابق عن الإسكندرية والأستاذة عواطف كحـل عن الفيوم والأستاذة زينب عفيفي عن القاهرة والأستاذة ناهد الكيلاني عن الإسماعيلية والأسـتاذة نعمـة عـن مرسـى مطروح، وأرحب بهن جميعا.

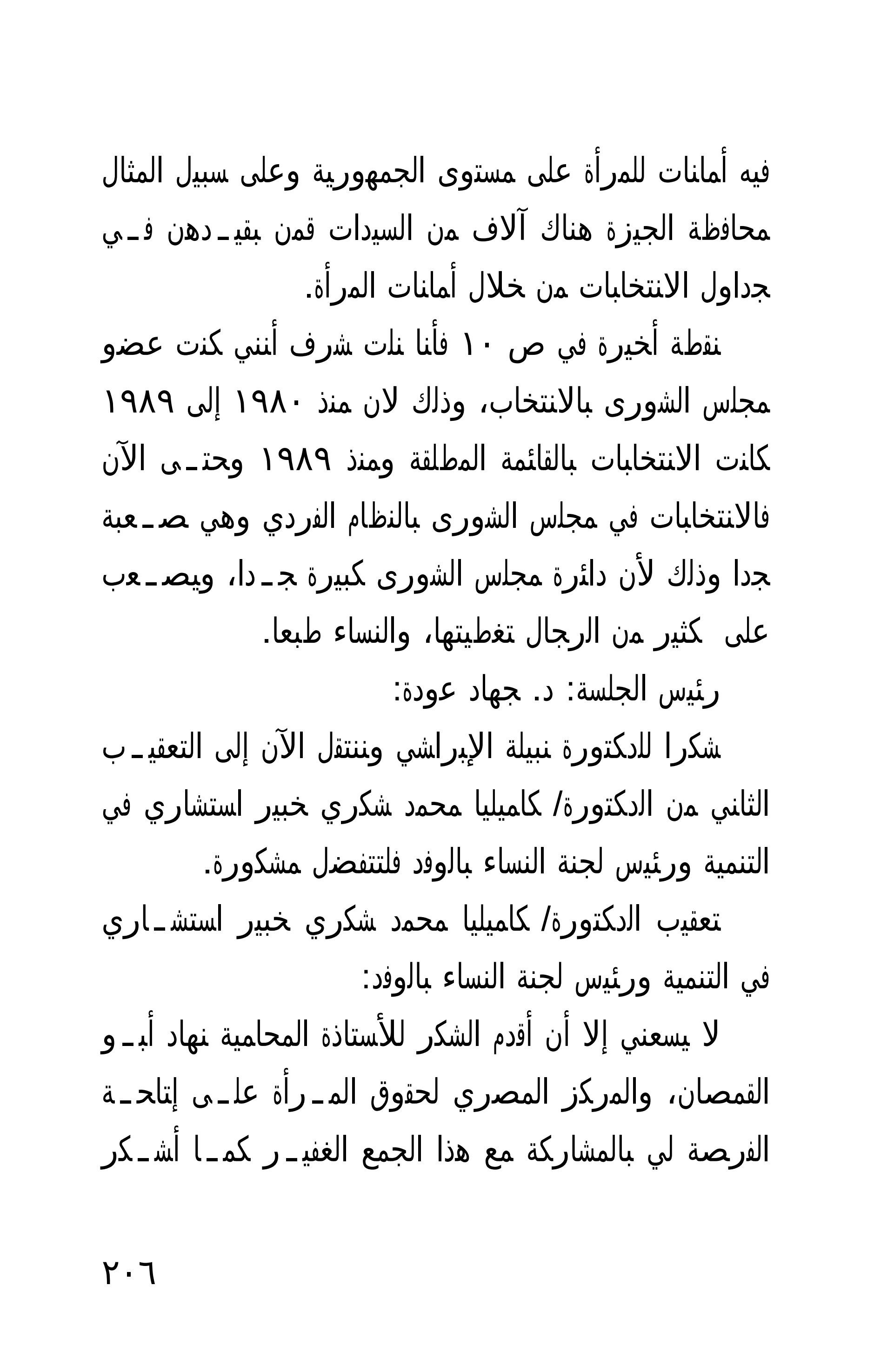
ويلاحظ أن نظام الانتخابات في ذلك الوقت كان علـى أساس القوائم الحزبية وقد اشتملت قوائم الحزب الوطني على ١٣ سيدة في حين لم تشتمل قوائم معظم الأحزاب الأخـرى على نساء وعندما تغير النظام الانتخابي في مصـر تراجـع عدد النساء في مجلس الشعب حتى وصل إلى ٥ فقـط فـي

١٩٩٥ وعين السيد رئيس الجمهورية ٤ سيدات فأصبح العدد ١١.

أيها السادة إن المرأة المصرية هي جزء مـن المجتمـع تؤثر فيه وتتأثر به وأيضا هي بالنسبة للمجتمع كالعضـو إذا تعب تداعى له الجسد بالسهر والحمى وهي بحق أفضل مـن يعبر عن قضايا مجتمعها فهي القلب النابض بالحيوية لهـذا المجتمع وهي لا تقل عن الرجال حماسا في خدمة مجتمعهـا وبلادها.

لقد أثبتت المرأة المصرية عام ٢٠٠٠ إنها جـادة فـي الانتخابات كمرشحة والدليل على ذلك الكم الهائل من طلبات الترشيح التي قدمت وكان هذا نتيجة فعلية لنداء السيد الرئيس بأنه لا بد من مشاركة المرأة مشاركة فعالة ومؤثرة في العمل السياسي كذلك دفعت السيدة سوزان مبارك رئيسة المجلـس القومي للمرأة في اتجاه العمل السياسي.

ثم أتطرق إلى ملحوظة أخرى في ص ٩ قـال السـيد الباحث إن الأحزاب لا تحمل تقديرا كافيا لدور المـرأة فـي مجال العمل العام، وأريد أن أعطي مفهومًا صحيحا فالحزب الوطني هو الحزب الوحيد على الساحة السياسية الذي توجد



فيه أمانات للمرأة على مستوى الجمهورية وعلى سبيل المثال محافظة الجيزة هناك آلاف من السيدات قمن بقيدهن في جداول الانتخابات من خلال أمانات المرأة.

نقطة أخيرة في ص ١٠ فأنا نلت شرف أنني كنت عضو مجلس الشورى بالانتخاب، وذلك لان منذ ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ كانت الانتخابات بالقائمة المطلقة ومنذ ١٩٨٩ وحتى الآن فالانتخابات في مجلس الشورى بالنظام الفردي وهي صعبة جدا وذلك لأن دائرة مجلس الشورى كبيرة جدا، ويصعب على كثير من الرجال تغطيتها، والنساء طبعا.

رئيس الجلسة: د. جهاد عودة:

شكرا للدكتورة نبيلة الإبراشي وننتقل الآن إلى التعقيب الثاني من الدكتورة/ كاميليا محمد شكري خبير استشاري في التنمية ورئيس لجنة النساء بالوفد فلتتفضل مشكورة.

تعقيب الدكتورة/ كاميليا محمد شكري خبير استشاري في التنمية ورئيس لجنة النساء بالوفد:

لا يسعني إلا أن أقدم الشكر للأستاذة المحامية نهاد أبو القمصان، والمركز المصري لحقوق المرأة على إتاحة الفرصة لي بالمشاركة مع هذا الجمع الغفير كما أشكر

الأستاذ أحمد المسلماني على تلك الورقة التي تضمنت نقـاط هامة كثيرة وعلى الأسلوب الأدبي الرائع والواضح بداية من العنوان والذي يجعل الشخص يقرأ الورقة بشغف حتى لو لم يكن متفق مع الطرح الذي تطرحه، وهناك عدد من النقـاط التي أتفق فيها مع الأستاذ أحمد المسلماني، وهي أنه عنـدما طرح أنه ليس بالضرورة وجود رموز نسائية كبيـرة فـي العمل السياسي فهذا الأمر صحيح في مجمله، ولكنه ينـاقض نفسه في بعض الأحيان، فمثلاً هناك جزئية يقـول فيهـا إن المرأة ما زالت تنادي بنفس القضايا التي كانت تنـادي بهـا ونقطة أخرى يقول فيها إن المرأة المصرية تبنـت القضـايا بالنظرة الدولية أو العولمة وانفصلت عـن مجتمعهـا فهـذا تناقض، وتعقيبي على ذلك هو إن المرأة الآن تطالب بانتشال الأسرة من الفقر أو إتاحة فرص التعليم أو وجود المرأة فـي مواقع صنع القرار بصورة أكبر، فهل هذه مطالب تنفصـل عن مجتمعنا؟ وفيما يتعلق بسؤاله حول هل الأحزاب قـادرة على انتشال المرأة من هذا الوضع السياسي؟ هو يقـول لا، وأنا ضد هذا الكلام لأنني لا يجب أن أوجه اللـوم والعقـاب إلى الأحزاب على أوضاع معينة المناخ السياسي نفسه فرض

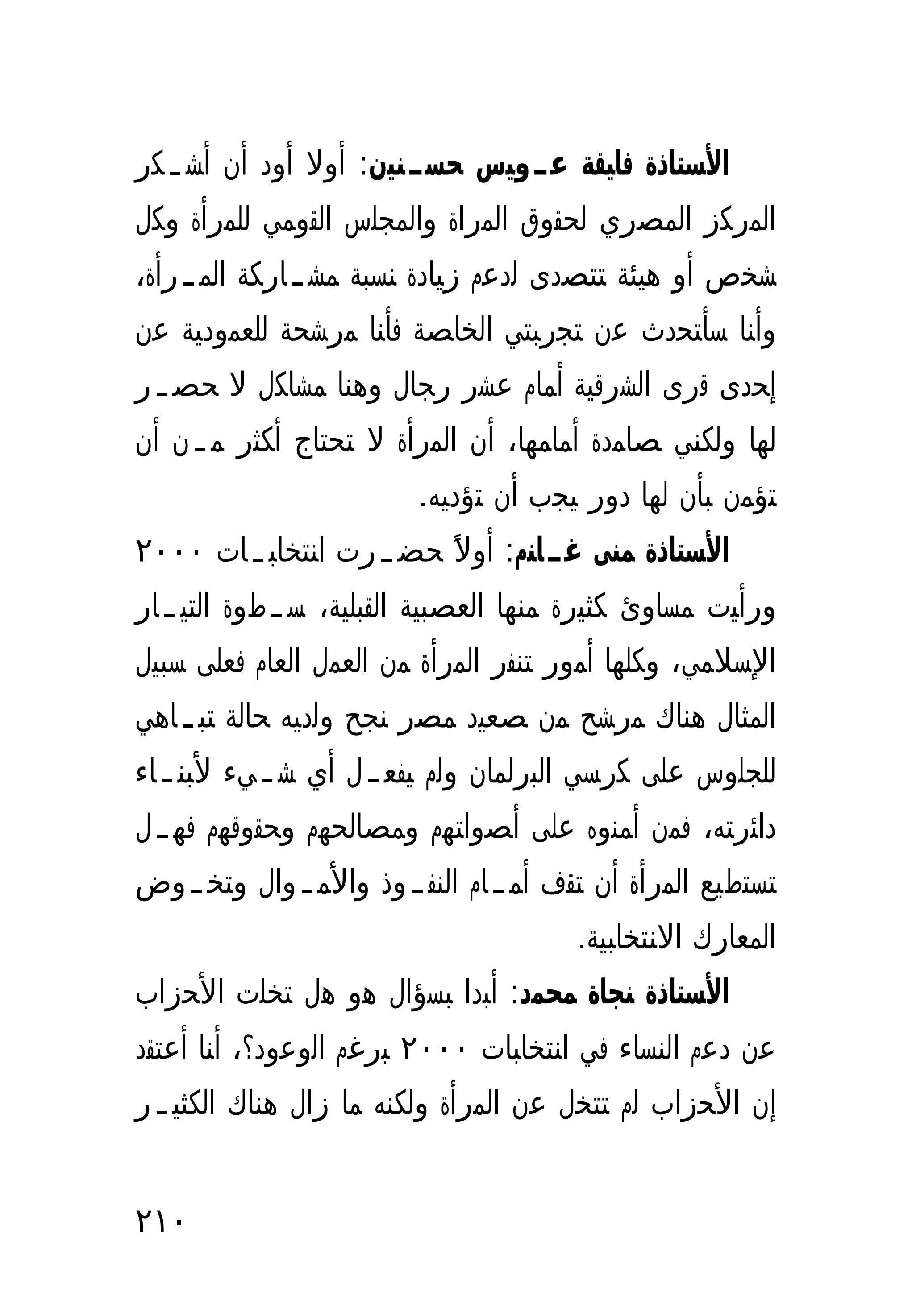
عليها هذه النتيجة، النقطة الثالثة أنه لا يمكن أن يكون هنـاك نساء سياسيات دون تهيئتهم ككوادر داخل الأحـزاب فكـون الكثير من السيدات لم يحالفهن الحظ في الانتخابات الأخيـرة فهناك عوامل داخلية تتدخل ولكنهن اكتسبن الخبرة من داخل الأحزاب، ويجب تشجيع ذلك، وهناك نقطة بالنسبة للمجلـس القومي للمرأة فالباحث وضع على عاتق المجلـس القـومي للمرأة كل مهام تغيير وضع المرأة مع أن مهام المجلس هي اقتراح تخطيط وتنسيق، فقط، ولكن لا بد من وجـود حلكـة مجتمعية، ميزة المجلس القومي إنه يتمكن من مخاطبة الجهة التنفيذية وفي نفس الوقت يمكن مخاطبة جموع النساء علـى مستوى القاعدة، لكن كوني أكتفي بدور لمؤسسة واحدة فـي المجتمع فإن هذا يعتبر إجهاض وإجحاف للحركـة النسـائية بالمجتمع. فلا بد من إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية للعمل بحرية وبطلاقة حتى نستطيع أن نعلن أننا مجتمعا ديمقراطيا.

وأود أخيرا أن أصحح معلومة للأخت العزيزة الصـديقة أ. د نبيلة الإبراشي فهي تقول أن الحزب الوطني هو الحزب الوحيد الذي به أمينات مرأة، فهذا غير صحيح فهنـاك فـي حزب الوفد لجان سيدات على مستوى الجمهورية..

رئيس الجلسة د. جهاد عودة. يوجد عندي عدد هائل من التعقيبات والمداخلات من القاعة فنرجوا الالتزام بالوقت.

الأستاذة عزة أبو سنة: وهي تسأل عن السلبيات التـي نوع عنها الأستاذ أحمد المسلماني في ورقته.

الأستاذة فريال محمد: لدي تعقيب على ثلاث نقاط فـي ورقة الأستاذ أحمد المسلماني، أول نقطة أورد الدكتور فـي ورقته أن الحركة النسائية أتت من الخارج وأن أرد وأقول لا فسيدات مصر منذ سنة ١٩٠٠، وفي عهد هـدى شـعراوي وخلافهما يقمن بواجبهن ولا أدري ما هو المقصود بالخارج، نسبة التعليم في مصر زادت وأصبح لدى السـيدات وعلـي ثقافي واجتماعي، أكثر وهذا هو ما عزز الحركة النسـائية، النقطة الثانية بالنسبة لما تناولته الورقة مـن دور للـدكتورة آمال عثمان، فأنا اختلف معه، فليس الخطأ نابع منهـا إنهـا مكثت في الوزارة ١٦ عاما وليس هذا معناه أنهـا مقصـرة وأنها لم تقم بواجبها تجاه الدائرة والناخبين، النقطة الثالثة إذا كانت سيدات مجلس الشعب لم يستطعن عمـل مـا تخيلـه الباحث من عمل جماعات ضغط فأذكره بأن هناك أحـزاب كاملة لا تستطع عمل جماعات ضغط على الحكومة.



الأستاذة فايقة عـويس حسـنين: أولا أود أن أشـكر المركز المصري لحقوق المراة والمجلس القومي للمرأة وكل شخص أو هيئة تتصدى لدعم زيادة نسبة مشـاركة المـرأة، وأنا سأتحدث عن تجربتي الخاصة فأنا مرشحة للعمودية عن إحدى قرى الشرقية أمام عشر رجال وهنا مشاكل لا حصـر لها ولكني صامدة أمامها، أن المرأة لا تحتاج أكثر مـن أن تؤمن بأن لها دور يجب أن تؤديه.

الأستاذة منى غـانم: أولاً حضـرت انتخابـات ٢٠٠٠ ورأيت مساوئ كثيرة منها العصبية القبلية، سـطوة التيـار الإسلامي، وكلها أمور تنفر المرأة من العمل العام فعلى سبيل المثال هناك مرشح من صعيد مصر نجح ولديه حالة تبـاهي للجلوس على كرسي البرلمان ولم يفعـل أي شـيء لأبنـاء دائرته، فمن أمنوه على أصواتهم ومصالحهم وحقوقهم فهـل تستطيع المرأة أن تقف أمـام النفـوذ والأمـوال وتخـوض المعارك الانتخابية.

الأستاذة نجاة محمد: أبدا بسؤال هو هل تخلت الأحزاب عن دعم النساء في انتخابات ٢٠٠٠ برغم الوعود؟، أنا أعتقد إن الأحزاب لم تتخل عن المرأة ولكنه ما زال هناك الكثيـر

لتوعية المرأة والنهوض بها، وعلى المرأة أن تكـون جـادة وأن تكافح حتى تصل إلى تصبوا إليه.

الأستاذة حكمت محمد: رئيس لجنة الوفد بالإسـكندرية: ما أريد قوله إنه لدينا كوادر نسائية في الأحزاب مـثلا أنـا رشحت نفسي في انتخابات ٢٠٠٠ في دائرة سـاخنة (بـاب شرق - الإسكندرية) وحققت عدد من الأصـوات لا بـأس بها، ولكن دعونا نناقش المشاكل التي واجهتنا وهذه المشاكل لم تواجهنا نحن فقط ولكن مرشحات الحكومة أيضا، واجهتنا وهذه المشاكل نفسها، النقطة الأخرى إن المجلـس القـومي للمرأة بالإسكندرية بعيد عنا كل البعد فنحن ككوادر نسـائية حزبية أين دورنا في المجتمع؟ سؤال يجب أن نجيب جميعـا عليه.

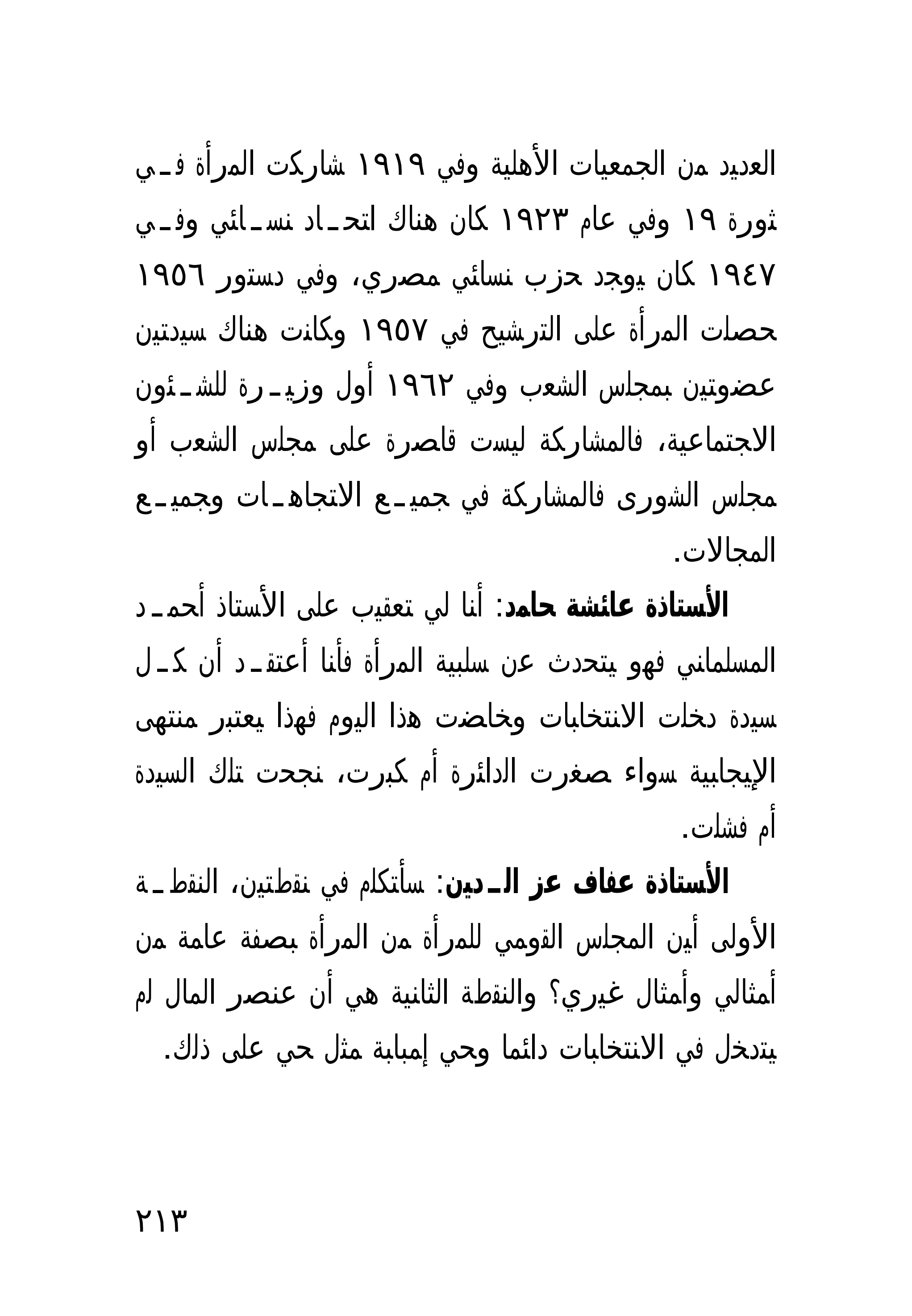
الأستاذة عواطف عبد الفتاح: خضت انتخابات مجلـس الشعب أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وكـذلك انتخابـات مجلس الشورى ١٩٩٧، فضلاً عن أنني أمضيت ٢٠ سـنة عضوة مجلس محلي، وأقرر أنه لتفعيـل المجلـس القـومي الإقليمي للمرأة يجب أن تضم إليه الكـوادر النسـائية فـي المحافظات بدون أي تفكير حتـى يسـتفيد مـن خبـراتهن،

والأحزاب يجب أن تدعم المرأة بالموارد المالية، فكثير من النساء لا يستطعن الترشيح لضعف الموارد المالية.

الأستاذة عزة عبد الفتاح: حزب الأحرار: أنا سأعقب على كلام الدكتورة نبيلة الإبراشي فهي تقول أنه لا يوجد أمينات للمرأة على مستوى الأحزاب غير الحزب الوطني، فأنا أشعر أنه لا يوجد أي حزب على الإطلاق سوى الحزب الوطني!!.. والرئيس نادى بضرورة زيادة عدد ترشيح السيدات من الأحزاب فأين هم من هذا النداء، حتى الحزب الوطني لم يرشح نساء.

الدكتورة هدى عفيفي: وكيل حزب الأحرار وأمينة المرأة: الصديقة العزيزة د. نبيلة الإبراشي دائما ضد حزب الأحرار وعلى العكس من هذا فحزب الأحرار معتني بالمرأة وبه لجان للمرأة على مستوى جميع المحافظات وحزب الأحرار هو الوحيد الذي رشح ٧ سيدات في الانتخابات السابقة.

الأستاذة سعاد عبد الحميد: أمينة المراة بالحزب العربي الديمقراطي الناصري: أريد أن أرد على الأستاذ أحمد المسلماني وأقول له إن مصر ولادة ومنذ ١٩٠٧ كان هناك



العديد من الجمعيات الأهلية وفي ١٩١٩ شاركت المرأة فـي ثورة ١٩ وفي عام ١٩٢٣ كان هناك اتحـاد نسـائي وفـي ١٩٤٧ كان يوجد حزب نسائي مصري، وفي دستور ١٩٥٦ حصلت المرأة على الترشيح في ١٩٥٧ وكانت هناك سيدتين عضوتين بمجلس الشعب وفي ١٩٦٢ أول وزيـرة للشـئون الاجتماعية، فالمشاركة ليست قاصرة على مجلس الشعب أو مجلس الشورى فالمشاركة في جميـع الاتجاهـات وجميـع المجالات.

الأستاذة عائشة حامد: أنا لي تعقيب على الأستاذ أحمـد المسلماني فهو يتحدث عن سلبية المرأة فأنا أعتقـد أن كـل سيدة دخلت الانتخابات وخاضت هذا اليوم فهذا يعتبر منتهى الإيجابية سواء صغرت الدائرة أم كبرت، نجحت تلك السيدة أم فشلت.

الأستاذة عفاف عز الـدين: سأتكلم في نقطتين، النقطـة الأولى أين المجلس القومي للمرأة من المرأة بصفة عامة من أمثالي وأمثال غيري؟ والنقطة الثانية هي أن عنصر المال لم يتدخل في الانتخابات دائما وحي إمبابة مثل حي على ذلك.

الأستاذة نوال هانم [١]: أنا أشـكر المركـز المصـري لحقوق المرأة لإتاحة هذه الفرصة اليوم، وأريد أن أوضح أنه حتى أرشح نفسي فهناك عوائق وموانع كثيرة بل وهناك سد عالي بيني وبين رئيس الحزب فهو أيضا مرشح، وفي بعض الأحيان تتعارض مصالحه مع مصالح المرأة، النقطة الثانيـة كوني جاهدت وصبرت وثابرت في خوض الانتخابات فمـن الجائز أن النائب الذي جلس على الكرسي لم يفعل نفس هـذا المجهود الذي صنعته فأين مساندة الأحزاب أو المسئولين عن المرأة.

الأستاذ عبد الرحمن [٢]: شكرا للمنصة فـإلى الآن مـا سمعته كله يشير إلى مشكلات وتجـارب شخصـية ودائمـا يلقون اللوم على الغير، هل العمل السياسي هو خدمات قبـل أي شيء، سؤال أطرحه إلى من يريد أن يجيب.

---

(١) لم نستطع إثبات باقي الاسم حيث لم تقم المتحدثة بذكره كاملا ولـم يذكره كاملا رئيس الجلسة.

(٢) لم نستطع إثبات باقي الاسم حيث لم يقم المتحدث بذكره كاملا ولم يذكره كاملا رئيس الجلسة.

الأستاذ عبد العزيز يونس: وكيـل حـزب الأحـرار: التفرقة بين الأحزاب هي قضية أخرى وأنـا أرى أن هـذا اللقاء الجيد المثمر يبحث كيف للمرأة مستقبلاً أن تتمكن مـن المشاركة في البرلمان المصري؟ فليست المشكلة هي مشكلة دخول المرأة في مجلس الشعب والشورى، كذلك هناك نقطة هامة وهي تدريب بنات في سـن ١٢ سـنة علـى الحيـاة السياسية، وليس التدريب على دخول الانتخابات وهذه هـي البداية للمرحلة القادمة في اعتقادي.

الأستاذة هدى نعيم: بالنسبة لما قالته الدكتورة فرخنـدة حسن عن تغيير نظام الانتخابات بالقائمة النسبية فأنـا مـن دائرة قنا وأنا أخضع فيها لنظام القبلية وهذه مشـكلة كانـت أمامي، ويجب تدعيم هذا الاقتراح بقوة، نقطة أخرى بالنسبة للمجلس القومي للمرأة والحزب الوطني فهمـا لا يناصـرا المرأة ولكن ما حدث في دائرتي هو أن المرأة كانت تناصر الرجل نتيجة للعصبية القبلية.

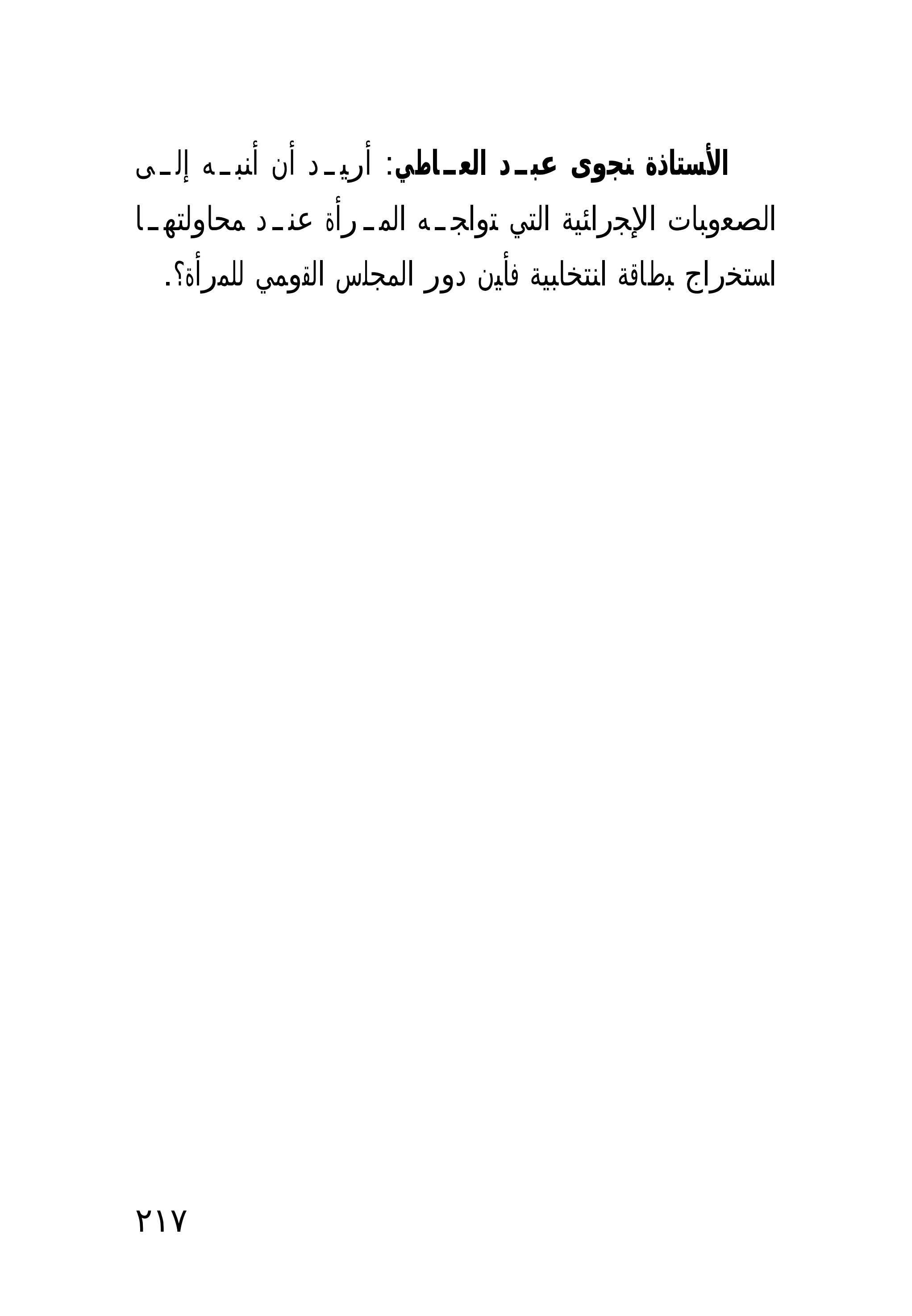
الأستاذة إيفيت صموئيل: أمينة المرأة عن حزب التجمع بالمنيا: طالما أننا بصدد انتخابات وترشيحات نسائية فهنـاك

تمييز مزدوج ضد النساء أهمه تمييز المرأة ضد المرأة نتيجة العصبية القبلية في بعض مدن الصعيد.

الأستاذة ماجدة الفولي: التجربة الانتخابية هي تجربة ثرية بكل المقاييس فلماذا تتكرر في كل انتخابات مشكلة عدم دقة كشوف الناخبين، مما يؤدي إلى منع كثير من المواطنين عن القيام بأداء واجب الانتخاب، لماذا لا تتعاون وزارة الداخلية والجهات المعنية من أجل تنقية وتنقيح هذه الكشوف حتى لو فرضت رسوم على ذلك وحتى لا تخرج الناس من قبورهم للإدلاء بأصواتهم، النقطة الثانية التي أؤكد عليها هي محو أمية المرأة حتى يرتفع الوعي لدى النساء.

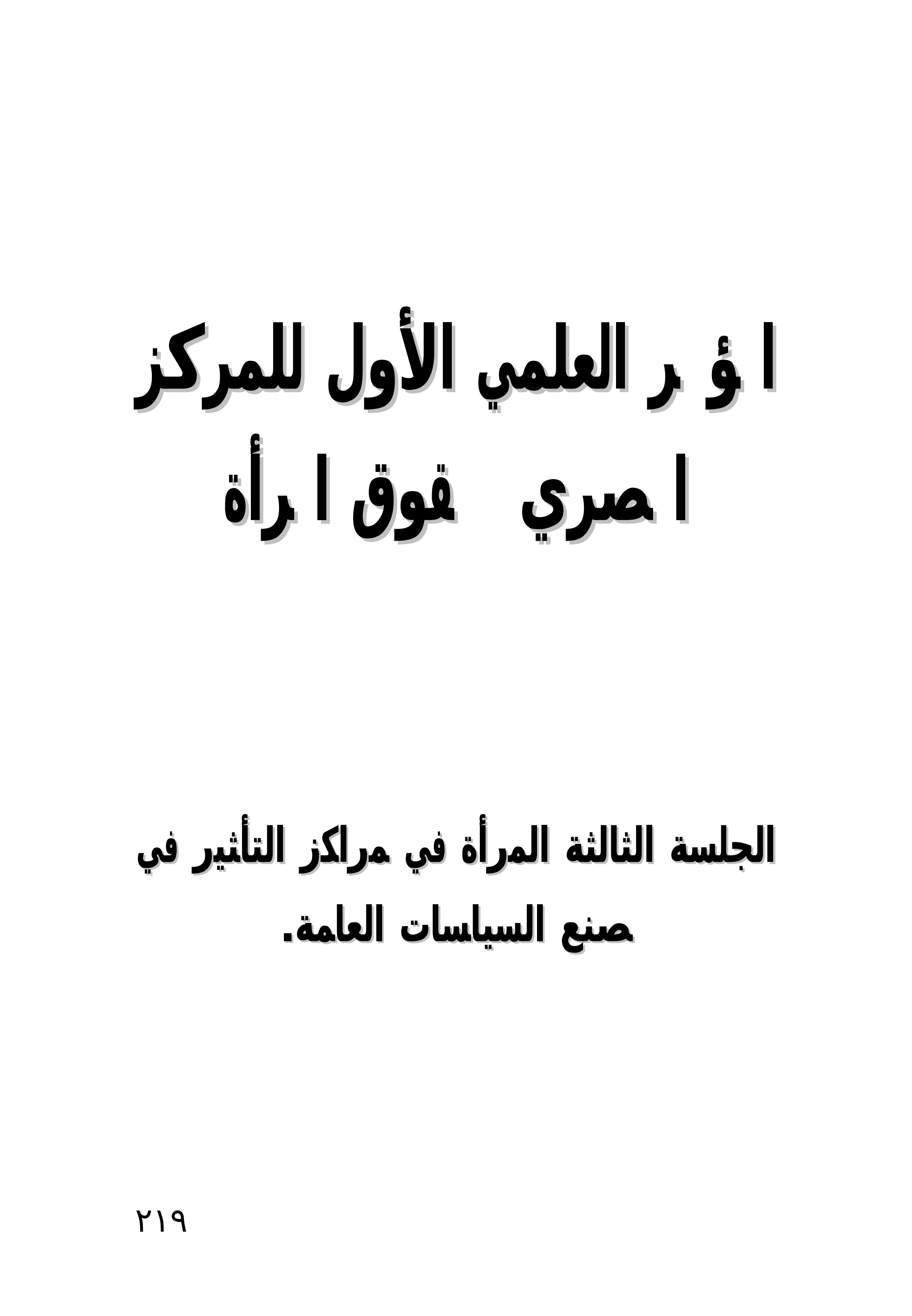
الأستاذة فاطمة فؤاد: أقول للباحث الأستاذ أحمد المسلماني أن المشاركة للمرأة لم تأت بنتيجة سلبية وإنما مجرد أن تعلن ترشيحها فهذا دور إيجابي.

الأستاذة ناهد عبد الموجود: هل هناك برامج لتوعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية؟ لا فهذه البرامج لا تنفذ إلا قبل الانتخابات بوقت قصير فقط، نريد برنامج طويل الأمد خاص بالتوعية.



الأستاذة نجوى عبـد العـاطي: أريـد أن أنبـه إلـى الصعوبات الإجرائية التي تواجـه المـرأة عنـد محاولتهـا استخراج بطاقة انتخابية فأين دور المجلس القومي للمرأة؟.

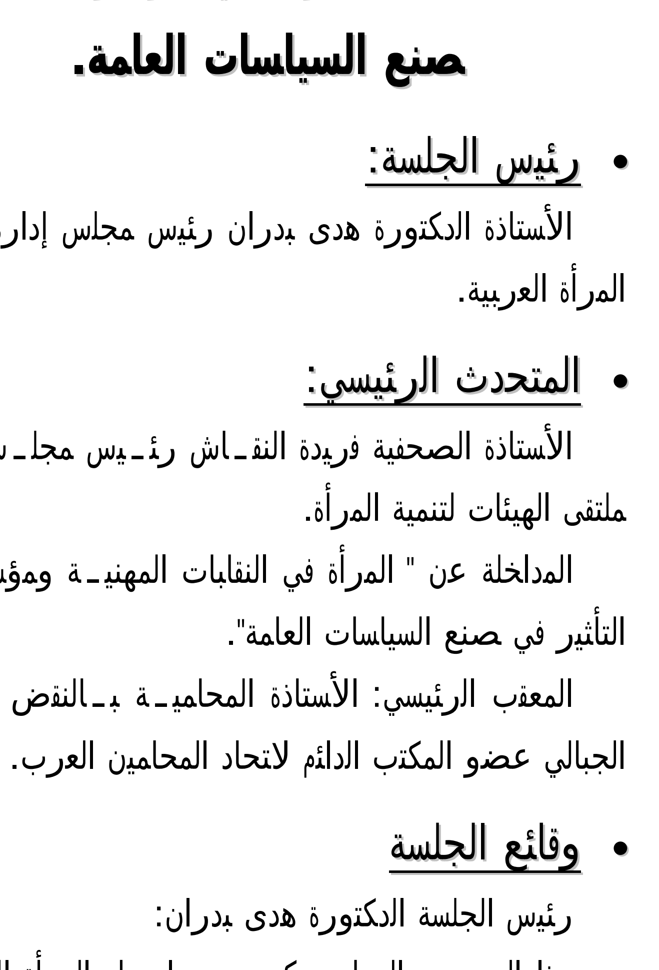
الجلسة الثالثة



ا ؤ ر العلمي الأول للمركز ا صري قوق ا رأة

الجلسة الثالثة المرأة في مراكز التأثير في صنع السياسات العامة.

الجلسة الثالثة المرأة في مراكز التأثير في صنع السياسات العامة.



- <u>رئيس الجلسة:</u>

الأستاذة الدكتورة هدى بدران رئيس مجلس إدارة رابطة المرأة العربية.

- <u>المتحدث الرئيسي:</u>

الأستاذة الصحفية فريدة النقـاش رئـيس مجلـس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

المداخلة عن " المرأة في النقابات المهنيـة ومؤسسـات التأثير في صنع السياسات العامة".

المعقب الرئيسي: الأستاذة المحاميـة بـالنقض تهـاني الجبالي عضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب.

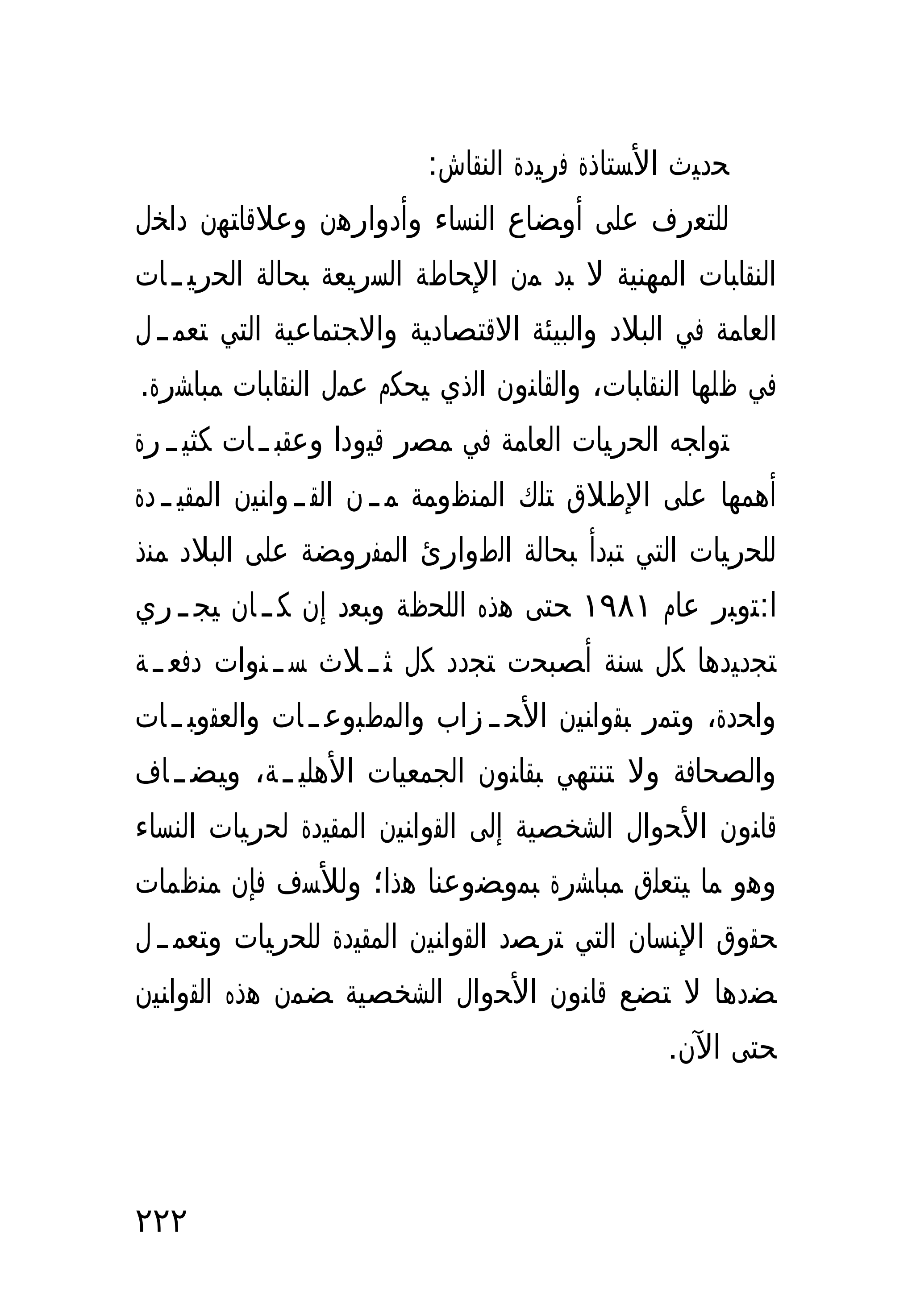
- <u>وقائع الجلسة</u>

رئيس الجلسة الدكتورة هدى بدران:

هذا العدد من النساء يعكس مدى اهتمام المرأة المصرية بموضوع المؤتمر ألرا وهو مشاركة المرأة في مركز اتخـاذ

القرار فنحن أحيانا نسمع أن هذا المجال ليس مجال المـرأة وليس في دائرة اهتمامها فكلما أرى مجموعـة كبيـرة مـن النساء تسمع بجدية وتناقش أقول أن هذا أفضل فلم يعد هناك مجال لم تهتم به المرأة، ومجال المرأة فـي مراكـز اتخـاذ القرار لا يقل أهمية بل على العكس يفوق أهمية عن بعـض المجالات الأخرى، لأن أي قرار لا يمثل فيه مصلحة المرأة أو حقوقها أو وجهة نظرها لا يكون صالحا إلا بنسبة ٥٠ % فقط باعتبار أن ال ٥٠ % الباقية وهم النساء لم يشاركن في اتخاذه.

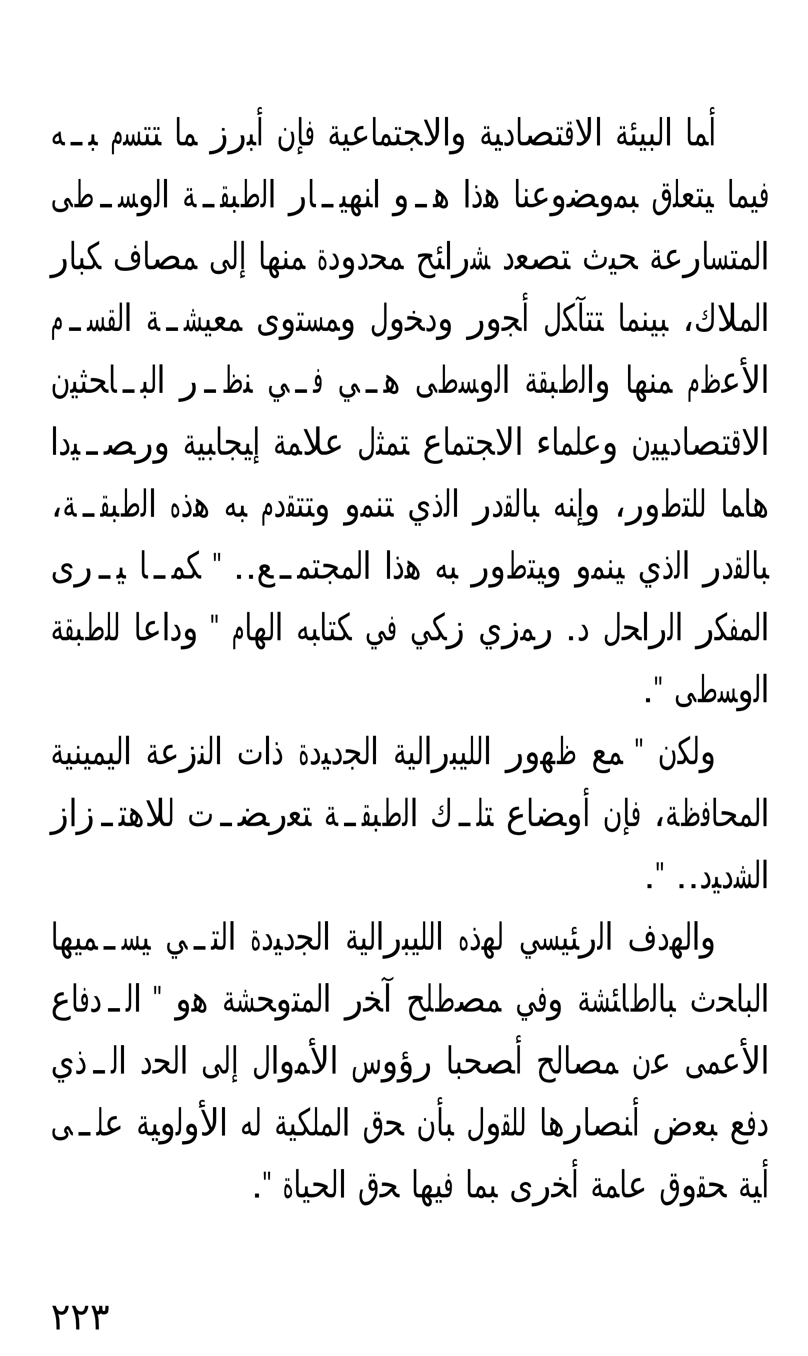
وحسب ما أرى الآن فكثير من الجمعيـات والمهتمـات بالعمل العام متواجدين في هذه القاعة وهذا أبلغ رد على من يقول أن النساء لا يستطعن العمل سويا!!. فاليوم يوجد عـدد كبير من الجمعيات وكل جمعية لها شـبكة مـن الجمعيـات الأخرى، وهذا يبشر بأننا بدأنا حركة نسائية فعندما تلتقي كل هذه الجمعيات وتعمل معا وتتفق على أهداف معينة يكون هذا إيذانًا ببدء حركة نسائية قوية. وأدعو الآن الأسـتاذة فريـدة النقاش لعرض ورقتها، والتي تعقب عليها بعد ذلك الأسـتاذة تهاني الجبالي.



حديث الأستاذة فريدة النقاش:

للتعرف على أوضاع النساء وأدوارهن وعلاقاتهن داخل النقابات المهنية لا بد من الإحاطة السريعة بحالة الحريـات العامة في البلاد والبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمـل في ظلها النقابات، والقانون الذي يحكم عمل النقابات مباشرة.

تواجه الحريات العامة في مصر قيودا وعقبـات كثيـرة أهمها على الإطلاق تلك المنظومة مـن القـوانين المقيـدة للحريات التي تبدأ بحالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ أكتوبر عام ١٩٨١ حتى هذه اللحظة وبعد إن كـان يجـري تجديدها كل سنة أصبحت تجدد كل ثـلاث سـنوات دفعـة واحدة، وتمر بقوانين الأحـزاب والمطبوعـات والعقوبـات والصحافة ولا تنتهي بقانون الجمعيات الأهليـة، ويضـاف قانون الأحوال الشخصية إلى القوانين المقيدة لحريات النساء وهو ما يتعلق مباشرة بموضوعنا هذا؛ وللأسف فإن منظمات حقوق الإنسان التي ترصد القوانين المقيدة للحريات وتعمـل ضدها لا تضع قانون الأحوال الشخصية ضمن هذه القوانين حتى الآن.



أما البيئة الاقتصادية والاجتماعية فإن أبرز ما تتسم بـه فيما يتعلق بموضوعنا هذا هـو انهيـار الطبقـة الوسـطى المتسارعة حيث تصعد شرائح محدودة منها إلى مصاف كبار الملاك، بينما تتآكل أجور ودخول ومستوى معيشـة القسـم الأعظم منها والطبقة الوسطى هـي فـي نظـر البـاحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع تمثل علامة إيجابية ورصـيدا هاما للتطور، وإنه بالقدر الذي تنمو وتتقدم به هذه الطبقـة، بالقدر الذي ينمو ويتطور به هذا المجتمـع.. " كمـا يـرى المفكر الراحل د. رمزي زكي في كتابه الهام " وداعا للطبقة الوسطى ".

ولكن " مع ظهور الليبرالية الجديدة ذات النزعة اليمينية المحافظة، فإن أوضاع تلـك الطبقـة تعرضـت للاهتـزاز الشديد.. ".

والهدف الرئيسي لهذه الليبرالية الجديدة التـي يسـميها الباحث بالطائشة وفي مصطلح آخر المتوحشة هو " الـدفاع الأعمى عن مصالح أصحبا رؤوس الأموال إلى الحد الـذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية علـى أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة ".

وتنقسم هذه الطبقة وفقًا للباحث إلى ثلاث شرائح عليا ووسطى ودنيا والعليا هي الأقل عددا، والدنيا هي الأكثر عددا، والعليا غالبا ما تفرز الكتاب والفنانين والزعماء والسياسيين وتحتل مواقع هامة في أجهزة الدولة.

أما الشريحة الوسطى فهي التي تعيش في الظروف العادية في حالة مستورة.

أما الأخيرة فهي غالبا أقرب إلى حالة الطبقة العاملة تضم جيوش الموظفين الصغار والكتبة وأصحاب المشاريع الصغيرة جدا وجمهور المهنيين ومعدلات ادخارها ضئيلة "[1].

تبين لنا هذه المقتطفات الرئيسية من كتاب د. رمزي زكي التركيبة العامة للطبقة الوسطى التي ينتمي لها المهنيون وبينهم النساء واللاتي سوف نجد بعد القراءة المتأنية لنوعية ونسب تواجدهن في ساحة العمل المهني وعضويتهن في النقابات أن حالهن يتدهور حيث يسري عليهن القانون العام

---

(1) د. رمزي زكي.. وداعا للطبقة الوسطى "، دار المستقبل العربي ١٩٩٦، والمقتطفات من عرض نقدي للكتاب قدمته الكاتبة في راديو لندن في نفس العام.

التي تنسلخ بمقتضاه شرائح محدود من الطبقة فترتفـع إلـى أعلى وتبقى شرائح محدودة أخرى في المنتصـف وتنحـدر الغالبية في ظل الخصخصة وحريـة السـوق أخـرى فـي المنتصف وتنحدر الغالبية في ظل الخصخصة وحرية السوق وروشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي بنيت عليها سياسات انكماشية أدت إلى بطالة واسعة وإلى انخفاض فـي الأجور الحقيقية مع زيادة في الأعباء المالية التـي تتحملهـا هذه الطبقة التي يحتاج وجودها الاجتماعي وصورتها لدرجة معينة من الإنفاق على مظهرها نوعيـة خـدماتها.. وهـي الخدمات التي جرى خصخصتها مثل التعليم والصحة فقفزت أسعارها قفزات هائلة وأصبح المستورون عرضه للانكشاف وقد ازدادت عليها الأعباء الضريبية بعد أن انحـازت دولـة الليبرالية الجديدة لرجال الأعمال ضد العاملين وزادت مـن الأعباء الضريبية التي تدفعها الطبقة الوسطى والطبقة العاملة وهي أوضاع يترتب عليها مباشرة شعور عميق بالخوف من المستقبل والعزوف بل والعدول عن العمل العـام واللهـاث وراء حلول فردية والانفصال عن المجتمع بما فيه منظماتـه المدنية من نقابات وجمعيات وروابط وأحزاب، وتتضـاعف

هذه العوامل مرات ومرات بالنسبة للمرأة المهنية بسبب تعدد أدوارها.

أما العنصر الإيجابي الوحيد الذي نجم عن هذا التدهور، طبقًا لرمزي زكي مرة أخرى - فهو بروز التضامن الطبقي وأشكال العمل المشترك بين العمال والمهنيين من أبناء الطبقة الوسطى بعد أن برز ما يسـميه بالبروليتاريـا المهنيـة [1] وسوف تبين لنا الإحصائيات أن النسبة الغالبـة مـن هـذه البروليتاريا المهنية هي من النساء.

وبطبيعة الحال لم يبرز مثل هذا التضامن الطبقي بـين العمال والمهنيين في بلادنا - اللهم إلا في صـور جنينيـة وخاصة عندما خاض العاملون والعاملات في شركة مصـر للأسواق الحرة معركة طويلة ضد عملية الخصخصة شارك فيها العاملون والعاملات من المهنيين والعمـال علـى حـد سواء، أو عندما تضامن العمال في المطـابع رمزيـا مـع إضراب الصحفيين فيا لعاشر من يونيه ١٩٩٥ احتجاجا على القانون الذي أطلقوا عليه وصفًا قانون اغتيال حرية الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

---

(1) رمزي زكي - مصدر سابق.

كذلك فإن التنظيم النقابي يفصل بين المهنيـين والعمـال حيث لكل فريق نقابته الخاصة به بمعزل عن الآخر.

القانون ١٠٠:

أما الإطار القانوني المباشر الذي تعمل في ظله النقابات المهنية فهو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضـمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية.

وقد صدر هذا القانون في ظل منافسة شرسة بين الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم من جهـة وجماعـة الأخـوان المسلمين من جهة أخرى، إذ أن الجماعة التي لم تنجح فـي الحصول على ترخيص بالعمل السياسي اتجهت للعمل داخل النقابات المهنية وحققت قدرا كبيرا من النجاح أزعج الحكومة فسارعت لإصدار هذا القـانون الـذي اعتبرتـه الأحـزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان إضافة لترسـانة القوانين المقيدة للحريات.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين استطاعت أن تعمل فـي ظل هذا القانون وتستولي على مجالس عدد مـن النقابـات المهنية ففرضت عليها الحكومة الحراسة.

وفي أول حديث له بعد انتخابه نقيبا للمحامين وهي أولى النقابات التي كسبت قضية رفع الحراسة فرفعت عنها فعـلاً صرح " سامح عاشور " قائلاً " سـوف نحيـي دور لجنـة التنسيق بين النقابات المهنية وستكون أولى مهامنـا إسـقاط قانون انتخابات النقابات ١٠٠ لأنه غير دستوري " [١].

وكان القانون قد صدر بطريقة مباغتة فبعـد أن أدلـى الرئيس مبارك بتصريحات يؤكـد فيهـا أن تعـديل قـانون النقابات أمر يخص أعضاءها فاجأت كتلة الحزب الوطني في مجلس الشعب الملايين من أعضاء النقابات المهنية بعـرض وسلق مشروع قانون موحد فـي فبرايـر ١٩٩٣ " يخضـع النقابات، على اختلافها – ودون استشارة جمعياتها العمومية – لقانون موحد يرفع نسبة الحضور في الجمعيات العمومية الانتخابية إلى ٥٠ % في المرة الأولى ثم ٣٣ % في المـرة الثانية ثم يعين لها مجلس تديرها لمدة ستة أشهر فـي حالـة عدم اكتمال النصاب خلال ثلاثة أشهر مما يعد تدخلاً إداريـا سافرا سبق أن رفضه المهنيون عندما حل السادات مجـالس

([١]) جريدة الأهالي ١٤/ ٣/ ٢٠٠١، من حخوار أجراه ثروت شلبي مع سامح عاشور ص ٩.

إدارة كل من نقابة الصحفيين ونقابة المحامين عـام ١٩٨١ ويحظر القانون إجراء النتخابات في أيام العطلات الرسـمية لتجري الانتخابات في أيام العمل حيث يتاح للإدارة قـدرات أوسع على تعبئة الكتل المناصرة للحكومة، ثم ألغي المشرع مبدأ التجديد النصفي الذي كان إجـراء ديموقراطيـا يوسـع قاعدة المشاركة ويفتح المجال أمام أعداد أكبر للوصول إلـى المواقع النقابية العليا.

وكان القانون خطوة إلى الخلف مقارنة بالقانون السـابق عليه الذي كانت تتوفر فيه بعض شروط أفضـل للمشـاركة الديموقراطية من قبل العـاملين، وأصـبح العمـل النقـابي بمقتضى هذا القانون خاضعا للقبضة الإدارية والتشـريعية، وقد كانت سطوة الإدارة على نقابة المعلمـين، تلـك الإدارة التي لم تلتفت إلى مطالبهم الحيوية هي السبب المباشر فيمـا سمي بانتفاضة المعلمين عام ١٩٩٣ بعد طول تخـاذل مـن النقابة العامة الخاضـعة لسـطوة الإدارة وضـيق هـامش الحريات العامة ومصادرة حق التعدد النقابي.

وشهدت معظم النقابات المهنية حركة احتجـاج واسـعة ضد القانون الذي رفضته كل الأحزاب السياسية الممثلة فـي

مجلس الشعب، وكانت أقوى هذه الاحتجاجات في النقابـات التي لعب فيها تيار الإخوان المسلمين دورا متزايـدا وهـي المهندسين والأطباء والصيادلة والمحـامين حيـث شـهدت مقراتها اعتصامات. كما وجه المؤتمر العام الطارئ للنقابات المهنية الذي عقد مساء الخميس ١٨ فبراير وهو يوم (إصدار القانون) الدعوة إلى أربعة ملايين مهني ومهنية إلى إضراب احتجاجي. كما دعت النقابات المهنية منفـردة إلـى أشـكال مختلفة للاحتجاج واجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية، كما توجه المؤتمر العام للنقابات إلى قصر عابدين. بينما طرحت نقابة المهندسين شعار إجراء الانتخابات طبقًا للقانون القـديم ثم عادت وأجلت الانتخابات إلى أن يحسم القضاء النزاع.

ودافع الحزب الوطني والحكومة عن القـانون الجديـد بدعوى " أن مجالس النقابات المهنية الحالية غير معبرة عن الأغلبية الحقيقية لعضويتها لأنها انتخبت في ظـل انحسـار الاهتمام النقابي لدى معظم المهنيين، وانصراف أغلبيتهم عن المشاركة الحقيقية في أعمال تلك النقابات سواء بعدم حضور الجمعيات العمومية للانتخابات أو حتى لمناقشة شئون المهنة، والدليل على ذلك أن الجمعيات العمومية التي لا يكون بـين

جدول أعمالها إجراء الانتخابات لا تكتمل نهائيا في بعـض النقابات، ومن هنا تجري معظم النقابات الانتخابات بأعـداد هزيلة.. " [1].

وقد نسي أحمد يحيى عبد الفتاح أن أعلى نسبة وصـلت إليها مشاركة الناخبين في انتخابات مجلس الشعب حتى ذلك الحين لم تتجاوز ٢٠ % في أحسن الحالات، بل ووصلت في بعض المدن إلى ٥ %.

المرأة في سوق العمل والنقابة:

وفقًا لبيانات المرأة والطفل في مصر حسـب الأطلـس البياني الصادر عن المجلس القومي للطفولة والأمومة عـام ١٩٩٦ بلغ عدد النساء ٢٩ مليون ومائة ألف في عام ١٩٩٥ يشاركن في سوق العمل بنسبة ٢٠ % منهن أيم ا يزيد على ٣ ملايين امرأة من إجمالي القوى العاملـة التـي تبلـغ ١٦ مليون عامل، ومن بين قوة العمل هـذه هنـاك ٣٠٠ ألـف مدرسة، وتبلغ نسبة الطبيبات من إجمالي المقيدين في نقابـة الأطباء ٢٩,٢ % بينما تبلغ نسبة النساء في نقابة الصحفيين

---

(١) أحمد يحي عبد الفتاح، عضو اللجنة التشريعية بالحزب الوطني من حوار معه أجرته مجلة " اليسار " فبراير ١٩٩٣ ص ٢٨.

٢٧ % " [١]، مع ملاحظة أن أول صحيفة نسائية تؤسسـها وترأسها امرأة أصدرتها في مصر عام ١٨٩٤ هند نوفل.

وفي إحصاء أجريته يدويا لأن قضـية تواجـد المـرأة ونشاطها في النقابات ليست من ضمن المشاغل النقابيـة - أجريته من واقع دفاتر عضوية الجمعيـة العموميـة لنقابـة الصحفيين في مارس ٢٠٠١ تبين لـي أن عـدد أعضـاء الجمعية العمومية هو ٣٦٩١ عضوا بينهم ١٠٥٤ صحفية أي بنسبة ٢٨,٥٥ % بمعنى أن تمثيل الصحفيات قد زاد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١ بنسبة ١,٥٥ %.

وهذه الأرقام تكتسب دلالاتها الفعلية حين نصل بعد ذلك إلى نسبة تمثيل المرأة في مجالس النقابية المتواليـة ونجـد أنفسنا أمام فجوة كبيرة جدا بين حجم تمثيـل النسـاء فـي الجمعية العمومية وهو يتزايد كما رأينا وبين تناقص تمثيلهن في المجالس المنتخبة رغم عدم تناسبه أصلاً مع عددهن في الجمعية العمومية.

---

(١) أطلس بياني صادر عن المجلس القـومي للأمومـة والطفولـة - ديسمبر ١٩٩٦.

(وبتحليل تشكيلات مجالس إدارة نقابة الصـحفيين منـذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٩٥ لم تفرز الـدورات الانتخابيـة خلال تلك الفترة أكثر من نقابية واحدة في بعض الدورات أو نقابيتين في البعض الآخر ففي عام ١٩٥٥ كانـت النقابيـة الوحيدة هي أمينة السعيد حتى عام ١٩٦٦ (عضـو مجلـس نقابة) وفي عام ١٩٦٦ كانت النقابية الوحيدة أيضا هي نوال مدكور وابتداءا من عام ١٩٧١ تحددت مدة الدورة النقابيـة بعامين، وابتداء من هذا التاريخ حتى عام ١٩٩٥ لم تـنجح خلال تلك الفترة في الوصول إلى عضوية مجلـس النقابـة سوى خمس نقابيات هن أمينة شفيق، فاطمة سـعيد، بهيـرة مختار، سناء البيسي، شويكار الطويلة) [1].

مع ملاحظة ا، نسبة تمثيل النساء فـي مجلـس نقابـة الصحفيين هي على ضآلتها وعدم تناسـبها مـع العضـوية النسائية هي أفضل أشكال التمثيل في النقابات المهنية كافـة باستثناء ثلاث نقابات استطاعت النساء الوصول إلى موقـع

---

(1) " المرأة المصرية والعمل العام رؤية مستقبلية - مجموعة باحثات، سامية سعيد، المرأة المصرية في النقابات واتحـاد العمـال ص ٧٤. مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.

النقيب فيها وهي نقابة الاجتماعيين " ثريـا لبنـة " ونقابـة المرشدين السياحيين " ليلى قنديل " ونقابة الممرضين " نازلي قابيل "؛ وتتشكل غالبية عضوية النقابة الأخيرة من النسـاء، بينما تبلغ نسبة النساء العاملات في وزارة الصحة ٦٤,٤ % من قوة العمل بسبب احتكار مهنة التمريض لهن.

وليست نقابة الصحفيين سوى نموذج واحد من بين اثنتين وعشرين نقابة مهنية في البلاد تعمل كلها في البيئة القانونية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذاتهـا والتـي أدت إلـى غياب الصحفيات تماما عن المجلس الأخيـر الـذي جـرت الانتخابات له ١٩٩٩.

وهذا سوف يبرز التساؤل إذا كانت المرأة قد استطاعت عبر الانخراط الواسع في التعليم والعمـل وحصـلت علـى حقوق المشاركة السياسية أن تشكل قوة لا يستهان بها بـين المهنيين فما هي العوامل التي جعلت تمثيلها فـي مجـالس النقابات المهنية إما منعدما أو موجودا بشكل رمزي..

وفي واحدة من النقابات المهنية التي أنشئت سنة ١٩٧٥ نجد أن اتحاد الكتاب قد حافظ في كل دورته علـى وجـود كاتبة واحدة في مجلس إدارته من بين اثني عشر عضوا وفي

الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثالـث والعشـرين مـن مارس هذا العام. نجحت الروائية والناقدة " فوزية مهـران " في الوصول إلى مجلس إدارة اتحاد الكتاب.

وبإطلاعي على أسماء المرشـحين لمنصـب النقيـب وأعضاء مجلس نقابة المهندسين فـي انتخابـات ١٩٩١ [1]. لكل شُعب النقابة، لم أجد بـين المرشـحين سـوى ثـلاث مهندسات " زينب عفيفي " و " نشوى عبد ا " فـي شـعبة الغزل والنسيج وتاريخيا كانت المرأة تشـكل قـوة العمـل الرئيسية في صناعة الغزل والنسيج و " ميرفت السـعدني " في الشعبة الكهربائية من عدد مرشحين وصل إلى ٢٠٤ أي بنسبة ١,٤٧ % من المرشحين ولم تنجح مرشحة واحدة في الوصول إلى المجلس.

وفي صورة كبيرة للجمعية العمومية منشورة في نفـس العدد لم ألمح وجه مهندسة واحدة. وبعد مراجعة لأعداد مجلة المهندسين في السنوات ما بين ١٩٨٨ ـ ١٩٩١ بحثًا عـن موضوع أو مقال أو إحصاء فيه نسبة تواجد المهندسات فـي المهنة وفي النقابة أو تحقيقًا عن مشكلاتهن النوعية فلم أجد.

---

(١) مجلة المهندسين مارس ١٩٩١ ـ تصدرها نقابة المهندسين.

وبعد لأي وجدت اسم " هدى السمري " تحرر بابا عـن المهندسات مرة باسم المهندسات ومرة باسم المرأة ومرة باسم أبناء المهندسين فإذا بي أمام صفحة نسائية تقليدية تماما يوجد مثلها في غالبية الصحف والمجلات ففي العدد الأول وجدت العناوين التالية " وجبة للبرد " ومجموعة أخبار عادية عـن المرأة وباب تحت عنوان " قالوا " يتضمن تهكما شديدا على المرأة مثل الزوج آخر من يعـرف والزوجـة آخـر مـن يعترف.. " والمرأة هي التي تدفع الرجـل للتقـدم.. للتقـدم لخطبتها " مع دفاع حار في كلمة الافتتاح عن الحجاب ".

وفي عدد آخر قدمت المحررة كلمة افتتاحية بعنـوان " كيف تختارين حذاءك: ومادة أخرى عن النباتـات الطبيـة " البصل "، واستضافت مهندسة قدمتها باعتبارها ناجحة فـي عملها لكن سؤالاً وجه لها يقول: هل تعتبرين عملك مناسـبا لك كامرأة؟

وسؤال لمهندسة أخرى يقول في رأيك هل العمل مجـز بالنسبة للمراة؟ وهل يعوضها عن تغيبها عن بيتها لسـاعات طوال؟

ولا أعرف إن كانت هي المصادفة أم شـعور جماعـة الإخوان المسلمين المسيطرة على النقابة بخطر هذه السيطرة هو أن المهندستين اللتين أجري معهما الحـوار مسـيحيتان، وبصرف النظر عن ديانتهما فقد تعاملت معهمـا المحـررة كنساء فقط وليس كمهنيات لهن قضايا تخص المهنة والنقابة والعمل العام بالإضافة للقضايا الخاصة وربما قبلها.

وفيما بعد سوف تتبين لنا طبيعة الدور الذي لعبته قـوى الإسلامي السياسي حين سيطرت على النقابات وعلاقة ذلـك بوضع المرأة المهنية كنقابية منذ نجح الإخوان المسلمون في انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٨٤ وأخذ مجـال سـيطرتهم يتسع في نقابات المحامين والمهندسين والصـيادلة إلـى أن حصلت قائمتهم على أغلبية مطلقة في الانتخابـات الأخيـرة لنقابة المحامين.

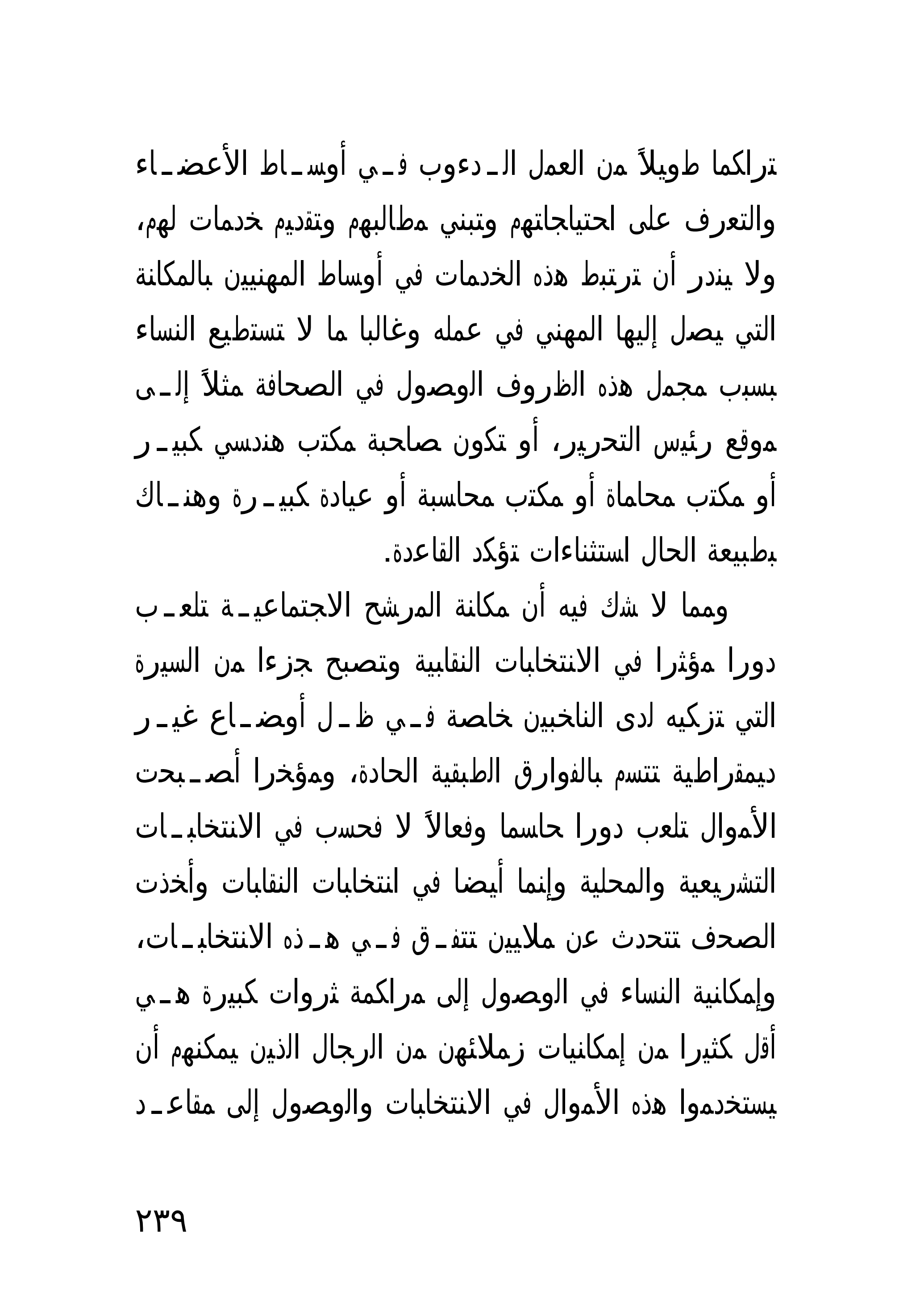
كذلك سيتبين لنا أثر سيطرة الحكم على نقابـة المهـن التعليمية التي تضمن ٧٥٠ ألف عضوا بينهم كمـا سـبقت الإشارة ٣٠٠ ألف مدرسة أي بنسبة ٤٠ % مـن عضـوية النقابة.

- **الحضور والغياب:**

رغم الحضور المتنامي للنساء فـي عضـوية النقابـات المهنية نتيجة لسياسات التعليم المجاني وحق العمل والتوظيف للجميع التي انتهجتها ثورة يوليو إلا أن المرأة غابـت عـن المواقع القيادية في هذه النقابات أو وجدت بشـكل رمـزي وموسمي كما اتضح لنا في العينات السابقة.

وإذا كنا قد سقنا الأسباب العامة المتعلقة بالبيئة القانونية السياسية والبيئة الاقتصادية الاجتماعية فلا بـد أن نتعـرف على أوضاع النساء أنفسهن والتناقضات التـي يقعـن فيهـا بسبب تعدد الأدوار بين رعاية الأسرة حيث ما يزال المجتمع بل والمرأة نفسها ترى أن هذه مهمتها وحدها من جهة وبين العمل في المهنة التي لا بد أن تبذل جهدا مضاعفًا فيها لكـي تحصل على حقوقها من جهة أخرى ويضـاف لـذلك فـي موضوعنا هذا العمل النقابي الذي يتطلب جهدا بل وتفرغًـا ووقتًا تعجز النساء في الغالب الأعم عن توفيره إلا بعـد أن تصل لسن كبيرة نسبيا إذ يكون أبناؤها قد كبـروا وخفـت مسؤولياتها إزائهم.

وتواجه المراة صعوبات إضافية إذا ما تقدمت للترشـيح في نقابتها في هذه السن الكبيرة لأن النجاح في النقابة يحتاج



تراكما طويلاً من العمل الـدءوب فـي أوسـاط الأعضـاء والتعرف على احتياجاتهم وتبني مطالبهم وتقديم خدمات لهم، ولا يندر أن ترتبط هذه الخدمات في أوساط المهنيين بالمكانة التي يصل إليها المهني في عمله وغالبا ما لا تستطيع النساء بسبب مجمل هذه الظروف الوصول في الصحافة مثلاً إلـى موقع رئيس التحرير، أو تكون صاحبة مكتب هندسي كبيـر أو مكتب محاماة أو مكتب محاسبة أو عيادة كبيـرة وهنـاك بطبيعة الحال استثناءات تؤكد القاعدة.

ومما لا شك فيه أن مكانة المرشح الاجتماعيـة تلعـب دورا مؤثرا في الانتخابات النقابية وتصبح جزءا من السيرة التي تزكيه لدى الناخبين خاصة فـي ظـل أوضـاع غيـر ديمقراطية تتسم بالفوارق الطبقية الحادة، ومؤخرا أصـبحت الأموال تلعب دورا حاسما وفعالاً لا فحسب في الانتخابـات التشريعية والمحلية وإنما أيضا في انتخابات النقابات وأخذت الصحف تتحدث عن ملايين تنفـق فـي هـذه الانتخابـات، وإمكانية النساء في الوصول إلى مراكمة ثروات كبيرة هـي أقل كثيرا من إمكانيات زملائهن من الرجال الذين يمكنهم أن يستخدموا هذه الأموال في الانتخابات والوصول إلى مقاعـد

النقباء وأعضاء مجالس النقابات. ولا تهتم النقابات المهنية إلا في حدود ضيقة للغاية بتقديم خـدمات نوعيـة لعضـواتها لمساعدتهن على تأدية الأدوار المختلفـة مثـل إنشـاء دور للحاضنة ورياض الأطفال أو تقديم دورات تدريب لهن.

كذلك أدى استبداد الصور القديمة عن المرأة بـالمجتمع إلى النظر باستخفاف إلى دورها بل أدوارها واعتبارها هـي المسئولة وحدها عن التمزق والتفكك الذي تعيشه.

وعلى العكس من المناخ الذي كان شائعا في السـتينات والسبعينات والنسق القيمي الذي ميزه احترام العمل واحترام للمرأة أدت الثقافة التجارية الاستهلاكية المرتبطـة بحريـة السوق والخصخصة وإطلاق أيدي رجال الأعمال إلى بروز صورتين متناقض٢تين للمرأة كل منهمـا وجـه للأخـرى أولاهما المرأة السلعة في الإعلانـات والـدراما والسـينما وثانيتهما المرأة العورة في أدبيات الإسلام السياسـي حيـث تراجعت قيمة العمل الذي قيل عنه في الستينات أنه شـرف وواجب بل وأخذت تيارات الإسلامي السياسي تدعو لعـودة المرأة على البيت.

وبينت قراءة أجراها اتحاد النساء التقدمي في إعلانـات الوظائف الخالية بجريدة الأهـرام لمـدة أسـبوع ١٩٩١ أن الطلب على السكرتيرات الجميلات هو أعلى طلب للوظائف الخاصة بالمرأة فجاء بنسبة ٢٨,٣ % من العينة، بينما كـان أعلى طلب بعد ذلك هو بنسبة ١٠ % للبائعات، وكان أقـل طلب على المحاميات بنسبة ٠,٥ % [١].

ولأن منظمات الحركة النسائية الجديدة ما تزال ضـعيفة فإنها عجزت عن ترويج فكرة التمييز الإيجابي في النقابـات بحيث يمكن لهذه النقابات طبقًا للفكرة المعمول بها في كثيـر من المنظمات في العالم تخصيص دورات تدريبيـة خاصـة للنساء عضـوات النقابـات تراعـي ظـروفهن وتحتـرم مسئولياتهن المتعددة لا لكي يلحقن بالنقابيين الرجـال وإنمـا لكي يصبحن قوة مضافة لتطوير العمل النقابي ودفعه للأمام وتوسيع قاعدته خاصة وأن المهنيات كما سبقت الإشارة يقعن في الغالب الأعم ضمن الجماهير العريضـة مـن الطبقـة الوسطى التي تأتي في شريحتها الثالثة الفقيرة لأنهن الأقـل

---

(١) المرأة في سوق العمل، غالية حمد ا ، كراسات المرأة المناضـلة، اتحاد النساء التقدمي ـ حزب التجمع ١٩٩١.

تدريبا وفرصا في الترقي والأفقر بالرغم من أنها أي المهنية هي المحظوظة ضمن النساء العاملات لأنهـا تنخـرط فـي العمل المنظم لا الهامشي وتنضم لنقابة أي يلعـب النشـاط العملي رغم كل المعوقات دورا كبيرا في تـراكم معارفهـا وخبراتها مما يشكل خطوة كبيرة جدا إلى الأمام على طريق تحرير المرأة وفقًا لمبدأي العدل والمساواة.

وعلى الصعيد السياسي تتبادل السيطرة علـى النقابـات المهنية قوتان هما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتيـار الإسلام السياسي مع بعض التنويعات والظـلال مـن قـوى أخرى ديموقراطية تنتمي للتجمع والحزب الناصري أو التيار الديموقراطي العام لكنها ليست حاسمة فـي تقريـر مصـير النقابات وإن كانت تملك رؤية أكثر تقدما وعقلانية فيما يتعلق بقضية تحرير المرأة وكون وجودها المتزايد والفعـال فـي النقابات المهنية هو علامة إيجابية علـى توجهـات التنميـة وآفاقها. وقد كانت ممارسة الإسلام السياسي بالنسبة للمـرأة المهنية سلبية وحين سيطروا على مجلس نقابة المحامين في بداية التسعينات منعوا المحاميات لا لشيء إلا لأنهن نساء من

المشاركة في معسكر كانت تعد فيه دورات تدريبيـة وذلـك حتى لا يختلطن بالرجال.

أما الممارسة الحكومية فقد اتسـمت باشـتداد القبضـة الإدارية على عمل هو بطبيعته لا بد أن يكون ديموقراطيـا فقد كان من نتائج هذه الهيمنة أن نقابة المعلمين التي تـولى منصب النقيب فيها دائما وزير التعليم منذ نشأتها عام ١٩٥٥ واحتفظ النقيب الأخير برئاسته لها بعـد أن أصـبح رئيسـا لمجلس الشورى فقد عجزت النساء عن الوصول إلى مقاعـد مجلس النقابة. بل وأدت القيود الإداريـة إلـى بـروز دور متزايد لجماعة الإخوان المسلمين في المدارس حيث تركـت النقابة البيروقراطية فراغًا كبيرا وأخذوا يحـاولون إرغـام المدرسات والطالبات على ارتداء الحجاب حيث تنشط الأقلية المنظمة المدربة نشاطًا ملموسا في ظل وجود أغلبية صامتة لا مبالية وأو خائفة.

وإذا كان هذا الغياب في القمة رغم الحضور في القاعدة النقابية بكل مسبباته وملابساته يثير قلقنا فعلينا أن نتوقـع أن تقل بالتدريج أعداد ونسب التواجد النسوي في القاعدة المهنية خلال العقود القادمة لأن النساء سوف يحصدن النتائج المرة

لسياسات السوق الحرة بـلا ضـوابط والخصخصـة التـي تطردهن من العمل أو تحيلهن إلى المعاش المبكر، وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة إذ يتناقص عدد البنات اللاتي تلتحقن بالتعليم كل عام بسـبب الفقر والتعليم هو أساس المهن التي اشتغلت بها النساء منـذ أكثر من قرن. إذ يبين جدول الفقر البشري للنساء والأطفال في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن معدل قيد الإنـاث في التعليم الثانوي بالنسبة للذكور هو ٨٦ % وأن الأطفـال غير المقيدين في المدارس الابتدائية يصـلون إلـى ١٨ % معظمهم من الفتيات.

وقد أدرك المؤتمر السنوي الخامس للنقابات المهنية عام ١٩٩٤ خطورة ظاهرة الفساد في بعض النقابات المهنية فقال في توصيته الرابعة:

" النقابات المهنية لها دور كبير فـي إطـار المجتمـع والدولة وعليها تبادر بإصلاح شـؤونها الداخليـة بصـورة ديموقراطية لكي تساهم بفاعلية في القضايا العامـة ورسـم السياسات كل في مجال اختصاصه في إطار المادة ٥٦ مـن

الدستور خاصة المشاكل الراهنة مثل البطالة والتحدي القادم في المستقبل.. " [1].

إن التحدي القادم في المستقبل الذي تتحدث عنه التوصية بعد تطبيق شروط الجات يحمل مخاطر جسـيمة للمهنيـين عامة وللنساء منهم بشكل خاص لأنهن الأقل تدريبا وتعليمـا ولن يصمدن في المنافسة أمام المهني الأجنبي الذي سـوف ينفتح أمامه السوق المحلي دون أية قيود طبقًا للاتفاقية ولـذا لا بد من تدريبهن المتواصل. ولعل هذا التحدي الذي ستكون البطالة الواسعة أول نتائجه أن يدعونا لإعـادة النظـر فـي قوانين النقابات التي تفصل بين المهني والعمالي فتحرك كل منهما من قوة الآخر ومساندته بينما أن العنصر المشـترك بينهما وهو العمل المأجور هو أسـاس التوحيـد لمصـالح المهنيين والعمال المشتركة بالرغم من التفاوتات في الأجور ونظمها.

وسوف يكون مفيدا أن تنشأ لجان للمرأة داخل النقابـات أسوة بلجنة المرأة والطفل في الاتحاد العام للعمـال لتتـابع

([1]) النقابات المهنية وقضايا المجتمع المصـري، نقابـة المهندسـين المصرية، لجنة التنسيق بين النقابات ص ٢٠٧، ١٩٩٥.

أوضاع المهنيات وتشجعهن على ممارسة العمل النقابي وتتعرف بشكل ملموس على احتياجاتهن وتعظم من شأن مساهماتهن في العمل العام والتنمية فرفع شأن المرأة في أي موقع ذو مردود إيجابي على الوطن كما يؤكد العلم وتقول التجربة.

رئيس الجلسة: د. هدى بدران:

شكرا للأستاذة فريدة النقاش على العرض الممتع، وأود أن أعقب بأن قضية المرأة ومشاركة المرأة في انتخابات النقابات المهنية لا يمكن أن نتناولها إلا إذا تناولنا القضية الخاصة بالنقابة ككل والتغير الذي حدث فيها، فالنقابة بعد الستينيات تغير دورها لوجود التحول السياسي ثم الآن التحول الرأسمالي ففي النظام الرأسمالي تأخذ النقابة دور مختلف، فالدولة مثلاً كانت هي التي تحمي العمال في الماضي، لكن في ضوء النظام الرأسمالي أصبح للنقابة دور كبير في حماية مصالح العمال ضد المصالح الرأسمالية وخصوصا الرأسمالية الشرسة والتي يزيد من شراستها اتفاقية مثل " الجات، ونصائح صندوق النقد الدولي ".

والآن أدعو الأستاذة تهاني الجبالي إلى التعقيب:

- **التعقيب الرئيسي الأستاذة تهاني الجبالي:**

موضوع المرأة في النقابات المهنية موضوع هام ودقيق، بداية أنا أتفق مع الأستاذة فريدة النقاش تماما على أنه توجد بعض المعوقات القانونية المرتبطة بقانون النقابات المهنية، وبعض الثغرات في القوانين الخاصة بكل نقابة على حدة.

وعلى الرغم من أن هناك جهد فردي ونضالي يجب أن تأديه النساء - وهي تؤديه بالفعل - ويصل ببعضهن إلى مراكز صنع القرار في النقابات إلا أن ذلك ليس معناه أن لدينا وجود حقيقي للمرأة في مراكز صنع القرار، لدينا مناضلات نعم ولكنهن ليسوا كافيين لأنه إذا لم يكن في الصورة بعد جماعي سيبقى الأمر مجرد رمز فنقول لدينا وزيرة و ٣٠ سفيرة، وهذا ليس هو التأثير الحقيقي.

فالتعليم أباح الفرصة للنساء في كل المجالات والجميع يعلم أن البنات يثبتون في العملية التعليمية كفاءة أكثر ومقدرة فائقة من الأولاد بدليل أنه في الثانوية العامة تكون الغلبة دائما للإناث على الذكور، وهذا يؤكد أن المرأة حين تكد وتجتهد تلتحق بكلية جيدة ومتميزة لكن هل ينعكس هذا على تواجدها في سوق العمل في مهنة معينة؟!، يصل نسبة البنات

إلى ٧٠ % من قوة الطلبة في كلية الحقوق وبالرغم من ذلك من يصـمد فـي مهنـة المحامـاة ١٦ % مـثلاً!! تبعـا لإحصائية١٩٩٦ ـ ١٩٩٧!!.

إن أي مجتمع إن لم يكن لديه بـرامج حقيقيـة للتنميـة الشاملة والجماعية يبقى الأمر في النهاية مجرد شكل رمزي للتعبير وبالتالي السؤال الذي طرحته الأستاذة فريدة النقـاش حول هل لدى النقابات بشـكل عـام والتيـارات السياسـية والأحزاب وغيرها برنامج عمل حقيقي بـأن يضـعوا فـي خططهم مثلا إنه خلال عشر سنوات سيصلوا بنسبة تمثيـل المرأة في مراكز صنع القرار في النقابات المهنية إلـى ١٠ %؟، الإجابة قطعا لا.

فلا يوجد تمثيل للمرأة لعدم وجود دفعة إيجابية جماعيـة تسمح بأننا نستكشف الكفاءات من بين النساء، وسوف أذكر بعض المعلومات التاريخية الدالة على ذلك.

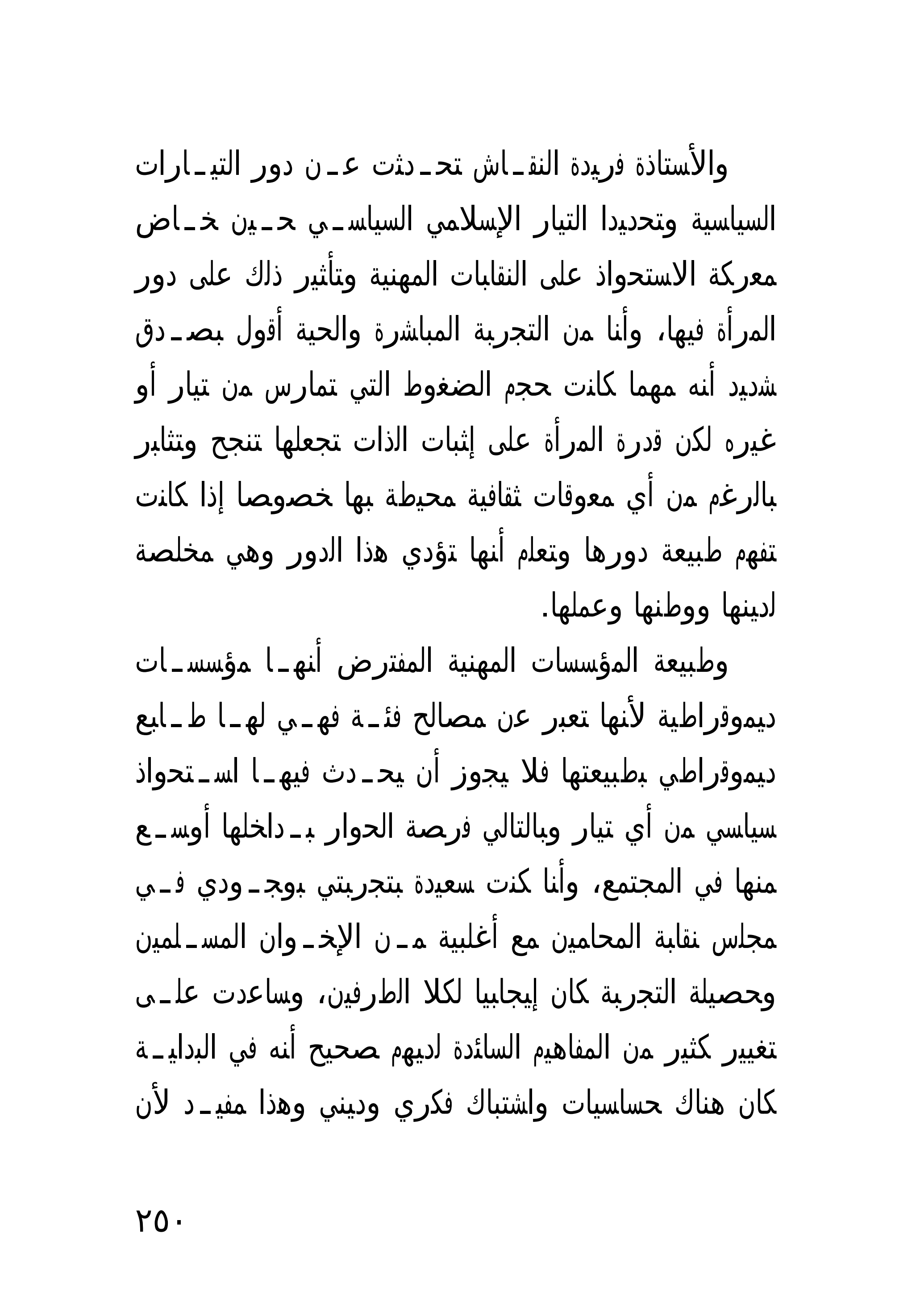
أم كلثوم كانت أول نقيب في مصر كانـت فـي أوائـل الأربعينيات لنقابة المهن الموسيقية.

بالرغم من أن في الأربعينيات كانت الثقافات السائدة في المجتمع أكثر صعوبة لكن أم كلثوم أثبتت كفاءتها فـي هـذا

المجال بشكل يسمح لها في النهاية أنها تقود مجـال المهـن الموسيقية.

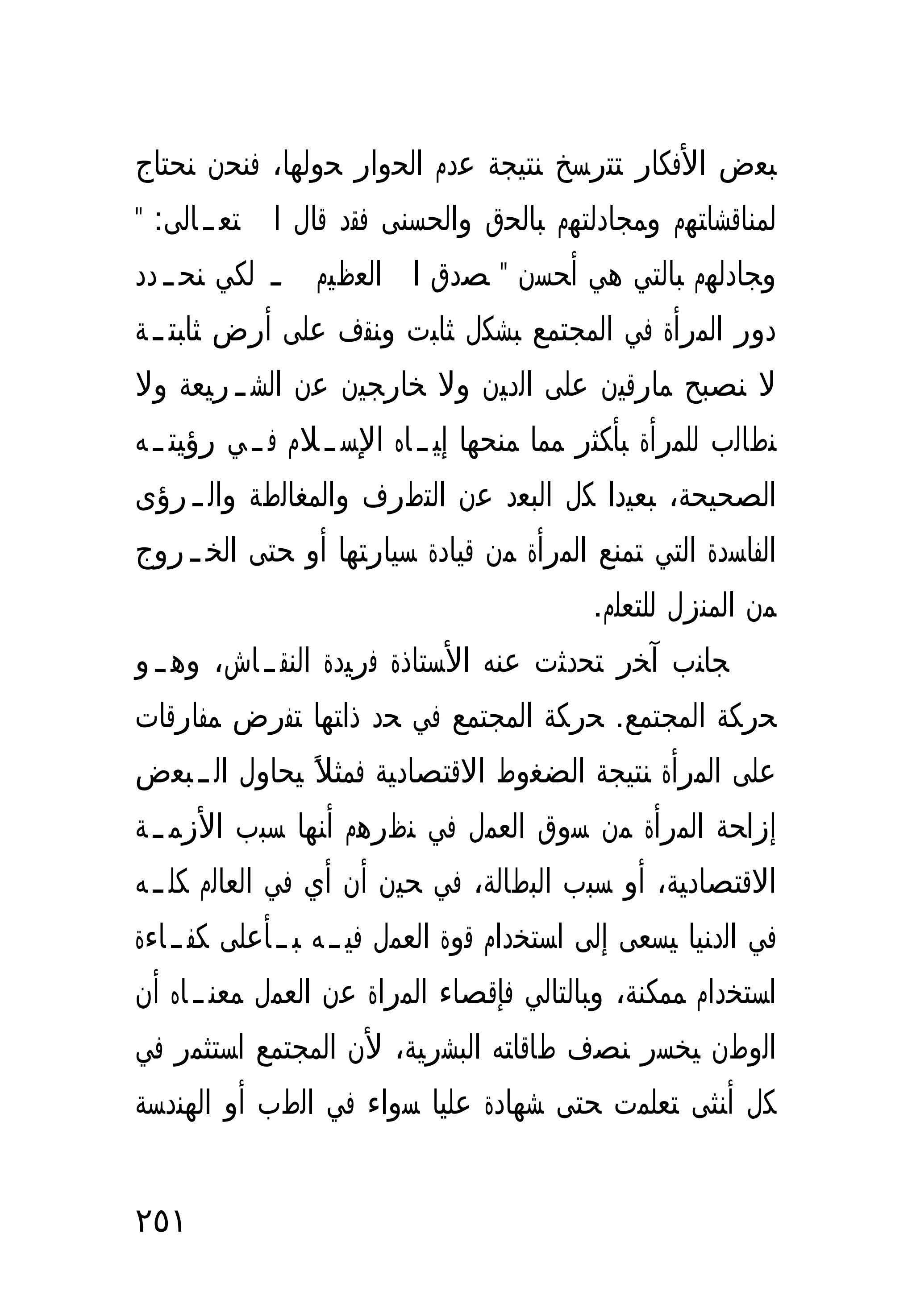
سنة ١٩٢٧ أول محامية قيدت في نقابة المحامين وهـي أول محامية عربية وهي المحامية الأستاذة نعيمة الأيـوبي، هذه الفتاة ذات ١٨ سنة كانت أول قضية تترافع فيها قضـية سياسية كان المتهمين فيها ثلاثة من قادة الحركة الوطنية في مصر، المرحوم الأستاذ أحمد حسين زعـيم حـزب مصـر الفتاة، الأستاذ المحامي الشهير فتحي رضوان زعيم الحـزب الوطني القديم، الصحفي الأستاذ حافظ محمود النقيب الأسبق للصحفيين، حين دخلت إلى المحكمة أول مرة أفسح لها كـل المحامين الكبار أن تتكلم قبلهم ورحب بها القضـاة وكانـت محاطة بجو من الدفء والحفاوة سـاعدتها علـى أداء هـذا الدور وأن تستمر كأول محامية ثم أصبح لدينا حـوالي ٢٢ ألف محامية.

إذن هناك جزء يتعلق بالمرأة نفسـها لا بـد أن نثبـت وجودها فيه وأن تخوض التجربة لكي تتعلم من خلالها الكثير ونستطيع في هذا الوقت أن نصل لمراكز صنع القرارات في النقابات المهنية وهي مؤسسات في غاية الخطورة والأهمية.



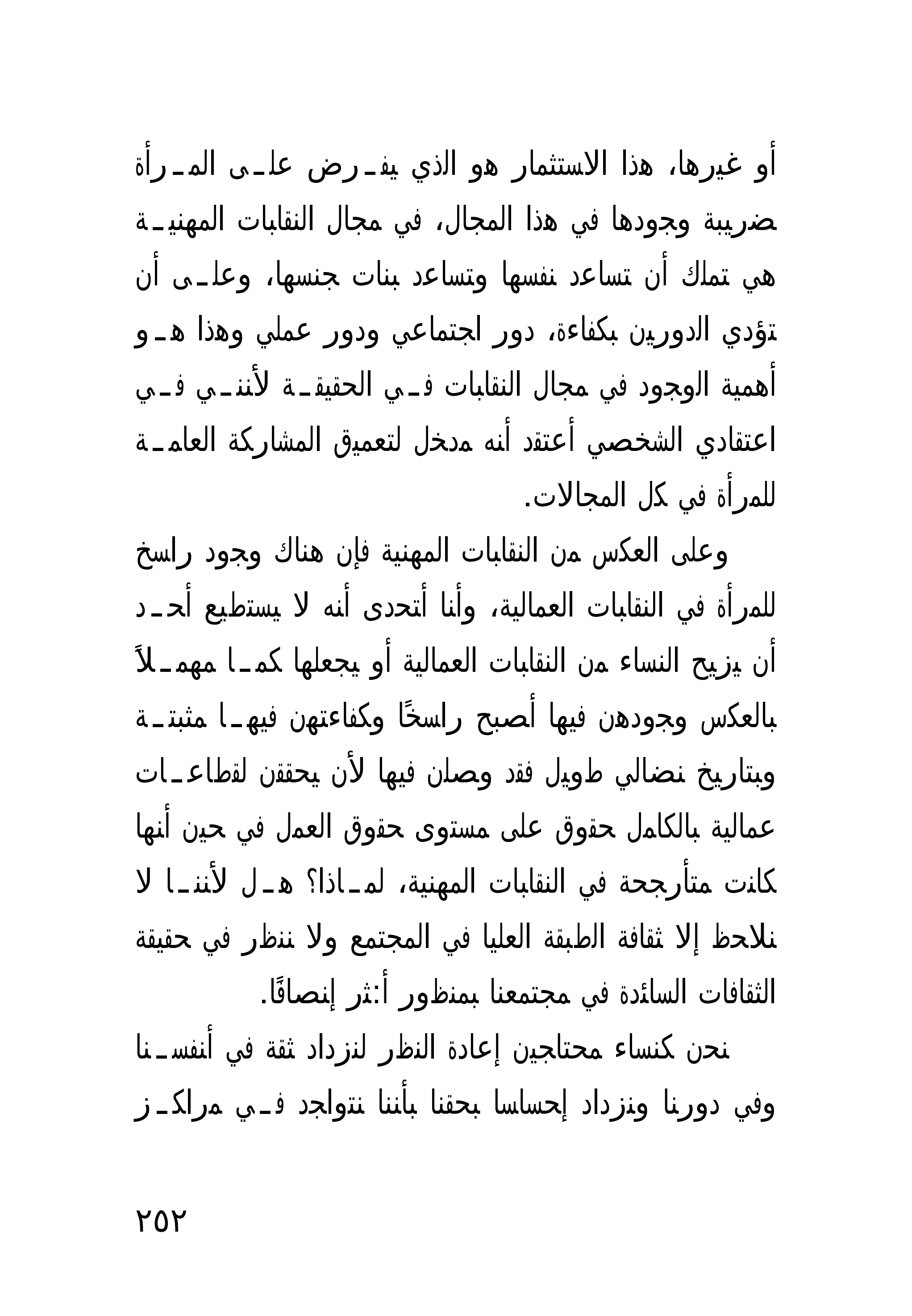
والأستاذة فريدة النقـاش تحـدثت عـن دور التيـارات السياسية وتحديدا التيار الإسلامي السياسـي حـين خـاض معركة الاستحواذ على النقابات المهنية وتأثير ذلك على دور المرأة فيها، وأنا من التجربة المباشرة والحية أقول بصـدق شديد أنه مهما كانت حجم الضغوط التي تمارس من تيار أو غيره لكن قدرة المرأة على إثبات الذات تجعلها تنجح وتثابر بالرغم من أي معوقات ثقافية محيطة بها خصوصا إذا كانت تفهم طبيعة دورها وتعلم أنها تؤدي هذا الدور وهي مخلصة لدينها ووطنها وعملها.

وطبيعة المؤسسات المهنية المفترض أنهـا مؤسسـات ديموقراطية لأنها تعبر عن مصالح فئـة فهـي لهـا طـابع ديموقراطي بطبيعتها فلا يجوز أن يحـدث فيهـا اسـتحواذ سياسي من أي تيار وبالتالي فرصة الحوار بـداخلها أوسـع منها في المجتمع، وأنا كنت سعيدة بتجربتي بوجـودي فـي مجلس نقابة المحامين مع أغلبية مـن الإخـوان المسـلمين وحصيلة التجربة كان إيجابيا لكلا الطرفين، وساعدت علـى تغيير كثير من المفاهيم السائدة لديهم صحيح أنه في البدايـة كان هناك حساسيات واشتباك فكري وديني وهذا مفيـد لأن



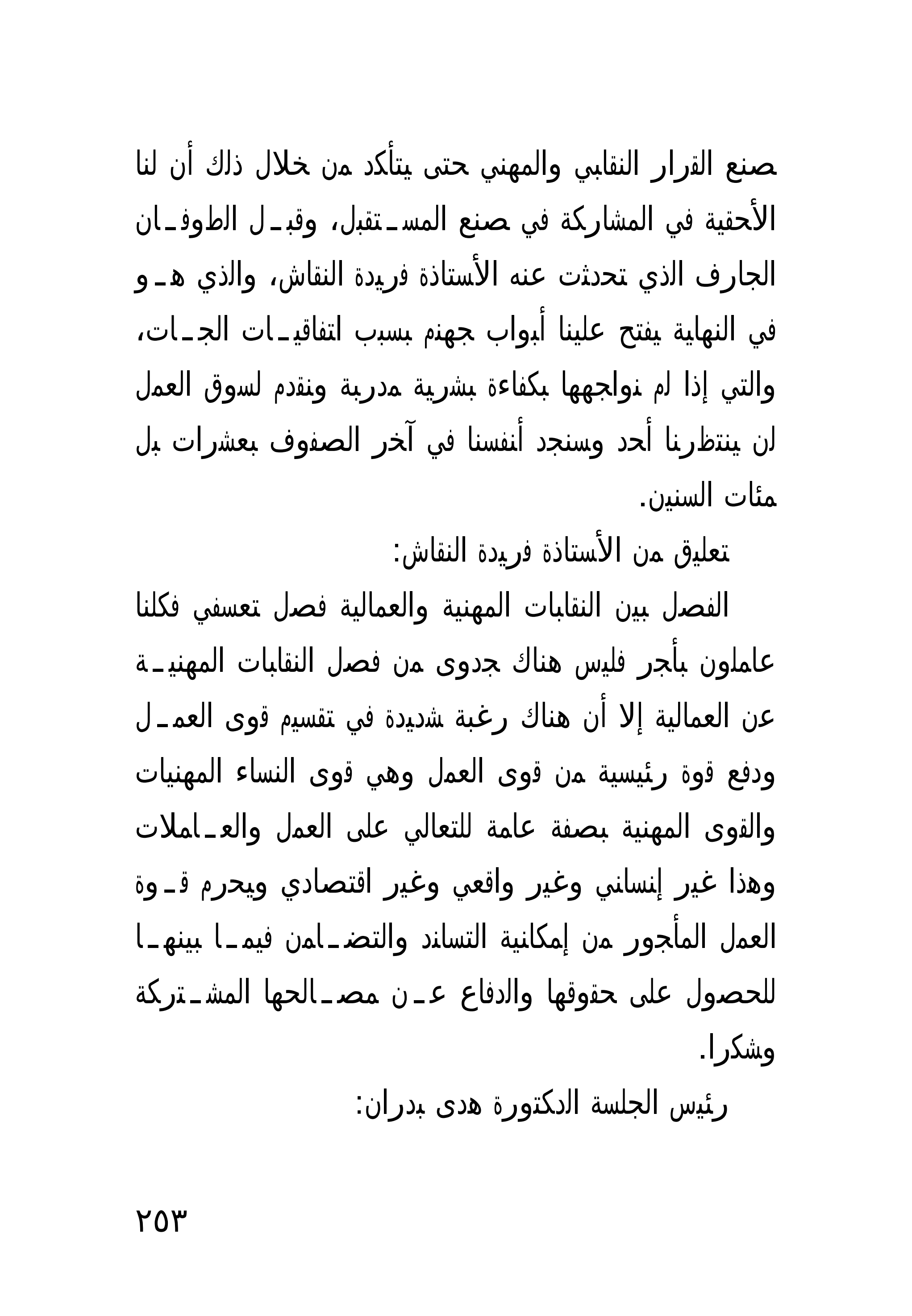
بعض الأفكار تترسخ نتيجة عدم الحوار حولها، فنحن نحتاج لمناقشاتهم ومجادلتهم بالحق والحسنى فقد قال ا تعـالى: " وجادلهم بالتي هي أحسن " صدق ا العظيم ـ لكي نحـدد دور المرأة في المجتمع بشكل ثابت ونقف على أرض ثابتـة لا نصبح مارقين على الدين ولا خارجين عن الشـريعة ولا نطالب للمرأة بأكثر مما منحها إيـاه الإسـلام فـي رؤيتـه الصحيحة، بعيدا كل البعد عن التطرف والمغالطة والـرؤى الفاسدة التي تمنع المرأة من قيادة سيارتها أو حتى الخـروج من المنزل للتعلم.

جانب آخر تحدثت عنه الأستاذة فريدة النقـاش، وهـو حركة المجتمع. حركة المجتمع في حد ذاتها تفرض مفارقات على المرأة نتيجة الضغوط الاقتصادية فمثلاً يحاول الـبعض إزاحة المرأة من سوق العمل في نظرهم أنها سبب الأزمـة الاقتصادية، أو سبب البطالة، في حين أن أي في العالم كلـه في الدنيا يسعى إلى استخدام قوة العمل فيـه بـأعلى كفـاءة استخدام ممكنة، وبالتالي فإقصاء المراة عن العمل معنـاه أن الوطن يخسر نصف طاقاته البشرية، لأن المجتمع استثمر في كل أنثى تعلمت حتى شهادة عليا سواء في الطب أو الهندسة


أو غيرها، هذا الاستثمار هو الذي يفـرض علـى المـرأة ضريبة وجودها في هذا المجال، في مجال النقابات المهنيـة هي تملك أن تساعد نفسها وتساعد بنات جنسها، وعلـى أن تؤدي الدورين بكفاءة، دور اجتماعي ودور عملي وهذا هـو أهمية الوجود في مجال النقابات فـي الحقيقـة لأننـي فـي اعتقادي الشخصي أعتقد أنه مدخل لتعميق المشاركة العامـة للمرأة في كل المجالات.

وعلى العكس من النقابات المهنية فإن هناك وجود راسخ للمرأة في النقابات العمالية، وأنا أتحدى أنه لا يستطيع أحـد أن يزيح النساء من النقابات العمالية أو يجعلها كمـا مهمـلاً بالعكس وجودهن فيها أصبح راسخًا وكفاءتهن فيهـا مثبتـة وبتاريخ نضالي طويل فقد وصلن فيها لأن يحققن لقطاعـات عمالية بالكامل حقوق على مستوى حقوق العمل في حين أنها كانت متأرجحة في النقابات المهنية، لمـاذا؟ هـل لأننـا لا نلاحظ إلا ثقافة الطبقة العليا في المجتمع ولا ننظر في حقيقة الثقافات السائدة في مجتمعنا بمنظور أكثر إنصافًا.

نحن كنساء محتاجين إعادة النظر لنزداد ثقة في أنفسـنا وفي دورنا ونزداد إحساسا بحقنا بأننا نتواجد فـي مراكـز



صنع القرار النقابي والمهني حتى يتأكد من خلال ذلك أن لنا الأحقية في المشاركة في صنع المستقبل، وقبل الطوفان الجارف الذي تحدثت عنه الأستاذة فريدة النقاش، والذي هو في النهاية يفتح علينا أبواب جهنم بسبب اتفاقيات الجات، والتي إذا لم نواجهها بكفاءة بشرية مدربة ونقدم لسوق العمل لن ينتظرنا أحد وسنجد أنفسنا في آخر الصفوف بعشرات بل مئات السنين.

تعليق من الأستاذة فريدة النقاش:

الفصل بين النقابات المهنية والعمالية فصل تعسفي فكلنا عاملون بأجر فليس هناك جدوى من فصل النقابات المهنية عن العمالية إلا أن هناك رغبة شديدة في تقسيم قوى العمل ودفع قوة رئيسية من قوى العمل وهي قوى النساء المهنيات والقوى المهنية بصفة عامة للتعالي على العمل والعاملات وهذا غير إنساني وغير واقعي وغير اقتصادي ويحرم قوة العمل المأجور من إمكانية التساند والتضامن فيما بينها للحصول على حقوقها والدفاع عن مصالحها المشتركة وشكرا.

رئيس الجلسة الدكتورة هدى بدران:

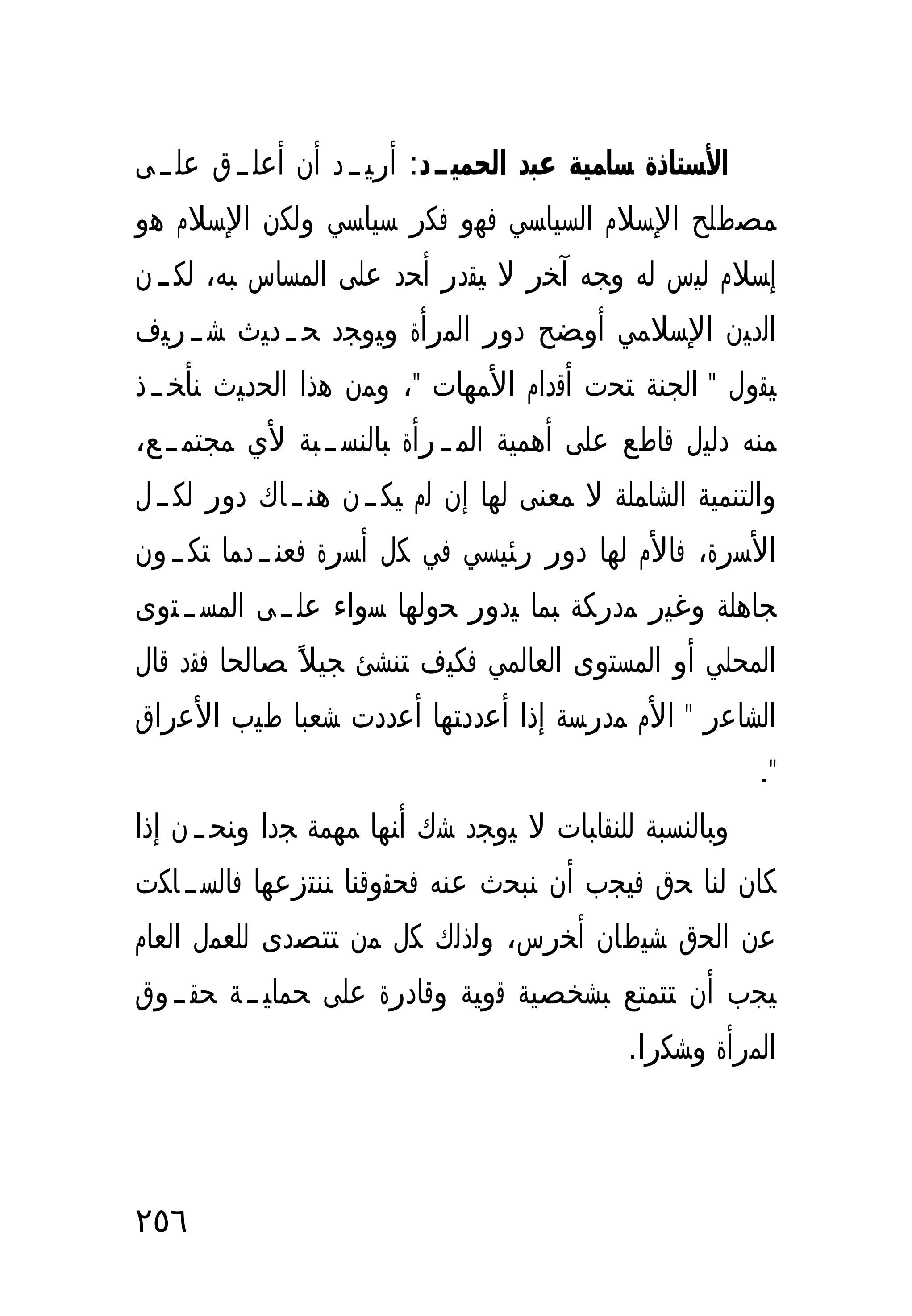
نشكر الأستاذة تهاني الجبالي على تعقيبها والذي أثارت فيه قضية هامة، وهي لماذا نحن في هذا الحال؟ ومـا هـو الحل؟ وقالت إن جزء من الحل في أنفسنا نحن، إنما أقول في أي قضية مهما كانت هناك من مصلحة فإن الجهد الفردي لا يصلح، فأي جهد فردي مشتت لا ينفع ما لم تـنظم المـرأة نفسها، وعند التكلم عن الحركة النسائية فهي عملية تنظيميـة لأن أي فئة في المجتمع تأخذ قوتها من العدد وحجم الفئة في المجتمع والموارد المتاحة، لدينا كل هـذا ويبقـى أن نـنظم صفوفنا، وعند تنظيم صفوفنا لا بد أن نجتمع جميعـا كـل السيدات - الأمية والمتعلمة والمثقفة والفقيـرة والغنيـة - فعندما نقول حركة نسائية منظمة فيجب أن تكون كل فئـات المجتمع من المرأة فيها، والمهم أن تصـبح لـدينا أهـداف مشتركة نتفق عليها تكون معقولة ومرتبة حسب الأولويـات وأن نتفق على قيادات وليس قيادة واحدة فالحركة لا يجب أن تكون لها قيادة واحدة بل بالعكس يجب أن تكون فيهـا عـدة قيادات جماعية فيوم ما يصبح لدينا اتفـاق علـى الأهـداف وعندنا قيادات، وأنا أعتقد أن هذا هو الذي سوف يجعلنا ننال حقوقنا على الوجه الأكمل، ولأضرب لكم مثلا كـان لـدينا

مقاعد في البرلمان ولم تعد موجودة لأنه لم تكن لدينا حركـة تحمي مصالحنا، فلو كان لدينا في هذا الوقت اتحـاد نسـائي قوي لم يكن من الممكن التراجع عن هذا المكسب.

مداخلات من القاعة:

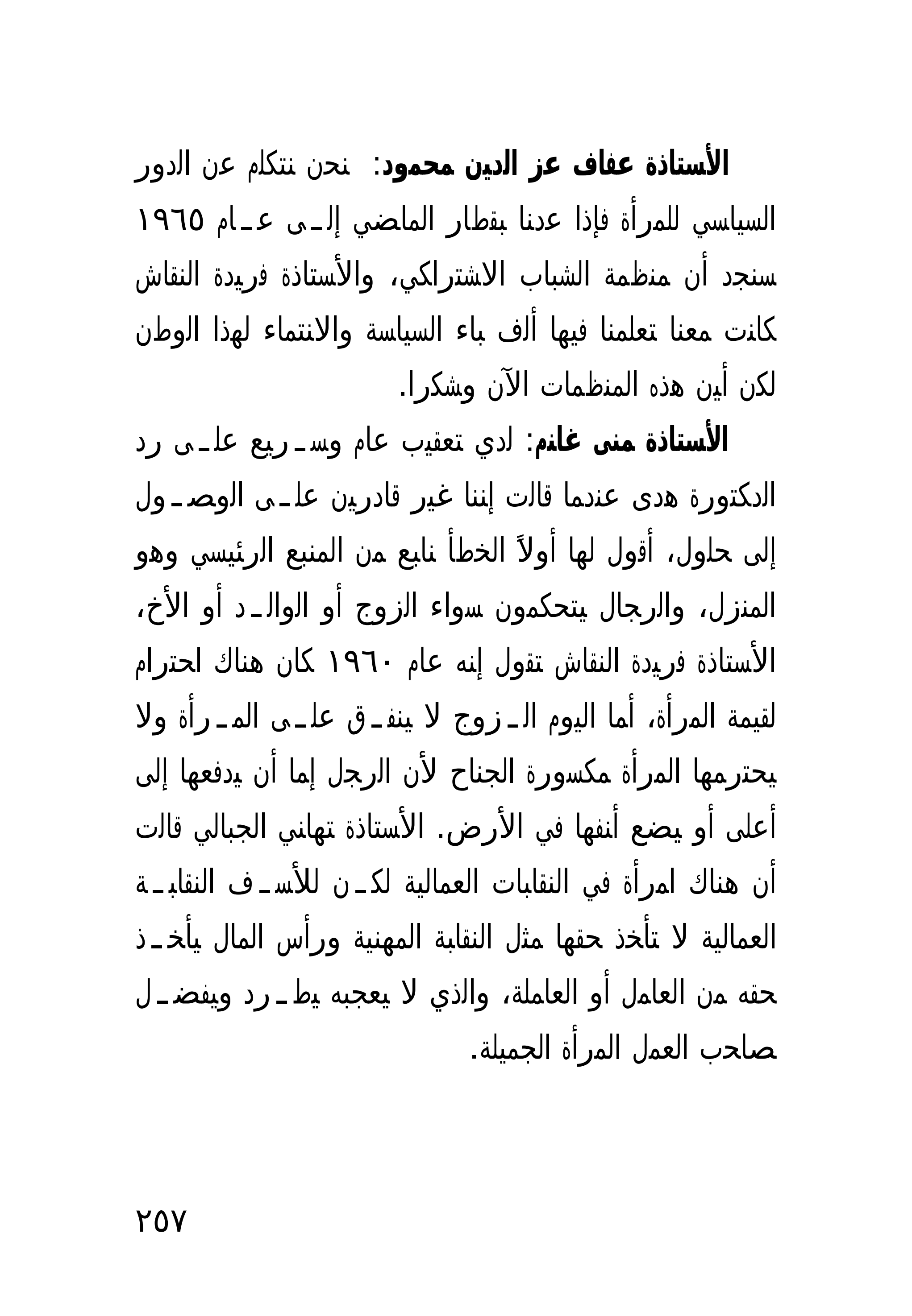
الأستاذة جيهان صـقر: أود الحـديث عـن تجربتـي الشخصية في انتخابات النقابات المهنيـة، وكـلام أ/ فريـدة أثارني لأنني أنا خضت التجربة وكنت أصغر مرشحة فـي الانتخابات في انتخابات نقابة المعلمين، ولكن للأسـف كـان مسموح بدخول المرأة بعدد بسيط جدا فقط اثنين يمثلوا المرأة في النقابة وكانت تنتابني رغبة ملحة متمنية زيادة العدد فنحن بصراحة كنا خمس سيدات متقدمين للترشيح في نقابة المهن التعليمية ببنها، فرشحنا أنفسا لكن للأسف فوجئنا أنهم يريدون عضوتين فقط وفي سن معينة ففي البداية قالوا لنا أن نرشـح أنفسنا كلنا وقمنا بعمل دعاية وأنفقنا أموالاً كثيرة ولكن فـي النهاية اكتفوا باثنين فقط فأين دور المجلس القومي للمرأة؟!.

الأستاذة عطيات محمود: بالنسـبة لقلـة النسـاء فـي الانتخابات النقابية بالمصانع، فنحن نريد حل لهذه المشـكلة فهل يمكن أن يكون لنا نسبة معينة من المقاعد؟.



الأستاذة سامية عبد الحميـد: أريـد أن أعلـق علـى مصطلح الإسلام السياسي فهو فكر سياسي ولكن الإسلام هو إسلام ليس له وجه آخر لا يقدر أحد على المساس به، لكـن الدين الإسلامي أوضح دور المرأة ويوجد حـديث شـريف يقول " الجنة تحت أقدام الأمهات "، ومن هذا الحديث نأخـذ منه دليل قاطع على أهمية المـرأة بالنسـبة لأي مجتمـع، والتنمية الشاملة لا معنى لها إن لم يكـن هنـاك دور لكـل الأسرة، فالأم لها دور رئيسي في كل أسرة فعنـدما تكـون جاهلة وغير مدركة بما يدور حولها سواء علـى المسـتوى المحلي أو المستوى العالمي فكيف تنشئ جيلاً صالحا فقد قال الشاعر " الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق ".

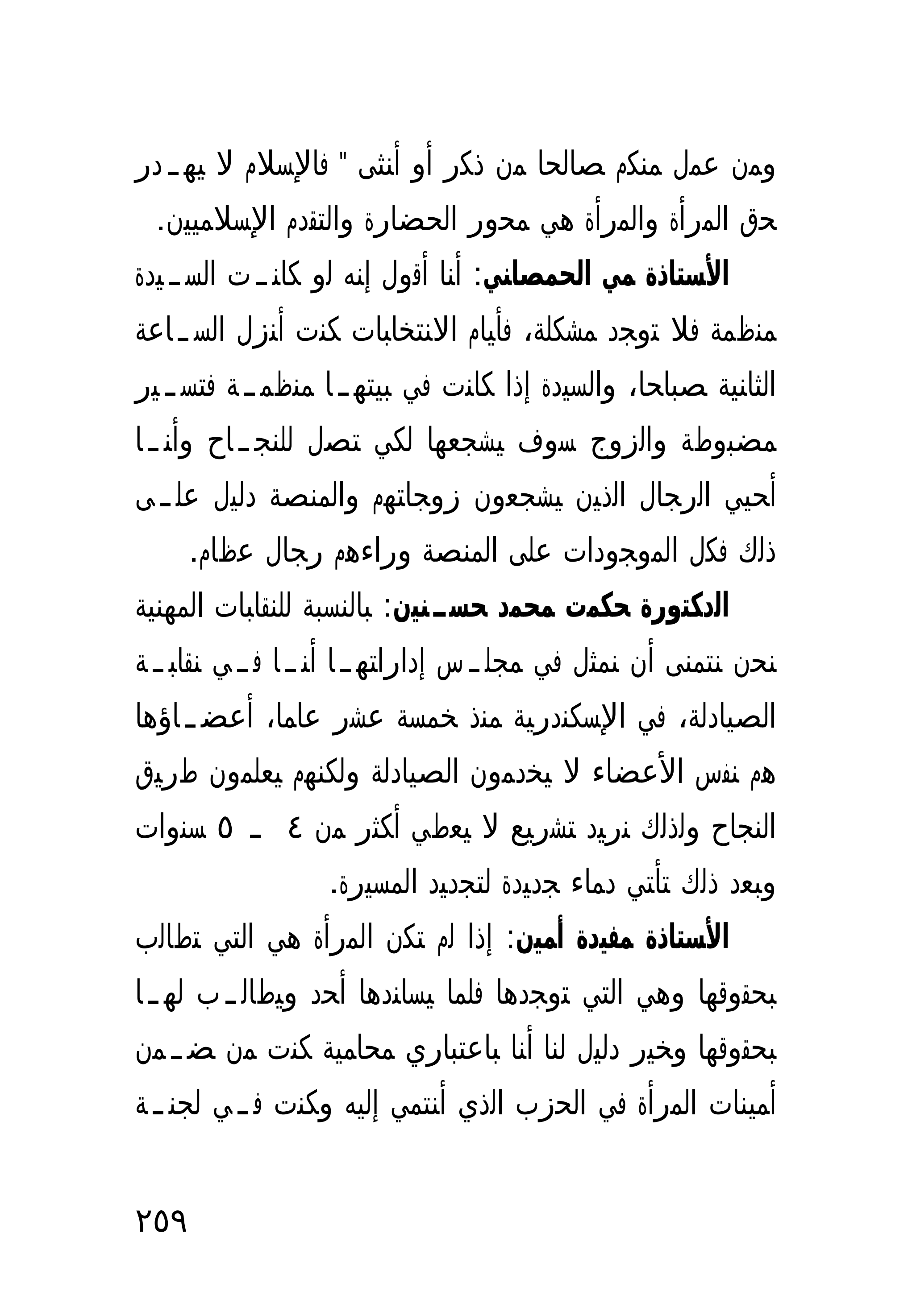
وبالنسبة للنقابات لا يوجد شك أنها مهمة جدا ونحـن إذا كان لنا حق فيجب أن نبحث عنه فحقوقنا ننتزعها فالسـاكت عن الحق شيطان أخرس، ولذلك كل من تتصدى للعمل العام يجب أن تتمتع بشخصية قوية وقادرة على حمايـة حقـوق المرأة وشكرا.


الأستاذة عفاف عز الدين محمود: نحن نتكلم عن الدور السياسي للمرأة فإذا عدنا بقطار الماضي إلى عام ١٩٦٥ سنجد أن منظمة الشباب الاشتراكي، والأستاذة فريدة النقاش كانت معنا تعلمنا فيها ألف باء السياسة والانتماء لهذا الوطن لكن أين هذه المنظمات الآن وشكرا.

الأستاذة منى غانم: لدي تعقيب عام وسريع على رد الدكتورة هدى عندما قالت إننا غير قادرين على الوصول إلى حلول، أقول لها أولاً الخطأ نابع من المنبع الرئيسي وهو المنزل، والرجال يتحكمون سواء الزوج أو الوالد أو الأخ، الأستاذة فريدة النقاش تقول إنه عام ١٩٦٠ كان هناك احترام لقيمة المرأة، أما اليوم الزوج لا ينفق على المرأة ولا يحترمها المرأة مكسورة الجناح لأن الرجل إما أن يدفعها إلى أعلى أو يضع أنفها في الأرض. الأستاذة تهاني الجبالي قالت أن هناك امرأة في النقابات العمالية لكن للأسف النقابة العمالية لا تأخذ حقها مثل النقابة المهنية ورأس المال يأخذ حقه من العامل أو العاملة، والذي لا يعجبه يطرد ويفضل صاحب العمل المرأة الجميلة.

الأستاذة الدكتورة هدى عفيفي: الأستاذة فريدة النقـاش ألقت حديثا عن نقابة المهندسين أثار شجوني فقبل أن يسيطر الإخوان على النقابة، كان لها نشاط كبير وفعال وإيجابي وأنا شاركت فيه وكانت نقابة المهندسين زاخرة بالعلم وكان يوجد لديها لجان كثيرة وأنا كنت رئيسـة لجنـة فيهـا مهندسـين ومهندسات واللجنة كلها علمية وأصدرت مجلة خاصة بهـذه اللجنة ونشرت فيها أعمالي ونشـاطاتي ومسـابقات علميـة وكانت منتشرة في جميع المصانع وأسست لجنة المهندسـات وجمعت فيها المهندسات الموجودات في هذا الوقت وعملنـا أشياء كثيرة منها مثلاً تشجيع أرامل المهندسين للاشتراك في الأعمال اليدوية ونفذنا لهم معرض وأشياء غيرهـا كثيـرة وأقمنا مؤتمرات وندوات.

الأستاذة يوسف نوفل: نسأل عن الحل وأنـا أقـول إن الإسلام هو الحل وهذا من واقع تاريخي فأنا أسترشـد مـن الرسول (ص) عندما قال خذوا نصف دينكم علـى عائشـة وأكبر سورة في القرآن بعد البقرة وآل عمران هي النسـاء ويقول القرآن المؤمنون والمؤمنات والصادقين والصادقات "

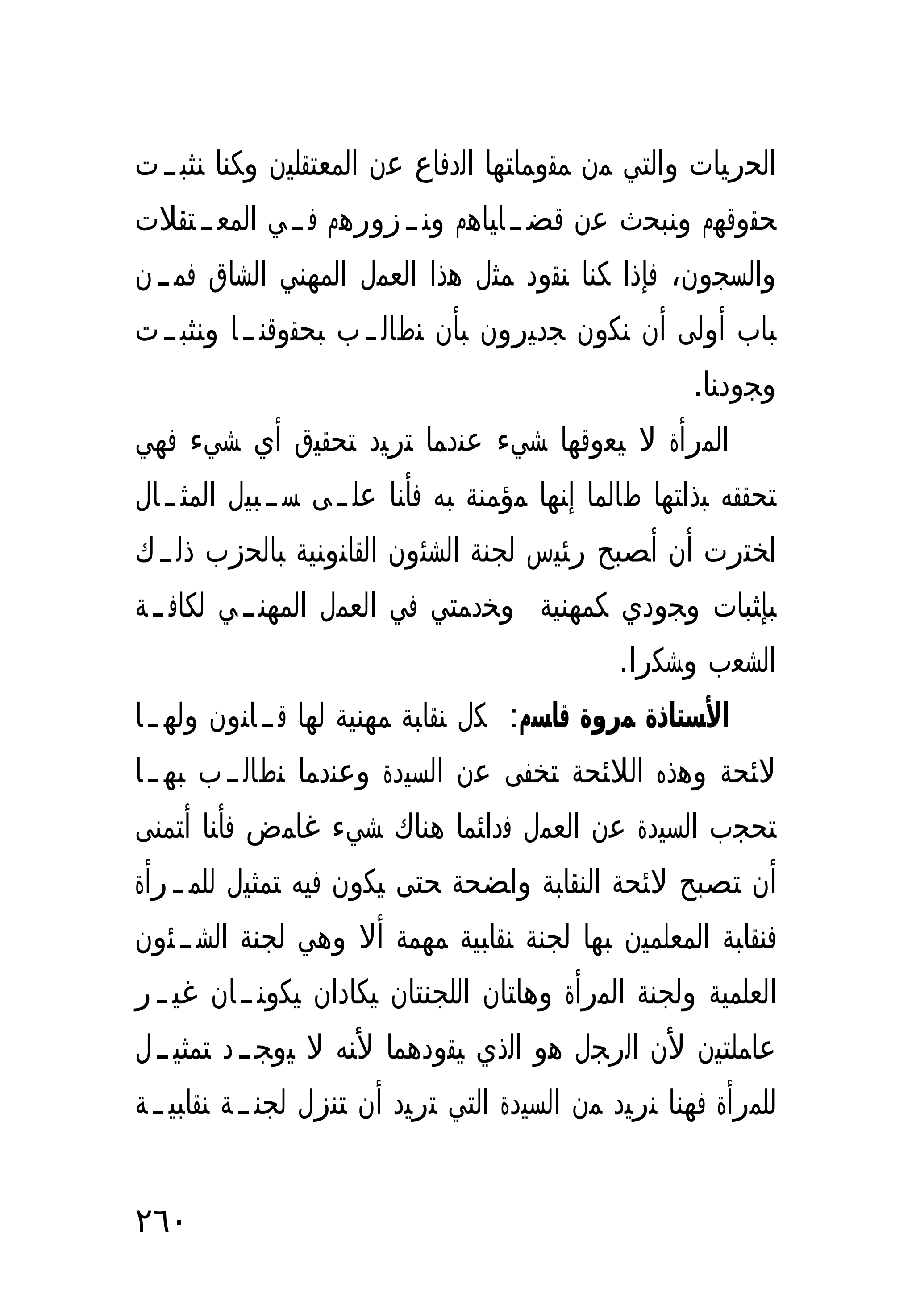


ومن عمل منكم صالحا من ذكر أو أنثى " فالإسلام لا يهـدر حق المرأة والمرأة هي محور الحضارة والتقدم الإسلاميين.

الأستاذة مي الحمصاني: أنا أقول إنه لو كانـت السـيدة منظمة فلا توجد مشكلة، فأيام الانتخابات كنت أنزل السـاعة الثانية صباحا، والسيدة إذا كانت في بيتهـا منظمـة فتسـير مضبوطة والزوج سوف يشجعها لكي تصل للنجـاح وأنـا أحيي الرجال الذين يشجعون زوجاتهم والمنصة دليل علـى ذلك فكل الموجودات على المنصة وراءهم رجال عظام.

الدكتورة حكمت محمد حسـنين: بالنسبة للنقابات المهنية نحن نتمنى أن نمثل في مجلـس إداراتهـا أنـا فـي نقابـة الصيادلة، في الإسكندرية منذ خمسة عشر عاما، أعضـاؤها هم نفس الأعضاء لا يخدمون الصيادلة ولكنهم يعلمون طريق النجاح ولذلك نريد تشريع لا يعطي أكثر من ٤ ـ ٥ سنوات وبعد ذلك تأتي دماء جديدة لتجديد المسيرة.

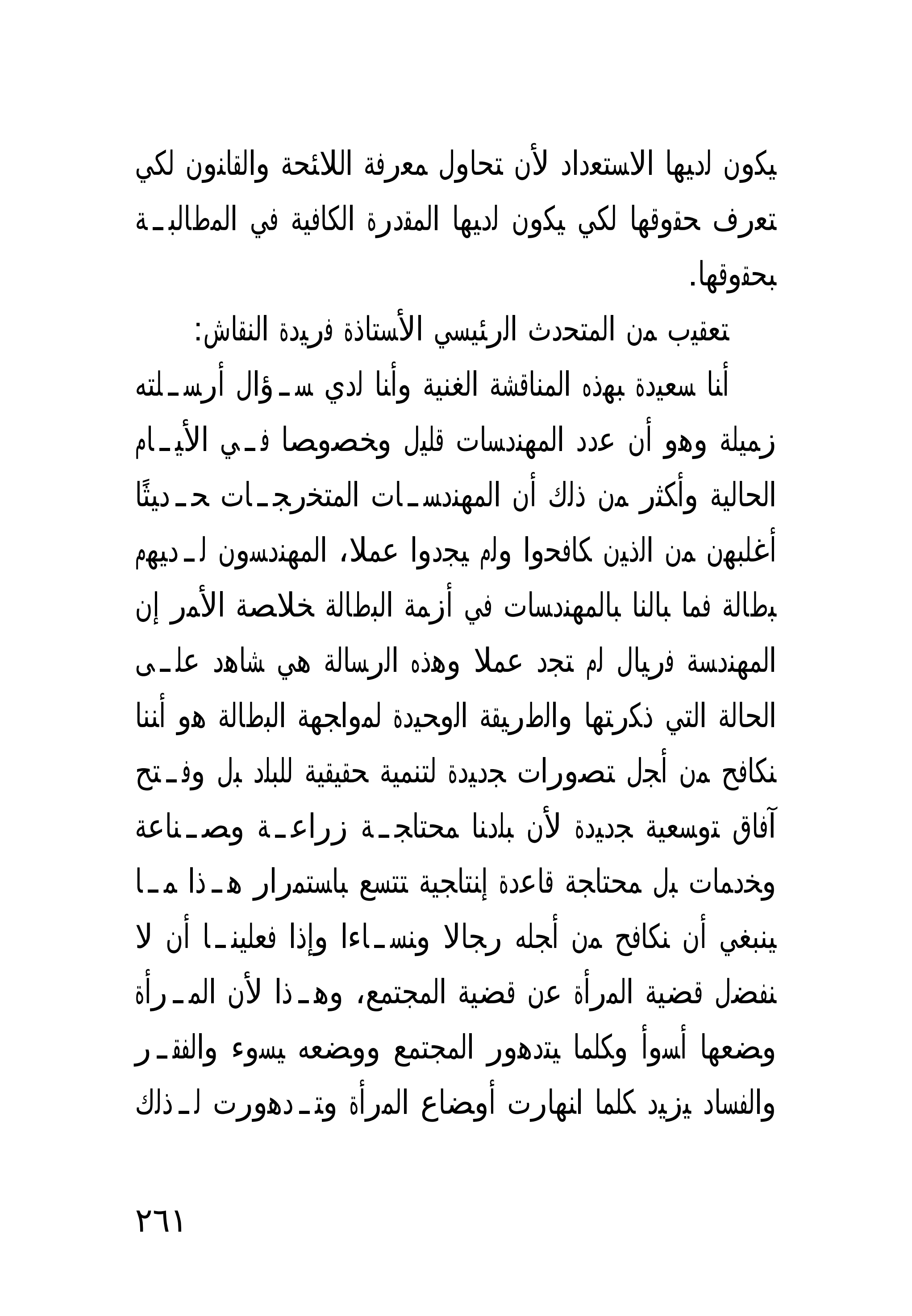
الأستاذة مفيدة أمين: إذا لم تكن المرأة هي التي تطالب بحقوقها وهي التي توجدها فلما يساندها أحد ويطالـب لهـا بحقوقها وخير دليل لنا أنا باعتباري محامية كنت من ضـمن أمينات المرأة في الحزب الذي أنتمي إليه وكنت فـي لجنـة



الحريات والتي من مقوماتها الدفاع عن المعتقلين وكنا نثبت حقوقهم ونبحث عن قضاياهم ونزورهم في المعتقلات والسجون، فإذا كنا نقود مثل هذا العمل المهني الشاق فمن باب أولى أن نكون جديرون بأن نطالب بحقوقنا ونثبت وجودنا.

المرأة لا يعوقها شيء عندما تريد تحقيق أي شيء فهي تحققه بذاتها طالما إنها مؤمنة به فأنا على سبيل المثال اخترت أن أصبح رئيس لجنة الشئون القانونية بالحزب ذلك بإثبات وجودي كمهنية وخدمتي في العمل المهني لكافة الشعب وشكرا.

الأستاذة مروة قاسم: كل نقابة مهنية لها قانون ولها لائحة وهذه اللائحة تخفى عن السيدة وعندما نطالب بها تحجب السيدة عن العمل فدائما هناك شيء غامض فأنا أتمنى أن تصبح لائحة النقابة واضحة حتى يكون فيه تمثيل للمرأة فنقابة المعلمين بها لجنة نقابية مهمة ألا وهي لجنة الشئون العلمية ولجنة المرأة وهاتان اللجنتان يكادان يكونان غير عاملتين لأن الرجل هو الذي يقودهما لأنه لا يوجد تمثيل للمرأة فهنا نريد من السيدة التي تريد أن تنزل لجنة نقابية


يكون لديها الاستعداد لأن تحاول معرفة اللائحة والقانون لكي تعرف حقوقها لكي يكون لديها المقدرة الكافية في المطالبة بحقوقها.

تعقيب من المتحدث الرئيسي الأستاذة فريدة النقاش:

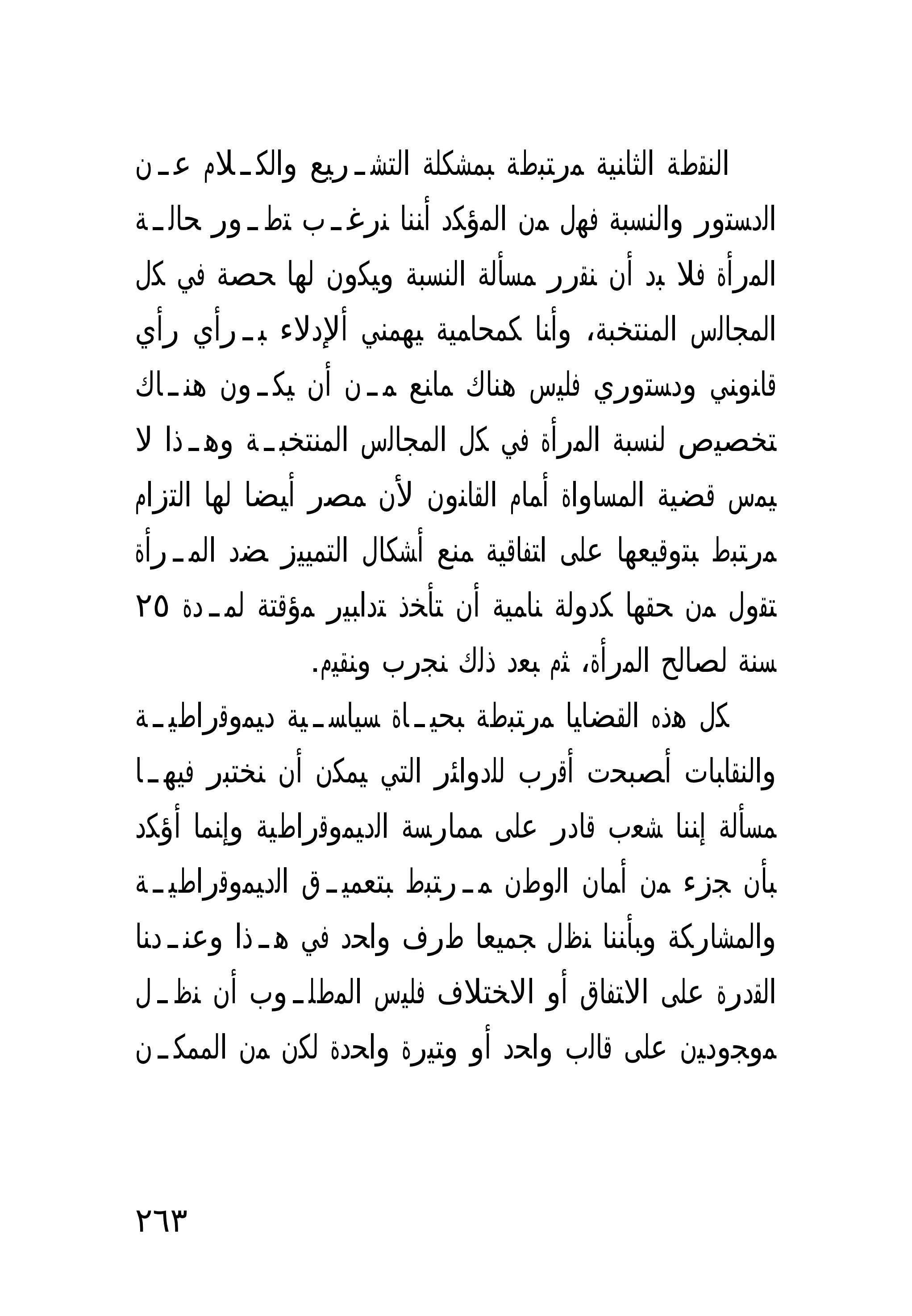
أنا سعيدة بهذه المناقشة الغنية وأنا لدي سؤال أرسلته زميلة وهو أن عدد المهندسات قليل وخصوصا في الأيام الحالية وأكثر من ذلك أن المهندسات المتخرجات حديثًا أغلبهن من الذين كافحوا ولم يجدوا عملا، المهندسون لديهم بطالة فما بالنا بالمهندسات في أزمة البطالة خلاصة الأمر إن المهندسة فريال لم تجد عملا وهذه الرسالة هي شاهد على الحالة التي ذكرتها والطريقة الوحيدة لمواجهة البطالة هو أننا نكافح من أجل تصورات جديدة لتنمية حقيقية للبلد بل وفتح آفاق توسعية جديدة لأن بلدنا محتاجة زراعة وصناعة وخدمات بل محتاجة قاعدة إنتاجية تتسع باستمرار هذا ما ينبغي أن نكافح من أجله رجالا ونساءا وإذا فعلينا أن لا نفصل قضية المرأة عن قضية المجتمع، وهذا لأن المرأة وضعها أسوأ وكلما يتدهور المجتمع ووضعه يسوء والفقر والفساد يزيد كلما انهارت أوضاع المرأة وتدهورت لذلك

فيجب علينا أن نتكاتف جميعا وأن نعمل في كل المجـالات وشكرا.

تعقيب من المعقب الرئيسي الأستاذة تهاني الجبالي:

كل المداخلات كانت فيها آراء قيمة ومفيدة فأنا أريد أن أتحدث في موضوع ورد في حديث الأسـتاذة سـامية عبـد الحميد والأستاذ يوسف في مسألة الإسلام هو الحل ربمـا لا يختلف اثنان أن الشعب المصري شعب عميق الإيمان بطبعه والإسلام في جذوره الحضارية فهو شعب متدين بطبعه لكن قضية الإسلام هو الحل يجب أن نضعها نصب أعيننا هنـاك فرق بين الإسلام كدين وبين الإسلام كفكر، الفكر هو الـذي يحرك الأحكام التي تصدر هنا وهناك.

وهناك فكر يقول أن المرأة ليست لها دور، وفكر آخـر يقول إن لها دور فعال ومؤثر فأيهما نختار تلك قضـية رأي عام، أنا درست الشريعة الإسلامية وأعلم جيدا أن الإسـلام حاسم وقاطع في موقفه تجاه المـرأة وأن دورهـا أساسـي ومركزي في الحياة العامة والأسرية، لكن يحيط بنا في بعض الأحيان تراجعات فكرية أخطر ما فيها أن تسند إلى الإسـلام والدين فترتبك.



النقطة الثانية مرتبطة بمشكلة التشـريع والكـلام عـن الدستور والنسبة فهل من المؤكد أننا نرغـب تطـور حالـة المرأة فلا بد أن نقرر مسألة النسبة ويكون لها حصة في كل المجالس المنتخبة، وأنا كمحامية يهمني ألإدلاء بـرأي رأي قانوني ودستوري فليس هناك مانع مـن أن يكـون هنـاك تخصيص لنسبة المرأة في كل المجالس المنتخبـة وهـذا لا يمس قضية المساواة أمام القانون لأن مصر أيضا لها التزام مرتبط بتوقيعها على اتفاقية منع أشكال التمييز ضد المـرأة تقول من حقها كدولة نامية أن تأخذ تدابير مؤقتة لمـدة ٢٥ سنة لصالح المرأة، ثم بعد ذلك نجرب ونقيم.

كل هذه القضايا مرتبطة بحيـاة سياسـية ديموقراطيـة والنقابات أصبحت أقرب للدوائر التي يمكن أن نختبر فيهـا مسألة إننا شعب قادر على ممارسة الديموقراطية وإنما أؤكد بأن جزء من أمان الوطن مـرتبط بتعميـق الديموقراطيـة والمشاركة وبأننا نظل جميعا طرف واحد في هـذا وعنـدنا القدرة على الاتفاق أو الاختلاف فليس المطلـوب أن نظـل موجودين على قالب واحد أو وتيرة واحدة لكن من الممكـن

أن نبقى متفقين على أننا نقدم للـوطن شـيء مهـم، لكـن الاختلاف في الوسائل.

فنحن نحتاج أن نثبت أننا نريد الأفضـل لـذلك نريـد المشاركة في كل مكان هذا منظور يجب أن لا يغيب عنـا، وأننا أحذر النقابات المهنية من أن تطرح أي كفـاءة نسـائية باعتبارها نساء أو أن أستدعي لها أصوات نساء فقـط لكـن نقدمها على أنها كفاءة قادرة على القيام بدورها مكتملة مثـل الرجل.

فليس صحيح أن المرأة التي تعمل في العمل العام بيتهـا مرتبك وزوجها غير سعيد، فالإحصائيات تدل على أن المرأة العاملة أكثر استمرارية في أداء الدور التربوي والمرأة التي تحتك بالحياة أكثر وعيا بمشاكل الحياة والمخاطر التي تحيط بها وبأسرتها وليس صحيح أن الفراغ المحيط بالمرأة ينعكس عادة على الزوج والأولاد.

دعونا ننعم بحياتنا بشكل سوي وبشكل صحيح من خلال تعاون حقيقي بين عنصري الخلية البشرية الواحدة " الرجـل والمرأة " وشكرا.

رئيس الجلسة الدكتورة هدى بدران

شكرا لمقدمة ورقة النقاش ومن
عقبت عليها، ولسيادتكم

الجلسة الرابعة

ا ؤ ر العلمي الأول للمركز
ا صري قوق ا رأة

الجلسة الرابعة المؤثرات القانونية
والاقتصادية على المشاركة السياسية
للمرأة

الجلسة الرابعة المؤثرات القانونية والاقتصادية على المشاركة السياسية للمرأة

رئيس الجلسة الدكتور إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومقرر لجنة وضع دستور ١٩٧١.

- المحدثون الرئيسيون:

الأستاذة الدكتور نبيلة إسماعيل رسلان وكيل كلية الحقوق جامعة طنطا.

" نظام القوائم الانتخابية هل يساعد على تحسين مشاركة النساء في عملية الانتخاب؟ ".

الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

" الوضع الاقتصادي للنساء هل يساعد على إحجامهن عن العمل بفاعلية في الميدان السياسي ".

- المعقبون:

الأستاذة الدكتورة منى البرادعي أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ الدكتور حسام لطفي أستاذ القانون المدني بكليـة الحقوق جامعة القاهرة - فرع بني سويف.

وقائع الجلسة

رئيس الجلسة الدكتور إبراهيم درويش

يسعدني أن أسهم وأساهم في هذا المؤتمر وفي أول مرة في حياتي طبعا ألتقي فيها بمؤتمر من خمسمائة سيدة وآنسة وهذا شيء يثير الرعب والفزع، وإن ما يساعدني إني أجلس بين أستاذتين فاضلتين وأستاذ فاضل.

طبعا الموضوع في منتهى الأهمية ليس لكونه متعلق بما جرى عليه التقليد بشأن حقوق المرأة أو غيره لأن المرأة لها حق مثل الرجل سواء بسواء وقد كفل الدستور ذلك في كثير من نصوصه حتى ومنو غير هذه النصوص لقد شرفت حين عملت مقرر للجنة القومية لوضع الدستور ولم يكن يدور في خلد أي عضو من أعضاء اللجنة القومية أي تفرقـة إطلاقًـا بين عنصري المجتمع إطلاقًا فالحقوق لا تنال بالتمني وتنال بالممارسة، وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

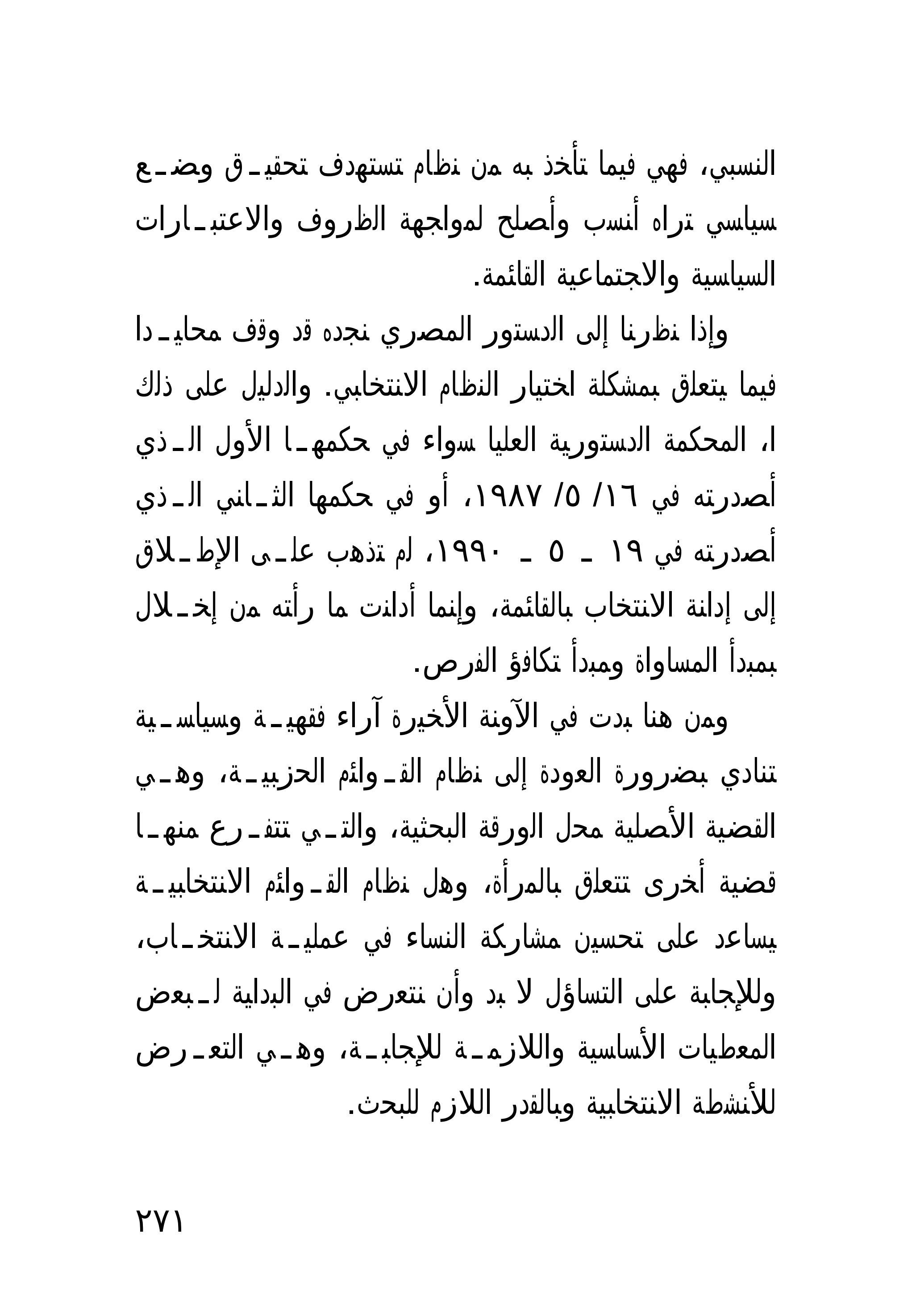
الحق حقكم ومعكم ولكن يمارس بكم ولم أستعمل نون النسوة إطلاقًا، المسألة ابتداء وانتهاء هي أنتم لا آخر.

والآن يسعدني أن أقدم أ. د نبيلة رسلان في موضعه حيوي شغل بال المشرعين منذ دستور ١٩٢٣ إلى الآن والآن نبدأ في موضوع في غاية الأهمية وقفز إلى الساحة التشريعية مرة أخرى هو موضوع الانتخاب بالقوائم الانتخابية أو افردي فهل يمكن من خلاله أن تمارس المرأة حقها المقرر دستوريا الموضوع في منتهى الأهمية وقد سعدت جدا بقراءة هذه الورقة.

- **وضع المشكلة:**

إن الأنظمة الانتخابية ليست قوالب جامدة تفرض على المشرعين ككل لا يتجزأ، وإنما يحق لكل دولة أن تتخير ما تشاء من الأنظمة وأن تمزج بينها بما يحقق مصالحها، وإن كل ذلك مرهون بأن تتخير كذلك ما يتفق مع كل نظام من إجراءات وتدابير لازمة لتطبيقه.

فقد ترى الدولة أن تأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة وقد ترى أن تأخذ بنظام الانتخاب الفردي، وقد ترى أن تأخذ بنظام الأغلبية النسبية، وقد ترى أن تأخذ بنظام التمثيل



النسبي، فهي فيما تأخذ به من نظام تستهدف تحقيـق وضـع سياسي تراه أنسب وأصلح لمواجهة الظروف والاعتبـارات السياسية والاجتماعية القائمة.

وإذا نظرنا إلى الدستور المصري نجده قد وقف محايـدا فيما يتعلق بمشكلة اختيار النظام الانتخابي. والدليل على ذلك ا، المحكمة الدستورية العليا سواء في حكمهـا الأول الـذي أصدرته في ١٦/ ٥/ ١٩٨٧، أو في حكمها الثـاني الـذي أصدرته في ١٩ ـ ٥ ـ ١٩٩٠، لم تذهب علـى الإطـلاق إلى إدانة الانتخاب بالقائمة، وإنما أدانت ما رأته من إخـلال بمبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص.

ومن هنا بدت في الآونة الأخيرة آراء فقهيـة وسياسـية تنادي بضرورة العودة إلى نظام القـوائم الحزبيـة، وهـي القضية الأصلية محل الورقة البحثية، والتـي تتفـرع منهـا قضية أخرى تتعلق بالمرأة، وهل نظام القـوائم الانتخابيـة يساعد على تحسين مشاركة النساء في عمليـة الانتخـاب، وللإجابة على التساؤل لا بد وأن نتعرض في البداية لـبعض المعطيات الأساسية واللازمـة للإجابـة، وهـي التعـرض للأنشطة الانتخابية وبالقدر اللازم للبحث.

- ## النظم الانتخابية:

تختلف الأساليب والوسـائل المسـتخدمة فـي الـدول المعاصرة لدعوة أعضاء هيئة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات السياسية، كانتخاب رئيس الجمهورية أو التشريعية الخاصة بأعضاء المجالس النيابيـة، أو المحليـة المتعلقـة بعضوية المجالس المحلية. وفي جميع الصـور والأشـكال الانتخابية يكون الهدف هو تمكين المواطن " عضـو هيئـة الناخبين " من ممارسة سلطاته في الحكم التي يتمتع بها كاملة إبان عمليات الاقتراع العام. وما يعنينا هنا أن سلطة الاقتراع العام أو التصويت في جوهرها تعني " اختيـار المرشـحين بواسطة الناخبين ".

أما فيما يتعلق بالأساليب المختلفة المستخدمة للتصـويت فإنها تعني بعبارة أخرى اختلاف الأنظمة الانتخابية من حيث كيفية إدلاء الناخب بصوته فيها، ومن حيث مدى ما يتمتع به من حرية وسرية في الاختيار للمرشح في ظل نظام الانتخاب " الفردي " أو للقائمة أو القوائم التي يوافق علـى مرشـحيها وبرامجها في ظل نظام " الانتخاب بالقائمة " على اخـتلاف

صوره، ومن حيث أعمال الاقتـراع بالأغلبيـة المطلقـة أو التمثيل النسبي لعدد الأصوات.

ويرجع هذا الاختلاف في كيفية التصويت إلى اخـتلاف التشريعات الانتخابية في تبني أحد هذه الـنظم دون غيـره، تغليبا فيها لوجهة نظر دون غيرها من وجهات النظر القائمة عليها أنظمة الانتخاب. وهو الأمر الذي يصدق تماما علـى النظام المصري للانتخابات الذي كان من المتعين أن يتبنـى أسلوب الانتخاب بالقائمة عقب عدوله مباشـرة عـن نظـام الحزب الواحد وأخذه بتعدد الأحزاب السياسـية [1]، الـذين يعني تعدد برامج تلك الأحزاب، ومن ثم قوائم مرشحيها، لا أن يتمسك بنظام الانتخاب الفردي في ظل تعد الأحزاب.

والذي يهمنا من استعراض أساليب الاقتراع أو التصويت المختلفة هو استخلاص أفضلها وأكثرها ملاءمـة لظـروف وواقع المجتمع المطبقة فقيه وتأثيرا علـى عمليـة التمثيـل

---

[1] المادة الأولى من الدستور المصري تنص بعد تعديلها بتـاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٠ على " يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربيـة على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ".

النيابي في البرلمان. وأنظمـة الانتخـاب بـين دول العـالم الديمقراطي تتردد بين: ـ

- ## نظام الانتخاب الفردي:

يقصد بالانتخاب الفردي أن يمنح الناخب صوته إلى أحد المرشحين بهدف توصيله لشغل أحد مقاعد المجلس النيـابي. وفي هذه الحالة تكون الدائرة الانتخابية ضـيقة أو صـغيرة نسبيا. ويمتاز الانتخاب الفردي ببسـاطته وتيسـيره لمهمـة الناخب الذي يطلب منه انتخاب شخص واحد فقط في دائـرة صغيرة، يسهل فيها على الناخب المفاضلة بـين المرشـحين وهو على بينة من مدى مقدرتهم وكفاءتهم. فضـلاً عـن أن الانتخاب الفردي يضمن نوعا من التمثيل لأحزاب الأقليـة، ذلك لأن أحزاب الأقلية في مجموع الدول لا تقدم أن تكـون لها الأغلبية في عدد من الدوائر لصغر الدائرة.

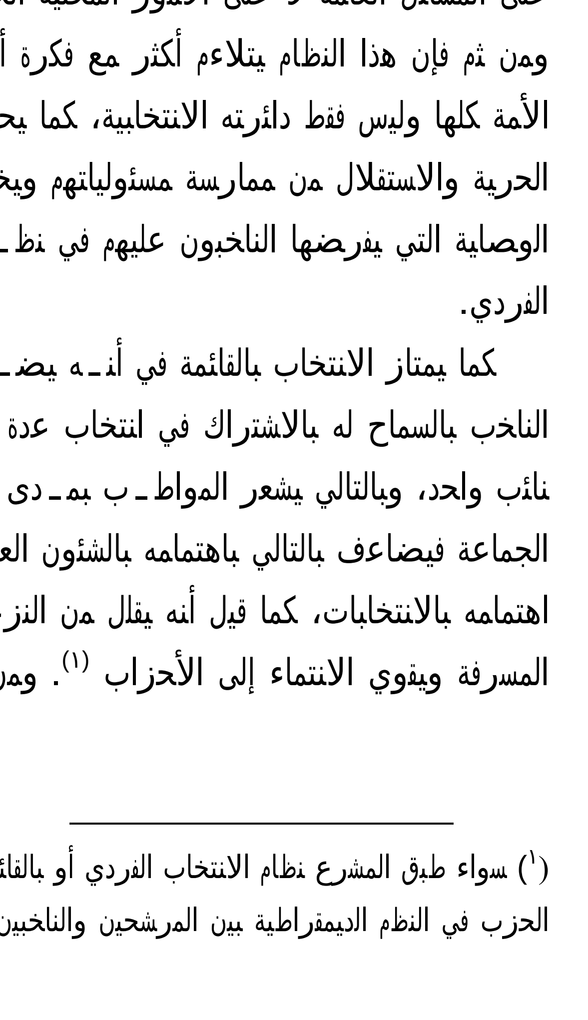
ومن العيوب التي وجهت على الانتخاب الفـردي أنـه يجعل الانتخابات صراعا بين أشخاص، يتأثر فيها الناخـب بالمرشحين عن طريـق تـأثره بالاعتبـارات الشخصـية، كشخصية المرشح وشعبيته.. الخ. كما عيب علـى النظـام الفردي أنه يجعل النائب أسير دائرته، يخضع لضغوط ناخبيه

ومطالبهم الخاصة، وهو ما لا يتفق مع مبادئ النظام النيابي الذي يعتبر النائب ممثلاً للأمة بأسرها.

كما عيب على نظام الانتخاب الفردي انتشـار الرشـوة الانتخابية والتدخل الحكومي في الانتخـاب نتيجـة لصـغر الدائرة وإمكان التأثير على الناخبين بالمال. كما عيب عليـه أيضا انخفاض كفاءة أعضاء المجالس النيابية، لأنـه كلمـا صغرت الدائرة الانتخابية كلما قلت الكفاءات البارزة فيهـا. وهو ما ظهر واضحا في الانتخابات الأخيرة من بروز قـوة المال، وابتعاد الكفاءات، وغلبة المصـالح الصـغيرة بـين المرشح والناخب، وضرب الهدف الرئيسي من الانتخابـات وهو بروز المبادئ والسياسات والتي ضحى بها على مـذبح المصالح الخاصة الصغيرة.

- **نظام الانتخاب بالقائمة:**

يراد بالانتخاب بالقائمة قيام الناخب بإعطاء صوته لعدد من المرشحين تضمهم قائمة واحدة في إطار نفـس الـدائرة الانتخابية، بهدف تمكينهم من شغل مقعدين أو أكثر من مقاعد المجالس النيابية. وهو الأمر الذي يستلزم اتسـاع النطـاقين

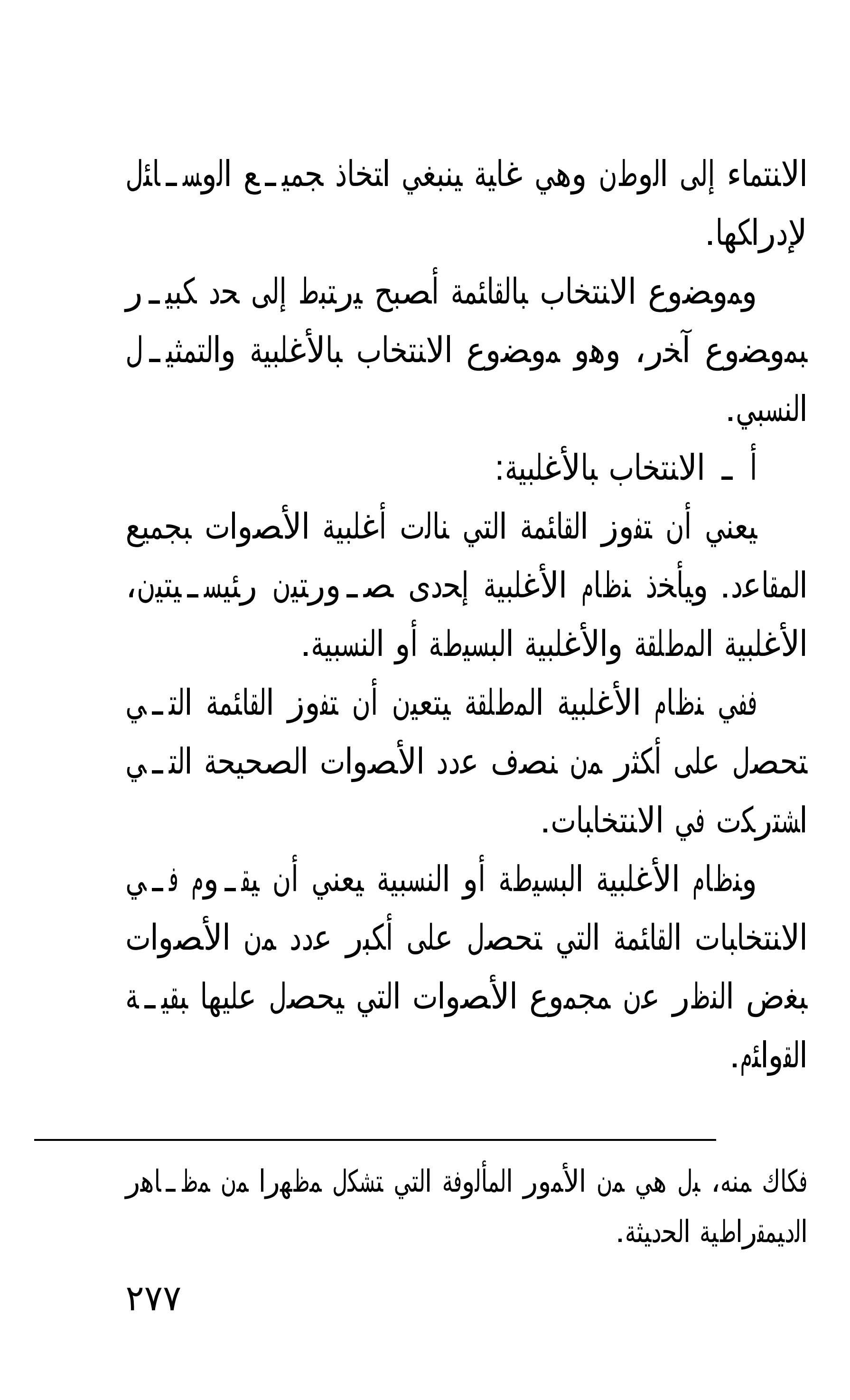


الجغرافي والسكاني الدائرة الانتخابية والتي يمثلها في ظـل هذا النظام العديد من النواب وليس نائبا واحدا.

ويمتاز الانتخاب بالقائمة بأنه يجعل اهتمام النائب منصبا على المسائل العامة لا على الأمور المحلية الخاصة بدائرته. ومن ثم فإن هذا النظام يتلاءم أكثر مع فكرة أن النائب يمثل الأمة كلها وليس فقط دائرته الانتخابية، كما يحقـق للنـواب الحرية والاستقلال من ممارسة مسئولياتهم ويخلصـهم مـن الوصاية التي يفرضها الناخبون عليهم في نظـام الانتخـاب الفردي.

كما يمتاز الانتخاب بالقائمة في أنـه يضـاعف حقـوق الناخب بالسماح له بالاشتراك في انتخاب عدة نواب بدلاً من نائب واحد، وبالتالي يشعر المواطـب بمـدى أهميتـه فـي الجماعة فيضاعف بالتالي باهتمامه بالشئون العامة، ويتزايـد اهتمامه بالانتخابات، كما قيل أنه يقلل من النزعـة الفرديـة المسرفة ويقوي الانتماء إلى الأحزاب [1]. ومن ثـم يقـوي

([1]) سواء طبق المشرع نظام الانتخاب الفردي أو بالقائمة فإن وسـاطة الحزب في النظم الديمقراطية بين المرشحين والناخبين أمر حتمـي لا



الانتماء إلى الوطن وهي غاية ينبغي اتخاذ جميـع الوسـائل لإدراكها.

وموضوع الانتخاب بالقائمة أصبح يرتبط إلى حد كبيـر بموضوع آخر، وهو موضوع الانتخاب بالأغلبية والتمثيـل النسبي.

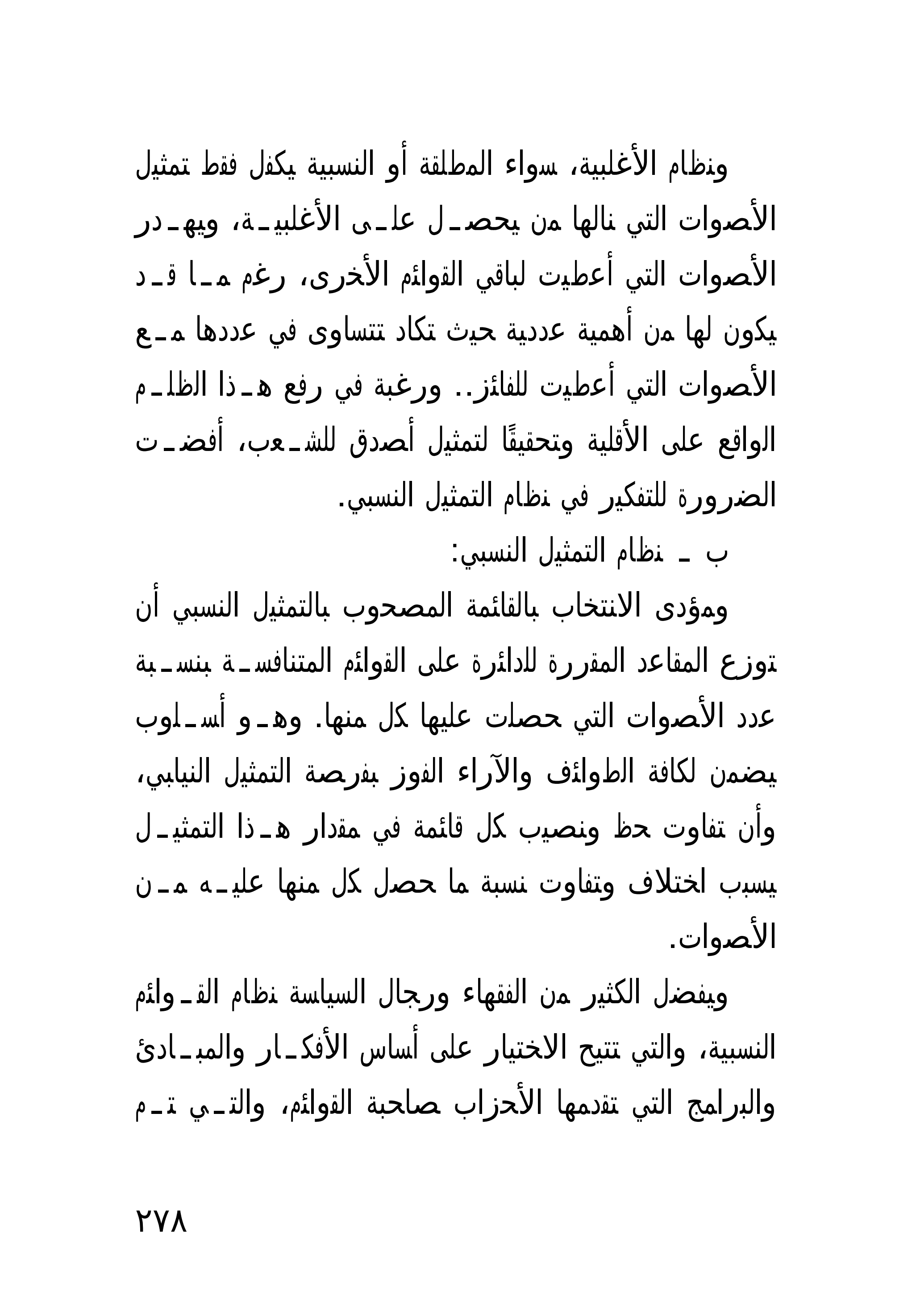
أ ـ الانتخاب بالأغلبية:

يعني أن تفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد. ويأخذ نظام الأغلبية إحدى صـورتين رئيسـيتين، الأغلبية المطلقة والأغلبية البسيطة أو النسبية.

ففي نظام الأغلبية المطلقة يتعين أن تفوز القائمة التـي تحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة التـي اشتركت في الانتخابات.

ونظام الأغلبية البسيطة أو النسبية يعني أن يقـوم فـي الانتخابات القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي يحصل عليها بقيـة القوائم.

فكاك منه، بل هي من الأمور المألوفة التي تشكل مظهرا من مظـاهر الديمقراطية الحديثة.


ونظام الأغلبية، سواء المطلقة أو النسبية يكفل فقط تمثيل الأصوات التي نالها من يحصل على الأغلبية، ويهدر الأصوات التي أعطيت لباقي القوائم الأخرى، رغم ما قد يكون لها من أهمية عددية حيث تكاد تتساوى في عددها مع الأصوات التي أعطيت للفائز.. ورغبة في رفع هذا الظلم الواقع على الأقلية وتحقيقًا لتمثيل أصدق للشعب، أفضت الضرورة للتفكير في نظام التمثيل النسبي.

ب ـ نظام التمثيل النسبي:

ومؤدى الانتخاب بالقائمة المصحوب بالتمثيل النسبي أن توزع المقاعد المقررة للدائرة على القوائم المتنافسة بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل منها. وهو أسلوب يضمن لكافة الطوائف والآراء الفوز بفرصة التمثيل النيابي، وأن تفاوت حظ ونصيب كل قائمة في مقدار هذا التمثيل يسبب اختلاف وتفاوت نسبة ما حصل كل منها عليه من الأصوات.

ويفضل الكثير من الفقهاء ورجال السياسة نظام القوائم النسبية، والتي تتيح الاختيار على أساس الأفكار والمبادئ والبرامج التي تقدمها الأحزاب صاحبة القوائم، والتي تم

الاختيار من بينها، فيمنع نظام القـوائم النسـبية وسـيطرة النزاعات القبلية والعشائرية، كما يمنع سيطرة رأس المـال وتسلله لإفساد إرادة الناخبين، كما يمنح أيضا الانتخاب على أساس العوامل الشخصية التي تكون هي أسـاس التفضـيل لاختيار المرشح.

وإذا وضعنا في الاعتبار أن نظام القوائم النسبية يـدفع الأحزاب لاختيار العناصر الصالحة لتصدر بها قوائم، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تمثيل بعض الفئات المهمشة في المجتمع، ويكون فرض لتعزيز تمثيل النساء والشباب وكـذلك تمثـل الأقباط.

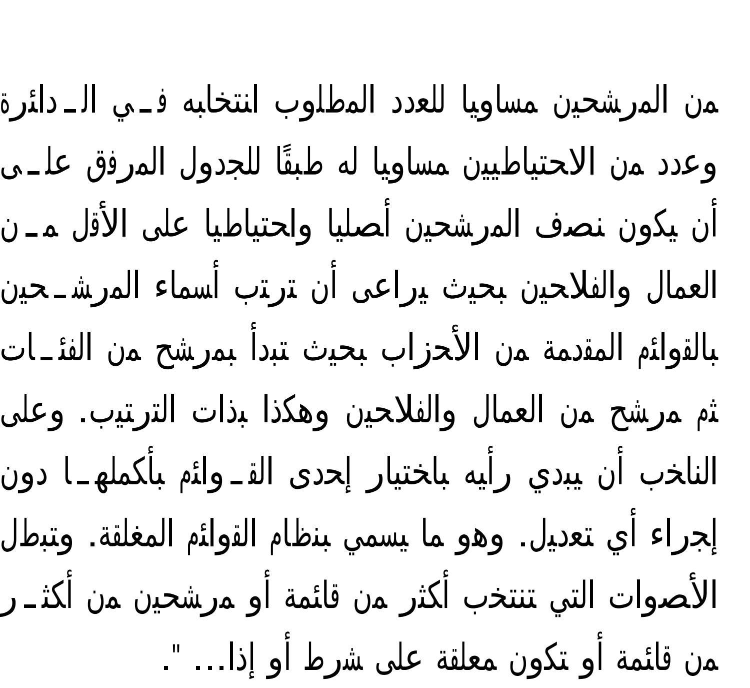
ولنظام التمثيل النسبي صور كثيرة تختلف فيمـا بينهـا بحسب مدى الحرية التي تتركها للناخب في اختيار مرشحيه. فمنها التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، والتمثيل النسبي مـع إمكان المزج بين القوائم، وأسلوب التصويت مـع التفضـيل الذي يعطي للناخب حق التعديل في ترتيب المرشـحين فـي القائمة التي يعطي صوته لها.

ومن خلال هذا العرض تبين لدينا أن لكل مـن أنظمـة الانتخاب الفردي أو بالقائمة مطلقة كانت أم نسبية، أنها تستند

إلى حساب الأغلبية المطلقة أو النسبية لعدد الأصوات ولهـذا النظام مزاياه وعيوبه التي دفعت بالدول إلى الإقـلاع فـي نظمها الانتخابية عن هذا النظام أو ذاك لتتبنى النظام الـذي يبدو لها جديرا بتلافي عيوب سابقة. وهو الأمـر الواضـح تماما في التجربة المصرية.

فالنظام المصري لم يأخذ بطريقة واحـدة مـن طـرق الانتخاب، وإنما أخذ بعدة نظم انتخابية، فقد أخـذ المشـرع المصري لفترة طويلة ـ وما زال في هذه الفترة الزمنيـة ـ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية بصورته المطلقة والنسبية.

إلا أنه قد عدل عنه في انتخاب مجلس الشـعب لنظـام القائمة بالتمثيل النسبي عام ١٩٨٤ حيث صدر القانون رقـم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة الخامسة مكرر من قـانون مجلـس الشعب المعدل على القواعد المنظمة لانتخابات مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية بأن يكون لكل حـزب قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثـر من مرشحي حزب واحد. ويحدد لكل قائمة رمز يصدر بـه قرار من وزير الداخلية، ويجب أن تتضمن لكل قائمة عـددا



من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعدد من الاحتياطيين مساويا له طبقًا للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم المقدمة من الأحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال والفلاحين وهكذا بذات الترتيب. وعلى الناخب أن يبدي رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها دون إجراء أي تعديل. وهو ما يسمي بنظام القوائم المغلقة. وتبطل الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو إذا... ".

كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ على الأحكام الخاصة بالتمثيل النسبي فجاء بها " ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقًا لنظام القوائم الحزبية بحيث تعطي كل قائمة عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها وتعطي القواعد المتبقية بعد تلك القائمة للقائمة الحائزة أصلاً على أكثر الأصوات، وأضافت المادة حكما آخر وهو أنه لا يمثل بالمجلس الحزب

الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل مـن مجموع الأصوات التي أعطيت على مستوى الجمهورية.

وهذا النظام الذي طبق في مصر بالقـانون رقـم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ينطوي على عيوب كثيرة تأرق بينه وبين النظم الانتخابية بالقائمة مع التمثيل النسبي والسائدة في بلاد أخرى. وأول هذه العيوب اشتراط القانون حصول قـوائم الحـزب السياسي على نسبة ٨ % من الأصوات الصحيحة المدلى بها على مستوى الجمهورية حتى يمكن للحزب أن يمثـل فـي مجلس الشعب. وهي نسبة مرتفعة يصعب على كثيـر مـن الأحزاب الصغيرة في مصر الحصول عليها. وقد أدى هـذا القيد إلى قصر التمثيل البرلماني في هذه الانتخابـات علـى الحزب الوطني وحزب الوفد. إذ حصل الأول على ٧٢,٩٨٧ % من الأصوات الصحيحة، وحصل الثـاني بتحالفـه مـع الإخوان المسلمين على نسـبة ١٥,١١٩ %. بينمـا فشـلت أحزاب العمل والأحرار والتجمع في الحصول علـى مقعـد واحد بسبب حاجز الـ ٨ %.

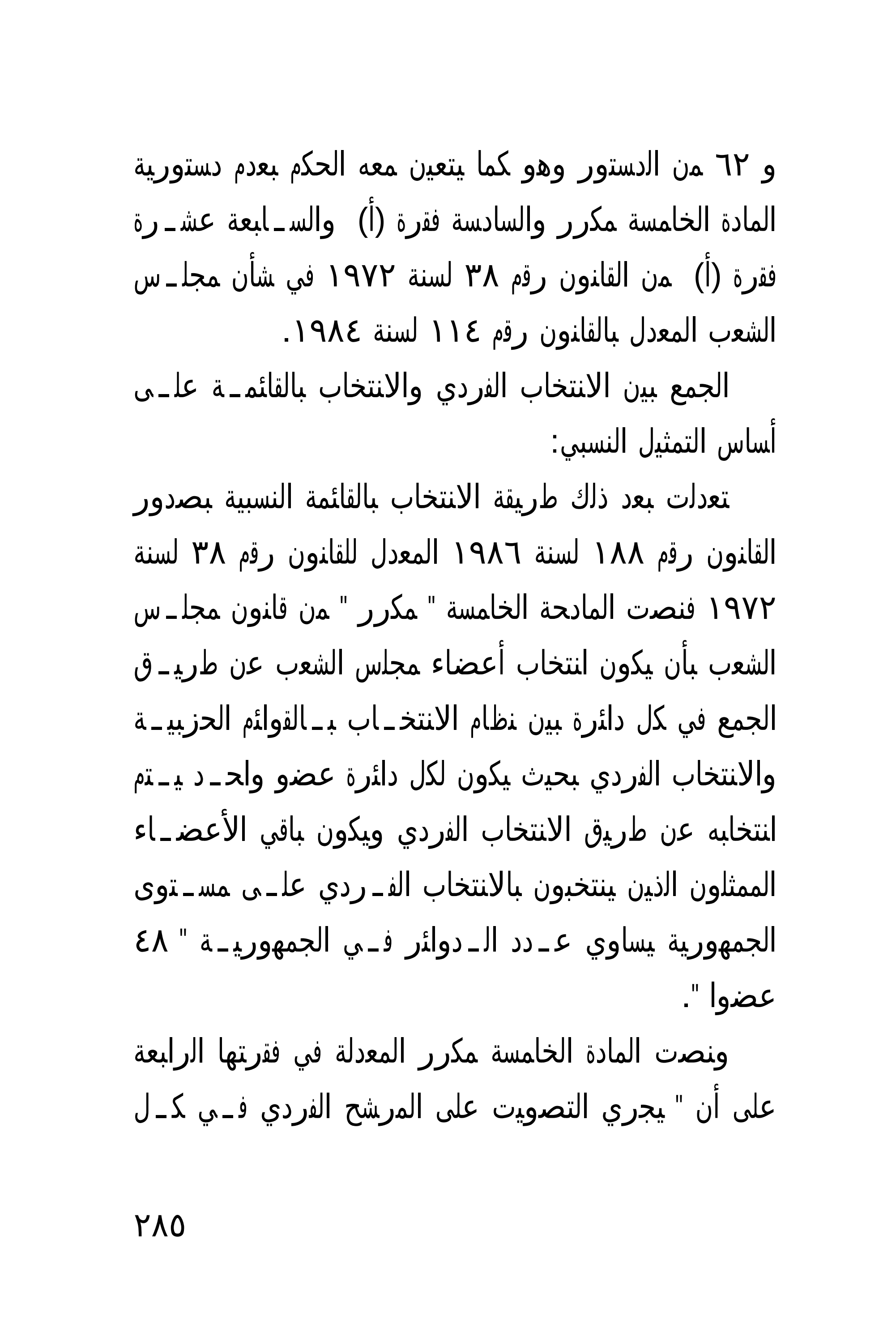
كما انطوت المفارقة في هـذا النظـام علـى تحويـل الأصوات الخاصة بهذه الأحزاب التي لم تحصل على النسبة

المطلوبة إلى حزب الأغلبية الحائز على أعلى الأصوات.
وقد تم الطعن على نصوص القانون الجديد رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ بعدم الدستورية وقضت المحكمة الدستورية العليا فعلاً بعد دستورية المواد ألف مكرر والسادسة فقرة (أ) والسابعة عشرة فقرة (أ) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ واستند حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١٦ مايو ١٩٨٧ بأن هذه المواد قصرت حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب السياسية وأن ذلك يؤدي إلى حرمان طائفة من المواطنين غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية وأن ذلك يؤدي إلى حرمان طائفة من المواطنين غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية من حق كفله لهم الدستور في هذه المادة ٦٢ منه كما يؤدي إلى الإخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليها في المادتين ٨ و ٤ من الدستور وأضافت المحكمة بحيثيات حكمها أنه لما كانت المادة ٦٢ من الدستور قد نصت على حق المواطن في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقًا لأحكام القانون ومن أن مساهمته في الحياة

العامة واجب وطني فإن القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذه الحقوق يتعين ألا يـؤدي إلـى مصـادرتها أو الانتقاص منها.

وإذا كان مؤدى المادة الخامسة مكرر والسادسة فقرة (أ) والسابقة عشرة فقرة (أ) من القانون رقم ٣٨ لسـنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ المطعون عليهـا أن المشرع قد نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلـك مـن النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذي ينتمـي إليـه المرشح المثبت إدراجه فيها شرطًا حتميا لقبـول ترشـيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشـعب علـى المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب وحرم بالتالي غير هؤلاء مـن ذلـك الحـق دون مقتضى طبيعة ومتطلبات مباشرته.

وإذا كان حق الترشيح من الحقوق العامة التـي كفلهـا الدستور في المادة ٦٢ فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على إهدار لأصله وإخلال بمبدأي تكـافؤ الفـرص والمساواة في القانون ويشكل بالتالي مخالفة للمـواد ٨ و ٤٠


و ٦٢ من الدستور وهو كما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر والسادسة فقرة (أ) والسـابعة عشـرة فقرة (أ) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلـس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤.

الجمع بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمـة علـى أساس التمثيل النسبي:

تعدلت بعد ذلك طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية بصدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فنصت المادحة الخامسة " مكرر " من قانون مجلـس الشعب بأن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريـق الجمع في كل دائرة بين نظام الانتخـاب بـالقوائم الحزبيـة والانتخاب الفردي بحيث يكون لكل دائرة عضو واحـد يـتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي ويكون باقي الأعضـاء الممثلون الذين ينتخبون بالانتخاب الفـردي علـى مسـتوى الجمهورية يساوي عـدد الـدوائر فـي الجمهوريـة " ٤٨ عضوا ".

ونصت المادة الخامسة مكرر المعدلة في فقرتها الرابعة على أن " يجري التصويت على المرشح الفردي فـي كـل

دائرة في الوقت ذاته الذي يجري فيه التصويت على القـوائم الحزبية وذلك في ورقة مستقلة ويحدد لكل فرد رمز أو لون مستقل يصدر به قرار من وزير الداخلية وتبطل الأصـوات التي تنتخب أكثر من مرشح واحد أو تكون الأصوات معلقـة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على ورقة غيـر التـي سلمها إليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه ".

نص المشرع أيضا على إعلان انتخاب المرشح الفردي الذي حصل على أكبر عدد من الأصـوات الصـحيحة فـي دائرته الانتخابية أيا كانت صفته التي رشح بها على ألا تقل الأصوات التي حصل عليهـا عـن ٢٠ % مـن مجمـوع الأصوات الصحيحة في الدائرة وإلا أعيـد الانتخـاب بـين المرشح الحاصل على أكثر الأصوات والمرشح التالي له في عدد الأصوات ويفوز في الجولة الثانية من يحصل على أكثر الأصوات.

وهذا النظام الانتخابي قـد تلافـى بعـض الانتقـادات الموجهة إلى النظام الانتخابي في ظل القـانون ١٤٤ لسـنة ١٩٨٣ والذي قضى بعدم دستوريته، وذلك بتخفيفه من نظام

القوائم الحزبية من ناحية وإلغاء تخصيص مقاعـد محـددة للمرأة وكذلك التخلي عن منح المقاعد المتبقية للقائمة الفائزة بأكبر الأصوات والعودة إلى قاعدة الانتخابات التكميلية عنـد خلو مكان أحد أعضاء المجلس.

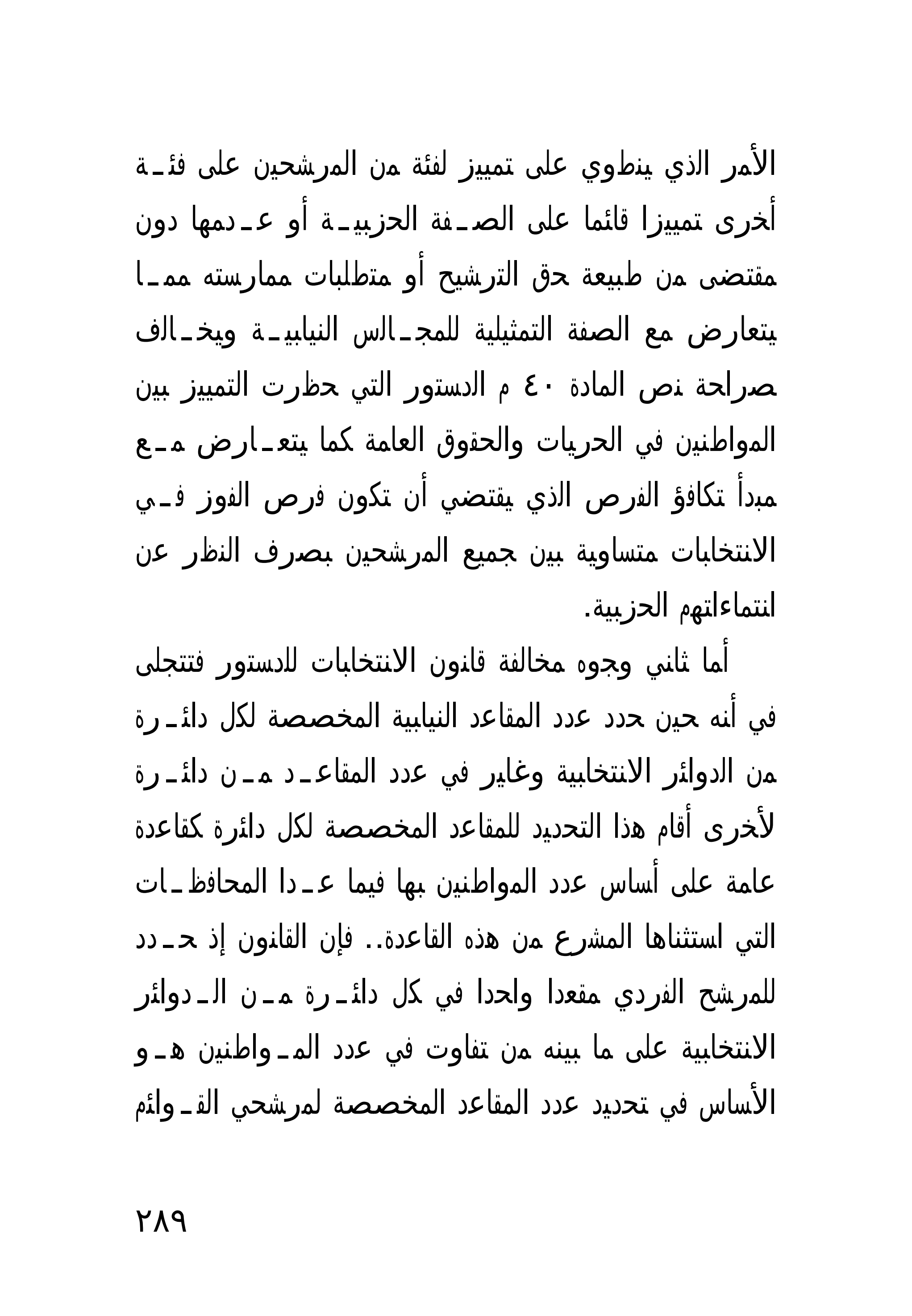
إلا أن هذا التعديل لم يكسـر حـاجز الـ ـ ٨ % فـي انتخابات أبريل ١٩٨٧ حيث فشل حزبي التجمع والأمة فـي الحصول على نسبة ٨ % واستبعدا بالتـالي مـن التوزيـع وحصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعد، وتحالف العمل مع الإخوان على ٦٠ مقعد، وحصل حزب الوفد على ٣٥ مقعد. أما المستقلون فقد حصلوا على ٥ مقاعد.

وقد انتقد هذا النظام الانتخابي لأسباب أهمها أنه يـؤدي إلى منافسة مرشحي الأحزاب السياسـية للمسـتقلين علـى المقاعد الفردية.. كما أن توحيد الدوائر الانتخابية للمرشحين الفرديين والمرشحين المستقلين الذين عليهم أن يقودوا معركة داخل دوائر انتخابية واسعة المساحة.

طعن بعدم دستورية مواد القـانون رقـم ١٨٨٨ لسـنة ١٩٨٦ وبطلان مجلس الشعب المنتخب لسنة ١٩٨٧ وقضت المحكمة الدستورية العليا في ١٩ مايو لسـنة ١٩٩١ بعـدم

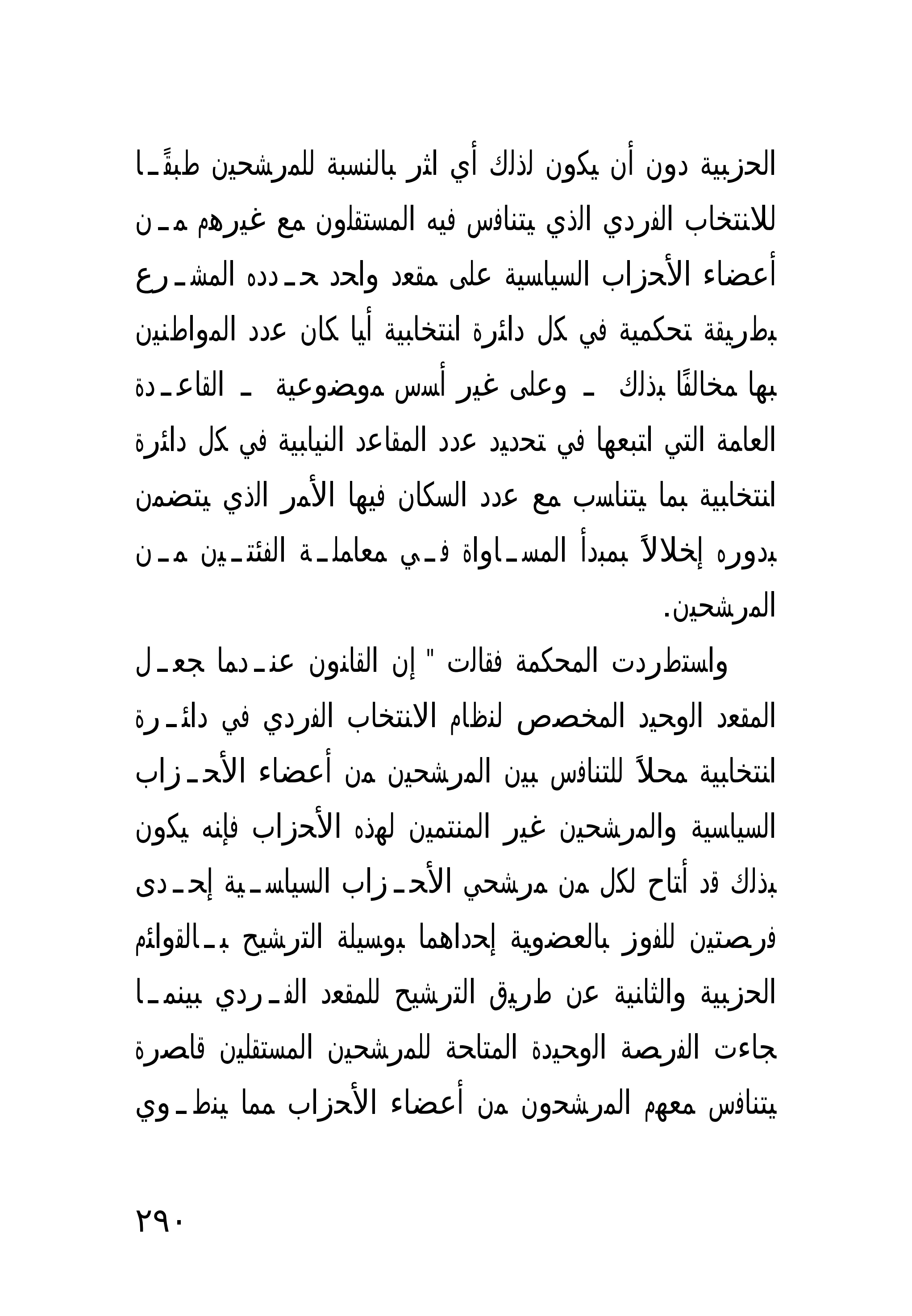
دستورية المادة الخامسة (أ) من هذا القانون وبطلان تشكيل مجلس الشعب المنتخب لسنة ١٩٨٧.

واستندت المحكمة الدستورية إلى أن قانون الانتخاب قد خالف الدستور إذ خص مرشحي القوائم الحزبية في كل دائرة انتخابية بعدد من المقاعد يصل في بعضها إلى ثلاثة عشر فقط بينما حدد نظام الانتخاب الفردي مقعدا واحدا لم يجعله مقصورا على المرشحين المستقلين عن الأحزاب السياسية بل كان مجالاً للمنافسة بين هؤلاء المرشحين وغيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية فميز القانون بذلك بين فئتين إذ خص المرشحين بالقوائم الحزبية بعدد من المقاعد النيابية التي تصل في مجملها على مستوى الجمهورية إلى ما يقرب من تسعة أعشار المقاعد النيابية في مجلس الشعب بينما هبط بعدد المقاعد المتاحة للمرشحين المستقلين غير المنتمين لأحزاب سياسية - بفرض فوزهم فيها - إلى عشر إجمالي المقاعد النيابية. زيادة طفيفة بما ينفتح به أيضا لأعضاء الأحزاب السياسية فرص الفوز بجميع مقاعد مجلس الشعب بينما لا تتجاوز فرص الفوز للمستقلين بأي حال العشر تقريبا من عدد المقاعد النيابية



الأمر الذي ينطوي على تمييز لفئة من المرشحين على فئة أخرى تمييزا قائما على الصفة الحزبية أو عدمها دون مقتضى من طبيعة حق الترشيح أو متطلبات ممارسته مما يتعارض مع الصفة التمثيلية للمجالس النيابية ويخالف صراحة نص المادة ٤٠ م الدستور التي حظرت التمييز بين المواطنين في الحريات والحقوق العامة كما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي يقتضي أن تكون فرص الفوز في الانتخابات متساوية بين جميع المرشحين بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

أما ثاني وجوه مخالفة قانون الانتخابات للدستور فتتجلى في أنه حين حدد عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وغاير في عدد المقاعد من دائرة لأخرى أقام هذا التحديد للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على أساس عدد المواطنين بها فيما عدا المحافظات التي استثناها المشرع من هذه القاعدة.. فإن القانون إذ حدد للمرشح الفردي مقعدا واحدا في كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينه من تفاوت في عدد المواطنين هو الأساس في تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم



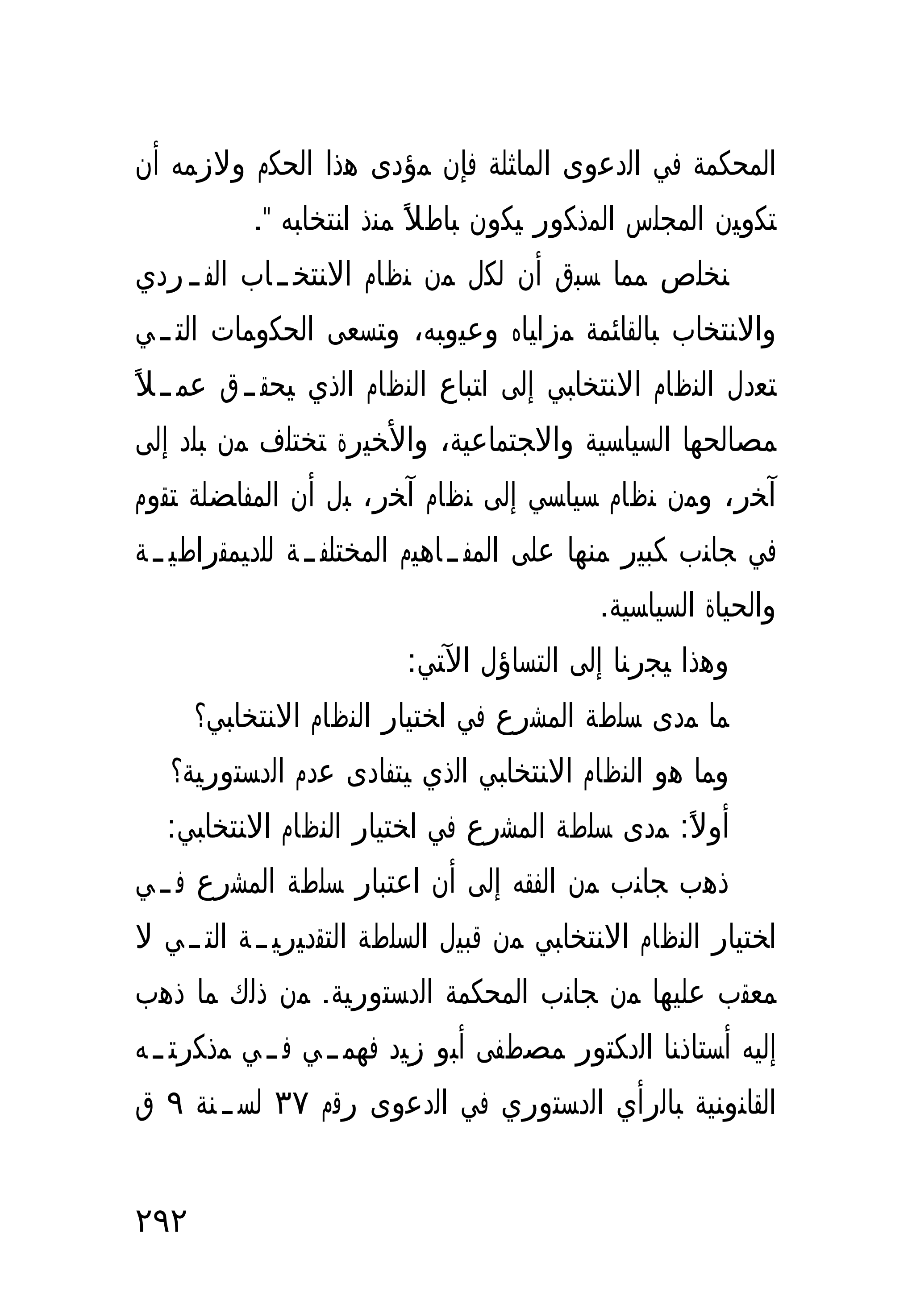
الحزبية دون أن يكون لذلك أي اثر بالنسبة للمرشحين طبقًا للانتخاب الفردي الذي يتنافس فيه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية على مقعد واحد حدده المشرع بطريقة تحكمية في كل دائرة انتخابية أيا كان عدد المواطنين بها مخالفًا بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التي اتبعها في تحديد عدد المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها الأمر الذي يتضمن بدوره إخلالاً بمبدأ المساواة في معاملة الفئتين من المرشحين.

واستطردت المحكمة فقالت " إن القانون عندما جعل المقعد الوحيد المخصص لنظام الانتخاب الفردي في دائرة انتخابية محلاً للتنافس بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب فإنه يكون بذلك قد أتاح لكل من مرشحي الأحزاب السياسية إحدى فرصتين للفوز بالعضوية إحداهما بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية والثانية عن طريق الترشيح للمقعد الفردي بينما جاءت الفرصة الوحيدة المتاحة للمرشحين المستقلين قاصرة يتنافس معهم المرشحون من أعضاء الأحزاب مما ينطوي

على التمييز بين الفرص المتاحة للفوز بالعضوية ويتعارض بالتالي مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدسـتور ".

وانتهت المحكمة من ذلك إلى أن " لما كانت تلك المـادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شـأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسـنة ١٩٨٦ بمـا نصت عليه من أن يكون دائرة عضو واحد يتم انتخابه عـن طريق الانتخاب الفردي ويكون انتخـاب بـاقي الأعضـاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخابات بالقوائم الحزبية يكون بذاتها قد تضمنت في صريح نصها إخلالاً بحق المـواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية في الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص المتاحـة للفـوز بالعضـوية تمييزا قائما على أساس اختلاف الآراء السياسية مما يشـكل مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ من الدستور ويستوجب القضاء بعدم دستوريتها ".

وانتهت المحكمة أيضا في حكمها إلى القول بأنه " لمـا كان ذلك وكانت انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستوريته بالحكم الذي انتهـت إليـه



المحكمة في الدعوى الماثلة فإن مؤدى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلاً منذ انتخابه ".

نخلص مما سبق أن لكل من نظام الانتخـاب الفـردي والانتخاب بالقائمة مزاياه وعيوبه، وتسعى الحكومات التـي تعدل النظام الانتخابي إلى اتباع النظام الذي يحقـق عمـلاً مصالحها السياسية والاجتماعية، والأخيرة تختلف من بلد إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى نظام آخر، بل أن المفاضلة تقوم في جانب كبير منها على المفـاهيم المختلفـة للديمقراطيـة والحياة السياسية.

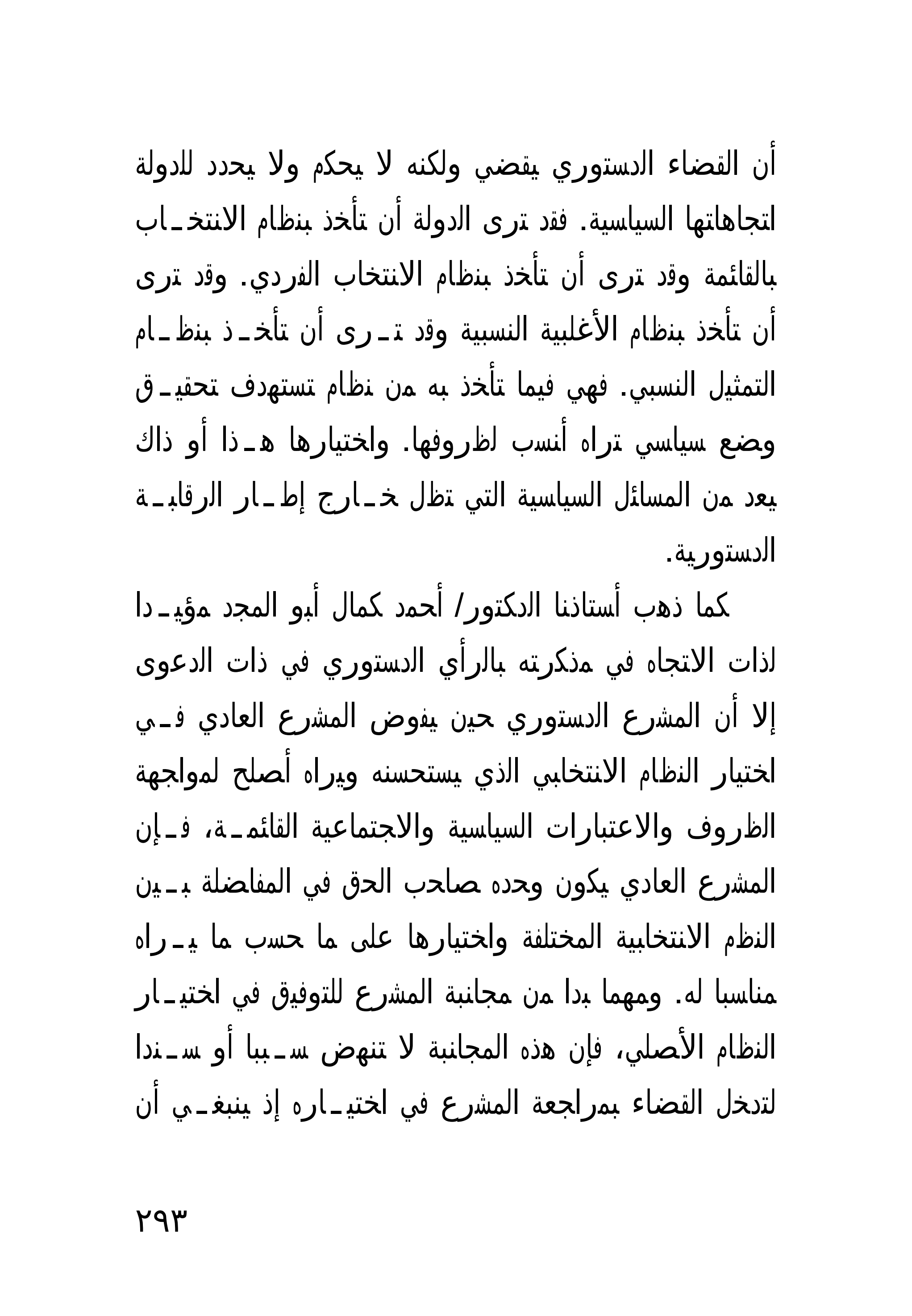
وهذا يجرنا إلى التساؤل الآتي:

ما مدى سلطة المشرع في اختيار النظام الانتخابي؟

وما هو النظام الانتخابي الذي يتفادى عدم الدستورية؟

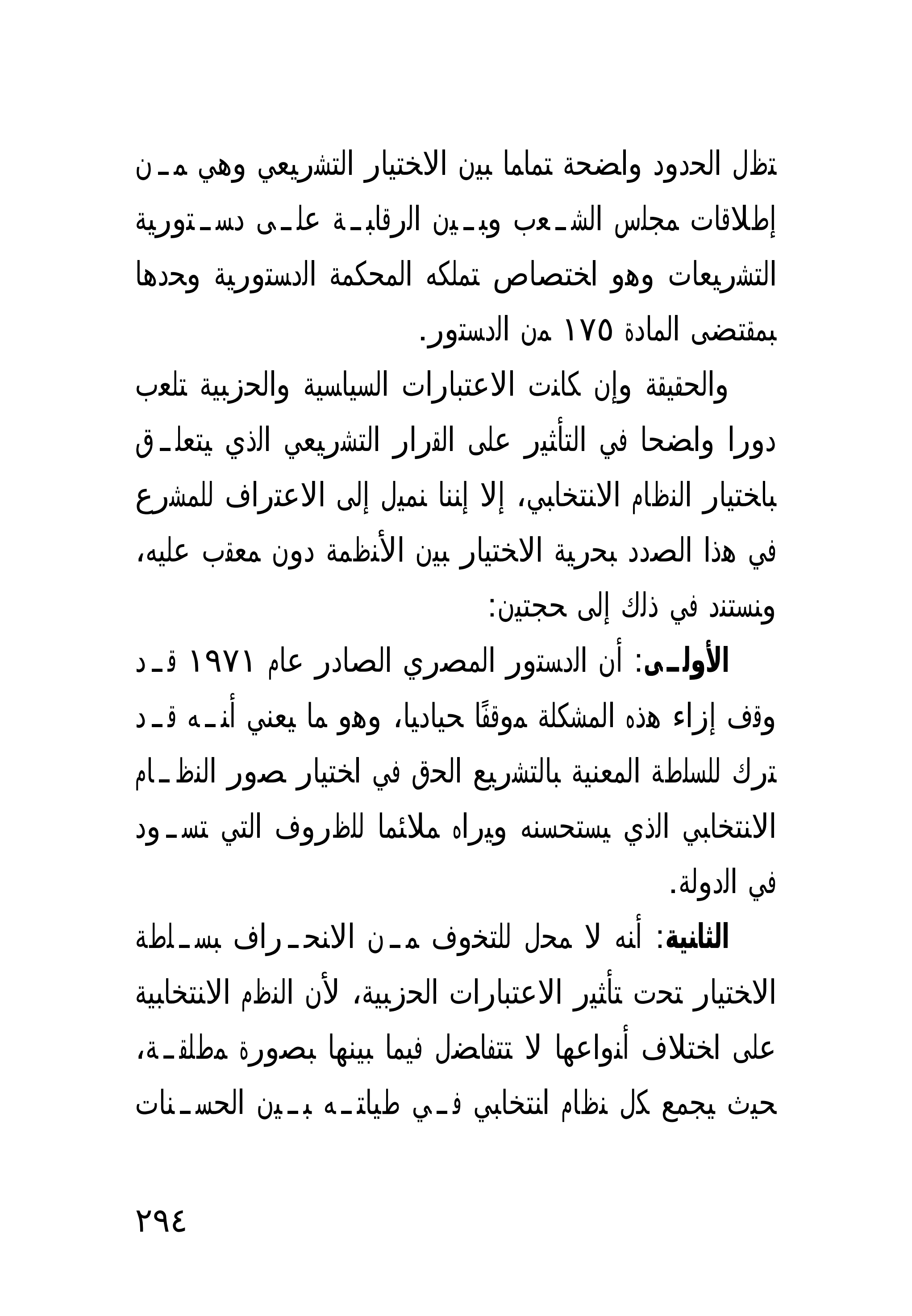
أولاً: مدى سلطة المشرع في اختيار النظام الانتخابي:

ذهب جانب من الفقه إلى أن اعتبار سلطة المشرع فـي اختيار النظام الانتخابي من قبيل السلطة التقديريـة التـي لا معقب عليها من جانب المحكمة الدستورية. من ذلك ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور مصطفى أبو زيد فهمـي فـي مذكرتـه القانونية بالرأي الدستوري في الدعوى رقم ٣٧ لسـنة ٩ ق



أن القضاء الدستوري يقضي ولكنه لا يحكم ولا يحدد للدولة اتجاهاتها السياسية. فقد ترى الدولة أن تأخذ بنظام الانتخـاب بالقائمة وقد ترى أن تأخذ بنظام الانتخاب الفردي. وقد ترى أن تأخذ بنظام الأغلبية النسبية وقد تـرى أن تأخـذ بنظـام التمثيل النسبي. فهي فيما تأخذ به من نظام تستهدف تحقيـق وضع سياسي تراه أنسب لظروفها. واختيارها هـذا أو ذاك يعد من المسائل السياسية التي تظل خـارج إطـار الرقابـة الدستورية.

كما ذهب أستاذنا الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد مؤيـدا لذات الاتجاه في مذكرته بالرأي الدستوري في ذات الدعوى إلا أن المشرع الدستوري حين يفوض المشرع العادي فـي اختيار النظام الانتخابي الذي يستحسنه ويراه أصلح لمواجهة الظروف والاعتبارات السياسية والاجتماعية القائمـة، فـإن المشرع العادي يكون وحده صاحب الحق في المفاضلة بـين النظم الانتخابية المختلفة واختيارها على ما حسب ما يـراه مناسبا له. ومهما بدا من مجانبة المشرع للتوفيق في اختيـار النظام الأصلي، فإن هذه المجانبة لا تنهض سـببا أو سـندا لتدخل القضاء بمراجعة المشرع في اختيـاره إذ ينبغـي أن


تظل الحدود واضحة تماما بين الاختيار التشريعي وهي مـن إطلاقات مجلس الشـعب وبـين الرقابـة علـى دسـتورية التشريعات وهو اختصاص تملكه المحكمة الدستورية وحدها بمقتضى المادة ١٧٥ من الدستور.

والحقيقة وإن كانت الاعتبارات السياسية والحزبية تلعب دورا واضحا في التأثير على القرار التشريعي الذي يتعلـق باختيار النظام الانتخابي، إلا إننا نميل إلى الاعتراف للمشرع في هذا الصدد بحرية الاختيار بين الأنظمة دون معقب عليه، ونستند في ذلك إلى حجتين:

الأولـى: أن الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ قـد وقف إزاء هذه المشكلة موقفًا حياديا، وهو ما يعني أنـه قـد ترك للسلطة المعنية بالتشريع الحق في اختيار صور النظـام الانتخابي الذي يستحسنه ويراه ملائما للظروف التي تسـود في الدولة.

الثانية: أنه لا محل للتخوف مـن الانحـراف بسـلطة الاختيار تحت تأثير الاعتبارات الحزبية، لأن النظم الانتخابية على اختلاف أنواعها لا تتفاضل فيما بينها بصورة مطلقـة، حيث يجمع كل نظام انتخابي فـي طياتـه بـين الحسـنات

والمساوئ ولذا فإن مشكلة اختيار النظام الانتخـابي - فـي غيبة النص الدستوري - ليست مشكلة دستورية وإنما هـي مشكلة ملائمة سياسية.

المعقب الرئيسي الدكتور حسام لطفي:

بداية أعبر عن سعادتي لوجودي في هذا الحشد، وأشكر المركز المصري لحقوق المرأة لدعوتي والدكتور/ إبـراهيم درويش وأنا شرفت بأن عملت مع الدكتورة نبيلـة رسـلان بشأن تمثيل المرأة في المقاعد النيابية في مؤتمر آخر وكـان لي رأي مغاير أعتقد أن هذا هو الحال ولكن اختلاف الـرأي لا يفسد للود قضية فبيننا زمالة وصداقة طويلة.

أنا لا أنظر إلى المشكلة على أنها علاقـة بـين رجـل وامرأة، ولكن عندما نتصدى لهذه المشكلة يجب أن نتصـدى لها من واقع معطيات معينة وسوف ننطلق منها مفادهـا أن المرأة ليست أقلية، وأنها غير منبوذة في المجتمع المصـري بمعنى أنها الزوجة والأم. ومن هذا المنطلق يتبين لنا الهدف من المؤتمر وهذا الجمع الكريم ليس دفاعا عن حق المـرأة الطبيعي بل كشفًا عن حقها الطبيعي كمواطن فنحن نتكلم عن المرأة كمواطن ومن حق المواطن أن يتقدم للترشيح.

طالما أننا وصلنا أن المرأة مواطن مصري ومن حقه أن يرشح نفسه في الانتخابات إلى هنا تنتهي المشكلة مشكلتنا مع القانون والدستور تنتهي عندما أستطيع أن أضع، المرأة على خريطة العمل السياسي ومن حقها أن ترشح نفسها ونضـمن لها تكافؤ الفرص والرجل من حقه أن يرشح نفسه ونضـمن له تكافؤ الفرص ولكن يغيب عنا بعدا آخر ألا وهـو حـق الناخب فالمسألة ليست مردها أن ترشح المرأة نفسها لكن أن تتحدث المرأة وتقول أنها تريـد الـدخول فـي الانتخابـات والبرلمان، دخول البرلمان لا يتم عنوة ولكن يتم بأصـوات الناخبين.

لا بد من أن نترك المرأة تنافس على كل المقاعـد وأن نحترم في الوقت نفسه رأي الناخب، المحكمـة الدسـتورية العليا قالت أن تحديد مقعد للمراة هو فرض علـى الناخـب، وهذا يضعنا بين رأيين حرية الناخب والآخر هو تقييد حرية الناخب في أن يختار، ربما كان من الأجدى تقسـيم مقاعـد البرلمان ٥٠ % للرجال و ٥٠ % للسيدات، ولكن أين حرية الناخب فهو يريد أن يختار فهذه هي المشكلة.

إذن المشكلة ليست مشكلة قانون دستوري أو مشكلة في الانتخابات فنحن ليس لدينا مشكلة بعض البلاد منهـا بـلاد متقدمة مثل سويسرا مثلاً حق انتخابي للمرأة رفض لمدة ٢٠ ـ ٢٥ سنة والكويت رفض هذا الحق. أنا أعمل في جمعيـة أهلية في مجال قانوني رئيسة الجمعية امرأة منذ ١٥ سنة ٩٠ % من أعضائها رجال، وهي أكفـأ لإدارة هـذه الجمعيـة، فالمسألة لها بعدها الاجتماعي أكثر منها القـانوني. رئـيس الجلسة الدكتور إبراهيم درويش.

الدستور المصري نص على الانتخابات وعناصر العملية الانتخابية " ناخب وهو الدرجة الأولى " مرشح أو مرشحة " ووسيلة إعطاء الصوت سواء انتخاب فـردي أو بالقائمـة. المشكلة في النهاية هي مشـكلة اجتماعيـة. والآن الأسـتاذ الدكتور حمدي عبد العظيم.

- **مقدمة:**

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع بصفة عامة، وعلى المشاركة النسائية في العمل السياسي بصفة خاصة، ولقد تبـين مـن بعض الدراسات السياسية أن الوضع الاقتصادي لأي طبقة أو

فئة من فئات المجتمع يرجع إلى علاقة هذه الطبقة أو الفئـة بوسائل الإنتاج الهامة فـي المجتمـع، وأن هـذا الوضـع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الفئة أو الطبقـة مـن السلطة أو المشاركة السياسية ولا يعني ذلك وجود مسـاواة بين الوزن الاقتصادي والوزن السياسي لتلك الفئة أو الطبقة بل يعني إمكانية مشاركتها في إحداث التغييرات الاقتصـادية والاجتماعية التقدمية من خلال العمل السياسي [١] .

ولا يخفى أن العوامل الاقتصادية كان لها أكبر الأثر في حدوث تحولات هامة في الـرأي العـام بشـأن المشـاركة السياسية للمرأة عبر عدة حقب تاريخية مختلفة، إذ تبين مـن أحد استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكيـة في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي رفض الأغلبية بنسبة ٦٦ % بالتصويت لصالح امرأة مؤهلة جيدا لكـي تصـبح رئيسة للبلاد، وفي نفس هذا التوقيت كان رفض الرأي العام الأمريكي لحصول المرأة على مال من العمل في الشـركات أو في المصانع إذا كان لها زوج قادر على إعالتها (٧٨ % ضد عمل المرأة الأمريكية) . وقد لوحظ حـدوث تغيـرات جوهرية في هذه الاتجاهات خلال السبعينيات والثمانينيـات

حيث هبطت نسبة المعترضين على تولي المرأة الأمريكيـة المؤهلة للرئاسة للولايات المتحدة إلـى ١٢ % فقـط عـام ١٩٨٧، وفي نفس هذا التوقيت انخفضت نسبة المعترضـين على حصول المرأة على دخل من العمل إذا كان لهـا زوج يعولها إلى ٢٢ % فقط كما انخفضت نسبة الذين يـرون أن الرجل أفضل من المرأة في العمل السياسي إلى ٣٦ % فقط مقابل ٦٢ % في الثلاثينيات من القرن العشرين.

وتوضح بعض الدراسـات أن طريقـة حيـاة المـرأة المعاصرة وهي تعمل وتحقق إيرادات للأسرة وفـي نفـس الوقت تتحمل مسئولية إدارة المنزل، وما يرتبط بـذلك مـن اضطرابات وعدم استقرار يجعل معظم النسـاء العـاملات يقتطعن الوقت من ساعات النوم لمواجهة متطلبات هذه الحياة في الوقت الذي لا يساهم فقيه الرجـال بنسـبة ٥٠ % فـي الأعمال المنزلية أو في رعاية الأطفال. [٢]

وتعتبر المرأة في الدول الصناعية المتقدمة أفضل حـالاً منها في الدول النامية سواء من حيث المستوى الاقتصادي أو من حيث المشاركة السياسية في الأحزاب وفي البرلمان وفي المجالس الشعبية وفي المجالس المحلية حيث نجد أن نسـبة

تمثيل المرأة في الفلبين في عضوية مجلس النواب لا تتعدى ١٠ % عام ١٩٩٢، وفي مجلس الشيوخ ١٦,٦ % في نفس العام، وفي الهند تبلغ نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب الهندي (لوك سابها) ٨,١ % وفي مجلس الولايات الهندي (راجيا سابها) ١١,٨ % عام ١٩٨٠ وتصل هذه النسبة في أوغندا إلى ١٥ % بعد تولي حركة المقاومة الوطنية الحكم برئاسة (يوري موسيفيني) وترجع الدراسات تدني هذه النسب في تلك الدول إلى العديد من المشكلات الطائفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية [٣] . وذلك في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة تمثيل المرأة في اليابان في مجلس النواب ٤٠,٦ %، وفي السويد ٤٠,٤ %، وفي النرويج ٣٦,٤ % وفي فنلندة ٣٣,٦ % وفي ألمانيا ٢٥,٥ % وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٣,٣ % وذلك وفقًا لبيانات تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٨ [٤] . وهكذا يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط بين مستوى التقدم الاقتصادي للدول ومستوى المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وهي علاقة طردية بشكل دائم.

وعلى مستوى الوطن العربي نجد أن نسبة تمثيل المرأة في مجالس النواب وفـي مجـالس الشـيوخ تعتبـر أدنـى المستويات العالمية حيث تبلغ في الحالـة الأولـى ٣,٦ %، وفي الحالة الثانية ٢,٥ % وذلـك وفقـا لبيانـات الاتحـاد البرلماني الدولي عن عام ١٩٩٩.

ويجدر الإشارة إلى أن النسبة التـي تسـتهدف الأمـم المتحدة تحقيقها لمشاركة المرأة السياسية لا تقل عن ٣٠ % كحد أدنى في البرلمانات الوطنية (٥) .

وتعتبر مصر جزءا من الوطن العربي كما أنهـا دولـة نامية في نفس الوقت ومن ثم فإن مستوى المشاركة السياسية للمرأة فيها لا يختلف كثيرا عنه في الدول النامية بصفة عامة نظرا لتقارب الظروف والعوامل الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية.

وفي هذه الورقة البحثية نتناول دراسـة العلاقـة بـين المستوى الاقتصادي للمرأة المصرية ومسـتوى المشـاركة السياسية لها على كافة المستويات الوطنية والمحلية والشعبية وذلك من خلال بحث مؤشرات الوضع الاقتصـادي للمـرأة المصرية، وعلاقتها بمؤشرات العمل السياسي الإيجـابي أو

الفعال وصولاً إلى بعض المقترحات اللازمة لزيادة درجـة مشاركة المرأة السياسية، وزيادة درجة فعالية هذه المشاركة وهو ما نوضحه فيما يلي:

أولاً: الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية:

يعبر دور المرأة في المجتمع عن مستوى النمـو الـذي بلغة هذا المجتمع ودرجة تطوره مثلما أن درجـة مشـاركة المرأة في العمل الاقتصادي المنتج تعتبر انعكاسـا لحركـة المجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

ولا يخفى دور المرأة المصرية في مشاركة الرجل فـي العمل المنتج منذ فخر التاريخ حيث شـاركت فـي صـنع الحضارة وفي مزاولة كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

وتوضح الإحصائيات الرسمية أن عدد النساء العـاملات يقترب من ٢,٥ مليون عاملة يمـثلن حـوالي ١٤ % مـن إجمالي القوى العاملة في الدولة يعمل مـنهن فـي القطـاع الحكومي حوالي ١,٣ مليون عاملة يمثلن ١١ % من العاملين في الحكومة المركزية، ٥,٤ % من عدد العاملين في الهيئات الاقتصادية ٩,٦ % من عدد العاملين في الهيئـات الخدميـة

بينما ترتفع النسبة إلى ٧٤ % من عدد العاملين فـي الإدارة المحلية.

وتتركز عمالة المرأة في قطاع السياحة حيث يمثلن ٤٧ % من عدد العاملين فيـه، ٤٤ % فـي قطـاع التأمينـات والشئون الاجتماعية، ٣٧,١ % في قطاع التعليم والبحـوث والشباب والري، ٣٥,٩ % من إجمالي العاملين فـي قطـاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملـة، ٣٥,٧ % فـي قطاعات الثقافة والإعلام، ٢٦ % في قطاع الإسكان والتشييد والتعمير، ٢٤ % في قطاع المال والاقتصاد، ١٩,٥ % فـي قطاعات الدواوين العامة والمجالس المحلية، ١٨,١ % مـن عدد العاملين في قطاعات الصناعة والبترول، ١٧,٨ % في قطاع الخدمات الرئاسية.

أما في قطاعات الزراعة والري فتصل النسبة إلى ١٤,٤ %، وفي الإسكان والتشييد والتعمير ١١,٦ % وفـي قطـاع الكهرباء والطاقة بلغت النسبة ١١,٥ % من إجمـالي عـدد العاملين، ٥,١ % في قطاع الأمن والعدالـة، ٤,٨ % فـي قطاعات النقل والطيران.

وتوضح الأرقام السابقة تركز عمل المرأة المصرية في مجالات الخدمات الاجتماعيـة والشـئون الدينيـة والثقافـة والإعلام، وذلك وفقًا لبيانات وزارة الدولة للتنمية الإداريـة حتى أول يناير ٢٠٠٠ [٦] .

وفيما يتعلق بالمواقع القيادية التي تشـغلها المـرأة فـي العمل الحكومي نجد أن المرأة المصرية تشغل ٢٥ % مـن إجمالي الوظائف القيادية في القطاع الحكومي عـام ٢٠٠٠ مقابل ٢,٨ % فقط عام ١٩٨١. وهو ما يعكس وجود تكافؤ الفرص المتاحة أمام المؤهلات من النساء لشـغل وظـائف القيادة العليا وهو اتجاه إيجابي يعكـس الالتـزام بـالقوانين المنظمة للعمل ووجود فرص متكافئة للجميع بصرف النظـر عن الجنس أو اللون أو غيرها، وإن كانت لا تـزال غيـر متناسبة مع نسبة عدد النساء في المجتمع إلى إجمالي عـدد السكان والتي تصل إلى ٥٠ % حسب إحصـائيات الجهـاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [٧] .

ويجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصـادية والأعبـاء التي تواجه الأسرة المصرية تفرض على كثير مـن النسـاء العمل في المنزل لفترات تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ ساعة يوميا

في الإنتاج المنزلي مثل المنتجات الغذائية والملابس والإنتاج الحيواني والزراعي في الريف المصري الأمر الذي يستهلك جانبا كبيرا من طاقتهن ووقتهن وجهدهن وبالتالي عدم وجود وقت أو جهد إضافي يسمح لهن بالعمـل السياسـي الفعـال باعتباره عملاً عاما ينطوي على تضحية بأولويات المنـزل وتربية الأبناء وهو ما لا تقبله معظم السيدات العـاملات ولا أزواجهن أو أبنائهن، وهو مـا أكدتـه بعـض الدراسـات والتجارب التي قامت بها المعاهد الفنية وتبين منها أن المرأة تقوم بأعمال شاقة في المنزل دون أن تخرج للعمل الرسـمي فضلا عن مسئوليتها عن إنفاق ما يزيد علـى ٨٥ % مـن الدخل القومي باعتبارها عادة ما تكون مسئولة عن ميزانيـة الأسرة ومسئولة عن التوفيق بـين المواءمـة بـين الـدخل والإنفاق [٨] .

والجدير بالملاحظة أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها كثير من النساء في الريف المصري يترتـب عليهـا ارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي والإعـدادي رغبة في العمل لتوفير دخل يكفي لسد احتياجاتهن وأسـرهن من الأشياء الضرورية ومن ثم ارتفاع نسـبة الأميـة بـين

الإناث في مصر عنها بين الذكور الأمر الذي يـؤدي إلـى ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية للنساء في المجالس البرلمانية أو المحلية أو الشعبية فضلاً عن عدم المشاركة في التصويت في العملية الانتخابية، وجـدير بالـذكر أن نسـبة الأمية بين الإناث في مصر ترتفـع إلـى ٦١,٨ % مقابـل ٣٧,٨ % للذكور على مستوى الجمهوريـة وفقًـا لبيانـات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عـن عـام ٩٩/ ٢٠٠٠، وذلك في الوقت الذي تقل فيه هذه النسبة إلى ١ % في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً [٩] .

• البطالة في النساء:

يرتفع معدل البطالة بين الإناث إلى ضعف معدل بطالـة الذكور والذي يبلغ ١٠,٤ % ويرجع ذلك إلى تضاؤل فرص العمل أمام المرأة في الريف المصري بعد أن اتجهت نسـبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي إلى الانخفاض من ٤٣ % عام ١٩٦١ إلى ٢٥,٨ % عام ١٩٧١ [١٠] ، ثم إلـى ١٤,٤ % عام ٢٠٠٠ كما سبق القول.

ولا يخفى علينا أ، البطالة بما تؤدي إليه من انقطـاع أو انعدام الدخل تجعل المرأة غير قادرة اقتصاديا علـى تحمـل

أعباء الإنفاق على الدعاية الانتخابية، وهـو الإنفـاق الـذي يعتبر من الترف بالنسبة لمثل هؤلاء في هذه الحالة، وقد تبين ذلك خلال الحملات الانتخابية التي قـام بهـا المرشـحون لعضوية مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٠ والتي شـهدت العديد من المفاجآت غير المتوقعة [١١] .

- **المرأة والفقر:**

توضح إحدى الدراسات الصادرة عـن اللجنـة العامـة لمجلس الشعب حول التنمية الاجتماعية هشاشة وضع المرأة بالنسبة لأحوال المعيشة حيث أن ٧٠ % ممن يعيشون فـي فقر مدقع (دخل أقل من جنيه يوميا) في المجتمع من النساء. وترجع الدراسة ذلك إلى ظروف سوق العمـل والتحصـيل العلمي والوضع الاجتماعي بالإضافة إلى الفشل فـي إدراج رؤية نوعية في التحليل والتخطيط الاقتصادي وفـي تحديـد الأسباب الهيكلية للفقر [١٢] .

- **المرأة المعيلة:**

تشير التقديرات إلى أن نسبة الأسر التي تعولها نساء في مصر تتراوح بين ١٢ % ـ ١٦ % معظمها فـي القطـاع

غير الرسمي من أجل تدبير موارد مالية إضـافية لإشـباع الاحتياجات الأساسية للأسرة.

وتوضح دراسة أخرى قام بها الجهاز المركزي للتعبئـة العامة والإحصاء عام ١٩٩٣ لأن عدد الأسر التـي تعولهـا نساء يمثل ١٧ % من إجمالي عدد الأسر التي شملتها عينـة الدراسة، وتبلغ هذه النسبة ١٦ % في الريف مقابـل ١٨ % في الحضر.

وترجع الدراسة أسباب الإعالة إلى ما يلي [(١٣)] :

وفاة الزوج أو عائل الأسرة ويمثل ٧٣ %.

مرض الزوج أو الإعاقة أو هجر الزوجـة ويمثـل ٢٠ %. ومن بين هذه الفئة مـن تعتمـد علـى التحـويلات أو الإعانات يمثان ٤٥ %. أما من تعتمد على المعاشات فيمثلن ٣٨ %. ويعني ذلك اعتماد هذه الفئة بشكل رئيسـي علـى التحويلات الداخلية والمعاشات، وهو ما يتطلب دعم بـرامج الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطيتها.

وتوضح الدراسة أن ٨٠ % من فئة النسـاء العـائلات لأسر غير نشيطات اقتصاديا أو متعطلات عن العمـل، ١١

% يعملن في أعمال هامشية غير مستقرة، ٩ % منهن يعملن في القطاع الحكومي.

وهكذا يتضح لنا هشاشة الوضـع الاقتصـادي للمـرأة المصرية وانخفاض مستوى معيشتها وارتفاع مستوى إعالتها لبقية أفراد الأسر وضعف مستوى النشاط الاقتصـادي لهـا بصفة عامة وارتباط ذلك بمستوى الأمية والفقر والبطالة بين النساء.

• ثانيا - العمل السياسي للمرأة المصرية:

أ - لمحة تاريخية [١٤] :

ترجع مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي فـي العصر الحديث إلى عام ١٨٨١ عندما شاركت فـي الثـورة العرابية من خلال جمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة حيـث ساهمت في توزيع المنشورات ونقل الأخبار دون أن يتطرق إليها الشك.

كما ساهمت المرأة في ثـورة ١٩١٩ وشـاركت فـي المظاهرات ضد الاحتلال وسقطت شهيدة من النسـاء فـي المواجهة مع القوات البريطانية مما أدى إلى امتداد الثـورة وزيادة مساهمة النساء في كافة أنحاء الجمهورية. وفي عـام

١٩٢٠ عقدت النساء مؤتمرا وطنيا في دار الكنيسة المرقسية بالقاهرة مما ساهم في تدعيم الوحدة الوطنية باتحاد الهلال مع الصليب ضد المستعمر الأجنبي، وساهمت النساء في العمـل التطوعي لعلاج الجرحى.

وقد كان للمرأة دور هام في مواجهة العـدوان الثلاثـي على مصر عام ١٩٥٦ في مدينة بور سعيد وتأسست اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية.

ولا ننسى دور المرأة في حرب أكتوبر المجيـدة عـام ١٩٧٣ حيث ساهمت الجمعيات النسائية في علاج الجرحـى والتمريض والإسعاف والتبرع بالدم.

وفيما يتعلق بالتنظيمات النسائية أنشئ الاتحاد النسـائي المصري عام ١٩١٣ كفرع من الاتحـاد النسـائي الـدولي للدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية ثـم ظهـرت مجموعة أخرى من التنظيمات والجمعيات ذات الاتجاهـات المختلفة شاركت فيها المرأة وذلـك خـلال الفتـرة ٣٩ ـ ١٩٤٥.

وعندما صدر أول دستور مصري بعد الثورة في عـام ١٩٥٦ تضمن حق المرأة في الترشـيح والانتخـاب أسـوة

بالرجل. وتقدمت بعض السيدات للترشيح لعضـوية مجلـس الأمة ونجحت سيدتان ودخلن المجلس التشريعي لأول مـرة في تاريخ مصر، ثم تكرر نجاح المـرأة فـي الانتخابـات البرلمانية عام ١٩٥٨ ثم في عضوية المؤتمر القومي للقوى الشعبية عام ١٩٦١ ثم في عام ١٩٦٤ في عضوية الاتحـاد الاشتراكي العربي وتشكلت اللجان النسائية علـى مسـتوى محافظة القاهرة. وبعد ١٥ مايو ١٩٧١ أعيد بنـاء الاتحـاد الاشتراكي ودخلت المرأة الانتخابات على مستوى الجمهورية وفازت ١٠٣٩ سيدة بالوحدات الأساسـية فـي المحافظـات بنسبة ٢ % من مجموع الأعضاء.

وفي عام ١٩٧٥ تم تكوين التنظـيم النسـائي للاتحـاد الاشتراكي ودخلت المرأة المجالس المحلية والمجالس الشعبية بالمحافظات. وقد حدد قانون مجلس الشعب رقـم ٣٨ لسـنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ عند ثلاثين مقعـدا جديدا في عضوية المجلس خاصة بالمرأة بالإضافة إلى حقها في شغل أي مقاعد أخرى في منافسة مـع الرجـل سـواء بسواء.

وفي ظل قانون الحكم المحلي رقـم ٤٣ لسـنة ١٩٧٩ أنشئت مجالس للأحياء ومجالس للمـدن ومجـالس للقـرى والمجلس الشعبي المحلي للمحافظة خصص للمرأة في كـل منها مقاعد تتراوح نسبتها بين ١٠ % ـ ٢٠ % من إجمال عدد الأعضاء بالإضافة إلى حقها في مقاعد أخرى من خلال المنافسة في الانتخابات مع الرجل.

وعندما تأسست الأحزاب أصبح للمرأة حق في المشاركة في النشاط الحزبي والتمثيل في اللجان الحزبية وقد شـاركت المرأة في العمل السياسي بالتعيين فـي وظـائف الـوزيرة والسفيرة ورئاسـة تحريـر الصـحف ورئاسـة القنـوات التليفزيونية والشبكات الإذاعية وغيرها.

وقد شاركت المرأة في عضوية اللجان النقابية العماليـة منذ عام ١٩٤٥، وكان أول تنظيم نقابي خـاص بالعـاملات المصريات عام ١٩٤٦ (رابطة عاملات القطـر المصـري) للدفاع عن حقوق المرأة العاملة والمطالبة بتحسين ظـروف العمل للمرأة لمساعدتها على تحقيق التـوازن بـين دورهـا الأسري ودورها في العمل والإنتاج. وشاركت النسـاء فـي

الريف في عضوية مجلس إدارة الجمعيات التعاونيـة عـام ١٩٥٧ [١٥] .

ب ـ الموقف الـراهن للمشـاركة السياسـية للمـرأة المصرية [١٦] :

١ ـ المشاركة في مجلس الشعب:

بلغ عدد النساء اللاتي فزن في انتخابات مجلس الشـعب خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧) ٣٦ سـيدة بنسـبة ٩ % وذلك قبل إلغاء المقاعد المخصصة للنساء بناء علـى حكـم المحكمة الدستورية ١٩٨٦ ثم صـدر القـانون ١٨١ لسـنة ١٩٨٦ الذي نص على إلغاء المقاعد المخصصة للمرأة والتي تتعارض مع نظرية المساواة.

وقد لوحظ اتجاه نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب إلى الانخفاض حيث هبطت إلى ٢,٢ % عام ١٩٩٥ مقابل ٣,٩ % عام ١٩٨٧، ٨,٣ % عام ١٩٨٤.

وقد لوحظ كذلك عزوف الأحزاب السياسية عن ترشـيح المرأة في انتخابات مجلس الشعب بعد إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة النسبية عام ١٩٩٠ بعد أن كان معمولاً بـه خـلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧) .

٢ ـ المشاركة في مجلس الشورى:

تبلغ نسبة مساهمة المرأة في مقاعد هذا المجلس ٥,٦ % عام ١٩٩٨ مقابل ٤,٧ % عام ١٩٩٢، ٣,٣ % عام ١٩٨٠ وذلك لارتفاع عدد السيدات بالتعيين حيث يتم تعيـين ثلـث أعضاء المجلس منهن وهذا عدد غير قليل من النساء يمـثلن ٩١ % من إجمالي المنتخبات عـام ١٩٩٢، ١٠٠ % عـام ١٩٩٨.

٣ ـ المشـاركة فـي المجـالس الشـعبية والمحليـة للمحافظات:

انخفضت نسبة تمثيل النسـاء فـي المجـالس الشـعبية للمحافظات من ١٨,٥ % عـام ١٩٧٩ إلـى ١٥ % عـام ١٩٨٣، ٥,٩ % عام ١٩٨٨، ٤,٤ % عام ١٩٩٢.

أما بالنسبة للمشاركة في المجالس المحلية للمراكز فقـد تراجع تمثيل المرأة فيها من ١٧,٨ % عـام ١٩٧٩ علـى ١٥,٢ % عام ١٩٨٣، ثم إلى ١,٧٦ % عام ١٩٨٨ حتـى بلغت ٠,١ % عام ١٩٩٢.

وقد لوحظ نفس الاتجاه في تمثيل المرأة فـي مجـالس القرى حيث انخفضت نسبة تمثيل المرأة مـن ٥,٩ % عـام ١٩٧٩ إلى ٠,٧٥ % عام ١٩٩٢.

ولا يخفى أن العوامل الاقتصادية تعتبر من أهم أسـباب هذا التراجع خاصة في ظل العدول عـن تخصـيص نسـبة مقاعد للمرأة والعدول عن القوائم الانتخابية حيـث تحتـاج المعركة الانتخابية إلى درجة من الغنى أو الثـراء المـادي الذي يرتبط به العصبية العائلية وقوة تأثيرها على النـاخبين في المجتمعات الريفية والحضرية فضلاً عن أهمية الإنفـاق على مصروفات الدعاية الانتخابية ودخول رجـال الأعمـال بقوة مادية لشراء أصـوات النـاخبين وإرضـاء سماسـرة الانتخابات المحترفين دون أن تكون الكفاءة أو التأهيل العلمي أو القدرة على العمل الوطني أو خدمة المجتمع هي المعايير الفاصلة في النجاح في تلك الحملات الانتخابية، وهو ما كان واضحا خلال الانتخابات التي جرت عـام ٢٠٠٠ لاختيـار أعضاء مجلس الشعب المصري.

ولعل الدراسات المتعلقة بمحددات المشـاركة السياسـية تؤكد ذلك حيث توضح أن هناك محددات فردية تعتمد علـى

المحددات الاقتصادية الخاصة بالثروة والدخل والمهنة أو العمل ثم المتغيرات الفردية الذاتية مثل التعليم، وإدراك المرأة لذاتها والتعرض لخبرات غير تقليدية، والعمر ودورة الحياة، والعضوية داخل الجماعة [١٧] .

وهو نفس ما أوضحته دراسة " كولمان " على عينة من ٧٥ دولة نامية حيث تبين أن النمو السياسي يميل إلى الارتباط بنمو الثروة [١٨] . كما أوضحت دراسة (ليبست) أن هناك علاقة طردية بين الديموقراطية ودرجة النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر [١٩] .

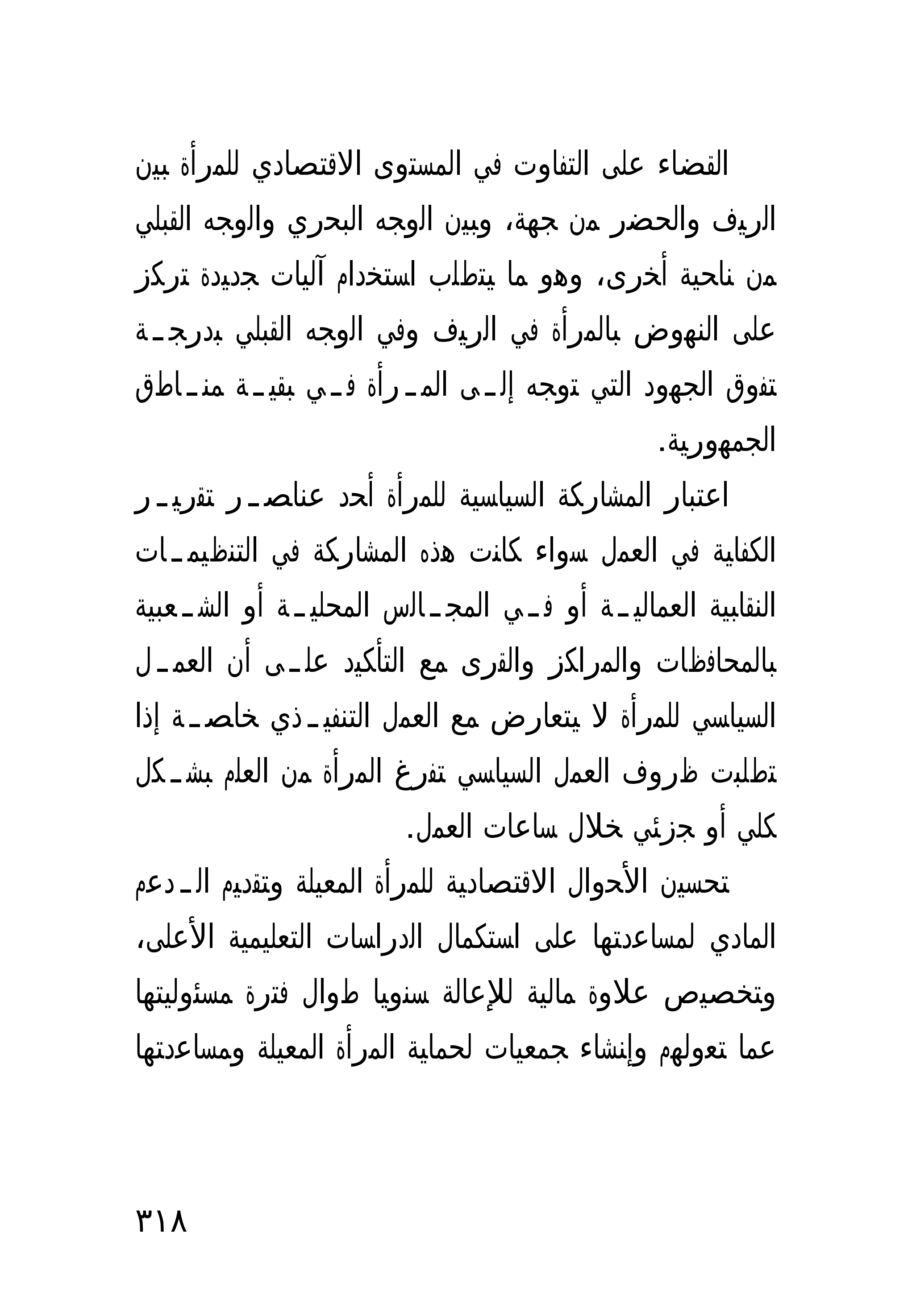
• ثالثًا: كيفية مواجهة المعوقات الاقتصادية لمساهمة المرأة في العمل السياسي:

الاهتمام بتحسين الظروف الاقتصادية للمرأة خاصة ظروف العمل والأجور والحوافز والمشاركة في اتخاذ القرارات النقابية والعمالية والإدارية في الوحدات الإنتاجية والهيئات والوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية.

تخصيص مصدر تمويل لنفقات الحملات الانتخابية التي تخوضها المرأة المؤهلة للعمل السياسي وبناء على تزكية من الحزب التابعة له أو اللجان النقابية أو العمالية أو الغرف التجارية أو الغرف الصناعية أو الجمعيات الأهلية غير الحكومية.

تخصيص مصدر تمويل للمساهمة في علاج مشكلة البطالة بين النساء وتوفير فرص العمل اللازمة لهم في المشروعات الصغيرة ودعم مشروعات الأسر المنتجة، وجمعيات النهوض بالمرأة العاملة، مع تخصيص دورات تدريبية للنساء على إدارة المشروعات الصغيرة وخدمة البيئة والتوعية الاقتصادية والإدارية والمالية لمساعدتهن على الإلمام بمناخ الاستثمار والأحكام القانونية المنظمة له وكيفية إدارة الإدارة الديمقراطية للنشاط الاقتصادي والتفاعل مع البيئة المحيطة وقضايا المجتمع.

اعتماد التنمية البشرية للمرأة المصرية ضمن استراتيجيات وسياسات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها مكونًا أساسيا من مكوناتها جغرافيا وقطاعيا.



القضاء على التفاوت في المستوى الاقتصادي للمرأة بين الريف والحضر من جهة، وبين الوجه البحري والوجه القبلي من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب استخدام آليات جديدة تركز على النهوض بالمرأة في الريف وفي الوجه القبلي بدرجة تفوق الجهود التي توجه إلى المرأة في بقية مناطق الجمهورية.

اعتبار المشاركة السياسية للمرأة أحد عناصر تقرير الكفاية في العمل سواء كانت هذه المشاركة في التنظيمات النقابية العمالية أو في المجالس المحلية أو الشعبية بالمحافظات والمراكز والقرى مع التأكيد على أن العمل السياسي للمرأة لا يتعارض مع العمل التنفيذي خاصة إذا تطلبت ظروف العمل السياسي تفرغ المرأة من العام بشكل كلي أو جزئي خلال ساعات العمل.

تحسين الأحوال الاقتصادية للمرأة المعيلة وتقديم الدعم المادي لمساعدتها على استكمال الدراسات التعليمية الأعلى، وتخصيص علاوة مالية للإعالة سنويا طوال فترة مسئوليتها عما تعولهم وإنشاء جمعيات لحماية المرأة المعيلة ومساعدتها

على تحقيق المشاركة السياسية لها في التنظيمـات النقابيـة والعمالية والجمعيات الأهلية، واللجان الحزبية.



هوامش الدراسة

دكتور/ أسامة غزالي حرب - الأحزاب السياسية في العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - سبتمبر ١٩٨٧، ص ٥١، ٥٢.

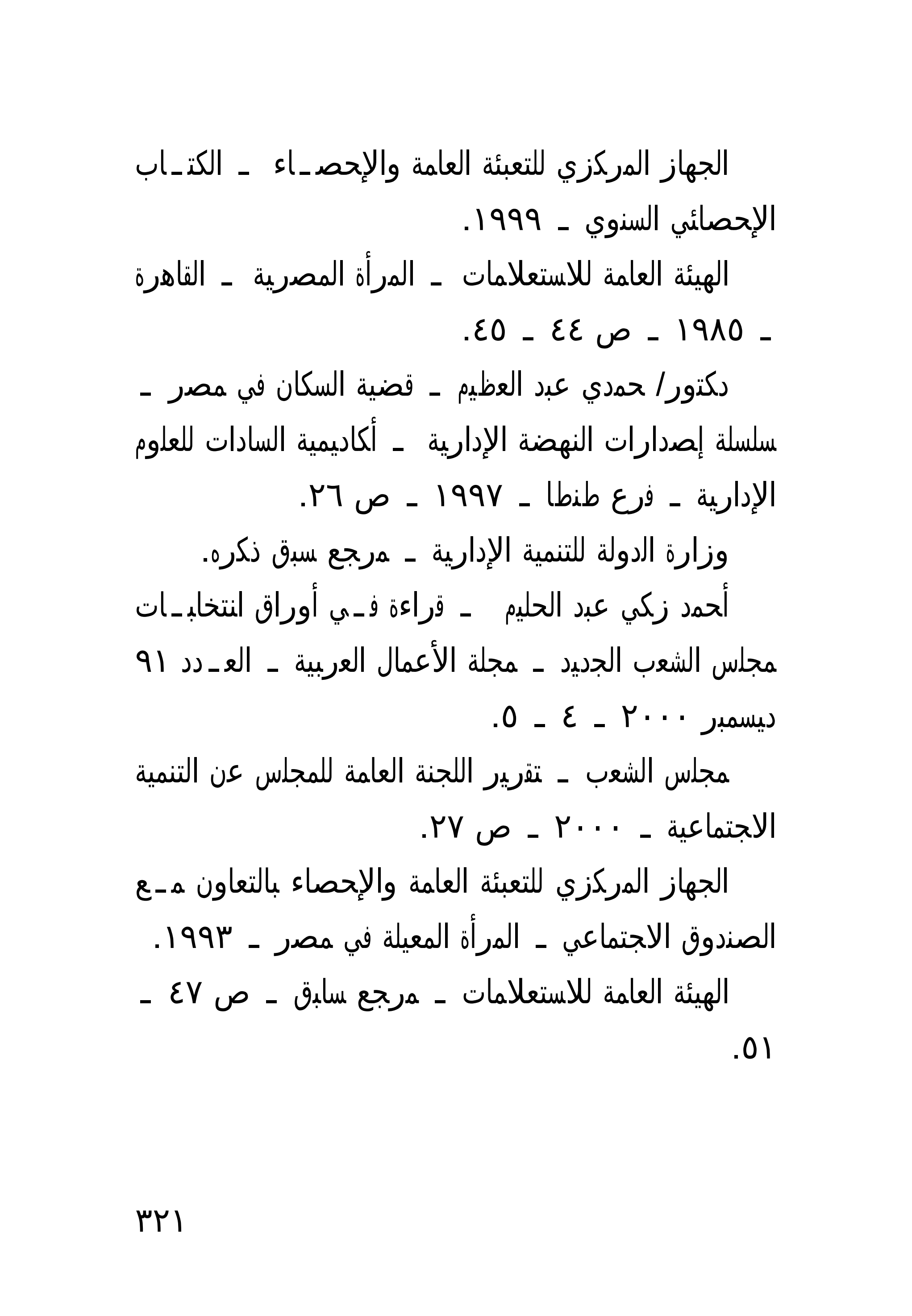
دانييل يانكلوفيتش - الديمقراطية وقرار الجماهير - ترجمة كمال عبد الرؤوف - الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية - القاهرة - ١٩٩٣ - ١٧٩ - ١٨٨.

أحمد دسوقي محمد إسماعيل - تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الفرص والتحديات - مجلة النهضة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - أبريل ٢٠٠٠ - ص ١١٨.

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ - الأمم المتحدة - منظمة التنمية والتجارة (الأونكتاد) - ١٩٨٨.

أحمد دسوقي إسماعيل - مرجع سابق - ص ١١٧.

وزارة التنمية الإدارية - العمالة في القطاع الحكومي - ٢٠٠١.



الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء ـ الكتـاب الإحصائي السنوي ـ ١٩٩٩.

الهيئة العامة للاستعلامات ـ المرأة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٥ ـ ص ٤٤ ـ ٤٥.

دكتور/ حمدي عبد العظيم ـ قضية السكان في مصر ـ سلسلة إصدارات النهضة الإدارية ـ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ـ فرع طنطا ـ ١٩٩٧ ـ ص ٢٦.

وزارة الدولة للتنمية الإدارية ـ مرجع سبق ذكره.

أحمد زكي عبد الحليم ـ قراءة فـي أوراق انتخابـات مجلس الشعب الجديد ـ مجلة الأعمال العربية ـ العـدد ٩١ ديسمبر ٢٠٠٠ ـ ٤ ـ ٥.

مجلس الشعب ـ تقرير اللجنة العامة للمجلس عن التنمية الاجتماعية ـ ٢٠٠٠ ـ ص ٢٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مـع الصندوق الاجتماعي ـ المرأة المعيلة في مصر ـ ١٩٩٣.

الهيئة العامة للاستعلامات ـ مرجع سابق ـ ص ٤٧ ـ ٥١.

إجلال إسماعيل محرم - المـراة والعمـل - دراسـة ميدانية في القاهرة لبعض العاملات المؤهلات تأهيلاً عاليا - رسالة مقدمة للحصول على درجـة الماجسـتير فـي علـم الاجتماع - كلية البنات - جامعة عـين شـمس - يوليـو ١٩٧٣ - ص ١٨٥ - ١٩١.

أحمد دسوقي محمد إسماعيل - مرجـع سـابق - ص ١١٩ - ١٢٢.

غادة علي موسـى - التعدديـة السياسـية والانفتـاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة - دراسة الحالة المصرية - رسالة مقدمة للحصـول علـى درجـة الماجستير في العلوم السياسية - كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ - ص ٦٤ - ٧٤.

دكتور/ سعد إبراهيم جمعـة - الشـباب والمشـاركة السياسية - سلسلة علم الاجتمـاع المعاصـر - ٦٢ - دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٤ - ٥٦.

Lipset, S. M., Some social requisites of Democracy in: Economic Development and political legitimacy, N. y., ١٩٥٩, p. ٦٩.

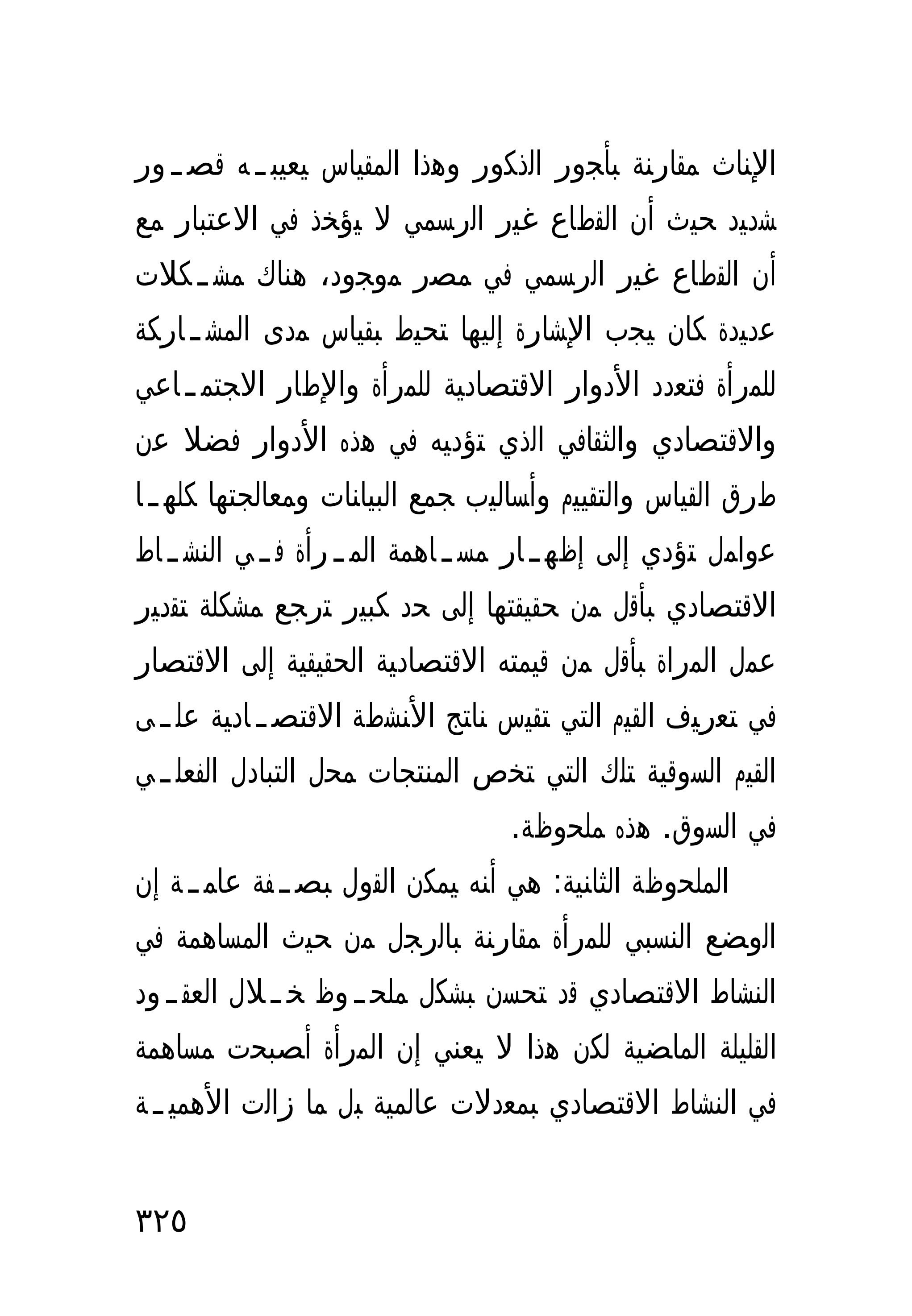
- **تعقيبات رئيسية:**

الأستاذة الدكتورة منى البرادعي أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

شكرا سيادة الرئيس وأبدأ تعقيبي بسؤال هو هل هناك دراسات نظرية أو تطبيقية أثبتت وجود علاقة سببية بين الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية والمشاركة السياسية؟ ثانيا تهدف الورقة إلى دراسة العلاقة بين المستوى الاقتصادي للمرأة المصرية ومستوى المشاركة السياسية لها على كافة المستويات الوطنية والمحلية الشعبية وذلك من خلال بحث مؤشرات الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية وعلاقتها بمؤشرات العمل السياسي الإيجابي أو الفعال وصولاً إلى بعض المقترحات اللازمة لزيادة درجة مشاركة المرأة المصرية والسؤال الذي لدينا هو: -

ما هو الهدف من زيادة درجة مشاركة المرأة المصرية السياسية؟، هل هو تمكين ودعم وجودها وتغير إدراكها لنفسها وقدرة على اتخاذ القرار. بمعنى آخر ما هو الإطار الواسع لدراسة هذه العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمرأة والمشاركة السياسية لها؟ التساؤل الثالث عن المفاهيم

المستخدمة في الورقة مثل " مفهوم الوضع الاقتصادي "، أنا أعتقد أنه من الضروري تحديد المفـاهيم المسـتخدمة بدقـة والمؤشرات المستخدمة، فالورقة استخدمت لقيـاس الوضـع الاقتصادي للمرأة عدة مؤشرات مثل عدد النساء العـاملات ونسبتهن والتوزيع النسبي حسب النشـاط الاقتصـادي ثـم البطالة عند النساء ثم المرأة والفقر وهي ليسـت مؤشـرات بينما كانت هناك مؤشرات أخرى عديدة كان من المفـروض استخدامها مثل التوزيع النسبي للمشتغلات من الإناث حسب هيكل المهن وحسب تقسيم القطاعـات (العـام والخـاص) وحسب الحالة العملية (بأجر أو بدون أجر) وحسب الحالـة التعليمية، هذه مؤشرات هامة بالذات في الحالـة المصـرية، ونجد أن الأمم المتحدة في تقاريرها عن التنمية البشرية فـي مجال قياس التمكين النسبي للمرأة والرجل تستخدم متغيـرين (الحصة السنية لكل من الرجل والمرأة بالنسـبة للوظـائف الإدارية والتنظيمية والحصة النسبية لكل منهما في الوظائف المهنية والفنية) إما للتعبير عن مدى السيطرة على الموارد الاقتصادية فيستخدم مؤشر متغير الدخل الذي يحسب علـى أساس الدخل المكتسب للسكان النشطين اقتصاديا أو أجـور

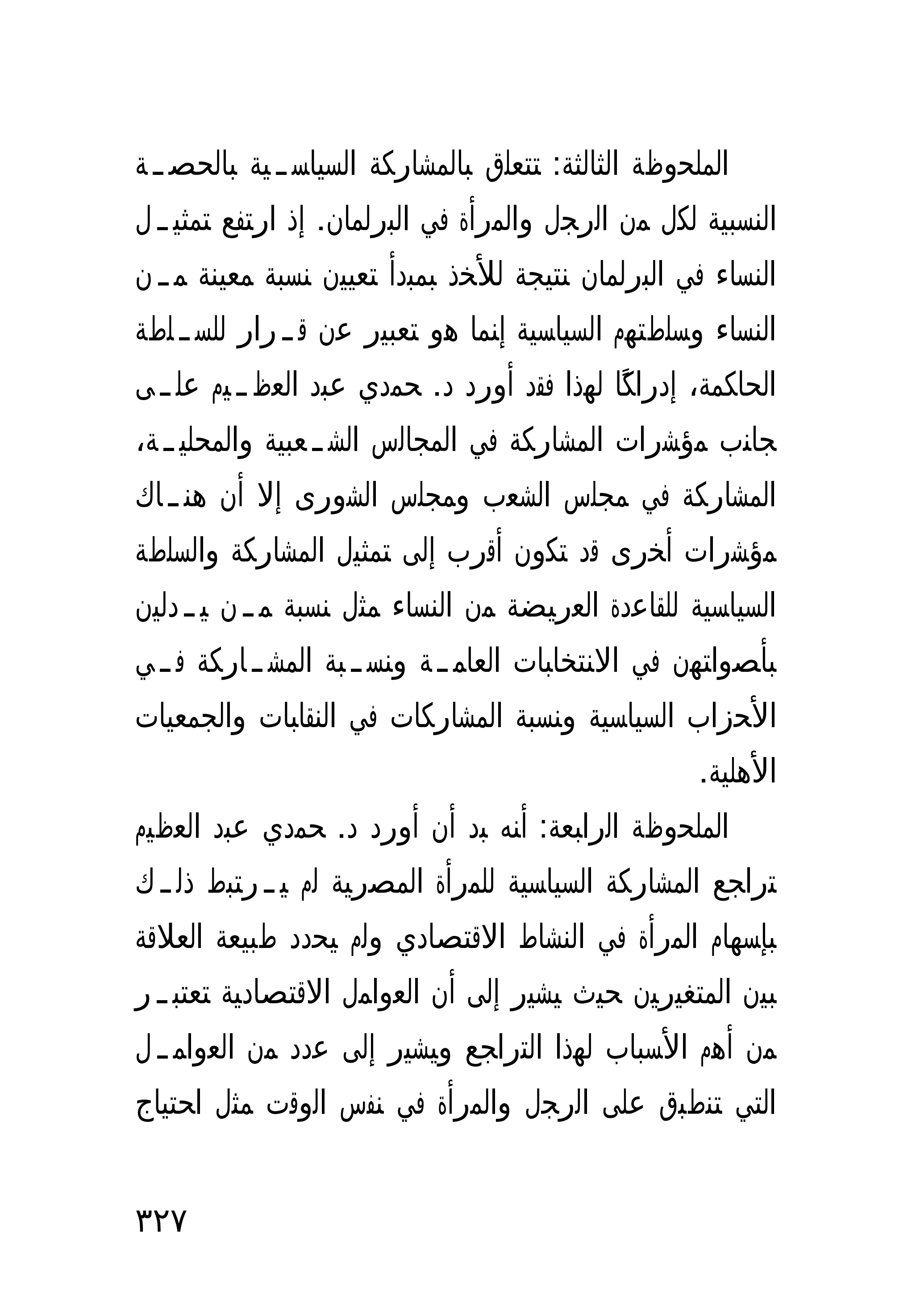


الإناث مقارنة بأجور الذكور وهذا المقياس يعيبه قصور شديد حيث أن القطاع غير الرسمي لا يؤخذ في الاعتبار مع أن القطاع غير الرسمي في مصر موجود، هناك مشكلات عديدة كان يجب الإشارة إليها تحيط بقياس مدى المشاركة للمرأة فتعدد الأدوار الاقتصادية للمرأة والإطار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تؤديه في هذه الأدوار فضلا عن طرق القياس والتقييم وأساليب جمع البيانات ومعالجتها كلها عوامل تؤدي إلى إظهار مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بأقل من حقيقتها إلى حد كبير ترجع مشكلة تقدير عمل المراة بأقل من قيمته الاقتصادية الحقيقية إلى الاقتصار في تعريف القيم التي تقيس ناتج الأنشطة الاقتصادية على القيم السوقية تلك التي تخص المنتجات محل التبادل الفعلي في السوق. هذه ملحوظة.

الملحوظة الثانية: هي أنه يمكن القول بصفة عامة إن الوضع النسبي للمرأة مقارنة بالرجل من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي قد تحسن بشكل ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية لكن هذا لا يعني إن المرأة أصبحت مساهمة في النشاط الاقتصادي بمعدلات عالمية بل ما زالت الأهمية

نسبية لمساهمة المرأة في النشاط اقل من الرجل فمثلا المرأة عام ٦٧ كانت أقل من ٤/١ قوة العمل الكلية وكانت ١٨ % سنة ٨٤ إذا كان هذا قد تحسن فلماذا لم يصاحبه تحسن فـي المشاركة السياسية؟ بالإضافة إلى الأسباب التي أوردهـا د. حمدي عبد العظيم فهناك سبب قد يسهم في تفسـير تبـاطؤ المشاركة السياسية للمرأة. فالمرأة قد تساهم بمعدلات مرتفعة في النشاط ولكن يتم ذلك من خلال قيامها بمهن ذات مكانـة متدنية لذلك تعد نوعية العمل الذي تقـوم بـه المـرأة مـن المؤشرات الهامة في الدراسات التي تتناول أوضاع المـرأة العاملة ويرتبط بالمهن ومكانتها مستوى العائد الذي تحققه كل مهنة ومدى التفاوت بين الرجل والمرأة في عائد العمل وهو ما نطلق عليه (ظاهرة الانفصال المهني) .

أوضحت الدراسات المكانة الأدنى للمرأة فـي الهيكـل المهني سواء على مستوى المهن الرئيسية أو الفرعية أو على مستوى الوظائف داخل المهن نفسها كما يلاحظ وجود تفاوت ملحوظ بين مستويات أجر المرأة والرجل على مستوى جملة المشتغلين كذلك هناك تفاوت بين مستويات الكسب للمرأة.



الملحوظة الثالثة: تتعلق بالمشاركة السياسـية بالحصـة النسبية لكل من الرجل والمرأة في البرلمان. إذ ارتفع تمثيـل النساء في البرلمان نتيجة للأخذ بمبدأ تعيين نسبة معينة مـن النساء وسلطتهم السياسية إنما هو تعبير عن قـرار للسـلطة الحاكمة، إدراكًا لهذا فقد أورد د. حمدي عبد العظـيم علـى جانب مؤشرات المشاركة في المجالس الشـعبية والمحليـة، المشاركة في مجلس الشعب ومجلس الشورى إلا أن هنـاك مؤشرات أخرى قد تكون أقرب إلى تمثيل المشاركة والسلطة السياسية للقاعدة العريضة من النساء مثل نسبة مـن يـدلين بأصواتهن في الانتخابات العامـة ونسـبة المشـاركة فـي الأحزاب السياسية ونسبة المشاركات في النقابات والجمعيات الأهلية.

الملحوظة الرابعة: أنه بد أن أورد د. حمدي عبد العظيم تراجع المشاركة السياسية للمرأة المصرية لم يـرتبط ذلـك بإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي ولم يحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرين حيث يشير إلى أن العوامل الاقتصادية تعتبـر من أهم الأسباب لهذا التراجع ويشير إلى عدد من العوامـل التي تنطبق على الرجل والمرأة في نفس الوقت مثل احتياج

المعركة الانتخابية إلى درجة من الثراء المـادي أو دخـول رجال الأعمال بقوة إلى الانتخابات... الخ.

الملحوظة الأخيرة هي أن قضية المرأة لا يجب أن ينظر إليها في نطاقها الضيق أي من منظور واحد وهو العلاقة بين الرجل والمرأة فقط فهي قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعيـة شاملة يعني ذلك أن الهدف ليس تصحيح وضع النساء فقـط بل يجب أن يتم ذلك من خـلال رؤيـة مسـتقبلية لمجتمـع مختلف، فقضية المرأة ليست بالبساطة التي تبدو بهـا لأنهـا تتفاعل مع قضايا أخرى على درجة كبيرة من الأهمية مثـل الحرية والتنمية والمساواة والعدالـة الاجتماعيـة وحقـوق الإنسان وشكرا.

رئيس الجلسة الدكتور إبراهيم درويش:

شكرا للأستاذة الدكتورة منى البرادعـي وأمامنـا الآن خمس دقائق للمناقشة.

- **تعقيبات من القاعة:**

متحدثة [1]: اشتراك المرأة في الحياة السياسية وتمتعهـا بعضوية البرلمان ليس اختيار ولكنه ضرورة ملحة ولا بـد من دخولها بأي وسيلة فهي ضرورة لمستقبل الدولـة كلهـا، ولذلك لا بد من مساعدتها ومساندتها واتخذ التدابير اللازمـة لتمكينها من ذلك. في الوقت نفسه توجد اتفاقية إلغـاء كافـة أشكال التميز ضد المرأة وتنص المادة ٤ منها على أنه فـي بعض الظروف يمكن أن تأخذ الدولة قرار انحيازي إيجـابي فلماذا لا نتمسك بذلك ونخصص مقاعد للمرأة، مزيـد مـن تمكيننا من ذلك.

الأستاذة إحسان السعيد: بالنسـبة لعضـوية المجـالس المحلية كان يوجد مقعد للمرأة، وقد تم إلغاؤه بحكم المحكمـة الدستورية، وهذا في منتهى الخطأ لأن الرجال فـي القـرى ليس لديهم وعي سياسي عن دور المرأة، وكنت أجد صعوبة عند إجراء المناقشات معهم، أو لدفع سيدات القرية لأي عمل جماعي، وبما أن الرجل القروي فاقد الوعي السياسي وهـو

---

(1) لم نستطع إثبات اسم المتحدثة لانخفاض الصوت وعـدم وضـوح الشريط المسجل عليه المناقشات.

الذي يحكم القرية لذلك نعطل وتتأخر المشـاركة السياسـية للمرأة بفعل الرجل الذي ما زال شرقيا وشكرا.

رئيس الجلسة الدكتور إبراهيم درويش:

في ختام الجلسة أشكر المتحدثين الرئيسـيين والمعقبـين وكل من عقب على هذا المحور من القاعة وأعتذر لمن لـم أستطع منحه فرصة التحدث لضيق الوقت وشكرا.

الجلسة الخامسة

ا ؤ ر العلمي الأول للمركز
ا صري قوق ا رأة

الجلسة الخامسة المؤثرات الإعلامية
والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة

الجلسة الخامسة المؤثرات الإعلامية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة

الرئيس: الأستاذ الدكتور وحيد عبد المجيد.

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربـي - مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام.

- <u>المتحدثون الرئيسيون:</u>

الدكتورة إلهام عبد الحميد مدير مركز الخدمات التربوية - المعهد العالي للبحوث والدراسات التربوية.

" التعليم والمشاركة السياسية للمرأة ".

الدكتور محمد شومان أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس.

" المشاركة السياسية للمرأة في خطاب الكاريكاتير فـي الصحافة المصرية ".

الدكتور محمود حمدي عبد القوي مدرس بقسم الإعـلام - كلية الآداب - جامعة المنيا.

" الإذاعة والتليفزيون وأثرهما على المشاركة السياسـية للمرأة ".

- **المعقبون الرئيسيون:**

الأستاذ الدكتور كمال حامد مغيث.

الأستاذة ماجدة موريس.

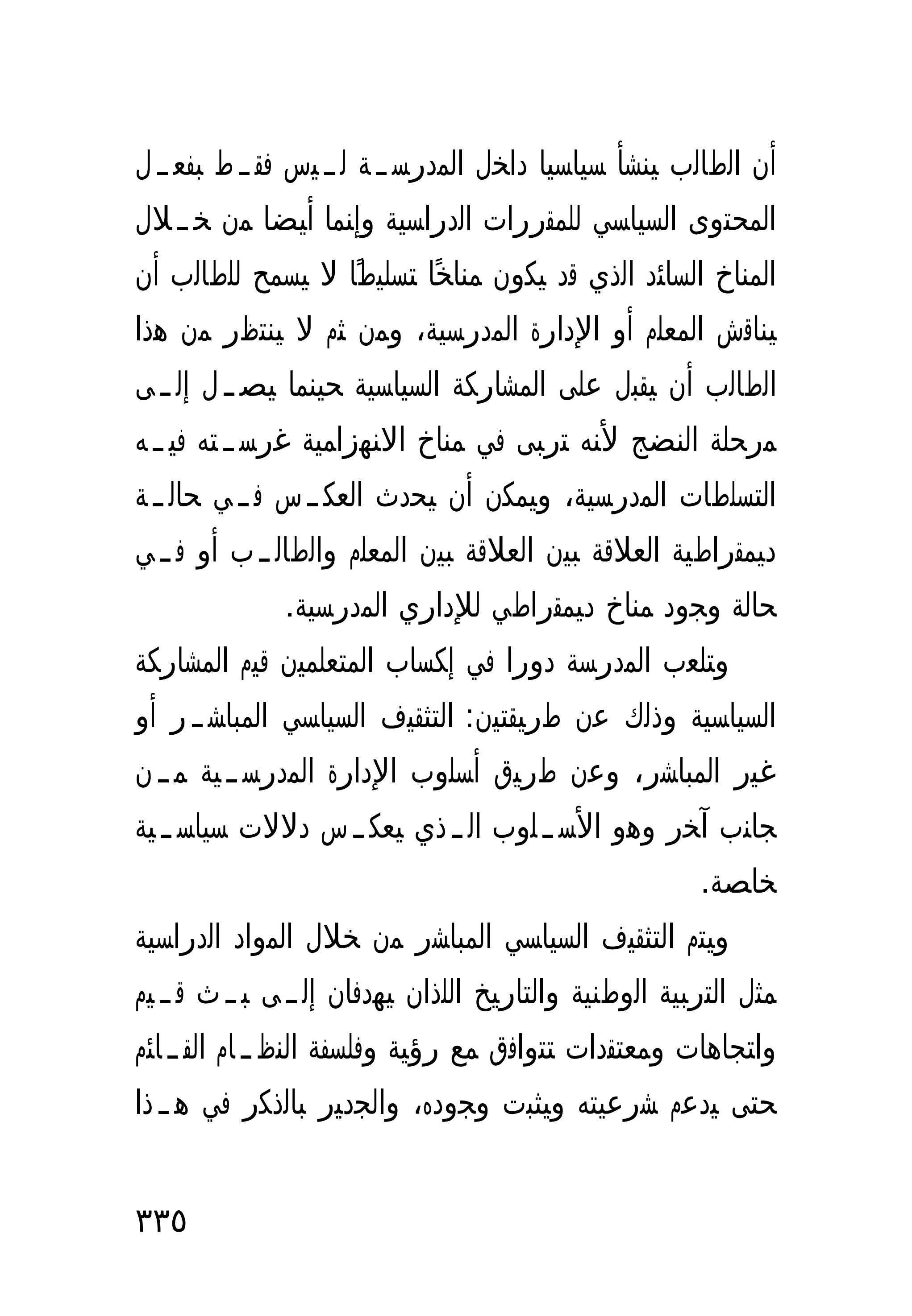
رئيس الجلسة الدكتور وحيد عبد المجيد:

موضوع هذه الجلسة يتناول المؤثرات الإعلامية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة وسيتم فيها عرض ثلاث ورقات بحثية ثم تعقيبين رئيسيين والورقة الأولى للدكتورة إلهام عبد الحميد، فلتتفضل.

حديث الأستاذة الدكتورة: إلهام عبد الحميد:

- **تقديم:**

تناول العديد من المفكرين والفلاسفة قضية التربية السياسية والاجتماعية منذ القدم، كما ركز الباحثين من علماء الاجتماع والتربية السياسية المعاصرين على أهمية هذه القضية من خلال دراسة الدور التربوي والتثقيفي للمدرسة، حيث تمثل المدرسة كيانًا اجتماعيا يمارس فيه بعض الأنشطة ذات الطابع السياسي ومن ثم يمكننا القول أن المدرسة تمثل وحدة اجتماعية لها من المقومات ما يساعد بدرجة كبيرة وفعالة في تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية أو الانسحابية، أي



أن الطالب ينشأ سياسيا داخل المدرسة ليس فقط بفعل المحتوى السياسي للمقررات الدراسية وإنما أيضا من خلال المناخ السائد الذي قد يكون مناخًا تسليطًا لا يسمح للطالب أن يناقش المعلم أو الإدارة المدرسية، ومن ثم لا ينتظر من هذا الطالب أن يقبل على المشاركة السياسية حينما يصل إلى مرحلة النضج لأنه تربى في مناخ الانهزامية غرسته فيه التسلطات المدرسية، ويمكن أن يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بين العلاقة بين المعلم والطالب أو في حالة وجود مناخ ديمقراطي للإداري المدرسية.

وتلعب المدرسة دورا في إكساب المتعلمين قيم المشاركة السياسية وذلك عن طريقتين: التثقيف السياسي المباشر أو غير المباشر، وعن طريق أسلوب الإدارة المدرسية من جانب آخر وهو الأسلوب الذي يعكس دلالات سياسية خاصة.

ويتم التثقيف السياسي المباشر من خلال المواد الدراسية مثل التربية الوطنية والتاريخ اللذان يهدفان إلى بث قيم واتجاهات ومعتقدات تتوافق مع رؤية وفلسفة النظام القائم حتى يدعم شرعيته ويثبت وجوده، والجدير بالذكر في هذا

الصدد أن ما تقدمه العملية التعليميـة مـن قـيم المشـاركة السياسية والتنمية السياسية يمثل تجسيدا لمـدلول الاسـتقرار السياسي، فالنظام السياسي يحاول الحفاظ على نفسـه ليظـل ثابتًا في مواجهة التغيرات معتمدا على نقل القيم والاتجاهات السياسية المرغوب فيها والمقبولة من النظام السياسي، وذلك للحفاظ على النظام واستمرار واستقراره.

وبذلك [1] فإن العملية التعليمية هـي محصـلة لتفاعـل مستمر بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصـادية فـي المجتمع، وصياغة العملية التعليمية ترجع في المقـام الأول إلى العلاقة بين الأجهزة المختلفة التي تعبر عن هذه القـوى ويتجسد التفاعل الذي يحدث فيما بينهـا فـي شـكل لـوائح ومواثيق ومضامين سياسية تربوية.

([1]) سليمان نسيم، صياغة التعليم المصري الحديث (القاهرة - الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ٧) .

والملاحظة المتفق عليها من الدراسـات [1] والبحـوث السابقة أن المجتمع المصري والمجتمعات العربيـة تواجـه أزمة في المشاركة السياسية، ومؤشرات تلك الأزمة تـنعكس في عدة مظاهر، لعل أهمها:

حالات السلبية واللامبالاة.

انخفاض درجة المشاركة السياسية.

معاناة الجيل الحاضر من ضعف الثقافة السياسية.

ضعف الشعور بالانتماء.

الرغبة في الهجرة.

وجود فراغ سياسي.

ضعف الوعي بالقضايا السياسية المعاصرة.

قلة الوضوح الفكري وغياب الحد الأدنى من الثوابت.

ضعف أو انعدام القدرة على الاختيار أمام الشباب.

سهولة التعرض لعمليات الاستقطاب.

---

(1) السيد سلامة، التعليم والمشاركة السياسية ـ بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية في مصر ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٧.

وتزداد تلك المظاهر للفائت الأكثـر ارتباطـًا بالنظـام التعليمي مما يزيد من عمق الأزمة وخطورتهـا باعتبـارهم المخرجات المستقبلية.

وتكاد تتفق العديد من تلك الدراسات [1] على أن مجتمع الطلاب المصري يبتعد عن المشاركة السياسية بنسبة كبيـرة وتتضاعف تلك النسبة لتصبح أكثر حدة بـين الإنـاث ممـا يكشف عن أزمة حادة في المشاركة السياسية بوجه عام وبين الإناث بشكل خاص.

ولعل تلك المعطيات السابقة توضح أن العملية التعليميـة لا تمتلك الكفاءة للتربية السياسية، وذلك لعدم وجود المعلـم المعد سياسيا، ولقلة اهتمام المعلم بالمشاركة والتفاعـل مـع الطلاب واستخدام الطريقة التلقينية في التدريس وقلة كفـاءة البرامج التثقيفية، وعدم وجود الكتب والمجلات السياسية في المكتبات المدرسية وغياب الأنشطة التي تنمي وعي الطلاب

([1]) أساتذة جامعة أسيوط في الاجتماع الحوار الذي نشـرته صـحيفة الأخبار المصري في عددها رقم ٢٥٣١ الصادر يوم السبت الموافـق ٨/ ٥/ ١٩٨٣، ص ٣.

وتزيد من إمكانيتهم على المشاركة وتحمل المسئولية بجميـع أشكالها.

فالعملية التعليمية ترتبط بالرجل والمرأة، إلا أن المـرأة تواجه تحديات خاصة لها في أعماق التاريخ جـذور تـرتبط بالتركيب الاجتماعي العربي بالإضافة إلى تـراث ثقـافي لا يزال حيا ويمارس تأثيره الطاغي من خلال مجموعة مفاهيم [١] لعل أهمها:

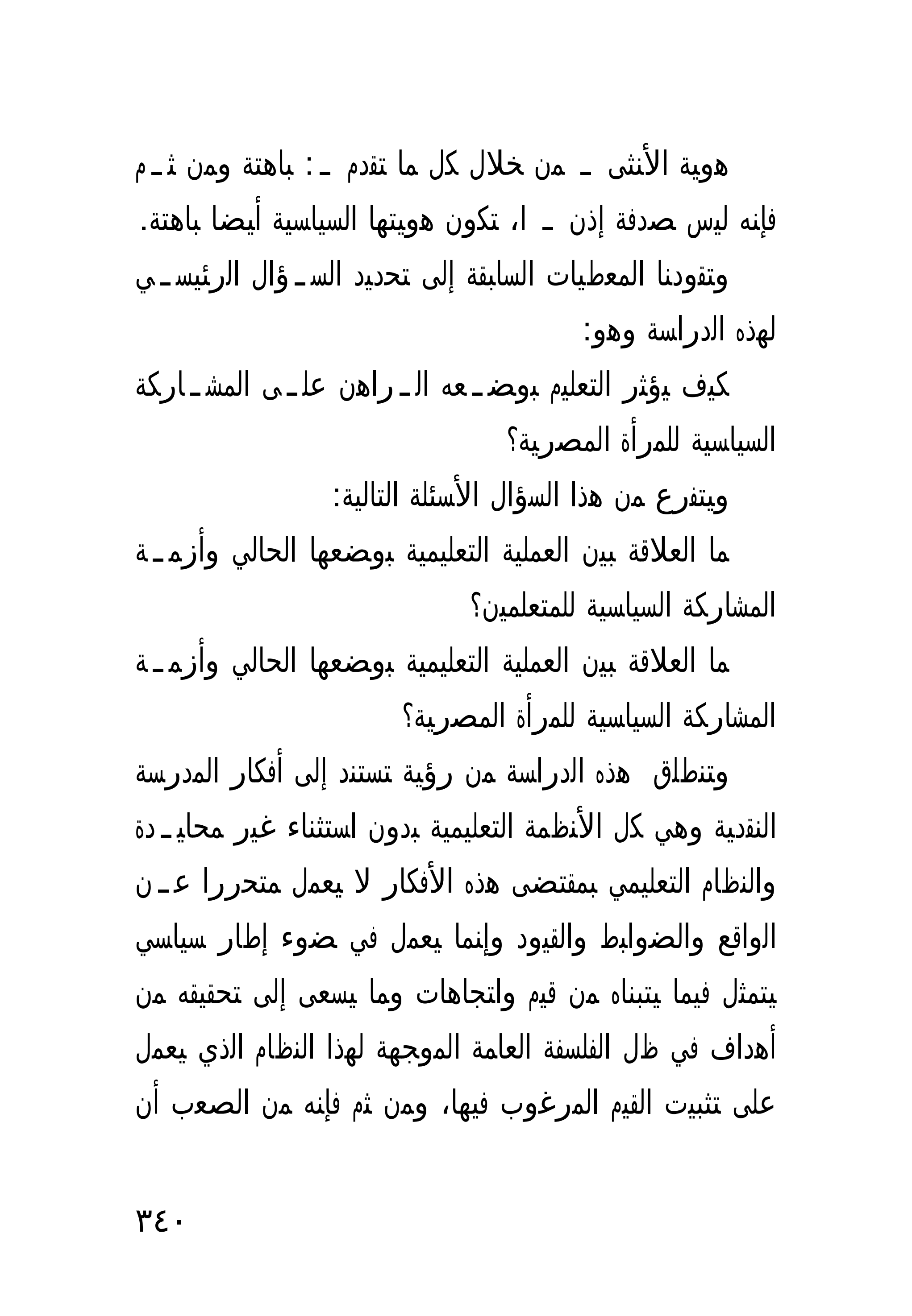
نفي المساواة والمشاركة بين المرأة والرجل.

التأكيد على أنها الكائن الأضعف الـذي يتسـم بـالعجز والتبعيـة والخضـوع والاستسـلام والقناعـة والرضـوخ والانفعالية، ومن ثم فهي لها أعمال وأدوار خاصة بها.

الحرص على عدم تقديمها في العملية التعليمية على أنها شخصية مستقلة تعتمد على ذاته وإنما تبدو دائمـا مرتبطـة بالرجل وتستمد منه كينونتها فهي دائمـا تنسـب لابنهـا أو زوجها أو أبيها وذلك تأكيدا على هامشيتها وعدم وجود هوية قانونية اجتماعية خاصة بها وعلى انحصار دورهـا داخـل أمومتها وداخل جدران بيتها.

---

(١) إلهام عبد الحميد فرج، صورة المرأة في المناهج الدراسية.



هوية الأنثى ـ من خلال كل ما تقدم ـ: باهتة ومن ثـم فإنه ليس صدفة إذن ـ ا، تكون هويتها السياسية أيضا باهتة.

وتقودنا المعطيات السابقة إلى تحديد السـؤال الرئيسـي لهذه الدراسة وهو:

كيف يؤثر التعليم بوضـعه الـراهن علـى المشـاركة السياسية للمرأة المصرية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

ما العلاقة بين العملية التعليمية بوضعها الحالي وأزمـة المشاركة السياسية للمتعلمين؟

ما العلاقة بين العملية التعليمية بوضعها الحالي وأزمـة المشاركة السياسية للمرأة المصرية؟

وتنطلق هذه الدراسة من رؤية تستند إلى أفكار المدرسة النقدية وهي كل الأنظمة التعليمية بدون استثناء غير محايـدة والنظام التعليمي بمقتضى هذه الأفكار لا يعمل متحررا عـن الواقع والضوابط والقيود وإنما يعمل في ضوء إطار سياسي يتمثل فيما يتبناه من قيم واتجاهات وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف في ظل الفلسفة العامة الموجهة لهذا النظام الذي يعمل على تثبيت القيم المرغوب فيها، ومن ثم فإنه من الصعب أن

يكون أداة لإثارة وعي المتعلمين وتحريرهم، كما أنـه مـن الصعب أن يكون أداة لإطلاق طاقـات المتعلمـين وتقريـر مشاركتهم إلا إذا كان هذا النظام التعليمي في مرحلة ثورية، تهدف بشكل أساسي إلى تكوين الشخصية الناقدة.

ضرورات وأهداف الدراسة:

تحديد المقصود بالمشاركة السياسية في العملية التعليمية وأنماطها وأساليبها.

الكشف عن التوجهات القيمية للمشاركة السياسية للمـرأة في العملية التعليمية.

التعرف على أسباب العزوف عن المشاركة السياسية أو حالة اللامبالاة والسلبية ولاسيما بين الإناث وعلاقـة ذلـك بأساليب التنشئة الاجتماعية والتراث الثقافي وآليات العمليـة التعليمية.

• خطة الدراسة:

تتناول الدراسة محورين أساسيين وهما:

١ ـ الإطار النظري والمفاهيمي، ويتضمن:

دور المدرسة في قضية المشاركة السياسية.

القيم السياسية التي تنعكس من النظام التعليمي في مصر من خلال المضامين التربوية، والمناخ السائد في المدرسة والإدارة.

صورة المرأة في العملية التعليمية وأثرها على المشاركة السياسية لها.

٢ ـ المحور الثاني، ويتناول الإطار التجريبي للدراسة.

الإطار النظري والمفاهيمي:

- **مفهوم المشاركة السياسية:**

تعد المشاركة السياسية الجماهيرية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشطة للمواطنين في مختلف مستويات التفكير والعمل في المجتمع ومن أجله، كما أنها وسيلة لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتذوق أهمية ممارستها ومن ثم تتأصل فيهم عاداتها، ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم [١].

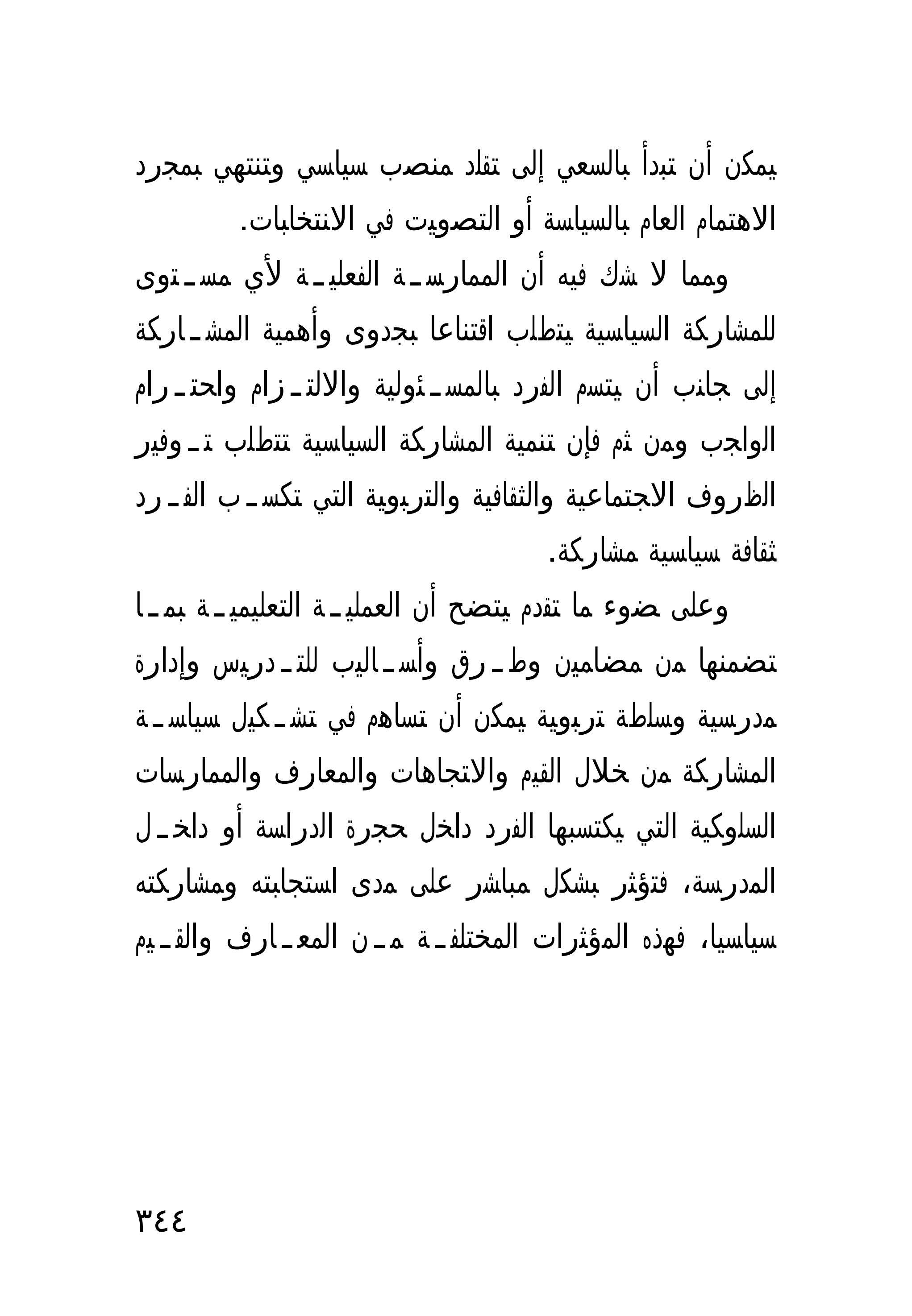
---

(١) ٩، ١٣، ١٤، ١٥ (سلامة الخميس) .

ويختلف الباحثون في تحديد مفهوم المشاركة السياسية فيرى Wener أن المشاركة السياسية تعني نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والقومي، سواء كان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح، منظما أو غيرم نظم، مستمرا أو مؤقتًا.

أما ماكلودسكي Maclosky فيرى أن المشاركة السياسية تعني تلك النشاطات الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

ويرى آخرون أن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً ومستويات مختلفة فالتصويت في الانتخابات، والمشاركة في الحملات الانتخابية والالتحاق بالتجمعات السياسية، والعمل من أجل مرشح أو حزب سياسي، ومناقشة المشكلات السياسية مع الأقران والزملاء، والارتباط بالجماعات المعارضة.. كلها تمثل درجات ومستويات من المشاركة السياسية ولعل ذلك يكشف أن مستويات المشاركة السياسية



يمكن أن تبدأ بالسعي إلى تقلد منصب سياسي وتنتهي بمجرد الاهتمام العام بالسياسة أو التصويت في الانتخابات.

ومما لا شك فيه أن الممارسة الفعلية لأي مستوى للمشاركة السياسية يتطلب اقتناعا بجدوى وأهمية المشاركة إلى جانب أن يتسم الفرد بالمسئولية والالتزام واحترام الواجب ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشاركة.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن العملية التعليمية بما تضمنها من مضامين وطرق وأساليب للتدريس وإدارة مدرسية وسلطة تربوية يمكن أن تساهم في تشكيل سياسة المشاركة من خلال القيم والاتجاهات والمعارف والممارسات السلوكية التي يكتسبها الفرد داخل حجرة الدراسة أو داخل المدرسة، فتؤثر بشكل مباشر على مدى استجابته ومشاركته سياسيا، فهذه المؤثرات المختلفة من المعارف والقيم

والاتجاهات يمكن أن تشجع [1] الفرد على الاهتمام بقضـايا المجتمع السياسية ويمكن أن تكون ضد ذلك.

وحينما نتحدث عن قضية المشاركة السياسـية والـدور الذي يلعبه التعليم لا بد من الإشارة إلى نظريتين في تفسـير هذا الدور وهما: النظرية التقليدية، والنظرية النقدية.

أما الأولى وهي التقليدية فقد ذهبـت إلـى أن التنشـئة السياسية وسيلة لتحقيق الإجماع السياسـي، وذلـك لتحقيـق استقرار بناء النظام السياسي والحفاظ عليه، وتنظر المدرسة التقليدية إلى التعليم باعتباره وسيلة لتجسيد وعزل المصـادر المحتملة للاضطرابات السياسية ومن ثم فإن المدرسة يمكنها أن، تخلق علاقات تفاهم بين جميع المتعلمين اللذين ينتسبون إلى جميع الطبقات، كما يمكنها أن تخلق مشاعر ولاء لـديهم وانتماء وإحساس المواطنة، وبذلك فإن المدرسة وفقًا للنظرية التقليدية يمكنها أن ترسخ مفاهيم واتجاهات سياسية عامة، أو تعمل على تحقيق إجماع سياسي بين الطبقات المختلفة.

([1]) كمال المنوفي: التنشئة السياسية في الآداب السياسـي المعاصـر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول - السنة الثانية - جامعة الكويت - أبريل ١٩٨٠، ص ١١.

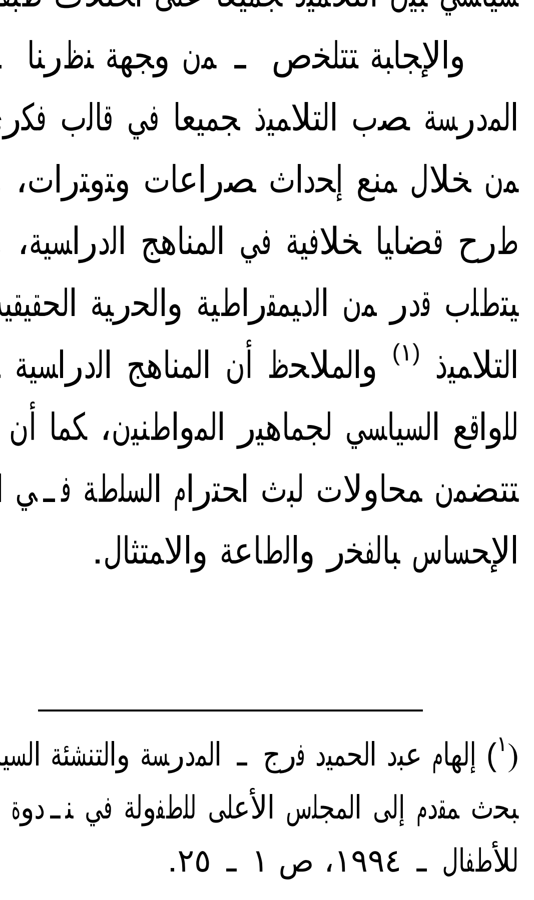
ومن الأسماء البارزة التي تنتمي إلى المدرسة التقليديـة نجد: ديفيد إيستون Easton، وجاك دنيس، وروبرت هـس، وجبريل، وكندين وغيرهم، ومن أهـم المقـولات والأفكـار الأساسية التي ترتكز عليها المدرسة التقليدية فـي تفسـيرها للتنشئة السياسية:

الأمر الأول: إن معظم ما يمتلكه الكبـار مـن مشـاعر واتجاهات وآراء حول شرعية النظام السياسي ترتكز بشـدة حول الميول التي تكونت لديهم في مراحل نموهم ولاسـيما التنشئة السياسي ترتكز بشدة حول الميول التي تكونت لديهم في مراحل نموهم ولاسيما التنشئة السياسـية المكتبيـة فـي مرحلة الطفولة.

الأمر الثاني: أن ما كتبه الفرد في مرحلة الطفولة يخلق مشاعر إيجابية تظل آثارها باقية في وجدانهم بعد أن يصبحوا كبارا، وتؤثر تلك المشاعر الإيجابية على مواقفهم كما أنهـا تلعب دورا في الحياة السياسية للدولة خصوصا فيما يتعلـق باستقرار النظام السياسي.

إن التنشئة السياسية وفقًا لرأي المدرسة التقليديـة تقـوم بتأييد النظام السياسي، وتساهم في تعبئة الجماهير وحشـدهم

ودمجهم في النظام السياسي القائم ومن ثم فإنها تساهم في تهيئة الأفراد للمشاركة وطواعية المشاركة السياسية في العملية التعليمية.



ولكن السؤال هو كيف يمكن للمدرسة أن تحقق إجماع سياسي بين التلاميذ جميعا على اختلاف طبقاتهم وتوجهاتهم؟

والإجابة تتلخص - من وجهة نظرنا - في محاولة المدرسة صب التلاميذ جميعا في قالب فكري وسياسي واحد من خلال منع إحداث صراعات وتوترات، وهذا يعني عدم طرح قضايا خلافية في المناهج الدراسية، ومنع أي حوار يتطلب قدر من الديمقراطية والحرية الحقيقية، وتهميش وعي التلاميذ [١] والملاحظ أن المناهج الدراسية نادرا ما تتعرض للواقع السياسي لجماهير المواطنين، كما أن عملية التدريس تتضمن محاولات لبث احترام السلطة في المدرسة وزرع الإحساس بالفخر والطاعة والامتثال.

---

(١) إلهام عبد الحميد فرج - المدرسة والتنشئة السياسية للأطفال - بحث مقدم إلى المجلس الأعلى للطفولة في ندوة التنشئة السياسية للأطفال - ١٩٩٤، ص ١ - ٢٥.

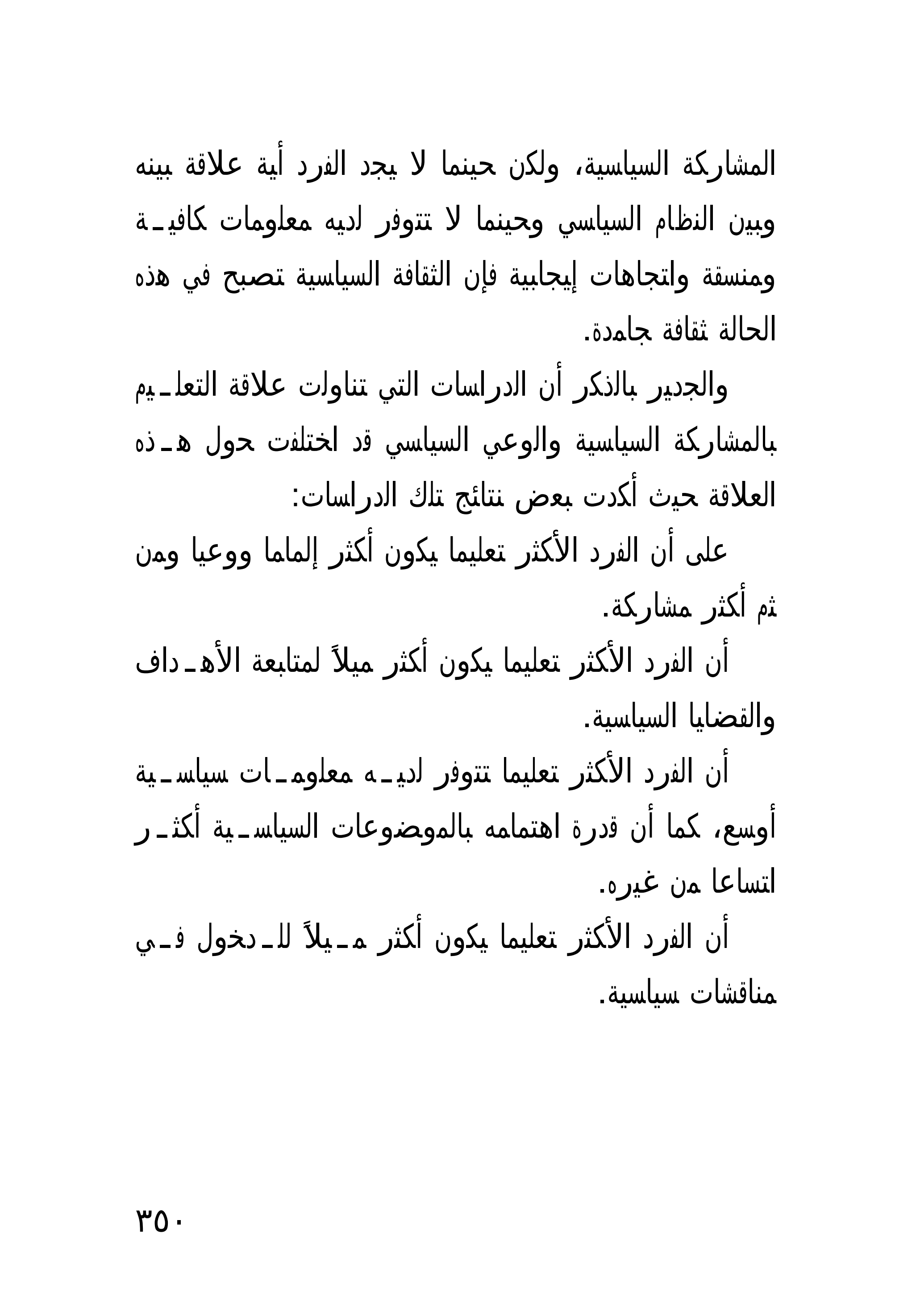
في المقابل أكدت النظريـة النقديـة علـى أن التنشـئة السياسية من خلال العملية التعليمية تلعب دورا بالغ الخطورة في تزييف وعي التلاميذ لاسيما الذين ينتمـون مـنهم إلـى الطبقات الاجتماعية الدنيا، كما أنها تساهم في تشويه وعيهم، وتجريدهم من هويتهم السياسية الطبقية، وتـرى المدرسـة النقدية أن فكرة التأييد المنتشر والإجماع السياسي ما هي إلا تزييف للوعي في المستوى النظري، والممارسة، وتكشـف العديد من الدراسات التي تناولـت التنشـئة السياسـية فـي المجتمعات الرأسمالية أن الطلاب يعانون التمزق والتشـتت بين توجهاتهم ومجتمعهم وأفكارهم وبين محاولات تسيسـهم، وبث المفاهيم المجردة من المشاركة السياسية في عقولهم مما يصيبهم بالتناقض في اختياراتهم السياسية وبذلك فالمدرسـة تعيد إنتاج وبلورة العلاقات الموجودة داخل المجتمع وبالتالي تحافظ على تكريس الوضع القائم من خلال آليـات المـنهج المدرسي والمناخ السائد الذي يحاكيه الطالب داخل مدرسته.

وترى النظرية النقدية في التربيـة [1] The Critical theory in Education أنه لا بد مـن الاهتمـام بدراسـة وتحليل الحياة اليومية داخل المدرسـة والعلاقـات البنيويـة القائمة داخلها، بمعنى آخر محاولة المزج بين ما هو بنيـوي مع ما هو رمزي حتى يمكن تفسير المعاني والرموز التـي تسيطر في موقف ما وزمان ومكان معينـين، وتـرى هـذه النظرية ضرورة ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيوي، بمعنى تفسير الظروف الاجتماعية والسياسية البنيوية في المجتمع.

وترى هذه الدراسة أن التربية بشكل عـام تلعـب دور الحفاظ على الثقافة العامة للمجتمع باعتبارها وسيط حي لنقل الثقافة، وليس المطور لها من خلال نقدها والوعي بها، وأن أحد جوانب الثقافة العامة يتمثل في الثقافة السياسية، وبقدر ما تكون الثقافة السياسية معاشة من أفراد المجتمع، بقـدر مـا يكون التوجه من الأفراد نحوها إيجابيا، وهنا تتحقـق ثقافـة

---

[1] حسن حسين الببلاوي، تطور الصيف الاتجاهات المعاصرة في علم اجتماع التربية ـ مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر ـ ٢: ٥ أبريل ـ القاهرة ـ مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بـالأهرام ـ ١٩٨٤ ـ ص ١ ـ ٣٠.



المشاركة السياسية، ولكن حينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين النظام السياسي وحينما لا تتوفر لديه معلومات كافيـة ومنسقة واتجاهات إيجابية فإن الثقافة السياسية تصبح في هذه الحالة ثقافة جامدة.

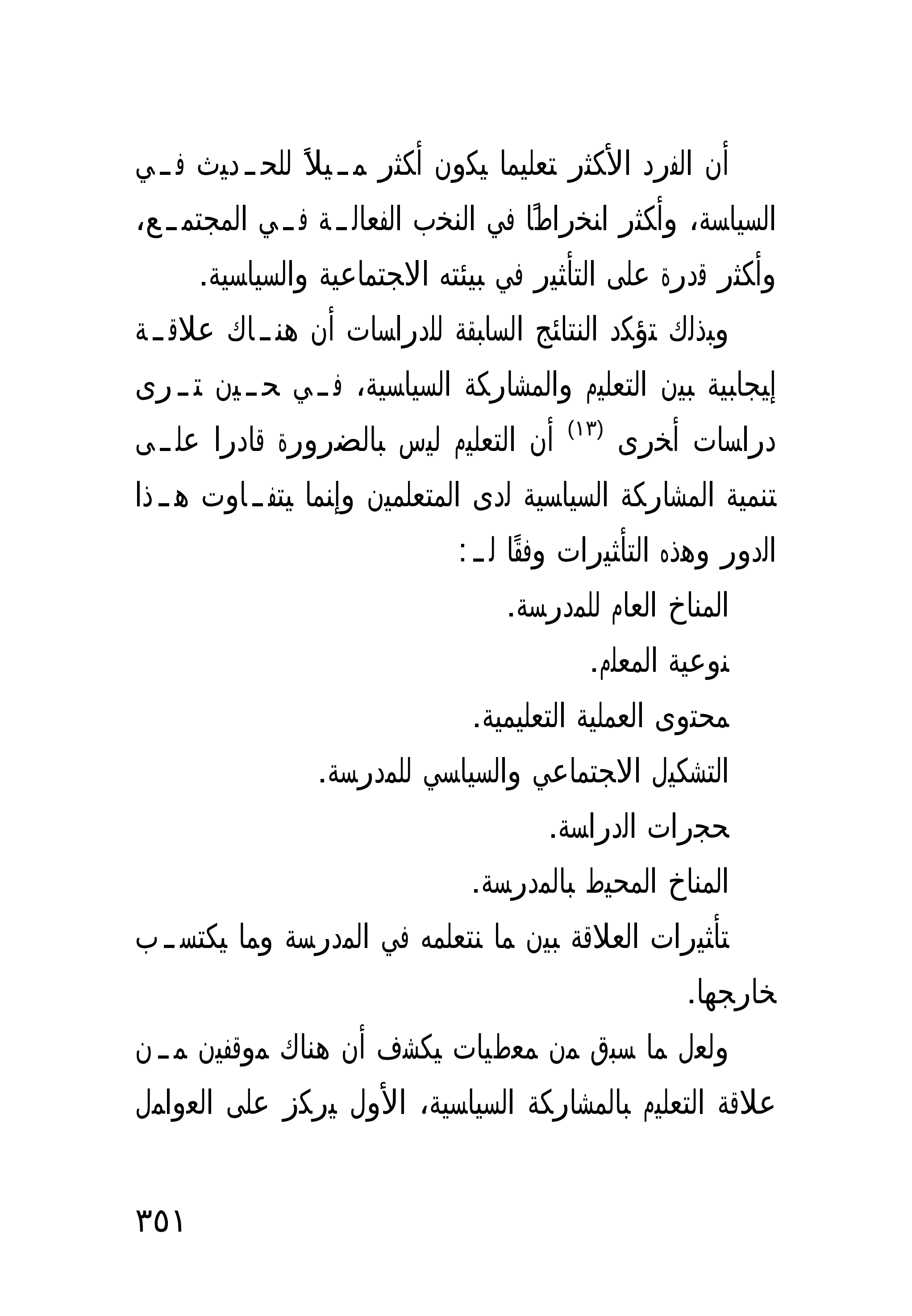
والجدير بالذكر أن الدراسات التي تناولت علاقة التعلـيم بالمشاركة السياسية والوعي السياسي قد اختلفت حول هـذه العلاقة حيث أكدت بعض نتائج تلك الدراسات:

على أن الفرد الأكثر تعليما يكون أكثر إلماما ووعيا ومن ثم أكثر مشاركة.

أن الفرد الأكثر تعليما يكون أكثر ميلاً لمتابعة الأهـداف والقضايا السياسية.

أن الفرد الأكثر تعليما تتوفر لديـه معلومـات سياسـية أوسع، كما أن قدرة اهتمامه بالموضوعات السياسـية أكثـر اتساعا من غيره.

أن الفرد الأكثر تعليما يكون أكثر مـيلاً للـدخول فـي مناقشات سياسية.



أن الفرد الأكثر تعليما يكون أكثر مـيلاً للحـديث فـي السياسة، وأكثر انخراطًا في النخب الفعالـة فـي المجتمـع، وأكثر قدرة على التأثير في بيئته الاجتماعية والسياسية.

وبذلك تؤكد النتائج السابقة للدراسات أن هنـاك علاقـة إيجابية بين التعليم والمشاركة السياسية، فـي حـين تـرى دراسات أخرى [١٣] أن التعليم ليس بالضرورة قادرا علـى تنمية المشاركة السياسية لدى المتعلمين وإنما يتفـاوت هـذا الدور وهذه التأثيرات وفقًا لـ:

المناخ العام للمدرسة.

نوعية المعلم.

محتوى العملية التعليمية.

التشكيل الاجتماعي والسياسي للمدرسة.

حجرات الدراسة.

المناخ المحيط بالمدرسة.

تأثيرات العلاقة بين ما نتعلمه في المدرسة وما يكتسـب خارجها.

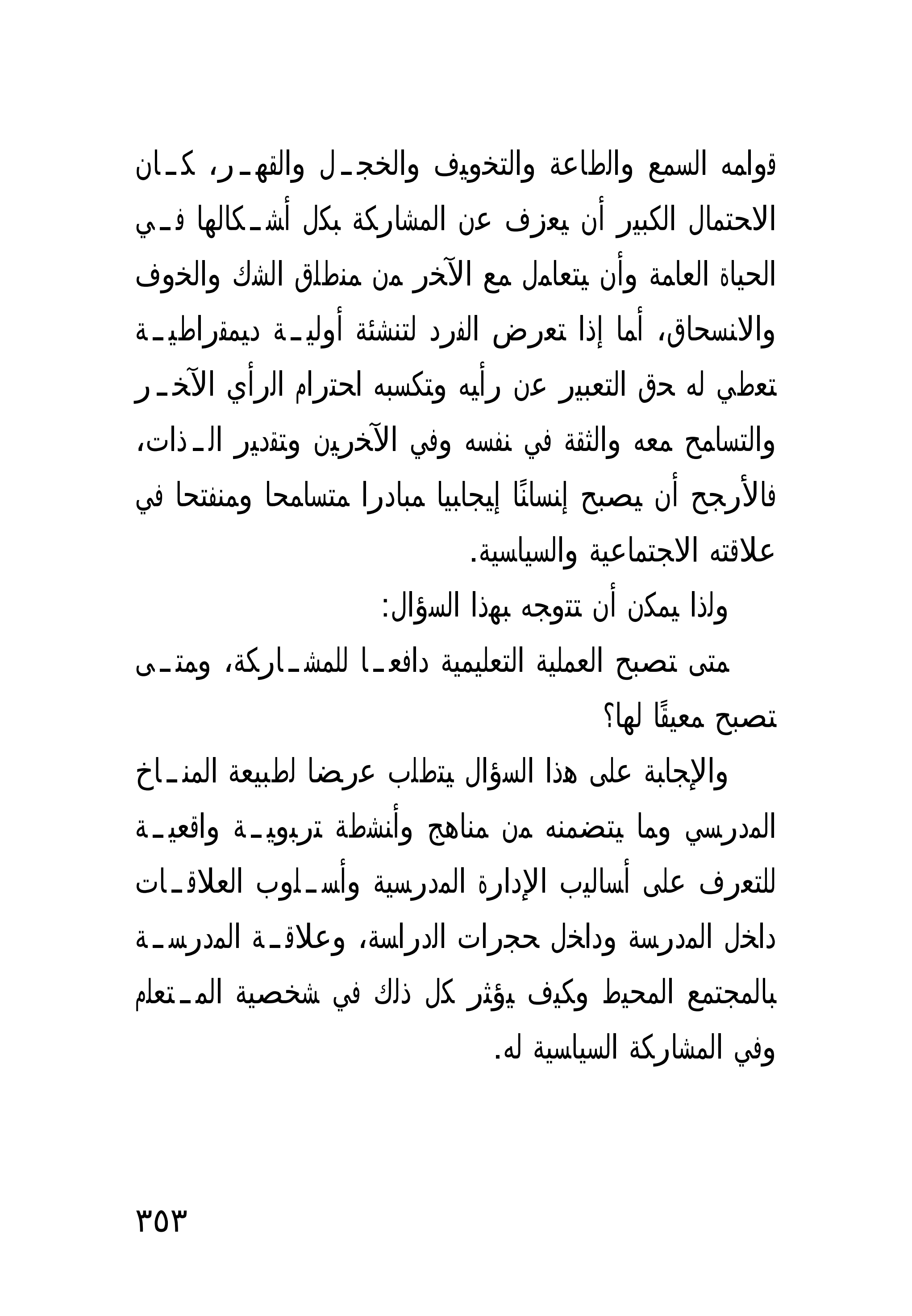
ولعل ما سبق من معطيات يكشف أن هناك موقفين مـن علاقة التعليم بالمشاركة السياسية، الأول يركز على العوامل

المجتمعية المتمثلة في البيئة الاجتماعية والإطـار السياسـي العام وما يرتبط به من توجيهات قيمية وسياسية، والموقـف الثاني يركز على البيئة التربوية والمتعلقة بالنظام التربـوي وفلسفته وسياسته وتوجيهاته وأهدافـه ومحتـواه وبرامجـه وأساليب التعليم والمعلمين.. الخ.

وترى الباحثة أن هناك علاقـة وثيقـة بـين العوامـل المجتمعية والإطار السياسي العام وبين التنشئة التربوية، وأن تلك العلاقة تفاعلية تؤثر كل منها في الأخرى، ومن الصعب تناول إحداهما منفصلة عن الأخرى، إلا أن تلـك الدراسـة ترمي إلى تناول العوامل المرتبطة بالنظام التعليمـي بشـكل أكثر تفصيلا، وذلك لتوضيح العلاقة بين التعليم والمشـاركة السياسية ولعل ذلك يقودنا إلى توضيح دور المدرسـة فـي المشاركة السياسية، والكشف عن القيم السياسية التي تنعكس من خلال المضامين التربوية والمناخ السائد فـي المـدارس وأساليب التدريس المستخدمة.

• المشاركة السياسية والعملية التعليمية:

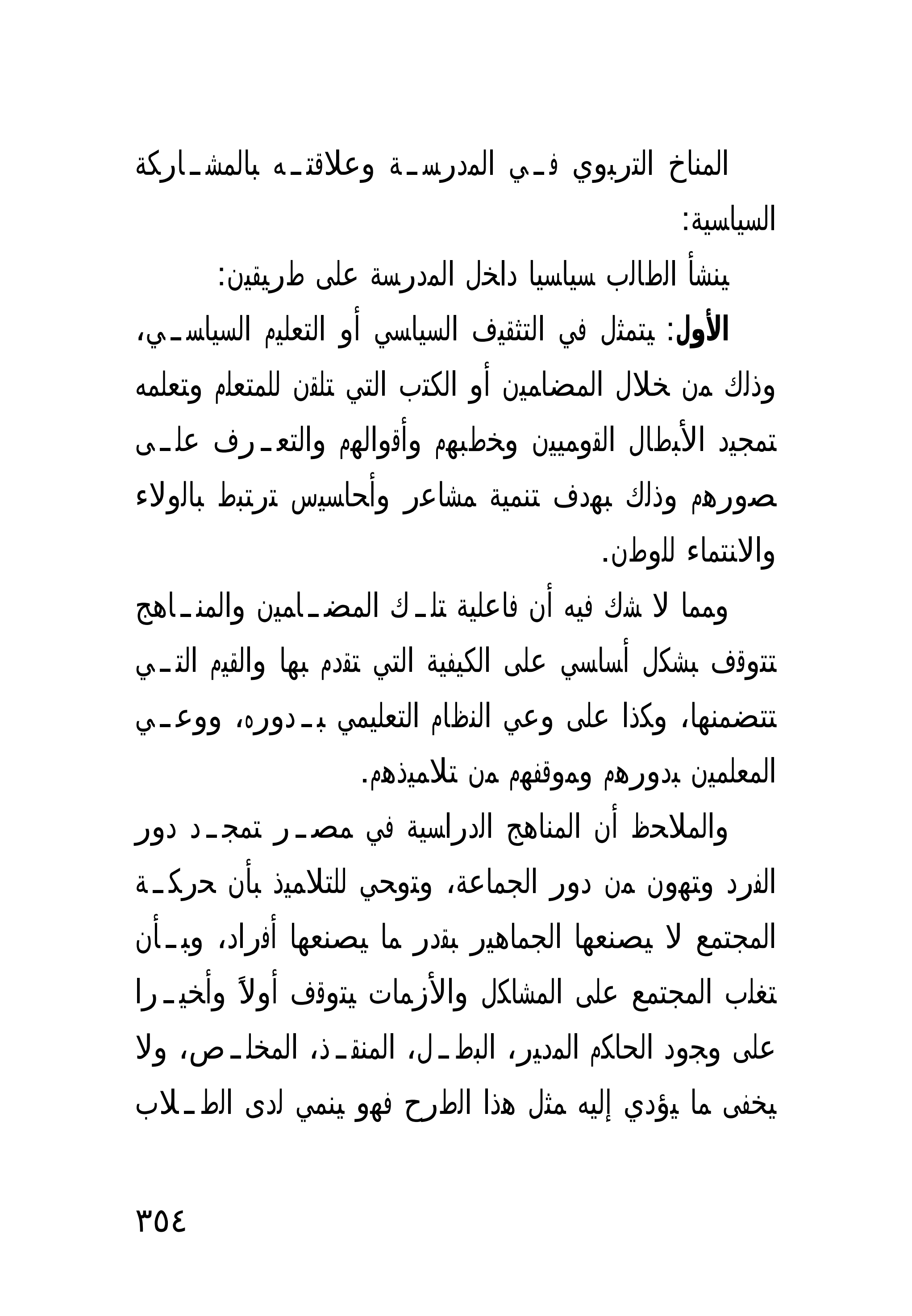
يتأثر السلوك السياسي للفرد جزئيا بخبرات تدريبية داخل المؤسسة التربوية، فإذا دربته تلك المؤسسة تدريبا " بطرقيا "


قوامه السمع والطاعة والتخويف والخجـل والقهـر، كـان الاحتمال الكبير أن يعزف عن المشاركة بكل أشـكالها فـي الحياة العامة وأن يتعامل مع الآخر من منطلق الشك والخوف والانسحاق، أما إذا تعرض الفرد لتنشئة أوليـة ديمقراطيـة تعطي له حق التعبير عن رأيه وتكسبه احترام الرأي الآخـر والتسامح معه والثقة في نفسه وفي الآخرين وتقدير الـذات، فالأرجح أن يصبح إنسانًا إيجابيا مبادرا متسامحا ومنفتحا في علاقته الاجتماعية والسياسية.

ولذا يمكن أن نتوجه بهذا السؤال:

متى تصبح العملية التعليمية دافعـا للمشـاركة، ومتـى تصبح معيقًا لها؟

والإجابة على هذا السؤال يتطلب عرضا لطبيعة المنـاخ المدرسي وما يتضمنه من مناهج وأنشطة تربويـة واقعيـة للتعرف على أساليب الإدارة المدرسية وأسـلوب العلاقـات داخل المدرسة وداخل حجرات الدراسة، وعلاقـة المدرسـة بالمجتمع المحيط وكيف يؤثر كل ذلك في شخصية المـتعلم وفي المشاركة السياسية له.



المناخ التربوي فـي المدرسـة وعلاقتـه بالمشـاركة السياسية:

ينشأ الطالب سياسيا داخل المدرسة على طريقين:

الأول: يتمثل في التثقيف السياسي أو التعليم السياسـي، وذلك من خلال المضامين أو الكتب التي تلقن للمتعلم وتعلمه تمجيد الأبطال القوميين وخطبهم وأقوالهم والتعـرف علـى صورهم وذلك بهدف تنمية مشاعر وأحاسيس ترتبط بالولاء والانتماء للوطن.

ومما لا شك فيه أن فاعلية تلـك المضـامين والمنـاهج تتوقف بشكل أساسي على الكيفية التي تقدم بها والقيم التـي تتضمنها، وكذا على وعي النظام التعليمي بـدوره، ووعـي المعلمين بدورهم وموقفهم من تلاميذهم.

والملاحظ أن المناهج الدراسية في مصـر تمجـد دور الفرد وتهون من دور الجماعة، وتوحي للتلاميذ بأن حركـة المجتمع لا يصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها أفراد، وبـأن تغلب المجتمع على المشاكل والأزمات يتوقف أولاً وأخيـرا على وجود الحاكم المدير، البطـل، المنقـذ، المخلـص، ولا يخفى ما يؤدي إليه مثل هذا الطرح فهو ينمي لدى الطـلاب

نزعة نخبوية، فيخرجون للحياة وهم يلقون بالمسئولية علـى السلطة السياسية، ويعقدون عليها الأمل والرجاء، وبـذلك لا تتأصل لديهم الروح الجماعية والإيمان بالعمل الجمـاهيري، كما تغذى المناهج الدراسية ثقافة السمع والطاعة والخضوع إذ تربى المتعلم على الإذعان لرمز السلطة سواء السياسية أو السلطة المدرسية المتمثلة في المعلم ومدير المدرسة ومن ثم يصبح المتعلم إنسانًا يسمع ويطيع ويكره المعارضة والحوار، ويؤثر الاستكانة على الرفض.

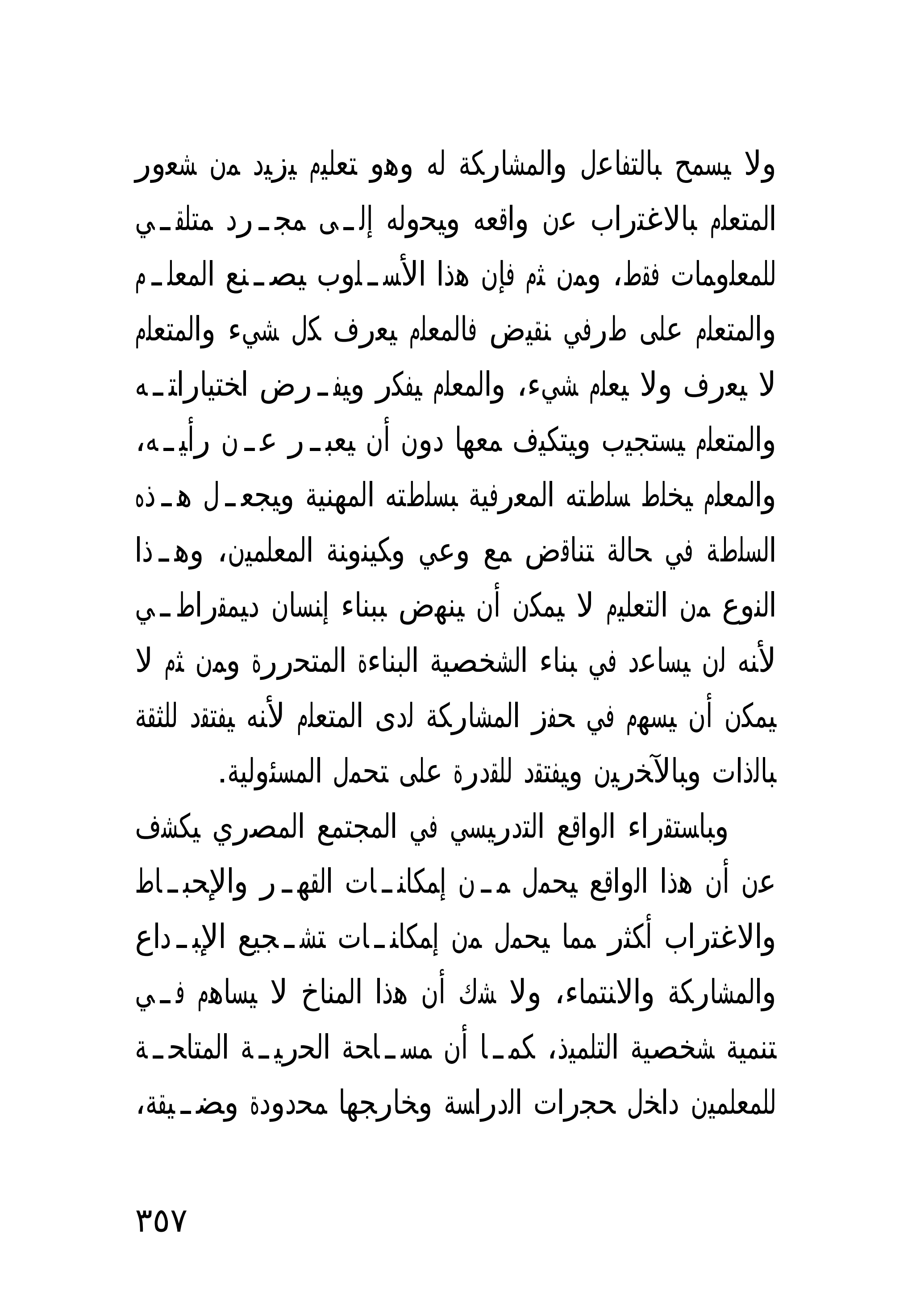
أما فيما يتعلق بدور المعلم فلا شك أن اتســاع مســاحة الحرية التي يعمل فيها المعلمـون ومـوقفهم مـن المنـاهج الدراسية وإيمانهم بقيم الديمقراطية والحرية يمكن أن يـدفع التلاميذ للمشاركة والفاعلية، وبصفة عامة يمكننا القـول أن ثمة أسلوبان من أساليب التعليم يمكـن أن نعتبرهمـا علـى طرفي نقيض من حيث المضمون والنتائج.

الأسلوب الأول أو الطريقة الأولى تحتـاج إلـى منـاخ ديمقراطي يتسم بالحرية وسعة الأفق ويؤمن بالتسامح الفكري والرأي الآخر، ويستند على التفاعل والإيجابية ويجعل مـن المعلم متعلم، ومن المتعلم معلم، ويحقـق نتـائج وأهـداف

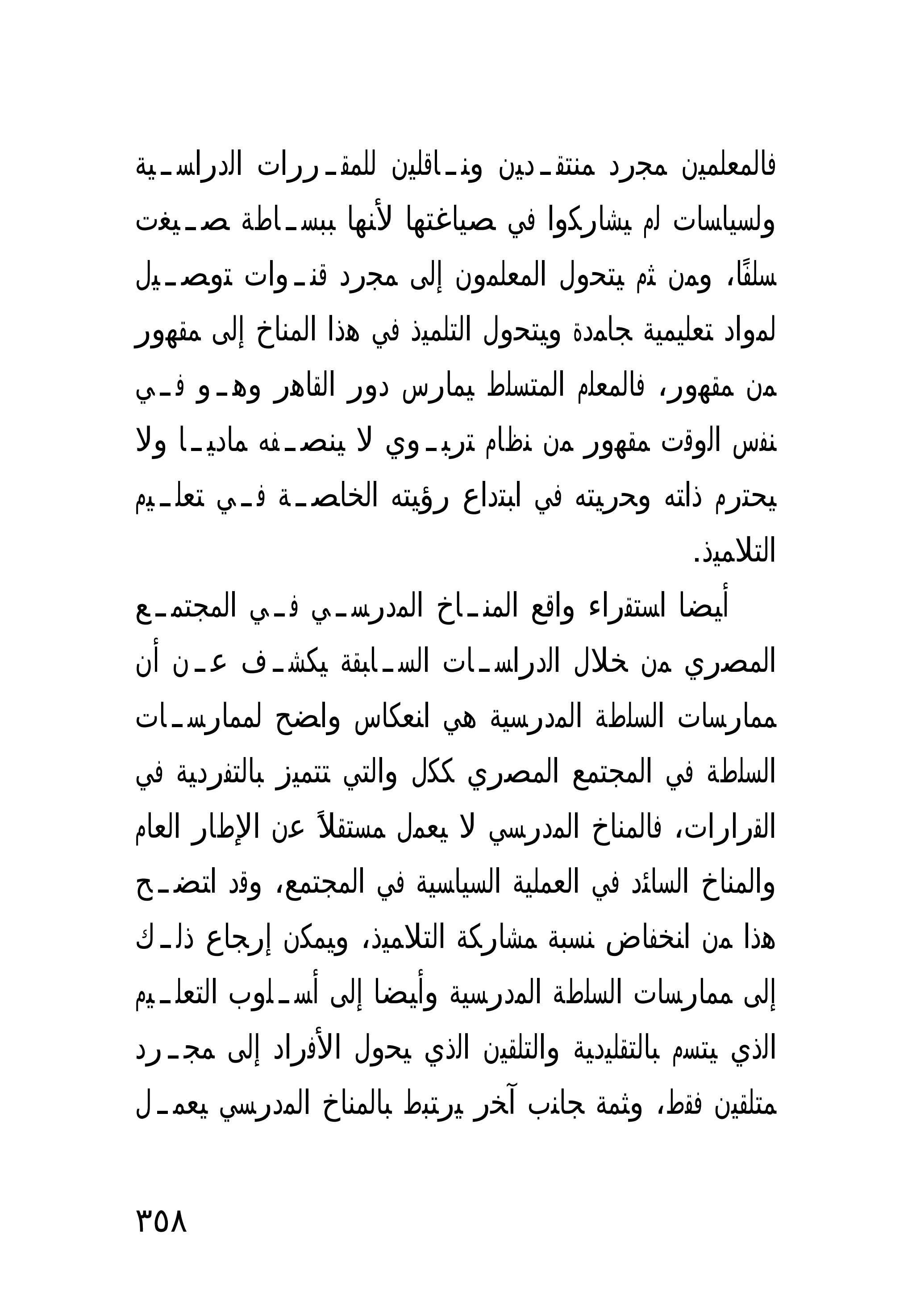
عظيمة أهمها تحرير الإنسان من القهـر وتكـوين الـذات المشاركة، وهذه الطريقة في التدريس هي طريقة الحوار أو التعليم الحواري الذي يعتمد على طرح المشكلات التي ترتبط بحياة المتعلمين والعمل على مناقشتها من خلال مشاركة كل من المعلم والمتعلم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التعليم ذا طبيعة سياسية فهو يهدف إلى تغيير الواقـع الاجتمـاعي وليس مجرد قبوله والتكيف معه ويستند في الأسـاس علـى إيجابية المتعلم ومن ثم فإنه يساهم في تنمية التفكير الناقد لدى المتعلمين ويكسبهم قـيم وسـلوكيات المشـاركة الإيجابيـة والاعتماد على الذات والثقة بها وتحمل المسئولية، والأكثـر من ذلك الوعي بالذات وبالواقع الخـارجي والتفاعـل معـه وتنمية مهارة النقد الوعي البناء وقيم المشاركة السياسية.

والحوار كما يركز - بولو فرير - هو طريقة إنسـانية تستند على مجموعة من الأسس أهمها العقلانية في مواجهـة الانفعالية والترافع والتسامح الفكري والإنسـاني والتفاعـل الجدلي.

أما التعليم التلقيني - أو الأسلوب الثاني - فهو ما يسود في مجتمعات تتسم بالقهر، وذلك لأنه يصادر حرية المـتعلم

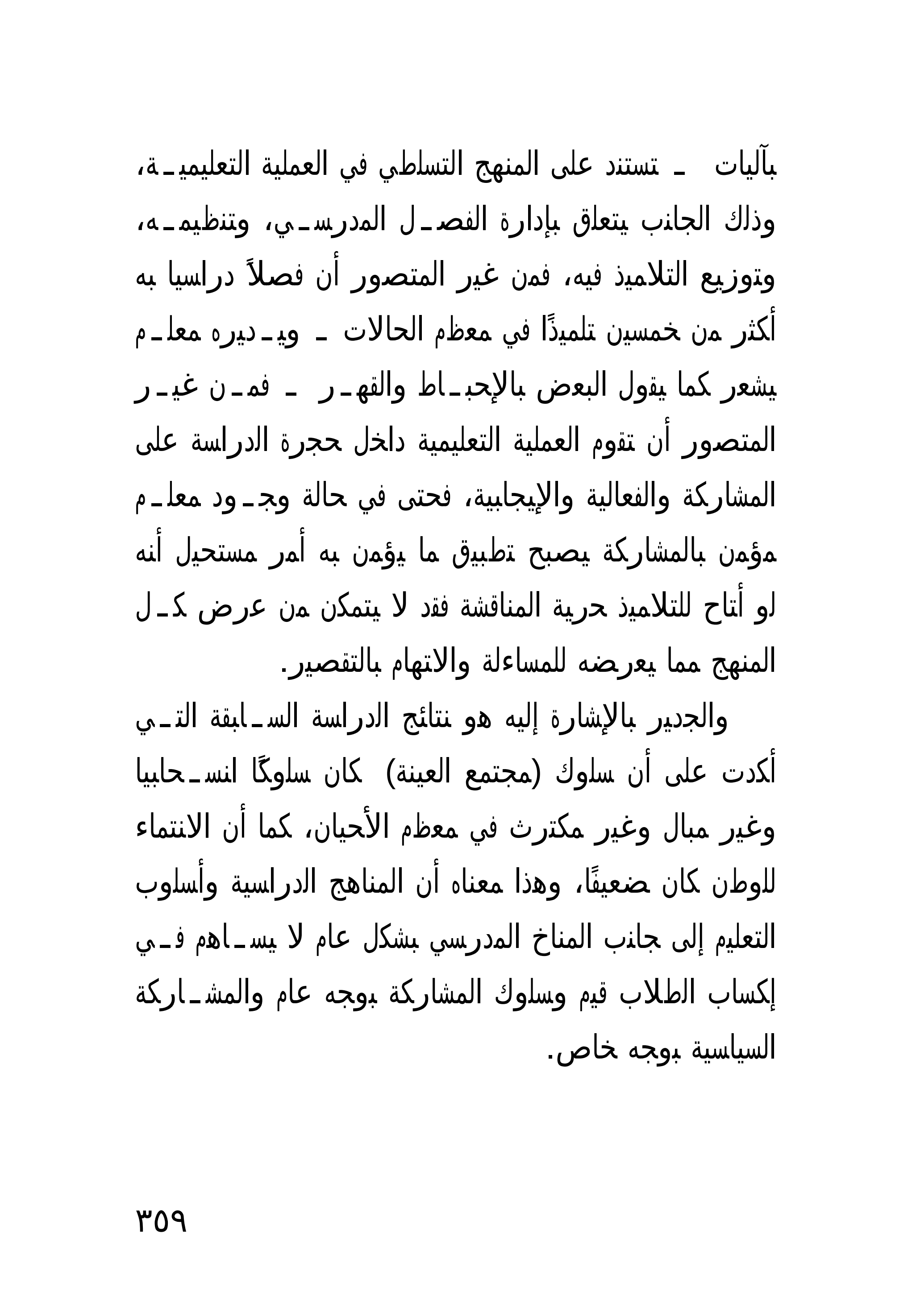

ولا يسمح بالتفاعل والمشاركة له وهو تعليم يزيد من شعور المتعلم بالاغتراب عن واقعه ويحوله إلـى مجـرد متلقـي للمعلومات فقط، ومن ثم فإن هذا الأسـلوب يصـنع المعلـم والمتعلم على طرفي نقيض فالمعلم يعرف كل شيء والمتعلم لا يعرف ولا يعلم شيء، والمعلم يفكر ويفـرض اختياراتـه والمتعلم يستجيب ويتكيف معها دون أن يعبـر عـن رأيـه، والمعلم يخلط سلطته المعرفية بسلطته المهنية ويجعـل هـذه السلطة في حالة تناقض مع وعي وكينونة المعلمين، وهـذا النوع من التعليم لا يمكن أن ينهض ببناء إنسان ديمقراطـي لأنه لن يساعد في بناء الشخصية البناءة المتحررة ومن ثم لا يمكن أن يسهم في حفز المشاركة لدى المتعلم لأنه يفتقد للثقة بالذات وبالآخرين ويفتقد للقدرة على تحمل المسئولية.

وباستقراء الواقع التدريسي في المجتمع المصري يكشف عن أن هذا الواقع يحمل مـن إمكانـات القهـر والإحبـاط والاغتراب أكثر مما يحمل من إمكانـات تشـجيع الإبـداع والمشاركة والانتماء، ولا شك أن هذا المناخ لا يساهم فـي تنمية شخصية التلميذ، كمـا أن مسـاحة الحريـة المتاحـة للمعلمين داخل حجرات الدراسة وخارجها محدودة وضـيقة،



فالمعلمين مجرد منتقـدين ونـاقلين للمقـررات الدراسـية ولسياسات لم يشاركوا في صياغتها لأنها ببسـاطة صـيغت سلفًا، ومن ثم يتحول المعلمون إلى مجرد قنـوات توصـيل لمواد تعليمية جامدة ويتحول التلميذ في هذا المناخ إلى مقهور من مقهور، فالمعلم المتسلط يمارس دور القاهر وهـو فـي نفس الوقت مقهور من نظام تربـوي لا ينصـفه ماديـا ولا يحترم ذاته وحريته في ابتداع رؤيته الخاصـة فـي تعلـيم التلاميذ.

أيضا استقراء واقع المنـاخ المدرسـي فـي المجتمـع المصري من خلال الدراسـات السـابقة يكشـف عـن أن ممارسات السلطة المدرسية هي انعكاس واضح لممارسـات السلطة في المجتمع المصري ككل والتي تتميز بالتفردية في القرارات، فالمناخ المدرسي لا يعمل مستقلاً عن الإطار العام والمناخ السائد في العملية السياسية في المجتمع، وقد اتضـح هذا من انخفاض نسبة مشاركة التلاميذ، ويمكن إرجاع ذلـك إلى ممارسات السلطة المدرسية وأيضا إلى أسـلوب التعلـيم الذي يتسم بالتقليدية والتلقين الذي يحول الأفراد إلى مجـرد متلقين فقط، وثمة جانب آخر يرتبط بالمناخ المدرسي يعمـل



بآليات - تستند على المنهج التساطي في العملية التعليميـة، وذلك الجانب يتعلق بإدارة الفصـل المدرسـي، وتنظيمـه، وتوزيع التلاميذ فيه، فمن غير المتصور أن فصلاً دراسيا به أكثر من خمسين تلميذًا في معظم الحالات - ويـديره معلـم يشعر كما يقول البعض بالإحبـاط والقهـر - فمـن غيـر المتصور أن تقوم العملية التعليمية داخل حجرة الدراسة على المشاركة والفعالية والإيجابية، فحتى في حالة وجـود معلـم مؤمن بالمشاركة يصبح تطبيق ما يؤمن به أمر مستحيل أنه لو أتاح للتلاميذ حرية المناقشة فقد لا يتمكن من عرض كـل المنهج مما يعرضه للمساءلة والاتهام بالتقصير.

والجدير بالإشارة إليه هو نتائج الدراسة السـابقة التـي أكدت على أن سلوك (مجتمع العينة) كان سلوكًا انسـحابيا وغير مبال وغير مكترث في معظم الأحيان، كما أن الانتماء للوطن كان ضعيفًا، وهذا معناه أن المناهج الدراسية وأسلوب التعليم إلى جانب المناخ المدرسي بشكل عام لا يسـاهم فـي إكساب الطلاب قيم وسلوك المشاركة بوجه عام والمشـاركة السياسية بوجه خاص.

إن التعليم كما يتبين من المعطيات السابقة لا يعد المتعلمين نحو المستقبل لأنه لا يساهم في تنمية مهارات التفكير الناقد والمبدع وهو يسهم في إقامة حاجز بينهم وبين إدراك الواقع وتفسيره تفسيرا حقيقيا، ومن ثم يسهم كما يرى البعض في تزييف وعي المتعلم.

هذا وتعد قضية المرأة واحدة من أهم قضايا الصراع الإنساني، والتي ما زالت تثير جدلاً بالرغم من مرور أكثر من قرن على طرحها من قبل المثقفين والقوى الاجتماعية المختلفة في العالم العربي، وقد أصبح هذا الصراع أكثر حدة في تلك الحقبة الزمنية من منظمة العولمة بعد أن أصبح البشر وتنميتهم هو رأس المال الأفضل والأكثر فاعلية وكفاءة في إنجاز مهام التنمية الذاتية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، على اعتبار أن ذلك هو الأقدر على مواجهة تحديات المتغيرات العالمية بثورتها التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية والإنسان - ذكر كان - أو أنثى هو الثروة التي لا تنضبن بل إنه خالق ومبدع الثروة المادية وإنتاجها من السلع والخدمات.

وإذا كانت المرأة تمثل نصف المجتمع فإن عملية تهميشها في كثير من المواقع أمر لا بد من مناقشته والعمل على إيجاد حلول سريعة وجذرية له ولاسيما بعد أن تداعت الثنائيات من جديد بين الرجل والمرأة، فالرجل للحكم والإدارة والأمور المتعقلة بالعقل أما المرأة فالتمريض ومواساة الجرحى وكل ما يرتبط بالانفعال والعواطف الجياشة وما تزال فرصتها في ممارسة السياسة محدودة والمثال على ذلك عضوية البرلمان والمناصب الوزارية أو القضائية، بل لا يزال الجدل قائما حول عمل المرأة. وهل يتلاءم مع طبيعتها والدور المنوط لها أم لا يتلاءم.

وعلى الرغم من أن العملية التعليمية في منظومتها تؤكد على حق الأنثى في الالتحاق بمؤسسة المدرسة وإعطاء فرص متساوية مع الذكر إلا أن الإحصاءات تشير إلى ووجود تفاوت ملحوظ بينهما، ومع أن فجوة هذا التفاوت أخذت في الضيق غلا أنها لا زالت ملحوظة ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية تتطلب المعالجة على المستويين التعليمي والمجتمعي بصورة عامة.

ويتجلى هذا التفاوت بوضوح في أن نسبة الأميـة بـين النساء في مصر تبلغ ثلثي نسبة الـذكور ويمكـن أن تقـدم مؤشرين هامين من مؤشرات تقرير [1] التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ أحدهما لمؤشر التنمية البشرية للمرأة في مصر والآخر لترتيب موقعها بين نسـاء العـالم، ومؤشـر التنمية البشرية مؤشر مركب من ثلاثة مكونات هي متوسـط عمر المرأة (توقع الحياة) ومتوسط معدل قيد الإنـاث فـي مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي، ومتوسـط دخـل المرأة، وقد بلغت مؤشرات التنمية البشرية للمرأة في مصـر ٥٩,٩ % (الحد الأقصى واحد صحيح) ، أما ترتيبهـا بـين نساء العالم (١٧٥ دولة) فقد كان موقعها (٨٧) .

إن المؤشر السابق يوضح ارتفاع أمية المرأة وانخفاض مستوياتها التعليمية ثم انخفـاض مسـاهمتها فـي النشـاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بسبب ضعف إمكانياتهـا ونقص تدريبها مما يؤثر على تقدم المجتمع ويمنعهـا مـن المشاركة الفعالة في الحياة العامة والسياسية.

---

(1) تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ـ ١٩٩٥.

وتكاد تجمع نتائج العديد من الدراسات على أن نمط التربية السائد ليس هو النمط الذي يسمح للأنثى بأن تمارس من خلاله الديمقراطية على مستوى التفكير والعدل والعقل، فقد تبين أن التربية الأسرية في البلدان العربية تتسم بالتسلط والمحافظة وهذا النمط في التربية أكثر شيوعا ولاسيما بالنسبة لتربية الإناث، فالنموذج الأنثوي المرغوب هو الذي لا يعارض ولا يناقش ويتسم بالطاعة والسلبية، ومن ثم فإن النمط التربوي يحرم الفتاة سلوك المشاركة والمبادرة والشجاعة في إبداء الرأي ونقد الواقع، ومثل هذه الظروف التربوية يمكن أن توفر روافد السلبية السياسية بل والاغتراب السياسي للإناث منذ البداية والواقع أن الرجوع إلى المؤشر الذي يدل على قدرة المرأة على التأثير في صنع القرار في مصر يحدد ذلك بـ ٠,٢٨٠ (الحد الأقصى واحد صحيح) ومع المقارنة بالدول النامية نجد أنها وصلت إلى (٣٠ %) وفي الدول الصناعية وصلت إلى (٦٠ %) ويدل هذا المؤشر المصري على تدني ما يتاح للمرأة من مواقع المشاركة الفعالة والمؤثرة على صنع القرار واتخاذه.

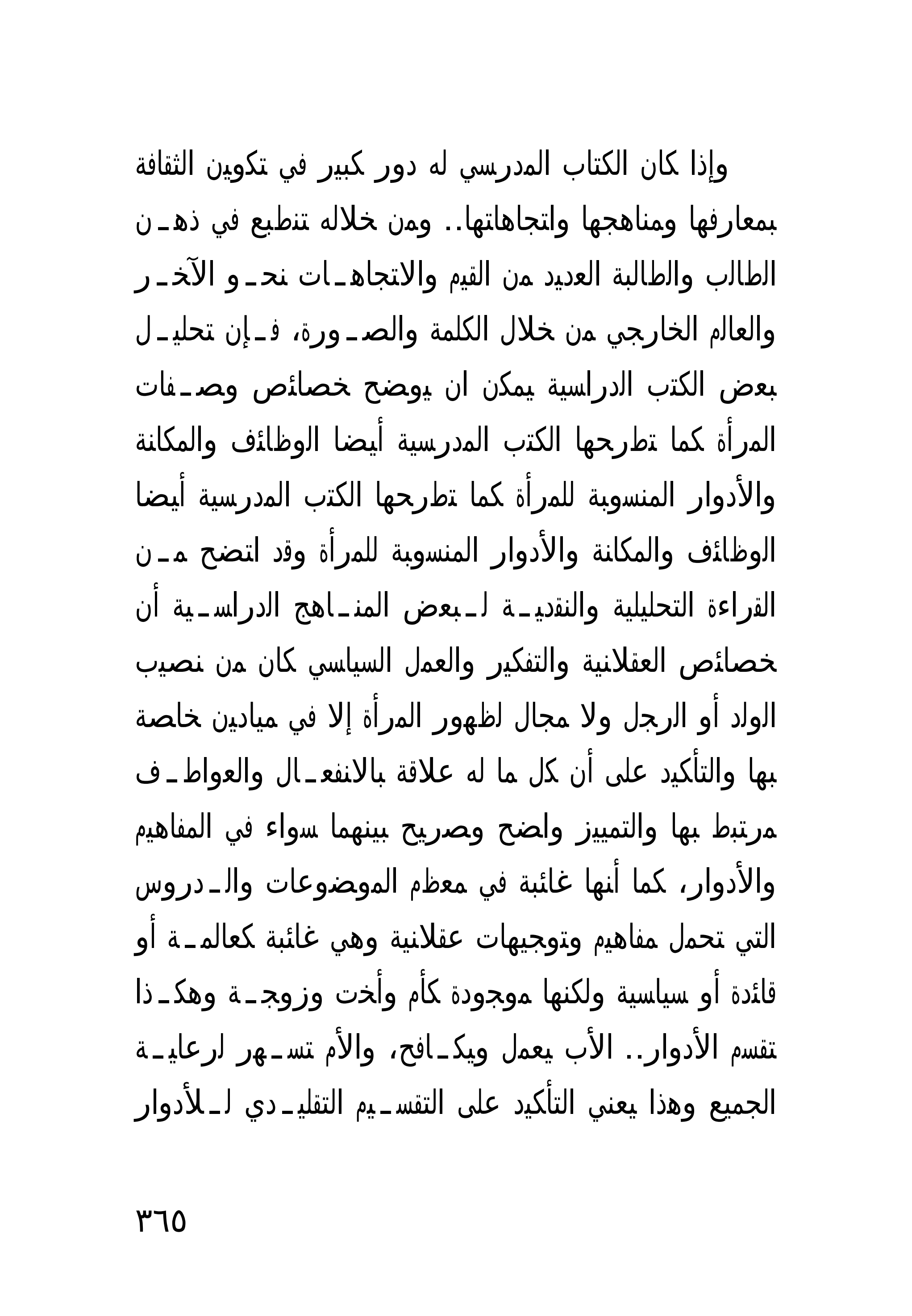
ولعل ذلك يجعلنا نتساءل عن دور التعليم وموقعه وإزاء هذه القضية الهامة وأيضا نتساءل عما إذا كان التعليم يمكـن أن يلعب دورا تنويريا ويدعم اتجاهات إيجابية تقدمية تدعوها للمشاركة والفاعلية مثل الرجل وتصفها بصفات عقلانيـة أم العكس تنشئ قيم واتجاهات متخلفة تزيد من اتساع الهوة بين الأنثى والذكر [(١)]؟.

كان كل ما تقدم عن الطريق الأول الذي ينشأ من خلاله الطالب سياسيا داخل المدرسة، أما عن:

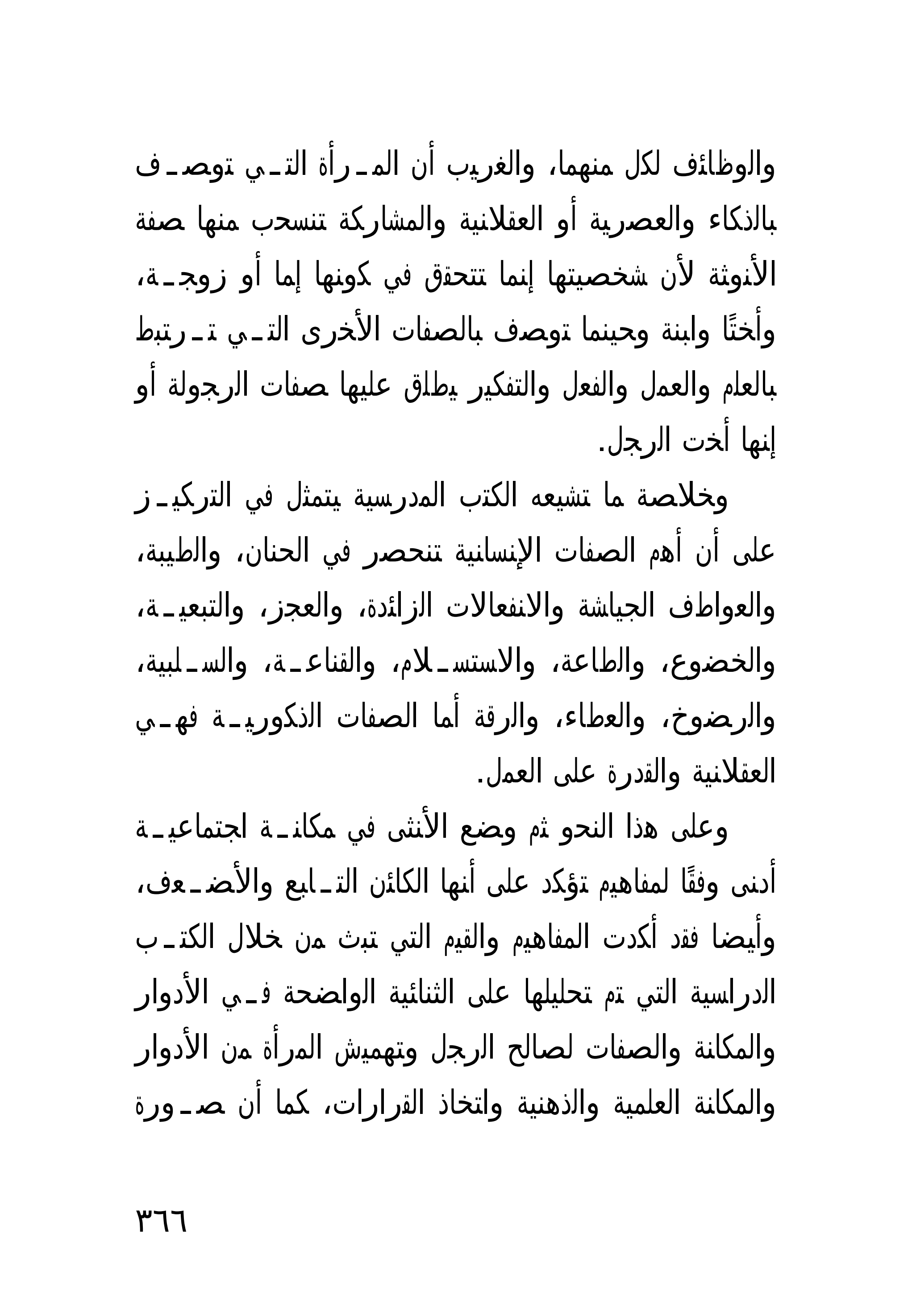
الطريق الثاني فإذا كان مدخل الالتحاق بالتعليم هو بداية التمتع بحق التعليم، فإن مضمون التعليم ومناهجه وأنشـطته وطرق التدريس جميعها تمثل العملية التعليمية في تشـكيلها لوعي المتعلم وإدراكه لدوره ومسئولياته في حيـاة مجتمعـه ولذا فإذن تحليل تلك المناهج والأنشطة والأساليب التربويـة يمكن أن يكشف من صورة المرأة كما تروج لهـا المفـاهيم والاتجاهات المطروحة في العملية التعليمية.

---

(١) إلهام عبد الحميد ـ صورة المرأة ـ مرجع سابق ـ من المقدمـة ص ١٤.

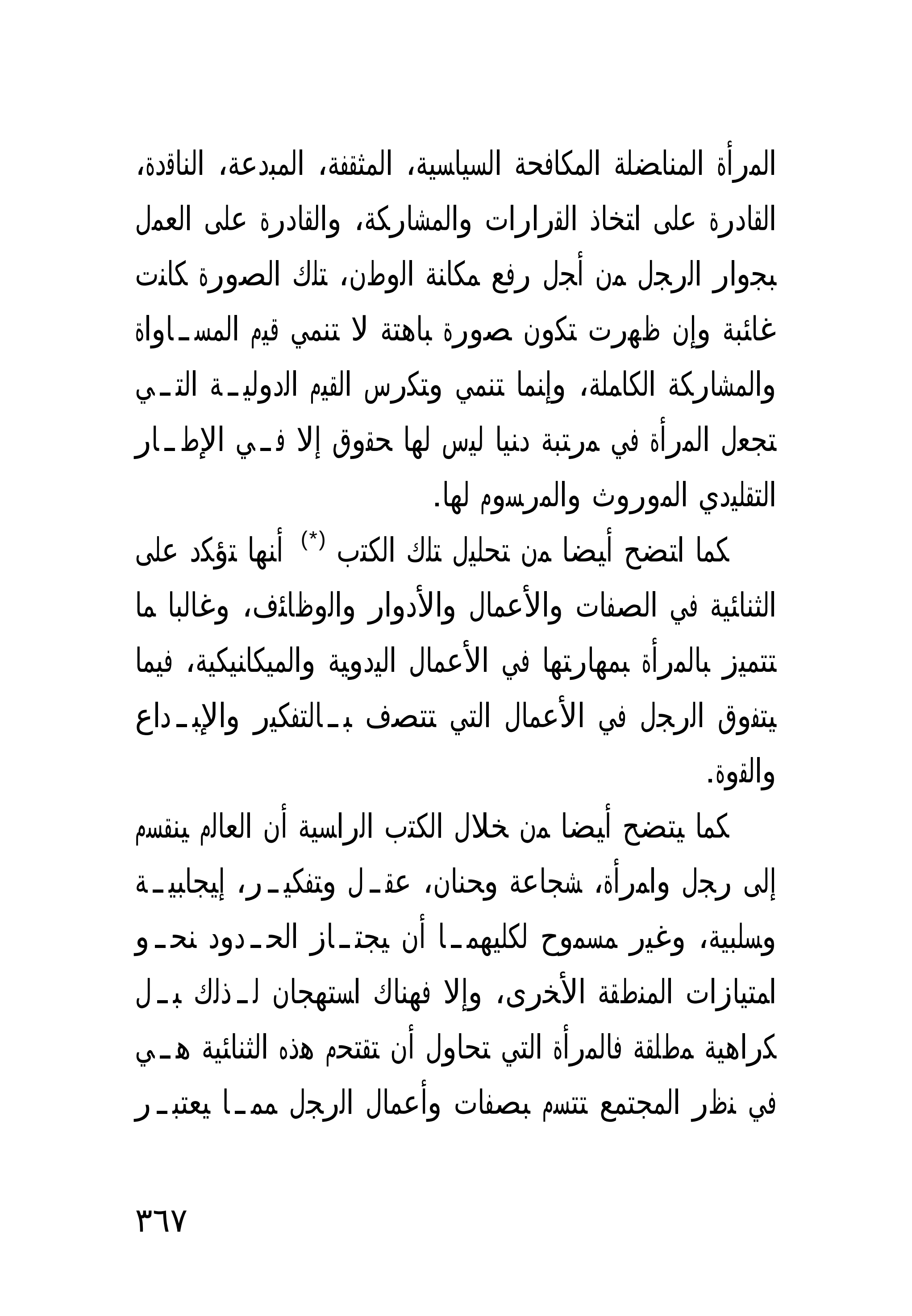


وإذا كان الكتاب المدرسي له دور كبير في تكوين الثقافة بمعارفها ومناهجها واتجاهاتها.. ومن خلاله تنطبع في ذهـن الطالب والطالبة العديد من القيم والاتجاهـات نحـو الآخـر والعالم الخارجي من خلال الكلمة والصـورة، فـإن تحليـل بعض الكتب الدراسية يمكن ان يوضح خصائص وصـفات المرأة كما تطرحها الكتب المدرسية أيضا الوظائف والمكانة والأدوار المنسوبة للمرأة كما تطرحها الكتب المدرسية أيضا الوظائف والمكانة والأدوار المنسوبة للمرأة وقد اتضح مـن القراءة التحليلية والنقدية لـبعض المنـاهج الدراسـية أن خصائص العقلانية والتفكير والعمل السياسي كان من نصيب الولد أو الرجل ولا مجال لظهور المرأة إلا في ميادين خاصة بها والتأكيد على أن كل ما له علاقة بالانفعـال والعواطـف مرتبط بها والتمييز واضح وصريح بينهما سواء في المفاهيم والأدوار، كما أنها غائبة في معظم الموضوعات والـدروس التي تحمل مفاهيم وتوجيهات عقلانية وهي غائبة كعالمـة أو قائدة أو سياسية ولكنها موجودة كأم وأخت وزوجـة وهكـذا تقسم الأدوار.. الأب يعمل ويكـافح، والأم تسـهر لرعايـة الجميع وهذا يعني التأكيد على التقسـيم التقليـدي لـلأدوار


والوظائف لكل منهما، والغريب أن المـرأة التـي توصـف بالذكاء والعصرية أو العقلانية والمشاركة تنسحب منها صفة الأنوثة لأن شخصيتها إنما تتحقق في كونها إما أو زوجـة، وأختًا وابنة وحينما توصف بالصفات الأخرى التـي تـرتبط بالعلم والعمل والفعل والتفكير يطلق عليها صفات الرجولة أو إنها أخت الرجل.

وخلاصة ما تشيعه الكتب المدرسية يتمثل في التركيـز على أن أهم الصفات الإنسانية تنحصر في الحنان، والطيبة، والعواطف الجياشة والانفعالات الزائدة، والعجز، والتبعيـة، والخضوع، والطاعة، والاستسـلام، والقناعـة، والسـلبية، والرضوخ، والعطاء، والرقة أما الصفات الذكوريـة فهـي العقلانية والقدرة على العمل.

وعلى هذا النحو تم وضع الأنثى في مكانـة اجتماعيـة أدنى وفقًا لمفاهيم تؤكد على أنها الكائن التـابع والأضـعف، وأيضا فقد أكدت المفاهيم والقيم التي تبث من خلال الكتـب الدراسية التي تم تحليلها على الثنائية الواضحة فـي الأدوار والمكانة والصفات لصالح الرجل وتهميش المرأة من الأدوار والمكانة العلمية والذهنية واتخاذ القرارات، كما أن صـورة



المرأة المناضلة المكافحة السياسية، المثقفة، المبدعة، الناقدة، القادرة على اتخاذ القرارات والمشاركة، والقادرة على العمل بجوار الرجل من أجل رفع مكانة الوطن، تلك الصورة كانت غائبة وإن ظهرت تكون صورة باهتة لا تنمي قيم المساواة والمشاركة الكاملة، وإنما تنمي وتكرس القيم الدولية التي تجعل المرأة في مرتبة دنيا ليس لها حقوق إلا في الإطار التقليدي الموروث والمرسوم لها.

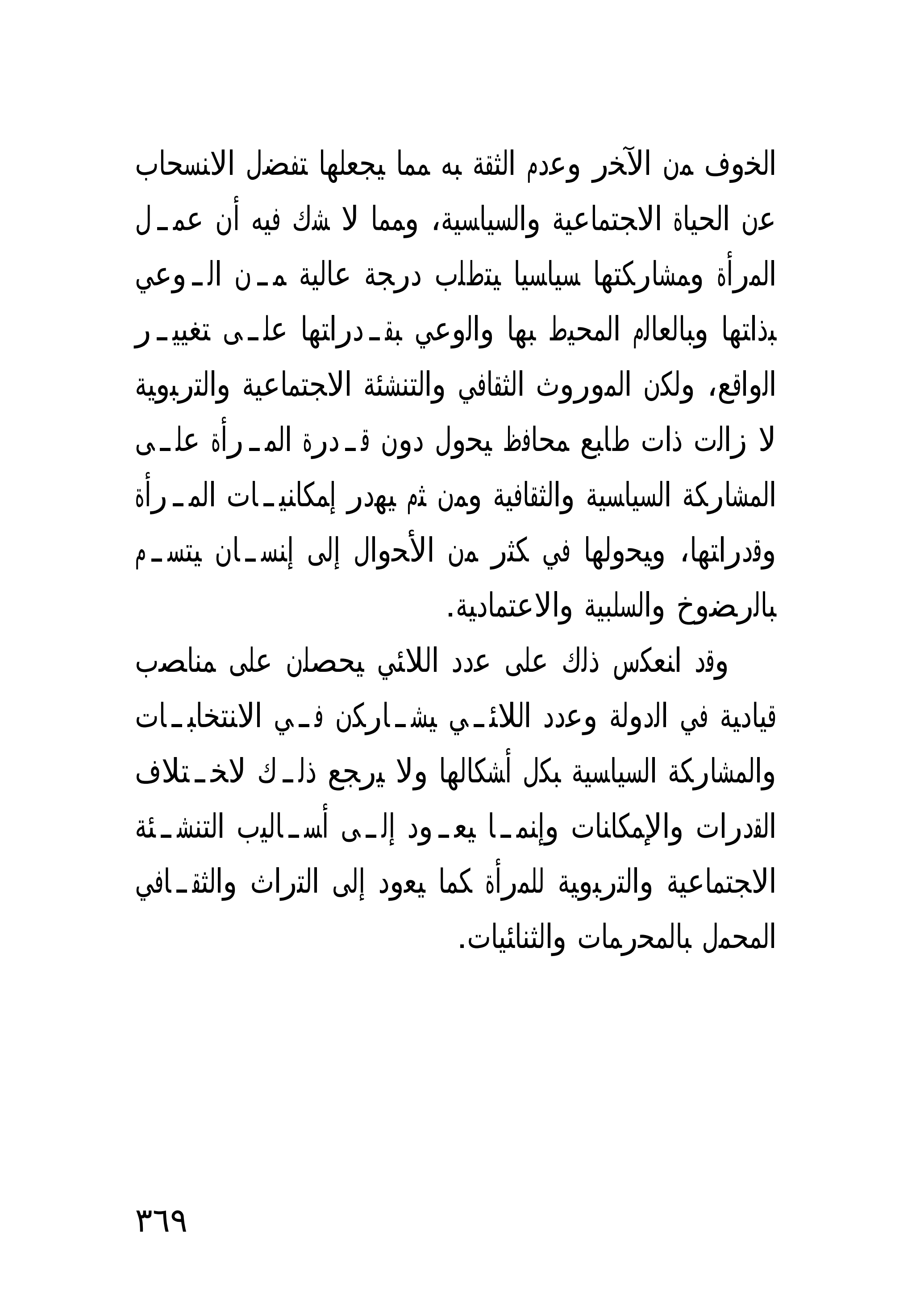
كما اتضح أيضا من تحليل تلك الكتب (*) أنها تؤكد على الثنائية في الصفات والأعمال والأدوار والوظائف، وغالبا ما تتميز بالمرأة بمهارتها في الأعمال اليدوية والميكانيكية، فيما يتفوق الرجل في الأعمال التي تتصف بالتفكير والإبداع والقوة.

كما يتضح أيضا من خلال الكتب الراسية أن العالم ينقسم إلى رجل وامرأة، شجاعة وحنان، عقل وتفكير، إيجابية وسلبية، وغير مسموح لكليهما أن يجتاز الحدود نحو امتيازات المنطقة الأخرى، وإلا فهناك استهجان لذلك بل كراهية مطلقة فالمرأة التي تحاول أن تقتحم هذه الثنائية هي في نظر المجتمع تتسم بصفات وأعمال الرجل مما يعتبر

سلوكًا غير سوي، وإذا حاول الرجل أيضا أن يقوم بأعمـال النساء اعتبر هذا السلوك نوعا من التنازلات.

إن هذه الكتب تفرخ لنا نموذجا نسائيا تقليديا لا يعتـرف بالتطور في الأوضاع الاجتماعية الحديثـة لنمـاذج الرجـل والمرأة، كما أنها لا تعني أن تقوم المرأة بكونهـا شخصـية مستقلة تعتمد على ذاتها، وإنما أنثى ترتبط برجل تعتمد عليه وتستمد منه كينونتها، فهي ليس لها اسم خاص، وإنما عـادة تكون أم فلان أو أخت فلان أو زوجة فلان، ويتجاهل اسمها تأكيدا على تبعيتها وعدم وجود هوية قانونيـة أو اجتماعيـة خاصة بها وعلى انحصار عالمها داخـل أمومتهـا وداخـل جدران بيتها.

إن صورة المرأة كما يتم تقديمها في الكتـب المدرسـية تكرس وتثبت مفاهيم رجعية فالمرأة لا تتساوى مع الرجل في العمل والإنتاج والمشاركة في المواطنة من الدرجة الثانيـة، ومن ثم ومن غير المنتظر أن تتكون لـدى المـرأة مفـاهيم واتجاهات ترتبط بالمشاركة والإيجابية ذلك أن نمط التربيـة والتنشئة على المستويين الأسري والتعليمي لا يكسبهما الثقة بنفسها وبإمكانتها وقراراتها وإنما يتكون لديها منـذ البدايـة



الخوف من الآخر وعدم الثقة به مما يجعلها تفضل الانسحاب عن الحياة الاجتماعية والسياسية، ومما لا شك فيه أن عمل المرأة ومشاركتها سياسيا يتطلب درجة عالية من الوعي بذاتها وبالعالم المحيط بها والوعي بقدراتها على تغيير الواقع، ولكن الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية والتربوية لا زالت ذات طابع محافظ يحول دون قدرة المرأة على المشاركة السياسية والثقافية ومن ثم يهدر إمكانيات المرأة وقدراتها، ويحولها في كثر من الأحوال إلى إنسان يتسم بالرضوخ والسلبية والاعتمادية.

وقد انعكس ذلك على عدد اللائي يحصلن على مناصب قيادية في الدولة وعدد اللائي يشاركن في الانتخابات والمشاركة السياسية بكل أشكالها ولا يرجع ذلك لاختلاف القدرات والإمكانات وإنما يعود إلى أساليب التنشئة الاجتماعية والتربوية للمرأة كما يعود إلى التراث والثقافي المحمل بالمحرمات والثنائيات.

وإذا كانت المشاركة السياسية تعني نشاط [1] اختيـاري يهدف إلى التأثير في اختيارات السياسات العامة أو اختيـار القادة السياسيين على المستويين المحلي والقومي سواء كـان هذا النشا ناجحا أو غير ناجح، منظما أو غير منظم، مستمرا أو مؤقتًا، فإن ذلك يعني شخصية قـادرة علـى الاختيـار، وإصدار الأحكام والمبادرة ولديها ثقة عالية بالنفس وبالآخر، والأهم من ذلك لديها وعي كامل بذاتها وبالعـالم الخـارجي على أن استمرار زيادة المحرمات في المجتمـع المدرسـي، وانعدام الحرية لحساب مزيد من الخوف والقمـع وتضـييق فرص المشـاركة فـي اتخـاذ القـرار التربـوي وسـيادة البيروقراطية، كل ذلك لا يسـاهم فـي تكـوين الشخصـية الطلابية الفعالة والدينامية القادرة على المشاركة، ولا يساهم في تكوين رؤية نقدية وسلوك مشـارك، فالتسـلط وفـرض الأوامر والمحاصرة بالمحرمات يحرم الإنسان من حقه فـي الإبداع برأيه ونقد الواقع المحيط به، ومن ثم فإن هذا النـوع

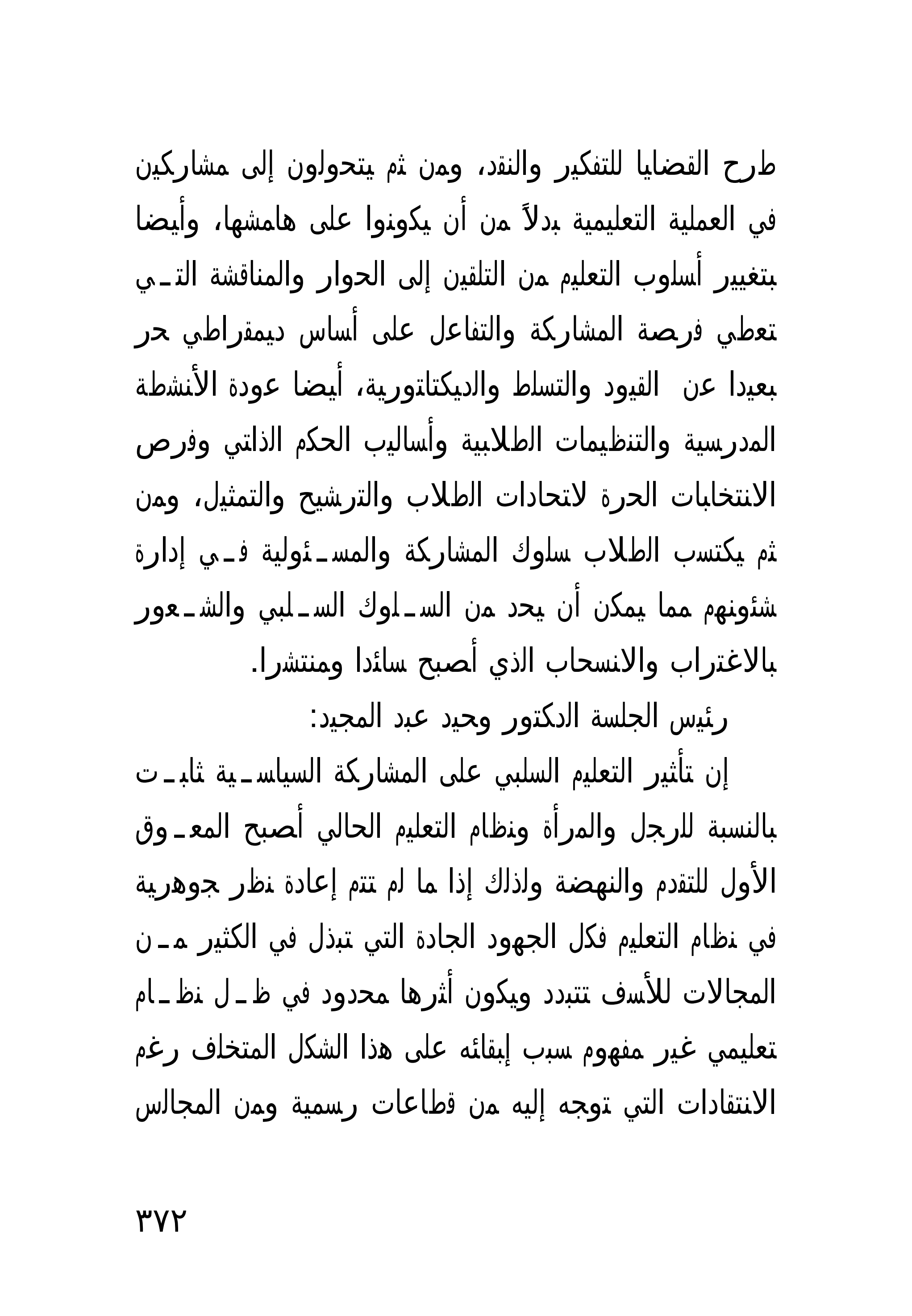
---

(1) Myron Wiener: Political participation – Crisis of Political process: in: L – Bindeer. (ed) Crisis and sequences in political development. Prnctan, University press, ١٩٧١, pp ١٦٩ – ١٦٥.

من التعليم القهري يساهم في تكوين شخصية سلبية منصاعة مستسلمة للأمر الواقع لا تمتلك سـوى الانـزواء والإرداء والهروب والانسحاب، ومن ثم الشـعور بـالاغتراب عـن المجتمع وعن أفراده، والشعور باللامبالاة في الحياة السياسية وعدم المشاركة في الأحداث أو قد يؤدي هـذا النـوع مـن التعليم إلى الرفض الجزئي غير الواعي والـذي يبـدو فـي مناهضة النظام واللجوء إلى جماعات الولاء المضاد، أو قـد يؤدي إلى تكوين الشخصية الانتهازية والمتخبطة والتي يمكن تسميتها بالخط المتكيف.. وفي كل الأحوال فإن الأنماط التي لا تمتلك مقومات المشاركة السياسية الفعالة.

- أخيرا:

يمكن القول أن المشاركة السياسية النشـطة تتطلـب أن يعي الفرد جدوى المشاركة بحيث ترقى إلى مرتبة الالتـزام والواجب، وهذا يتطلب بالضرورة ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية وتربوية تكون حافزة لنفـي كـل ثنائيـة سياسـية وتشجيع كل إمكانية لممارسة المشاركة، ويمكـن أن يسـهم التعليم بشكل قصدي إذا تغير المحتوى التعليمي بحيث يرتبط بشكل مباشر بالمتعلمين وقضاياهم الحياتية ويحفـزهم علـى


طرح القضايا للتفكير والنقد، ومن ثم يتحولون إلى مشاركين في العملية التعليمية بدلاً من أن يكونوا على هامشها، وأيضا بتغيير أسلوب التعليم من التلقين إلى الحوار والمناقشة التـي تعطي فرصة المشاركة والتفاعل على أساس ديمقراطي حر بعيدا عن القيود والتسلط والديكتاتورية، أيضا عودة الأنشطة المدرسية والتنظيمات الطلابية وأساليب الحكم الذاتي وفرص الانتخابات الحرة لاتحادات الطلاب والترشيح والتمثيل، ومن ثم يكتسب الطلاب سلوك المشاركة والمسـئولية فـي إدارة شئونهم مما يمكن أن يحد من السـلوك السـلبي والشـعور بالاغتراب والانسحاب الذي أصبح سائدا ومنتشرا.

رئيس الجلسة الدكتور وحيد عبد المجيد:

إن تأثير التعليم السلبي على المشاركة السياسـية ثابـت بالنسبة للرجل والمرأة ونظام التعليم الحالي أصبح المعـوق الأول للتقدم والنهضة ولذلك إذا ما لم تتم إعادة نظر جوهرية في نظام التعليم فكل الجهود الجادة التي تبذل في الكثير مـن المجالات للأسف تتبدد ويكون أثرها محدود في ظـل نظـام تعليمي غير مفهوم سبب إبقائه على هذا الشكل المتخلف رغم الانتقادات التي توجه إليه من قطاعات رسمية ومن المجالس

القومية المتخصصة ومن جهات كثيرة جدا بعضـها جهـات رسمية ومع ذلك هناك إصرار على إبقاء هذا النظـام بهـذا الشكل الذي لا ينتمي لهذا العصر.

ثم ننتقل من التعليم إلى الإعلام ويقوم الأستاذ الـدكتور محمود حمدي بتقديم ورقته وهي تتناول الحديث عن الإذاعة وأثرها في المشاركة السياسية، كما سوف يقوم سيداته بعض لورقة الدكتور محمد شومان وهي تتحدث عـن المشـاركة السياسية للمرأة في خطاب الكاريكاتير في الصحافة المصرية ثم ننتقل للتعقيبات الرئيسية.

إن المشاركة السياسية تعتبر دافعا ومحركًا رئيسيا فـي عملية التنمية الشاملة؛ ولذلك يبرز دور الاتصال في غـرس ما يسمى بثقافة المشاركة حيث يشعر الفـرد بذاتـه ودوره وأهميته؛ ويؤمن بأهمية وقيمة اشتراكه مع الآخرين في سبيل خدمة المجتمع.

ويقوم الإعلام بالعمل على تلافي ما يشجع علـى قيـام ثقافة تتعارض مع ثقافة المشاركة وتخلق من الفرد إحساسا بالأنانية والسلبية وعدم الإحساس بالمسئولية.

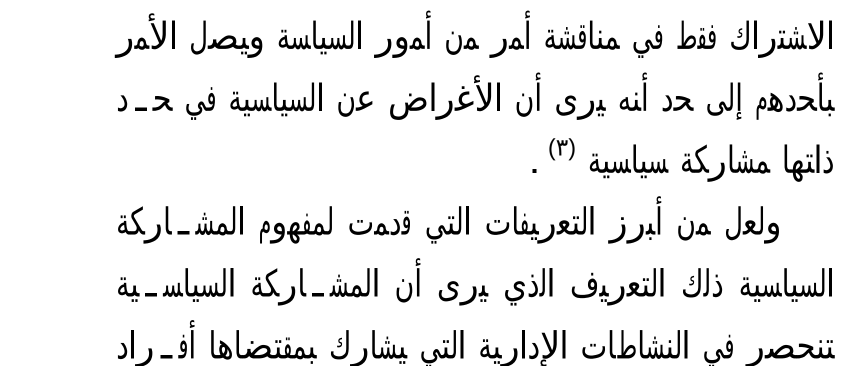
ويلاحظ شيوع بعض الظواهر في المجتمـع المصـري خاصة بين الإنسان مثل العزوف عن المشـاركة السياسـية سواء في التصـويت فـي الانتخابـات أو علـى مسـتوى العض٢وية في الأحزاب السياسية أو سيادة روح اللامبـالاة والشكل السياسي؛ وكذلك العمل النقابي العام فقد بلغت نسـبة عضوية النساء في مجلس الشعب ١,١ % وارتفعت إلى ١,٦ % بعد تعيين رئيس الجمهورية لأربع سـيدات وذلـك فـي انتخابات عام ١٩٩٥، وقد كانت النسبة الحقيقيـة للمشـاركة ٢٣ % فقط [١].

أما بالنسبة للمجالس المحلية جاءت النسبة ٦,١ % فـي انتخابات عام ١٩٩٧ في محافظة القاهرة، بينما كانـت ٧,٥ % في انتخابات ١٩٩٢، وكانت نسـبة المشـاركة المحليـة للنساء تتراوح ما بين ٥ % إلى ٢٠ % من إجمـالي عـدد الناخبين [٢]. وهذه المؤشرات تنبئ بوجود أزمة حقيقية تهدد التطور الديمقراطي في مصر.

• مفهوم المشاركة السياسية:

يشكل تعريف المشاركة السياسية صعوبة أمام كل مـن حاول تعريفها. فالبعض يرى أن المشاركة السياسـية تعنـي

التصويت في الانتخابات، والبعض الآخر يفهم المشاركة السياسية على أنها مجرد الانضمام لحزب سياسي أو الانتظام في جماعة ضغط تحاول التأثير على سياسة الحكومة، ويراها آخرون على أنها فقط مجرد الاشتراك في اتخاذ القرار السياسي، وبعض المفكرين يرون أن المشاركة تتحقق بمجرد الاشتراك فقط في مناقشة أمر من أمور السياسة ويصل الأمر بأحدهم إلى حد أنه يرى أن الأغراض عن السياسية في حد ذاتها مشاركة سياسية (٣) .



ولعل من أبرز التعريفات التي قدمت لمفهوم المشاركة السياسية ذلك التعريف الذي يرى أن المشاركة السياسية تنحصر في النشاطات الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التصويت السياسي وعضوية الأحزاب (٤) .

ويلاحظ على التعريف السابق أنه يحصر عملية المشاركة في التصويت في الانتخابات وفي عضوية الأحزاب السياسية رغم تعدد وتنوع أشكال المشاركة السياسية وهو ما سوف نوضحه فيما بعد.

وهناك تعريف آخر أكثر توضـيحا وشـمولاً وهـو أن المشاركة تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافـة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معـا فـي مجتمع من المجتمعات على ألا تكون هذه المشاركة قاصـرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور فالمشاركة السياسية هي حق ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسـئولية الاجتماعيـة تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحريـة الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي [5] .

وعلى الرغم من وجود اتفاق بين المفكـرين والبـاحثين حول ماهية المشاركة السياسية، إلا أن هنـاك اتفـاق علـى أهمية المشاركة كضرورة تتـيح للمـواطنين أن يشـاركوا بأنفسهم في صياغة القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ويعتبر حق المشاركة عنصرا أساسـيا فـي الحكومـة الديمقراطية من خصائص أخرى مثل حـق تقريـر النـاس لمصيرهم وصياغة طبيعة نوع الظروف التي يودون الحيـاة

في ظلها وأهمية الاجتماع واحترام رأي الأغلبية في صنع القرار وتحديد الأهداف الاجتماعية والسيادة العامة [٦] .

أبعاد المشاركة السياسية:

حدد بعض الباحثين أبعاد المشاركة السياسية بالتركيز على النقاط التالية:

مشكلة الأمية في مصر وتلك مسئولية المثقفين والمتعلمين في بلادنا.

أهمية أن تكون هناك ديمقراطية وحرية رأي وعلاقة سياسية بين طرفين أعلى، وأسفل.. وهذه العلاقة قد تكون على درجة عالية من الصحة والسلامة في ظل شروط معينة وقد تكون مريضة في ظل غياب هذه الشروط وهي:

الحاكم الذي يصل إلى الاتصال السياسي الناجح والسليم والمعافى فهو الحاكم الصادق الفعال الذي يصدق فيما يقول وينجح فيما يفعل.

المواطن أو المحكوم الناضج في الاتصال السياسي لا بد له من شرطين أساسين: أن يكون منتميا ومشاركًا بالرأي في هموم وأمور مجتمعه فإذا تواجد هذا التوصيف وجدنا علاقة سياسية سليمة وصحيحة والعلاقة بين الطرفين عن طريق

الجسر الذي يصل بينهم ويطلقون عليه مسمى قنوات منهـا القناة الحزبية ووسائل الاتصال ومسوح الرأي العام.. الخ.

أشكال المشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية عدة مستويات أو درجات قد تكـون في أي مجتمع من المجتمعات كلها أو بعضها وهي تتمثل في تقلد منصب سياسي معين، أو السعي نحو هـذا المنصـب، والعضوية في التنظيم السياسي والمشاركة في الاجتماعـات السياسية والمظاهرات، والمشاركة في المناقشات السياسـية غير الرسمية (داخل الجامعات المرجعية) وكذلك الاهتمـام بالسياسة من خلال متابعة الأحداث السياسية وأيضا التصويت ومحاولة الاتصال بالمسئولين مـن خـلال إحـدى قنـوات الاتصال ومحاولة حلها أو توصيل آرائهم إلـيهم. وتتجمـع مستويات المشاركة السياسية السابقة في شكلين هما:

المشاركة السياسية الرسمية وتتم مـن خـلال أجهـزة السلطة ومراكز صنع القرار السياسـي ومؤسسـات الحكـم والإدارة والمشاركون يقومون هنا بأداء أدوارهم للحفاظ على مصالحهم أو تحقيق الاستقرار واستمرارية النظام السياسـي الموجود أو تحقيق مطالب أفراد المجتمع.

المشاركة السياسية غير الرسمية يقصد بها المشاركة في العملية السياسية من خلال التنظيمات الحزبيـة وجماعـات الضغط والمصالح فضلاً عن مباشرة حق التصويت والإسهام في الحملات الانتخابية بممارسة حق إبداء الرأي عن طريق وسـائل الاتصـال أو إدخـال الاجتماعـات والمـؤتمرات العامة [٧] .

- **دوافع المشاركة السياسية:**

إن المشاركة السياسية كنشاط أو سلوك سياسي يكون لها هدف معين بالنسبة للفرد وتكون نابعة من دوافع معينة بينها ما يلي:

طبيعة النظام السياسـي: فهـو عنـدما يكـون نظامـا ديمقراطيا فهو يحفز على المشاركة السياسية.

وسائل الاتصال: فالاتصـال الشخصـي مـن خـلال المناقشات السياسية غير الرسمية يعـد أداة فعالـة لتشـجيع الأفراد للمشاركة كما أن وسائل الإعلام الثقافيـة السياسـية للصفوة الحاكمة من حيث إيمانهم بالجماهير وقدراتهم علـى هذه المشاركة.

التنشئة السياسية حيث تلعب دورا مهما فـي تفـاعلات المرء مع الواقع السياسي.

المكانة الاجتماعية والاقتصـادية والمسـتوى الثقـافي فالخصائص للفرد تعد من العوامل الهامة التي تؤثر في مدى مشاركته السياسية.

الالتزام بالمشاركة: فالشعور بالمشاركة على أنها واجب وطني يؤدي بالضرورة إلى أفعال سياسية إيجابية.

حب العمل مع الآخرين.

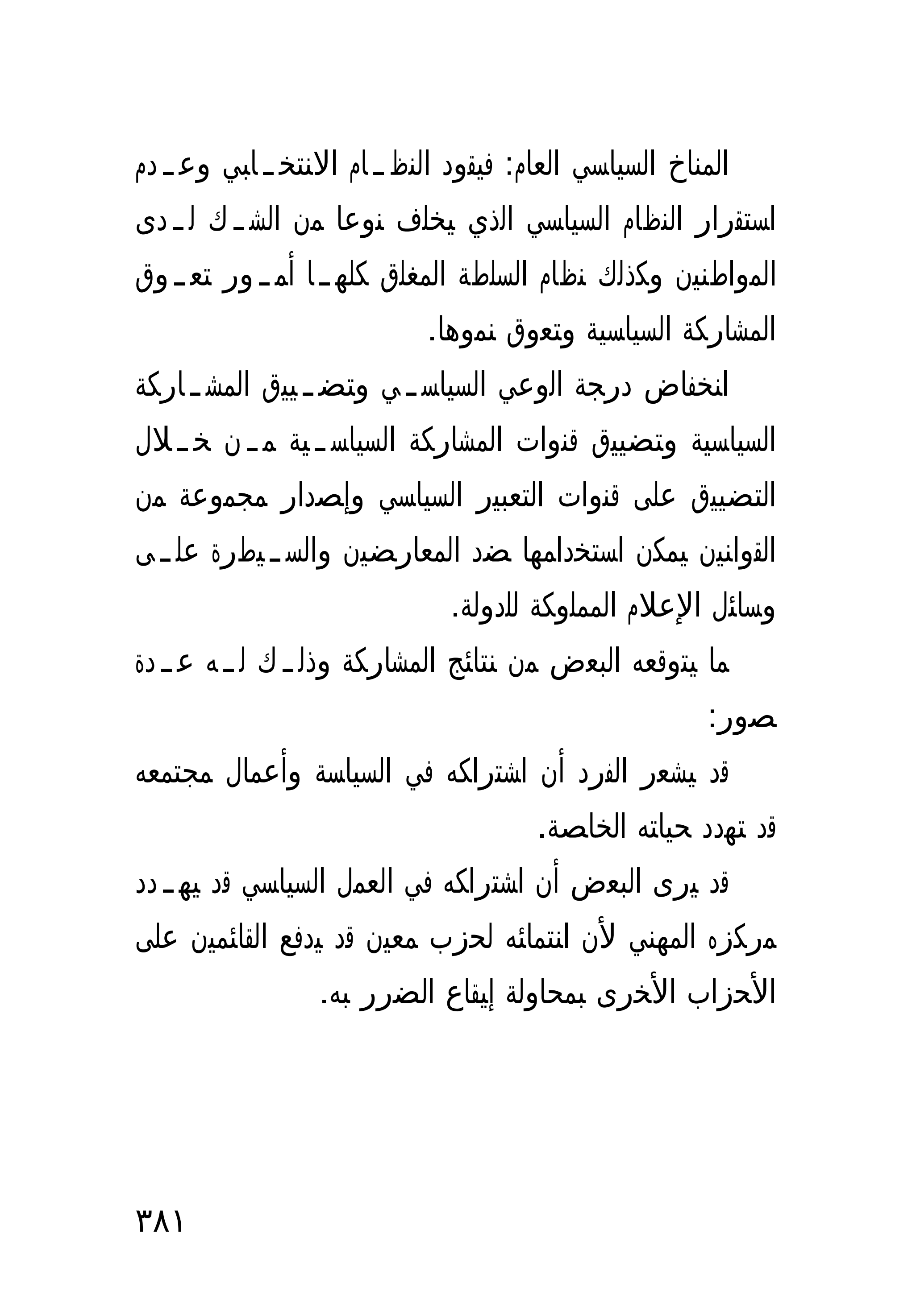
الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الحزب.

كسب تقدير واحترام المواطنين وكذلك السعي من أجـل مكاسب مادية.

الدافع الذاتي للمشاركة وتمثل في وجود حاجات الإنسان من بينها حاجات اجتماعيـة وحاجـات المركـز والتقـدير وحاجات تحقيق الذات [٨] .

معوقات المشاركة السياسية:

تتمثل أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسـية في الآتي:



المناخ السياسي العام: فيقود النظـام الانتخـابي وعـدم استقرار النظام السياسي الذي يخلف نوعا من الشـك لـدى المواطنين وكذلك نظام السلطة المغلق كلهـا أمـور تعـوق المشاركة السياسية وتعوق نموها.

انخفاض درجة الوعي السياسـي وتضـييق المشـاركة السياسية وتضييق قنوات المشاركة السياسـية مـن خـلال التضييق على قنوات التعبير السياسي وإصدار مجموعة من القوانين يمكن استخدامها ضد المعارضين والسـيطرة علـى وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

ما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة وذلـك لـه عـدة صور:

قد يشعر الفرد أن اشتراكه في السياسة وأعمال مجتمعه قد تهدد حياته الخاصة.

قد يرى البعض أن اشتراكه في العمل السياسي قد يهـدد مركزه المهني لأن انتمائه لحزب معين قد يدفع القائمين على الأحزاب الأخرى بمحاولة إيقاع الضرر به.

قد يشعر الفرد أن المشاركة في العمل السياسـي يـؤثر على علاقاته بالأصدقاء والجيران وقد يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية.

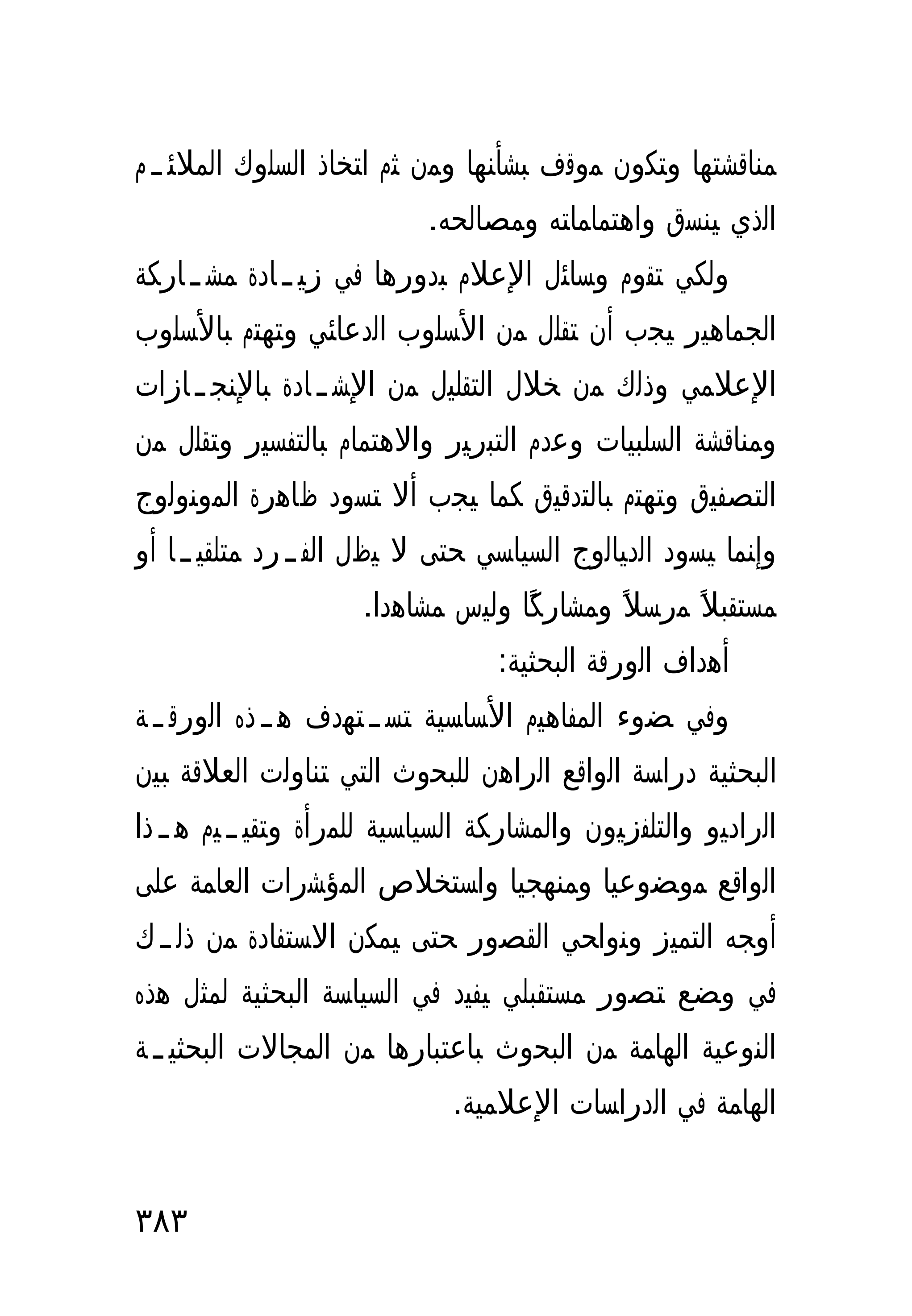
قد يرى البعض نتائج العمل السياسي غير مؤكـدة وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع مما تدفع الـبعض إلى الابتعاد عن المشاركة.

انخفاض المستوى الاقتصادي للفرد والتمسـك بالنسـق القومي والتقاليد التي تعوق مشاركة المرأة فـي أمـر وفـي عملية التنمية الشاملة.

• وسائل الإعلام والمشاركة السياسية:

تمثل وسائل الإعلام حلقة الاتصال الفعلية والجادة بـين القيادة السياسية والرأي العام إذ أنها تعمل على نقل القرارات وتقدم القوانين وتشرحها وتعرض القضايا التي تهم السـلطة والشعب والتي يكون حولها جدل ونقاش وتكون مثار اهتمام الرأي العام. ومن هنا تكون هذه الوسائل ذات أهمية قصوى بالنسبة للمشاركة السياسية [١٠].

فالمشاركة والكثافة العاليتين من جانب هذه الوسائل على تلك القضايا يجعلها مثار اهتمام الرأي العام وتحفـزه علـى



مناقشتها وتكون موقف بشأنها ومن ثم اتخاذ السلوك الملائـم الذي ينسق واهتماماته ومصالحه.

ولكي تقوم وسائل الإعلام بدورها في زيـادة مشـاركة الجماهير يجب أن تقلل من الأسلوب الدعائي وتهتم بالأسلوب الإعلامي وذلك من خلال التقليل من الإشـادة بالإنجـازات ومناقشة السلبيات وعدم التبرير والاهتمام بالتفسير وتقلل من التصفيق وتهتم بالتدقيق كما يجب ألا تسود ظاهرة المونولوج وإنما يسود الديالوج السياسي حتى لا يظل الفـرد متلقيـا أو مستقبلاً مرسلاً ومشاركًا وليس مشاهدا.

أهداف الورقة البحثية:

وفي ضوء المفاهيم الأساسية تسـتهدف هـذه الورقـة البحثية دراسة الواقع الراهن للبحوث التي تناولت العلاقة بين الراديو والتلفزيون والمشاركة السياسية للمرأة وتقيـيم هـذا الواقع موضوعيا ومنهجيا واستخلاص المؤشرات العامة على أوجه التميز ونواحي القصور حتى يمكن الاستفادة من ذلـك في وضع تصور مستقبلي يفيد في السياسة البحثية لمثل هذه النوعية الهامة من البحوث باعتبارها من المجالات البحثيـة الهامة في الدراسات الإعلامية.

- ## مجتمع البحوث التي تم تحليلها:

تم تحليل كل إعدادات الماجستير والدكتوراه التـي تـم إعدادها في قسم الإذاعة بكلية الإعلام جامعة القاهرة والتـي تناولت المشاركة السياسية للمرأة من حيث علاقتها بوسـائل الإعلام خصوصا الراديو والتليفزيون، إضافة إلـى بعـض الدراسات الأخرى التي أتيح للباحث الإطلاع عليها في كليـة السياسة والاقتصاد وفي المركز القـومي للبحـوث وكـذلك جامعة المنيا، وقد بلغ المجموع الكلي لهـذه الدراسـات (٩) دراسات وهي عبارة عن رسـالة دكتـوراه واحـدة و (٦) رسائل ماجستير إلى دراسيتين آخرين (١١) .

- ## الجوانب المنهجية والإجرائية التي اتبعتهـا الورقة البحثية:

تعتمد هذه الورقة على مدخل المسح الإعلامي والمدخل المقارن وتستخدم أسلوب تحليل المضمون كأسـلوب لجمـع المعلومات وتحليلها وتصنيفها، وقد استعان الباحث في هـذا الإطار بأسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي.

- ## نتائج التحليل:

شكلات البحوث التي كانت المشاركة السياسية موضوعها الرئيسي نسبة ٤٤,٤ % من جملة البحوث موضع التحليـل. في حين كانت نسبة البحوث التي كانت المشاركة السياسـية أحد أبعادها الفرعية ٥٥,٦ % وباستثناء دراسة واحدة تنتمي إلى عقد السبعينيات (٧٩) ثم تركزت باقي الدراسـات فـي عقد التسعينيات وهو ما يوضح حداثة هذه الدراسات وأهمية النتائج التي توصلت إليها إذ أنها تعبر عن واقـع المشـاركة السياسية للمرأة في الوقت الراهن ونظرة وسائل الإعلام إلى هذه الأدوار وكيفية تناولها لها.

• المجالات البحثيـة التـي ركـزت عليهـا الدراسات موضع التحليل:

تم تقسيم المجالات البحثية التي ركزت عليها الدراسـة التي تم تحليلها إلى ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

أ - دراسات ركزت على المرأة بشكل أساسي:

وقد حاولت هذه الدراسات الكشف عن فاعليـة وسـائل الإعلام، وتحديد مراكز وأدوار هذه الوسائل علـى ضـوء معالجتها لقضايا المرأة بالإضافة إلى التعرف على أسـلوب

تعامل النساء مع هـذه الوسـائل ورؤيـتهن لهـا وتحديـد الاحتياجات الإعلامية للمرأة وتمثلت هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة عاطف العبد عن دور الإذاعة الصوتية في تغير النظرة التقليدية إلى المرأة في القرية وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة النظرة التقليدية إلى المرأة ودور الإذاعة الصوتية في تغيرها وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي في جمع البيانات، وتبويبها وتحليلها.. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

وجد الباحث أن ٧١,٢ % من المبحوثين يوافقون علـى حصول المرأة على حق الانتخاب، وأن هناك علاقـة بـين الاستماع إلى الإذاعة بصفة عامة والموافقة على حق المرأة في الانتخاب.. ولم يثبت في هذا البحث وجود علاقـة بـين ممارسة المرأة لحق الانتخاب والاستماع إلى الراديو أو إلى برنامج إلى ربات البيوت.

دراسة عواطف عبد الرحمن وآخـرون عـن المـرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى معالجة الإعلام لقضايا المرأة وكيفية استخدام المرأة لوسائل الإعلام ومدى تحقيق تلك الوسائل لاحتياجات المرأة.

استخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي بأسلوب العينة التي كان قوامها (١٥٠٠) امرأة في قرية الزرابي من الوجه القبلي وقرية كمشيش من الوجه البحري وحي مصر القديمة.. كما استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة وقد طبقته على ٢٦ مفردة بالمناطق الثلاث بهدف توفير البيانات حول تساؤلات البحث المتعلقة بالمرأة ووسائل الإعلام، ودرجة اعتماد النساء على أجهزة الإعلام.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المرأة تمتلك وعيا بالقضايا السياسية والاجتماعية المهمة في المجتمع المصري، وأن استخدام وسائل الإعلام لا يمثل عاملاً في تبني القضايا الخاصة بالتنمية والمشاركة السياسية، فلا تزال التقاليد السائدة ذات تأثير حاسم.

دراسة ماجدة أحمد عامر عن نمذجة المجتمعات الريفية في وسائل الاتصال الجماهيري ودراسة تحليلية ميدانية على الدراما الريفية.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الـدرامي الذي تقدمه الدراما التليفزيونية ومدى تطابقه أو تباينـه مـع الواقع الحقيقي للمجتمع، وتتبع صورة المرأة الريفيـة فـي الدراما التليفزيونية ومقارنتها بواقع المرأة الريفية.

واستندت الدراسة إلى مدخلين أساسـين همـا مـدخل المحاكاة Imitation والذي يعتبر الوسيلة الإعلامية آلة فعالة في محاكاة الواقع، ومدخل الغرس Cultivation.

وقد استخدمت الدراسة مدخل المسح الإعلامي ومـدخل دراسة الحالة والمدخل المقارن واستخدمت أسلوب العينة وقد شملت نوعين من العينة. عينة المسلسلات اليومية التليفزيونية التي عرضتها القناة الأولى في الفترة مـن ينـاير ٩٥ إلـى ديسمبر ٩٩ وبلغت ١٠ مسلسلات، وعينـة مـن الجمهـور شملت ١٦ حالة دراسة متعمقة مستفيضة يمثلـون المجتمـع الريفي بقطاعيه الوجه البحري والقبلي.

وقد اعتمدت الدراسة على تحليـل المضـمون ودليـل ودراسة الحالة كأدوات لجمع البيانات.

كانت أهم نتائج الدراسة أن المرأة المصـرية الريفيـة مثلت العمود الفقري الذي تدور حوله الأحداث الدرامية فـي

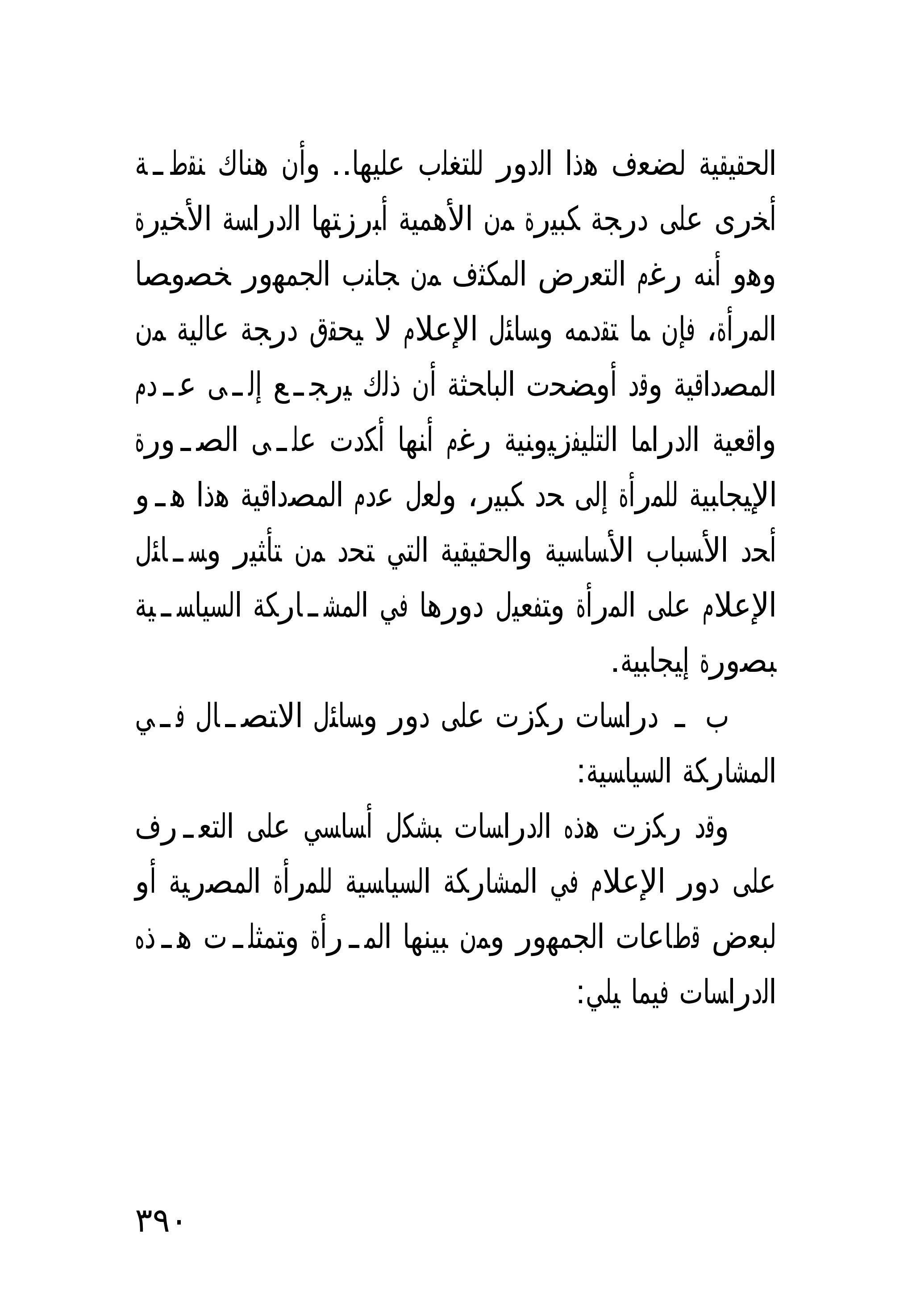
(٨٠ %) من الأعمال الدرامية خلال فترة الدراسـة، وقـد عكست الدراما المواقف الإيجابية للمرأة صانعة القرار فهـي قوية، ذكية متنامية الشخصية.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تبايناً كبيـرا بـين شخصية المرأة الريفية التليفزيونية والواقعية. فالأولى أكثـر نعومة وتنسيق نظافة شعرها ينساب في تناسق شديد ووجهها جميل مزين بالمساحيق وهذه المرأة ليست المـرأة الريفيـة الكادحة التي تعمل من الفجر وحتى غروب الشمس.

توصلت الدراسة كذلك إلى عدم مصداقية المبحوثين لما يقدم عنهم من دراما ريفية في وسائل الاتصال رغم تعرضهم للفنون التليفزيونية المختلفة بصورة مكثفة.

- <u>تعليق:</u>

لاحظ الباحث وجود تطابق بين نتائج الدراسـة الأولـى والثانية فيما يتعلق بعدم فاعلية استخدام المـرأة للإذاعـة أو لوسائل الإعلام عموما في تبني القضايا الخاصـة بالتنميـة والمشاركة السياسية رغم أن المدى الزمني بين الدراسـتين كان (١٧ عاما) وهو مؤشر خطير. إذ أنه يؤكد على سبيله وسائل الإعلام وعدم اهتمامهـا بـالتعرف علـى الأسـباب



الحقيقية لضعف هذا الدور للتغلب عليها.. وأن هناك نقطـة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية أبرزتها الدراسة الأخيرة وهو أنه رغم التعرض المكثف من جانب الجمهور خصوصا المرأة، فإن ما تقدمه وسائل الإعلام لا يحقق درجة عالية من المصداقية وقد أوضحت الباحثة أن ذلك يرجـع إلـى عـدم واقعية الدراما التليفزيونية رغم أنها أكدت علـى الصـورة الإيجابية للمرأة إلى حد كبير، ولعل عدم المصداقية هذا هـو أحد الأسباب الأساسية والحقيقية التي تحد من تأثير وسـائل الإعلام على المرأة وتفعيل دورها في المشـاركة السياسـية بصورة إيجابية.

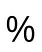
ب ـ دراسات ركزت على دور وسائل الاتصـال فـي المشاركة السياسية:

وقد ركزت هذه الدراسات بشكل أساسي على التعـرف على دور الإعلام في المشاركة السياسية للمرأة المصرية أو لبعض قطاعات الجمهور ومن بينها المـرأة وتمثلـت هـذه الدراسات فيما يلي:

دراسة ثروت زكي علـي مكـي، وسـائل الاتصـال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول الناميـة، دراسـة حالة التجربة المصرية من ١٩٥٢ ـ ١٩٨١.

وقد تناولت الدراسة العلاقـة بـين وسـائل الاتصـال والمشاركة السياسية ودور وسائل الاتصـال فـي التنميـة السياسية وأزمة المشاركة السياسية في الدول النامية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي:

وصلت الدراسة إلى أنه رغم قنوات المشاركة السياسية، فإنه من الصعب الجزم بوجود إحساس عام بفاعليتهـا، وأن وسائل الاتصال الجماهيري عكست بدرجة عالية من التأييـد لبرامج وسياسات النظام وأشخاصه في الوقت الذي تراجـع فيه الدور التثقيفي والتنويري لتلك الوسائل لحساب الدعايـة السياسية التي غطت أكثر مـن ٥٠  % مـن مسـاحة تلـك الوسائل الاتصالية.

دراسة حنان محمـد إسـماعيل دور المـادة الخبريـة التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شـباب القاهرة الكبرى.

وقد استهدفت الدراسـة قيـاس دور المـادة الخبريـة التليفزيونية في تشجيع شباب القاهرة (ذكور وإناث) علـى القيام بالمشاركة السياسية.

واعتمدت الدراسة على استمارة استقصاء طبقت علـى الشباب، وبلغ حجم العينة ٤٢٠ مفردة من سـكان القـاهرة الكبرى تتراوح أعمراهم بين ١٦ إلى ٤٠ سنة، كما استعانت الدراسة بتحليل المضمون لتحليـل المـواد الإخباريـة فـي التليفزيون المصري.

وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بـين الاهتمـام السياسي لدى الشباب وحجم مشاركته السياسية تأثيرا بالمادة الخبرية التليفزيونية كما ثبت وجـود علاقـة بـين النـوع والمشاركة السياسية إذا أن الذكور أكثر مشاركة من النساء.

دراسة نادية مصطفى عبده المصري، دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

سعت الدراسة بشكل أساسي إلـى التعـرف علـى دور الإعلام في المشاركة السياسية للمرأة المصرية وعلاقة هـذا الدور بمجموعة من العوامـل الوسـيطة كـالتعليم والسـن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على نموذج الاعتمـاد علـى وسـائل الإعلام Media system dependency وقـد اسـتخدمت الدراسة منهج المسح واستخدمت الاسـتبيان لجمـع المـادة العلمية للدراسة كما استخدمت المنهج المقارن.

واعتمدت الدراسة على عينة المرأة من سكان القـاهرة الكبرى بلغت ٤٠٠ مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين استخدام التليفزيون والمشاركة السياسية لدى المرأة، وإن كان ذلك قد تركز على اسـتخدام التليفزيـون كمصـدر مـن مصـادر المعلومات، وكذلك من ناحية إدراك المرأة لأهميـة متابعـة المواد السياسية والإخبارية لفهم ما يدور حولهن في السـاحة السياسية من أحداث وقضايا مطروحة.

أما الجانب السلوكي من المشاركة فكـان دور وسـائل الاتصال فيه ضعيفًا حيث كانت نسبة مـن تمـارس نشـاطًا سياسيا ٦,٣ % من عينة الدراسة ونسبة من تنتمي إلى حزب سياسي ٠,٠٥ % من عينة الدراسة وبلغت نسبة من شاركن في انتخابات ٩٥ حوالي ١٣,٥ % من المبحوثات.

- <u>تعليق:</u>

تباينت نتائج الدراسة الخاصة بهذا المحور سـواء فيمـا بينها أو مع نتائج دراسات المحور السابق، ففي الوقت الذي أكدت فيه الدراسة الأولى على عدم فاعلية وسـائل الإعـلام وغلبة الطابع الدعائي عليها، فقد أكدت الدراستان الأخريـان على وجود علاقة بين وسائل الإعلام خصوصا التليفزيـون وبين القيام بالمشاركة السياسية من جانب المرأة وأن درجـة المشاركة ترتفع في وجود وسيط آخر من الاهتمام السياسـي لدى المرأة. إلا أن الدراسة الأخيرة فرقـت بـين درجـات المشاركة بين البناء المعرفـي والبنـاء الاتجـاهي والبنـاء السلوكي وانتهت إلـى أن دور وسـائل الإعـلام عمومـا والتليفزيون خصوصا يكون أقـوى علـى مسـتوى البنـاء المعرفي والبناء الاتجاهي ويضعف في حالة البناء السلوكي.

ج ـ دراسة ركزت على مجال أوسـع وهـو التنميـة السياسية والتي تشتمل على المشاركة السياسية كمجال فرعي وهي:

دراسة خيرت معوض محمد، دور الاتصال في التنميـة السياسية، دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين.

استهدفت الدراسة التعرف على دور الاتصال الشخصي والجماهيري في ملية التنمية السياسية واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأدائه لاستبياني وطبقت على عينة ٤٠٠ مفردة بقريتين إحداهما بمحافظة بني سويف والأخـرى بمحافظـة الشرقية وقد اشتملت العينة على الذكور والإناث.

وتوصلت الدراسة إلى عدم فاعلية وسائل الاتصال فـي عملية التنمية السياسية بما فيهـا المشـاركة السياسـية، أن الاتصال الشخصي هو الذي يلعب دورا مؤثرا فيمـا يتعلـق بالجانب الإدراكي وكذلك الاتجاهات نحو بعض المؤسسـات وبعض القيادات وبعض جوانب المشاركة السياسية وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الراديو والتليفزيون وبين المشاركة السياسية لدى الجمهور سواء كان ذكورا أو إناث.

دراسة جمال صالح متولي، وسائل الاتصـال والتنميـة السياسية، دراسة تحليلية.

استهدفت الدراسة الوقوف على الدور الـذي يمكـن أن تقوم به وسائل الاتصـال فـي عمليـة التنميـة السياسـية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينـة، كمـا

اعتمدت على تحليل المضمون والاستبيان بالمقابلة، وطبقت العينة على ٣٥٠ مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين وسائل الاتصال وبين الجانب الإدراكي الخاص بإلمام الجمهور بالمعلومات السياسية، وإن كانت الصحف تختلف قليلاً إذ أن الذين اعتمدوا على الصحف كمصدر معلوماتهم السياسية بلغ ٣٠,٥٦ %.

وفيما يتعلق بالجانب السلوكي فلا توجد علاقة بين وسائل الإعلام والتنمية السياسية وقد أظهرت النتائج أن ٦٠ % من المبحوثين لا يشتركون في حزب من الأحزاب السياسية.

دراسة أمل جابر صالح، دور الصحف والتليفزيون في إمداد الجمهور المصري بالمعلومات عن الأحداث الخارجية في إطار فجوة المعرفة.

استهدفت الدراسة اختبار فرض فجوة المعرفة، أي اختبار العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأفراد ومستوى المعرفة بالأحداث الخارجية.

وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستبيان بالمقابلة، والذي طبقته على عينة عشوائية ٤٠٠ مفردة من جمهور البالغين ذكور وإناث من سن ١٤ إلى ٦٠ سنة وقد توصلت الدراسة إلى أن التليفزيون يعتبر أهم المصادر التي يعتمد عليها الأفراد في الحصول على المعلومات عن الأحداث الخارجية بنسبة ٥٨,٨ % وأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأفراد ارتفع معدل الاعتماد على الوسائل المطبوعة وقنوات التليفزيون الدولية، في حين يزاد الاعتماد على التليفزيون والاتصال الشخصي كلما انخفض المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأفراد، وأن مستوى المعرفة التي يتم اكتسابها عن طريق الصحف كانت أكثر عمقًا من تلك التي تم اكتسابها عن طريق التليفزيون.

- **تعليق:**

توصلت الدراسة الأولى والثانية أيضا إلى عدم فاعلية وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في التنمية السياسية وهو ما أكدته أغلب الدراسات السابقة، في حين أكدت الدراسة الأخيرة على فاعلية التليفزيون كمصدر لاكتساب المعلومات عن الأحداث الخارجية بنسبة كبيرة. وهو مجال ضئيل إذا ما

قورن بباقي جوانب التنمية السياسية بمـا فيهـا المشـاركة السياسية والتي ينبغي أن يكون للتليفزيون وبـاقي الوسـائل الإعلامية الأخرى دور قوي وفعال ومؤثر فيها وفعال وهـو ما لم يتضح من نتائج أغلب الدراسات السابقة.

تعليق عام على الدراسات موضع البحث والتحليل:

أكدت ثلاث دراسات على وجود أثـر فعـال لوسـائل الاتصال المسموعة والمرئية في تفعيـل دور المـرأة فـي المشاركة السياسية بنسبة ٣٣,٣ % مـن المجمـوع الكلـي للدراسات التي تناولها البحث، وقد حرصـت بعـض هـذه الدراسات على أن تفرق بين المراحل المختلفـة للمشـاركة السياسية وذلـك علـى المسـتوى الإدراكـي والوجـداني والسلوكي، وكانت هذه الدراسة أكثر تحديدا إذا أثبتت أن دور الوسائل المسموعة والمرئية كان ضعيفًا بالنسـبة للجوانـب الخاصة بالمشاركة من جانب المرأة.. وهو ما يؤكد ضـعف دور وسائل الاتصال المسموعة والمرئية فـي تفعيـل دور المرأة في المشاركة السياسية.

ركزت بعض الدراسات على الرسالة الإعلامية بصـفة أساسية دون التركيز على أثر هذه الرسالة على الجمهـور،

وهو ما يمثل نقصا في الدراسات الأكاديمية التي تعني بقياس الأثر.

في الوقت الذي أكدت فيه معظم الدراسـات التـي تـم تناولها على ضعف دور وسائل الإعلام خصوصا المسموعة والمرئية في تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية فإنها لم تحاول أن تقدم تفسيرا واضحا لأسباب تلك الظاهرة ولا سبل حلها.

ظهر التليفزيون باعتباره وسـيلة غيـر فعالـة لنقـل المعلومات وزيادة درجة المشاركة السياسـية مـن جانـب المرأة، بينما أكدت دراسات أخرى تفوق التليفزيون في نقـل الأحداث والاعتماد عليه كمصدر أساسي للمعلومات.

في الوقت الذي ركزت فيه بعض الدراسات على قيـاس الجانب المعرفي فقط باعتباره أحـد مسـتويات المشـاركة السياسية فإن بعض الدراسات الأخرى حاولت دراسة الجانب السلوكي في علاقته بالمعرفة المكتسبة، وإن كانـت الأولـى تمثل أغلب الدراسات وهو ما يؤكـد ميـل البـاحثين إلـى الاستسهال والاعتماد على مبدأ أثقل الجهود وهو اتجاه يؤدي

إلى تسطيح الدراسـات الإعلاميـة وعـدم فهـم الظـواهر المدروسة بصورة أعمق والتعرف على أسبابها.

رغم أن بعض الدراسات حاولت أن تكون أكثر تحديـدا في دراسة مشكلة المشاركة السياسية من كافة جوانبها، فـإن دراسات أخرى مالت إلى العمومية إذا درست قضية التنميـة السياسية بأبعادها المختلفة الأمر الذي استغرق جهد الباحثين في توصيف الظاهرة فقط دون تحليلها وتقديم الحلول الملائمة لها.

- **توصيلات الدراسة:**

ضرورة تناول القيم المختلفة التي تؤكد عليهـا بـرامج المرأة في وسائل الاتصال المسموعة والمرئيـة سـاء فـي القنوات المحلية والدولية وهل هي قيم استهلاكية أم إنتاجيـة ومدى علاقتها بأولويات القيم من جانب المرأة.

ضرورة إجراء دراسات خاصـة بمصـداقية البـرامج المسموعة والمرئية الخاصة بالمرأة ووضع التصورات التي تزيد من درجة مصداقية هذه البرامج والتي ربمـا يترتـب عليها زيادة تأثيرها وزيادة تفعليها لدور المرأة فـي عمليـة التنمية.

ضرورة زيادة روح المنافسة بين وسائل الإعلام من خلال وسائل الإعلام من خلال تحرير نمط ملكيته إذ أن أغلبها تابع لملكية الدولة، فاستقلال هذه الوسائل سوف يجعلها تركز على قضايا الرأي العام الأساسية حتى تكون قريبة من جمهورها وسوف يقال من تأثيرها التدعيمي (دعم الأوضاع الراهنة) وتزيد من تأثيرها التحويلي، أي تحول كل الأوضاع بما فيها أوضاع المرأة إلى الأفضل.

ضرورة الربط بين دول الاتصال الشخصي ودور الاتصال المسموع والمرئي حيث أكدت أغلب الدراسات السابقة على أهمية الاتصال الشخصي في بناء الاتجاهات السياسية ومن ثم المشاركة السياسية وأن يكون ذلك وفق سياسة إعلامية محددة ومرسومة مسبقًا سواء بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة بالدولة أو التابعة للأحزاب السياسية المختلفة، وأن تكون السياسات نابعة من برامج سياسية خاصة سواء بالحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة تؤكد على قيم التعددية والحرية والمشاركة السياسية.

ضرورة إعداد برامج سياسية خاصة بإيضاح المعـارف السياسية والتثقيف السياسي للمرأة وذلك بأسلوب سهل وبسيط وتعريف المراة بحقوقها السياسية المشروعة.

ضرورة العمل على رفع كفاءة الكوادر الإعلامية فـي وسائل الإعلام المسموعة والمرئيـة والاهتمـام بالتـدريب الإعلامي حتى يتم رفع مستوى التغطية الإخبارية والبـرامج الخاصة بالمرأة وبما يؤدي إلى تعريف القـائمين بالاتصـال على طرق التأثير المعرفي والوجـداني والسـلوكي للمـرأة المصرية بما يؤدي إلى زيادة درجة مشاركتها السياسية على أرض الواقع.

ضرورة الإتاحة الفردية أمام الأحزاب السياسية المختلفة في ممارسة وظيفة الاتصال المرئي لإقناع الجماهير برؤاها وبرامجها بما يزيد من درجة المنافسة والتسـويق السياسـي بينها وهو ما يعود بالنفع والإيجاب على المرأة وغيرها مـن قطاعات المجتمع.

ضرورة التكافؤ بين وسائل الإعلام القومية والحزبية في الحصول على المعلومات، وضرورة الحرص على التعـدد والتنوع في المصادر الإخبارية التي تعكس وجهـات نظـر

متباينة إزاء الأحداث الداخلية والخارجية وهو ما يثري الحياة السياسية من جانب الجمهور بفئاته المختلفة ومنهـا المـرأة المصرية.

ضرورة إجراء مزيد من الدراسـات وتقـديم الحلـول المختلفة ودعمها من جانب الدولة لقضية محو الأميـة التـي تعد عقبة أمام تفعيل دور قطاع عريض من المرأة المصرية في المشاركة السياسية.

ضرورة إجراء دراسات نفسية واجتماعية بهدف الكشف عن الحواجز المانعة للمشاركة السياسية من جانـب المـرأة ومحاولة المرأة ومحاولة تقديم الحلول لها في حالة وجودها.

هوامش الدراسة

نيفين مسعد وآخرون: المرأة وانتخابات ١٩٩٥، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٥٠.

هدى ميتكس: المـرأة وانتخابـات المحليـات، جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١١٠.

عبد الخبير محمود عطا: عملية التنمية السياسية، الأبعاد والأزمات، القاهرة دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ١٦٢.

كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، دار البيعان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٧، ص ٨٥.

سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص ٣ ـ ٢٣.

المرجع السابق، ص ٣٢.

نازلي معوض: كلمة أمام الحلقـة النقاشـين لمشـكلات الاتصال السياسي في مصر، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثاني، أبريل، يونيه ٢٠٠٠، ص ٢٩٥.

لمزيد من التفاصيل راجع:

خيرت معوض: دور الاتصال في التنميـة السياسـية، دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعـلام، ١٩٩٠ ـ ص ١٢٠.

محمد عاطف غيث وآخرون: مجالات علـم الاجتمـاع المعاصر، أسس نظرية ودراسات واقعيـة الإسـكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ٥٢١.

لمزيد من التفاصيل راجع: إسماعيل على سعد، مبـادئ علم السياسة دراسة في العلاقـة بـين السياسـة والسياسـة

الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٣٠٩ ـ ٣١١.

عبد العزيز شرف: وسائل الإعلام والثقافـة السياسـية، ندوة الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

فيصل حسين بركات: دور الإعلام في الـدول الناميـة رسالة ماجستير، غير منشـورة، جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٧، ص ٣٢٠.

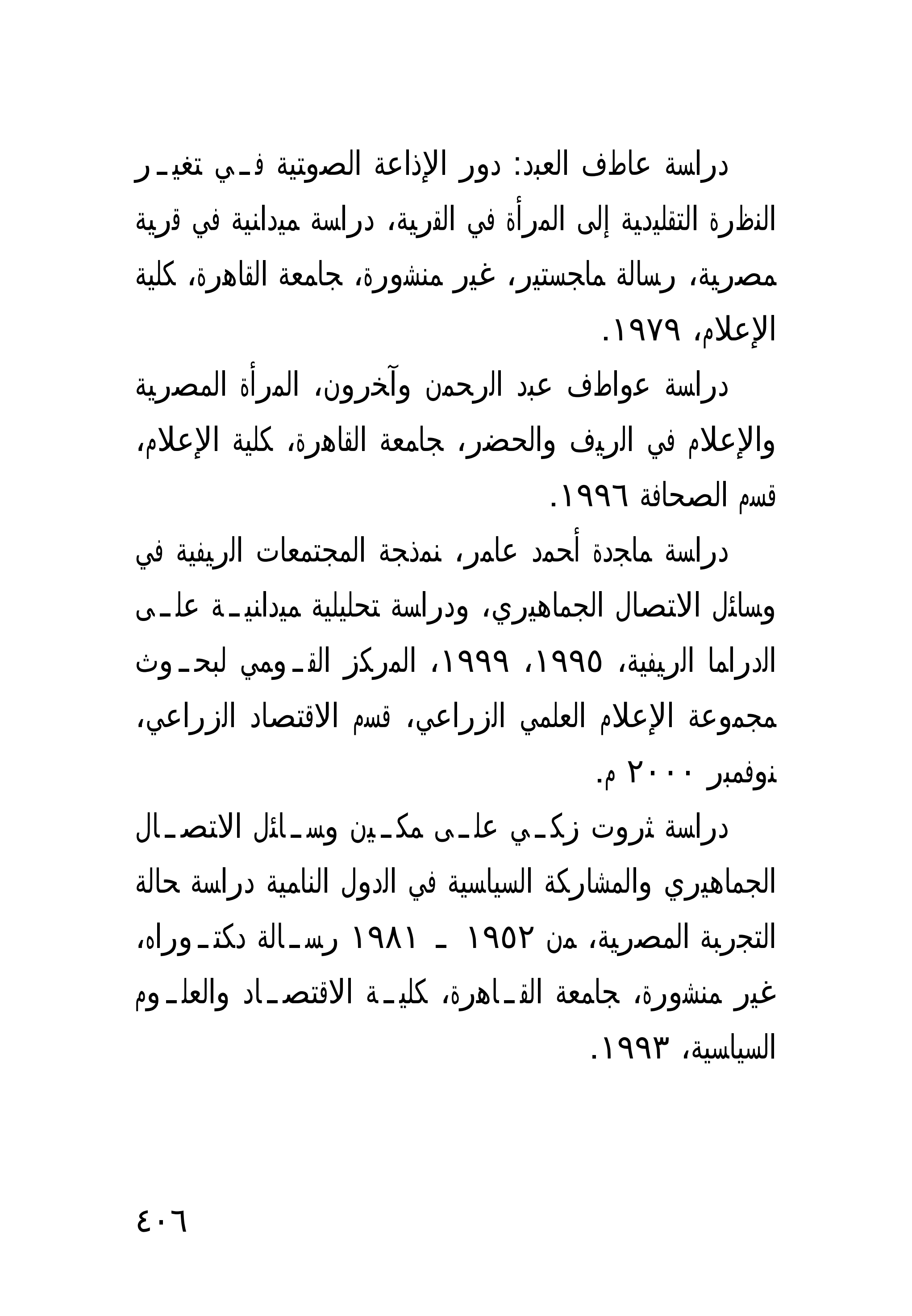
لمزيد من التفاصيل راجع: عبد الهادي جوهر، دراسات في علم الاجتماع السياسي القاهرة مكتبـة نهضـة الشـرق ١٩٨٨، ص ٩٧.

محجوب عبد الهادي: التثقيـف السياسـي ببنـاء ودور الأسرة في تنمية المؤتمر السابع للبحوث السياسـية مركـز البحوث والدراسات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.

أحمد رأفت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، القاهرة، د. ن، ١٩٩١، ص ١٧١ ـ ١٧٩.

عبد الهادي الجمهوري: مرجع سابق، ص ٣٠.

- <u>اشتملت هذه الدراسة على ما يلي:</u>

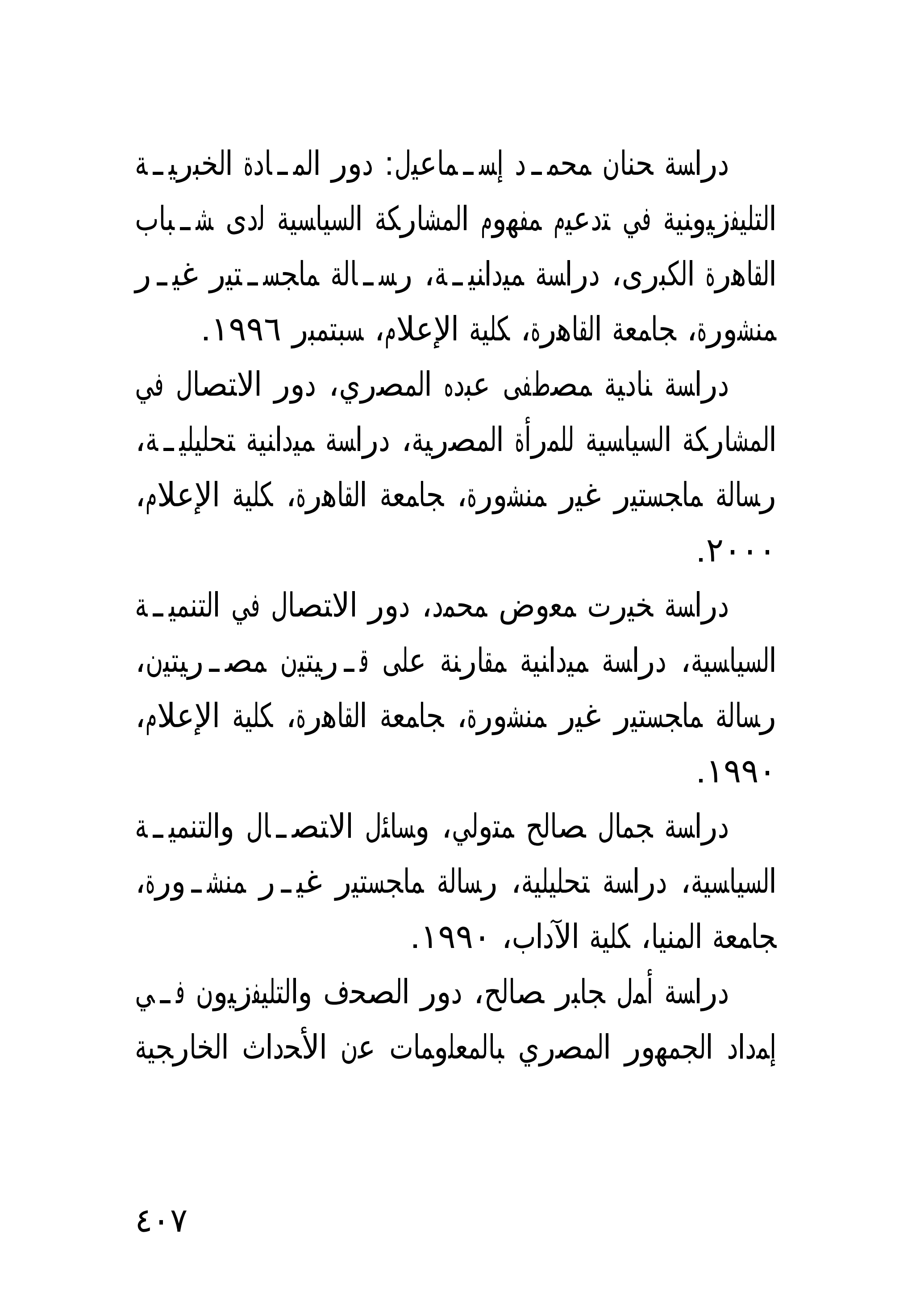


دراسة عاطف العبد: دور الإذاعة الصوتية فـي تغيـر النظرة التقليدية إلى المرأة في القرية، دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٩.

دراسة عواطف عبد الرحمن وآخرون، المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة ١٩٩٦.

دراسة ماجدة أحمد عامر، نمذجة المجتمعات الريفية في وسائل الاتصال الجماهيري، ودراسة تحليلية ميدانيـة علـى الدراما الريفية، ١٩٩٥، ١٩٩٩، المركز القـومي لبحـوث مجموعة الإعلام العلمي الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعي، نوفمبر ٢٠٠٠ م.

دراسة ثروت زكـي علـى مكـين وسـائل الاتصـال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية دراسة حالة التجربة المصرية، من ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ رسـالة دكتـوراه، غير منشورة، جامعة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، ١٩٩٣.



دراسة حنان محمـد إسـماعيل: دور المـادة الخبريـة التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شـباب القاهرة الكبرى، دراسة ميدانيـة، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، سبتمبر ١٩٩٦.

دراسة نادية مصطفى عبده المصري، دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية، دراسة ميدانية تحليليـة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٠.

دراسة خيرت معوض محمد، دور الاتصال في التنميـة السياسية، دراسة ميدانية مقارنة على قـريتين مصـريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٠.

دراسة جمال صالح متولي، وسائل الاتصـال والتنميـة السياسية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٩٠.

دراسة أمل جابر صالح، دور الصحف والتليفزيون فـي إمداد الجمهور المصري بالمعلومات عن الأحداث الخارجية

في إطار فجوة المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٦.

حديث الأستاذ الدكتور

محمد شومان:

- تقديم:

تقوم وسائل الإعلام بوظائف عديدة في المجتمع الحديث حيث تنقل الأخبار والمعلومات، كما تساهم بجزء كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية والتثقيف، علاوة على دور وسائل الإعلام المهم في التسلية والترفيه [١].

وعندما تقوم وسائل الإعلام بهذه الوظائف والأدوار فإنها تعمل من خلال خلق أو تغير أو دعم الآراء والاتجاهات لدى الجمهور، وكذلك تشكيل الرأي العام، ويتفق الباحثون على أن الجمهور يدرك ما تقدمه وسائل الإعلام من خلال رموز أو صور، وتربط وسائل الإعلام بين هذه الرموز والصور وبين معاني معينة تترسخ عند الجمهور، وتكتسب قوتها مع استمرار تكرارها في وسائل الإعلام، حتى تتحول تلك المعاني إلى حقائق اجتماعية، وترجع البدايات الأولى

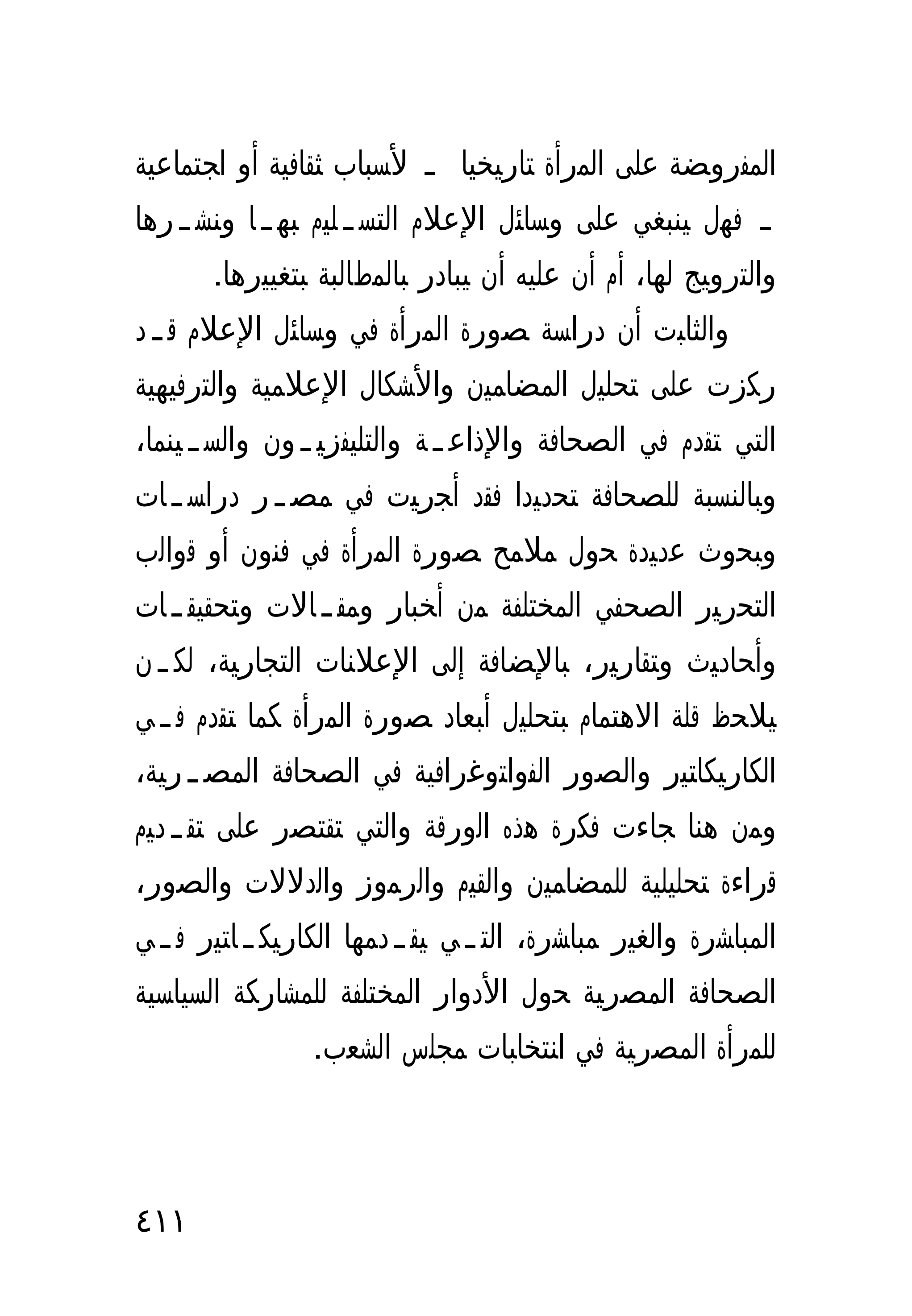
للاهتمام بدور الإعلام في بنـاء المعـاني وخلـق الحقـائق الاجتماعي إلى ما قرره ولتر ليبمـان Walter Lippman عام ١٩٢٢ في كتابه " الرأي العام " عن دور الصحافة فـي خلق الصورة التي في رؤوس الناس عن العالم الخـارجي، وذلك من خلال عملية جمـع ونشـر الأخبـار وتفسـيرها، فالأخبار التي تقدم في الصحافة ليست مجرد مرآة للظـروف الاجتماعية، بل على العكس من ذلك فالصحافة تقحم نفسـها في عملية تقرير أو نقل الأخبار وتفسيرها للنـاس، وخلـص ليبمان إلى أن الناس لا يتصرفون على أساس الحقائق التـي يرونها ، أو تحدث بالفعل، لكن على أساس ما يعتقدون أنـه موقف حقيقي، ويأتي هذا الاعتقاد إليهم عبر المعنى والتفسير الذي تقدمه الصحافة (٢) ، ووسائل الإعلام الأخرى.

وفي السبعينيات طور جاربنر Gerbner وفريقه البحثي ما طرحـه ليبمـان، وحـاول صـياغة نظريـة الغـرس Cultivation theory والتي تركـز أساسـا علـى تـأثير التليفزيون على المشاهدين، والفرضية الأساسية لهذه النظرية أن تكرار التعرض للصور والأفكار التي يقدمها التليفزيـون يؤثر على إدراك الناس للموضوعات بحيث يدركونها بـنفس

الطريقة، وفي نفس الاتجاه الـذي تقـدم بـه مـن خـلال التليفزيون، بعبارة أخرى فإن كثـرة مشـاهدة مـا يقدمـه التليفزيون تجعل الفرد ينظر للحقائق الاجتماعية في ضـوء مضمون ما شاهده [٣] .

هكذا أكدت بحوث ودراسات الإعلام أهمية دور وسائل الإعلام في خلق الصور والمعاني، وبالتـالي تأثيرهـا فـي إدراك الحقائق الاجتماعية إما بشكل حقيقي أي كما هـي، أو بشكل مشوه أو حتى مزيف.

في هذا الإطار فإن صورة المرأة في وسائل الإعلام كان أحد أبرز الموضوعات التـي حظيـت باهتمـام البـاحثين والباحثات الإعلاميين، حيث أجريت كثيرا من البحوث بهدف التعرف على ملامح الصورة التي قدمت بها وسائل الإعـلام المرأة كابنة وزوجة وأم، ومدى اقتراب أو ابتعـاد صـورة المرأة من الواقع الفعلي، أو بصياغة أخرى هل نقل الإعلام صورة المرأة كابنة وزوجة وأم بشكل حقيقي، أم أ/ه قد رسم صورا غير حقيقية للمرأة، ولأدوارها المختلفـة خـارج أو داخل البيت، تختلف عن أدوارها الحقيقية في المجتمـع. وإذا كان الواقع يحفل ببعض الصور والأدوار الاجتماعية السلبية



المفروضة على المرأة تاريخيا - لأسباب ثقافية أو اجتماعية - فهل ينبغي على وسائل الإعلام التسليم بها ونشرها والترويج لها، أم أن عليه أن يبادر بالمطالبة بتغييرها.

والثابت أن دراسة صورة المرأة في وسائل الإعلام قد ركزت على تحليل المضامين والأشكال الإعلامية والترفيهية التي تقدم في الصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما، وبالنسبة للصحافة تحديدا فقد أجريت في مصر دراسات وبحوث عديدة حول ملامح صورة المرأة في فنون أو قوالب التحرير الصحفي المختلفة من أخبار ومقالات وتحقيقات وأحاديث وتقارير، بالإضافة إلى الإعلانات التجارية، لكن يلاحظ قلة الاهتمام بتحليل أبعاد صورة المرأة كما تقدم في الكاريكاتير والصور الفوتوغرافية في الصحافة المصرية، ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة والتي تقتصر على تقديم قراءة تحليلية للمضامين والقيم والرموز والدلالات والصور، المباشرة والغير مباشرة، التي يقدمها الكاريكاتير في الصحافة المصرية حول الأدوار المختلفة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية في انتخابات مجلس الشعب.

ورغم جدة وأهمية موضوع هذه الورقة إلا أنـه يثيـر إشكالية ذات طابع نظري ومنهجي فمن الناحية النظرية يعتبر الكاريكاتير فن يجمع بين الصورة والكلمة، كما أنـه بحكـم التعريف صورة غير واقعية أو تصوير غير دقيق للواقـع، وبالتالي فإنه إذا كانت الأشكال والمضامين المختلفة التي تقدم في وسائل الإعلام تقدم سواء بقصد أو بدون قصـد صـورا مشوهة للواقع، فإن الكاريكاتير بحكم تعريفه وطبيعته يعمـد صراحة إلى هذا التشويه، ومع ذلـك فـإن هـذا التشـويه والمبالغات المرتبطة به تخلق في الأذهان صورا ورمـوز. أي أنه في التحليل الأخير محاولـة لنقـل الواقـع وتغييـر الاتجاهات والدعوة إلى سلوك معـين مـن خـلال صـور ورموز، وليس من خلال الكلمات أو العبارات فقط.

أما الجانب المنهجي في إشكالية هـذه الورقـة فتـرتبط بصعوبة تحليل الكاريكاتير وما يقدمه مـن خـلال الصـور والكلمات من معاني ودلالات بالغة الثراء والتعقيد، لذلك فإن تحليل المضمون الكمي قد لا يغير في الكشف عـن فـيض المعاني والصور والدالات والقيم التي يحملها الكاريكـاتير، من هنا برزت أهمية استخدام مدخل التحليل الثقافي للكشـف

عن المحتوى والشكل البالغ الثراء الذي يقدمـه الكاريكـاتير حول قضايا وأبعاد مشاركة المرأة المصرية فـي انتخابـات مجلس الشعب، والمشاركة السياسية للمرأة بشكل عام.

• أولا: أهداف الورقة:

تسعى هذه الورقة إلى:

الكشف عن الرموز والدالات والصور المباشرة أو الغير مباشرة التي يقدمها الكاريكاتير عن مشاركة المرأة المصرية في انتخابات مجلس الشعب أكتوبر ـ نوفمبر ٢٠٠٠.

التعرف على القيم والمعـاني الرئيسـية التـي يقـدمها الكاريكاتير سواء بالكلمة أو الرسـم تجـاه قضـايا وأبعـاد مشاركة المرأة المصرية في انتخابات مجلس الشعب.

المقارنة بين ما يقدمه الكاريكاتير المنشور في الصـحف الحزبية وغير الحزبية عن مشاركة المـرأة فـي انتخابـات مجلس الشعب.

• ثانيا: الإطار النظري والإجراءات المنهجية:

سبقت الإشارة إلى إشكالية هذه الورقة ومن هنـا كـان لزاما علينا البحث عن أطر نظرية وإجراءات منهجيـة مـن

نوع جديد، تختلف عما هو سائد في دراسة تحليل مضـمون صورة المرأة أو أدوار المرأة في وسائل الإعـلام عمومـا، والصحافة خصوصا، وتتفق مع خصوصية الكاريكاتير.

١ ـ الكاريكاتير ورسوم الكارتون:

تعرف الموسوعة البريطانية الكاريكاتير بأنـه صـورة مشوشة للتعبير عن شخصية أو حدث أو سلوك معين، كمـا يقدم فيه الشخص المرسوم عادة في صـورة سـاخرة بهـا تشوهات متعمدة بأسلوب كوميدي وتحليل طريـف، وكلمـة كاريكاتير تشتق معناها من الفعل الإيطالي Caricure والذي يعني (To lead) أو يحمل الشيء أكثر من طاقته وحجمـه الأساسي، وهو الذي يتم رسمه بالخطوط والمستهدف منه أن ينشر على عموم الناس [٤].

ولفن الكاريكاتير خواص أربع هي [٥]:

أن يكون ساخرا.

أن يكون ناقدا يغالي في أبراز العيوب.

أن يكون مرسوما.

أن ينشر على الجماهير.

وثمة تمييز مهم بين الكاريكاتير والكـارتون والشـرائح الفكاهية، فالأول هو تصوير للأشخاص وتجسيم للملامح التي تميز شخصا عن آخر أو المبالغة في إبراز هـذه الملامـح مبالغة واضحة، وبذلك يتألف من الرسم الكاريكاتيري ومـن الكلمات المصاحبة له نكتة تبعث على الضحك والسخرية، أما الكارتون فهو تعبير عن الحـوادث وعـن الأفكـار وعـن المواقف التي يقع فيها بعض الأشخاص أو الهيئـات وذلـك يقصد به توجيه النقد اللاذع لهؤلاء الأشخاص أو الهيئات في مواقفهم وأفكارهم واتجاهاتهم (٦) .

أما الشرائح الفكاهية (Comic Strips) فقد ظهرت في السنوات الأخيرة من القرن ١٩ وكانت تتناول قصة مسلسلة من التاريخ أو دراما مؤلفة ولم تعتمد فقط علـى الصـحف اليومية، ولكن اعتمدت أيضا على الصحف النقابيـة ولهـذه الشرائح عدة سمات منهـا " التسلسـل " وتشـمل الصـور وبالونات الجمل التي تتكلم فيها الشخصـيات Ballans of speech وكمية من الشخصيات (Cast) التـي يسـاعدها مظهرها وسماتها على جعل القارئ يتنبـأ بـردود أفعالهـا المستقبلية وفي كثير من الأحيان كانت هذه الشرائح تتضمن

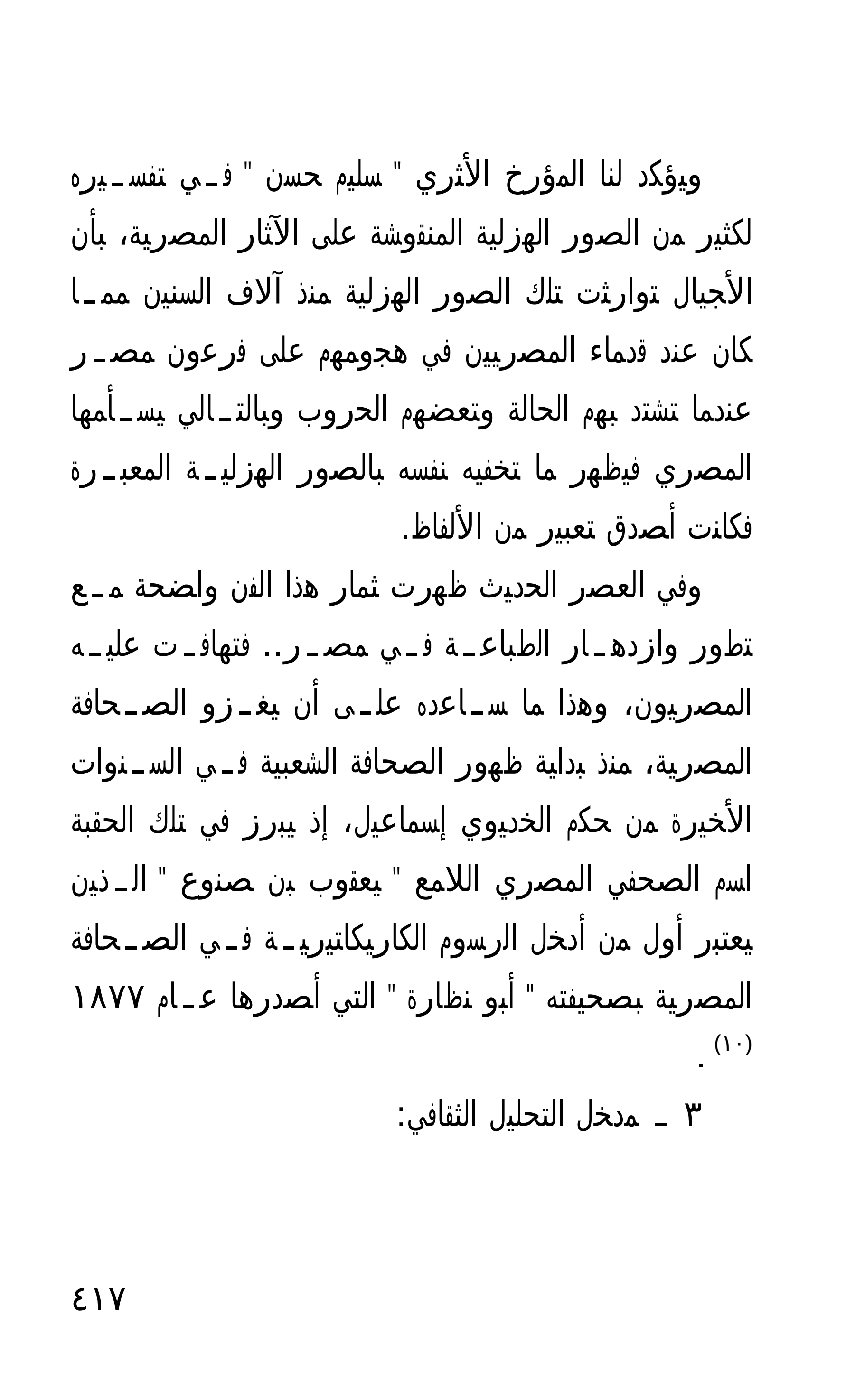
شخصيات سياسية في قصص ساخرة بجوار القصص الدرامية العادية [٧] .

وهكذا نرى أن الكارتون والكاريكاتير يمثل مفهوما مندمجا لأن كل منهما يمثل طورا من أطوار الكاريكاتير مع اختلاف بسيط في الشكل حتى أن تسمية كاريكاتير هي المستخدمة على الإطلاق في فرنسا وإيطاليا، وتسمية كارتون هي المستخدمة على الإطلاق في الولايات المتحدة وبريطانيا.. حتى أن أكبر معارض الكاريكاتير (صالون مونتريال السنوي) له اسمان [٨] :

The International salon of
Caetoonle Salon International de la
Caricature.

٢ ـ لمحة عن الكاريكاتير في الصحافة المصرية:

الكاريكاتير فن له تاريخ في مصر.. إذ أن هناك من الدلائل ما يشير إلى ارتباط هذا الفن بقدماء المصريين ـ وإن كانت بعض الموسوعات العلمية العالمية قد أغفلت ذكر ذلك أو ذكرته بعبارات عابرة.. إلا أن الموسوعة الكبرى الفرنسية حددت بداية هذا الفن وأشارت إلى نشأته في مصر وسوريا.. وقدمت نماذج لما وجد من رسوم هزلية [٩] .



ويؤكد لنا المؤرخ الأثري " سليم حسن " فـي تفسـيره لكثير من الصور الهزلية المنقوشة على الآثار المصرية، بأن الأجيال توارثت تلك الصور الهزلية منذ آلاف السنين ممـا كان عند قدماء المصريين في هجومهم على فرعون مصـر عندما تشتد بهم الحالة وتعضهم الحروب وبالتـالي يسـأمها المصري فيظهر ما تخفيه نفسه بالصور الهزليـة المعبـرة فكانت أصدق تعبير من الألفاظ.

وفي العصر الحديث ظهرت ثمار هذا الفن واضحة مـع تطور وازدهـار الطباعـة فـي مصـر.. فتهافـت عليـه المصريون، وهذا ما سـاعده علـى أن يغـزو الصـحافة المصرية، منذ بداية ظهور الصحافة الشعبية فـي السـنوات الأخيرة من حكم الخديوي إسماعيل، إذ يبرز في تلك الحقبة اسم الصحفي المصري اللامع " يعقوب بن صنوع " الـذين يعتبر أول من أدخل الرسوم الكاريكاتيريـة فـي الصـحافة المصرية بصحيفته " أبو نظارة " التي أصدرها عـام ١٨٧٧ (١٠).

٣ ـ مدخل التحليل الثقافي:

تعتمد هذه الورقة على مدخل التحليل الثقافي Cultural analysis approach الذي استخدم في الكثير من البحـوث الاجتماعية، خاصة بحوث اللغة،و علم النفس، والاجتمـاع، والأنثروبولجيا، والإعلام، علاوة على الدراسات الأدبية، وقد ساعد انتشار استخدامات مدخل التحليل الثقافي على تطويره وبلورته حيث ظهرت الدراسات الثقافية Cultural studies كحقل معرفي جديد، يهدف إلى التحليـل النقـدي لمفـاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية ومحاولة التأليف بينها والاستفادة من إسهاماتها (١١) .

ورغم عدم تبلور الدراسات الثقافية وافتقارهـا لإطـار نظري موحد، فقد انتشرت على نطاق واسع في التسـعينات باعتبارها تركز على نقد الخطاب، والاهتمام بالثقافة الشعبية وآليات الهيمنة، ونقد الطابع الأيديولوجي للتأثير الإعلامـي، فضلا عن نقد عمليات إنتاج الجمهـور المتلقـي المطـوع مستهلك السلع والخدمات (١٢) .

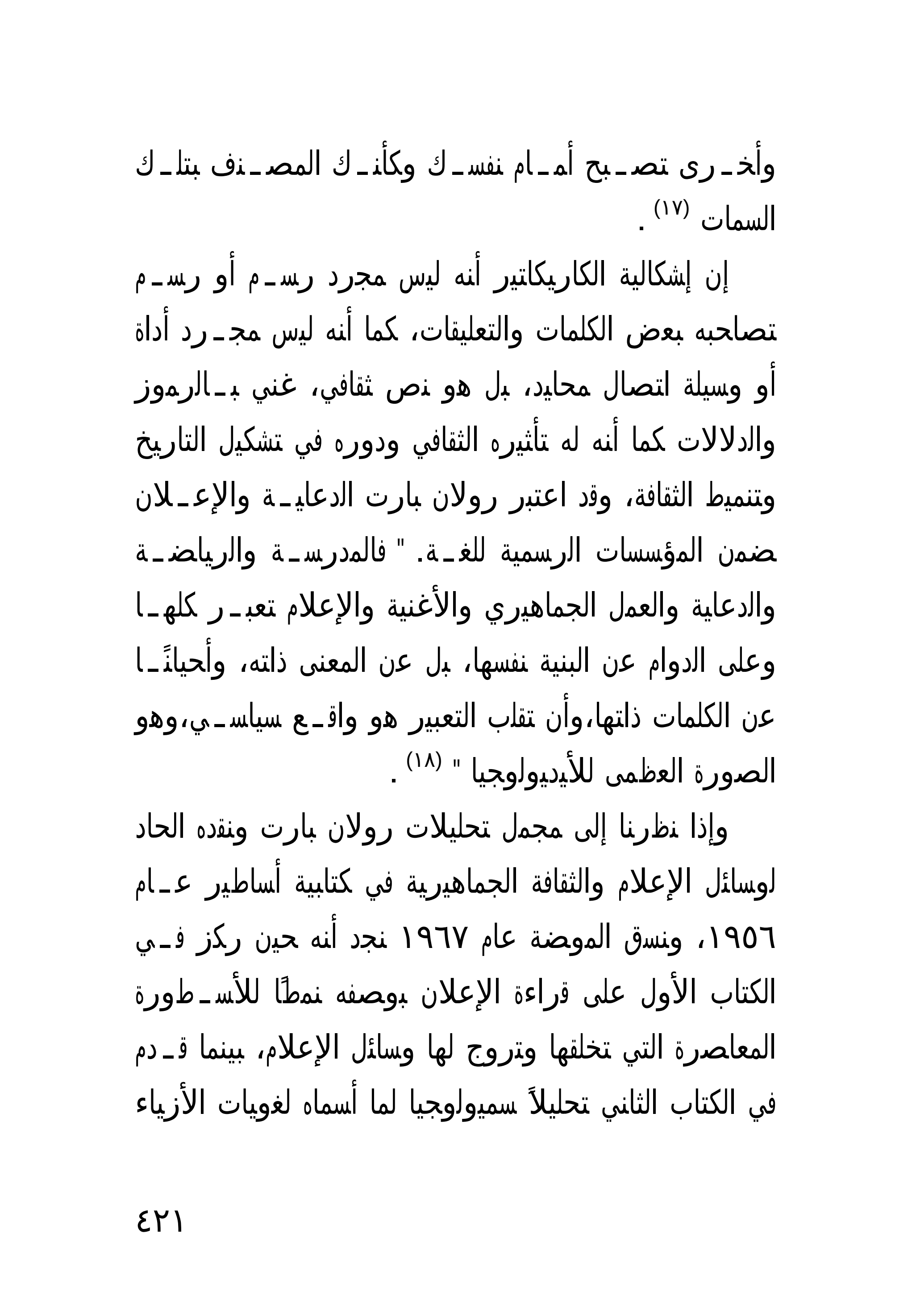
ويرى كلنر Kellner أن الدراسات الثقافية فـي حاجـة إلى أعمال مقولات الحداثة وما بعد الحداثة في آن واحد، من هنا استفاد من تحولات البنيوية، ومقولات مدرسة بيرمنجهام

ومدرسة فرانكفورت وطرح مفهـوم لنقـد ثقافـة الوسـائل Media Culture الذي يقوم على أساس أخذ الثقافة كمجال للدراسة بحيث لا يجري التفريق بين نص راق وآخر هابط، وعدم الانحياز لأي منهما، ولا بين الشعبي والنخبوي، ثم أن المصطلح يقصد ثقافة الوسائل - يكسر الفواصـل التقليديـة فيما بين الثقافة وفعل الاتصال، ويفتح المجـال للنظـر فـي الثقافة بوصفها إنتاجا، وللنظر في وسائل توزيعهـا وطـرق استهلاكها، ذلك لأن الثقافة ذات طبيعة اتصـالية، والتفريـق بينها وبين فعل الاتصال ما هو إلا تفريق عشوائي وتعسفي، فالثقافة تحدث بالاتصال، والاتصال يحدث بها [١٣] .

وكان مارشال ماكلوهن قد قرر أن أدوات الاتصال تعتبر امتدادا لحواس الإنسان، ولها دورها فـي تغييـر الإنسـان والتأثير على أسلوب حياته أي ثقافته [١٤] . ومن الثابـت أن وسائل الإعلام تلعب دورا ضمن عوامل أخرى في تشـكيل القوالـب النمطيـة Stereotypes والتصـورات ونوعيـة الخطابات علاوة على تأثيرها في اللغة والقـيم والمعـايير، وهي متغيرات تؤثر بدورها في تكوين الرأي العام [١٥] .

إن الثقافة كما أشار إدوار هول E. Hall هي اتصـال، من ناحية أخرى توصلت بعض الدراسات إلى أن الاتصـال بين أشخاص متشابهين في خلفيتهم الثقافيـة يكـون أيسـر وأسرع وموثوق فيه بدرجة أكبر مقارنـة بالاتصـال بـين أشخاص من ثقافات مختلفة، كما أن التعرض لوسائل الإعلام بما في ذلك ما تقدمه من إعلانات يختلف من ثقافة لأخـرى (١٦).

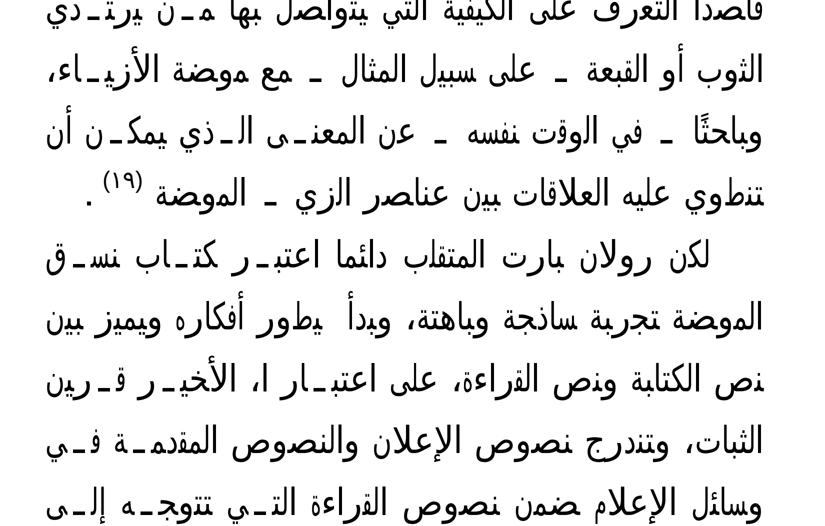
ويمكن القول بأن الامتزاج والتداخل بين الثقافة ووسائل الاتصال يساعد في إدراك وتحليل عمليـات إنتـاج الثقافـة وتوزيعها واستهلاكها، وكذلك في الكشف عن عملية الهيمنة وفق المفهوم الغرامشي حيث لا تحدث الهيمنـة وفـق قـوة المسيطر فحسب، ولكنها أيضا تتمكن منا بسبب قدرتها على جعلنا نقبل بها ونسلم بوجاهتها. في هذا الإطار فـإن ثقافـة الإعلام تصيغ مستهلكيها وتسخرهم كذوات برغبـات وقـيم محددة، وهذا ما يسميه ألتوسير بالاستجواب Interpellate، وهذا مفهوم يشير إلى ما تفعله الإعلانات الدعائيـة حينمـا تخاطبك كإنسان ذي خصوصية بوصـفك مسـتهلكا تتحلـى بذوق نوعي متقدم، وعبر زخ هذه الصفة فيك مرة، ومـرة



وأخـرى تصـبح أمـام نفسـك وكأنـك المصـنف بتلـك السمات [١٧] .

إن إشكالية الكاريكاتير أنه ليس مجرد رسـم أو رسـم تصاحبه بعض الكلمات والتعليقات، كما أنه ليس مجـرد أداة أو وسيلة اتصال محايد، بل هو نص ثقافي، غني بـالرموز والدلالات كما أنه له تأثيره الثقافي ودوره في تشكيل التاريخ وتنميط الثقافة، وقد اعتبر رولان بارت الدعايـة والإعـلان ضمن المؤسسات الرسمية للغـة. " فالمدرسـة والرياضـة والدعاية والعمل الجماهيري والأغنية والإعلام تعبـر كلهـا وعلى الدوام عن البنية نفسها، بل عن المعنى ذاته، وأحيانًـا عن الكلمات ذاتها،وأن تقلب التعبير هو واقـع سياسـي،وهو الصورة العظمى للأيديولوجيا " [١٨] .

وإذا نظرنا إلى مجمل تحليلات رولان بارت ونقده الحاد لوسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية في كتابية أساطير عـام ١٩٥٦، ونسق الموضة عام ١٩٦٧ نجد أنه حين ركز فـي الكتاب الأول على قراءة الإعلان بوصفه نمطًا للأسـطورة المعاصرة التي تخلقها وتروج لها وسائل الإعلام، بينما قـدم في الكتاب الثاني تحليلاً سميولوجيا لما أسماه لغويات الأزياء

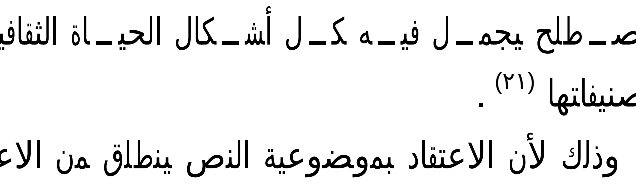


كشف فيه عن الأيدولوجيات التي تبثهـا مجـلات الأزيـاء، قاصدا التعرف على الكيفية التي يتواصل بها مـن يرتـدي الثوب أو القبعة ـ على سبيل المثال ـ مع موضة الأزيـاء، وباحثًا ـ في الوقت نفسه ـ عن المعنـى الـذي يمكـن أن تنطوي عليه العلاقات بين عناصر الزي ـ الموضة [١٩] .

لكن رولان بارت المتقلب دائما اعتبـر كتـاب نسـق الموضة تجربة ساذجة وباهتة، وبدأ يطور أفكاره ويميز بين نص الكتابة ونص القراءة، على اعتبـار ا، الأخيـر قـرين الثبات، وتندرج نصوص الإعلان والنصوص المقدمـة فـي وسائل الإعلام ضمن نصوص القراءة التـي تتوجـه إلـى مستهلكين قد يقبلونها أو يرفضونها، أي أن بارت نظر إلـى نصوص الدعاية والإعلان والموضة نظرة ازدراء وبغـض وكراهية.. لكنه يتخلى فيما بعد عن هذه النظرة فـي إطـار حديثه عن دور القارئ ـ المتلقي في تفسير النص وإكسـابه سياقات عديدة ومعاني مختلفة [٢٠] .

تحولات رولان بارت لا تقلل من أهمية مساهماته فـي تحليل الإعلان وبعض أشكال الثقافة الجماهيرية بما في ذلك الكاريكاتير، كما لا تحـول دون الاسـتفادة منـه، وكـذلك

الاستفادة من مساهمات ميشيل فوكو فيما يتعلق بالخطابـات كمصـطلح يجمـل فيـه كـل أشـكال الحيـاة الثقافيـة وتصنيفاتها [٢١] .



وذلك لأن الاعتقاد بموضوعية النص ينطلق من الاعتقاد بالخطاب الكوني للغة بوصفها أداة اتصال ذات أبعاد منطقية، وبنية لغوية أو بنية الجملة، ولكن في اللغـة، فلكـل لغـة، مستوى آخر من الخطاب هو خطاب الثقافة التي تنتمي إليها اللغة، ومستوى ثالث من الخطاب يكون فيـه المتحـدث أو السامع فردا يوجه فهمه واستجابت خبراته بـالواقع واللغـة، وهي خبرات أكثر خصوصية تسمح بالتأويل [٢٢] . وعلـى ذلك فإننا نقوم بتحليل عـدد مـن الرسـوم الكاريكاتيريـة المنشورة في الصحافة المصرية بوصفها تشكل خطابا يتوجه إلى القارئ، ويتوسل بالصور والرموز والكلمات والقيم ليقدم صورا وأفكارا ومضامين عن المشاركة السياسية للمرأة فـي فترة زمنية محددة هي انتخابات مجلس الشعب خلال الفتـرة من أكتوبر إلى نوفمبر ٢٠٠٠.

٤ ـ عينة التحليل:

لتحقيق أهداف هذه الورقة قام الباحث بإجراء مسح أولي على الكاريكاتير المنشور في عدة صحف قومية وحزبية هي الأهرام، الأخبار، الجمهورية، الوفـد، الأهـالي، العربـي، ومجلة روز اليوسف خلال الفترة من بداية أكتـوبر وحتـى نهاية نوفمبر ٢٠٠٠، وقد شهدت هذه الفترة المراحل الثلاث للانتخابات المصرية في كل الدوائر الانتخابية والتي جـرت لأول مرة تحت الإشراف الكامل والمباشر للقضاء. وتبين من المسح الأولي قلة وأحيانًا ندرة رسوم الكاريكاتير التي تناولت بصورة مباشرة أو غير مباشرة قضـايا وأبعـاد المشـاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس الشعب، وفي ضوء ذلك استبعد الباحث صحف الأهرام والعربي والأهالي نظرا لندرة رسوم الكاريكاتير في الأخبار والوفد ورزاليوسف بمجمـوع ١٧ رسما كاريكاتيريا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، بواقـع ٩ رسوم في الوفد، ٤ في روز اليوسف، ٤ فـي الأخبـار، ومثل هذه الأرقام تعكس قلة اهتمام الكاريكاتير بقضايا وأبعاد المشاركة السياسية للمرأة، وأن الموضوع لم يكـن مـدرجا ضمن أولويات اهتمام الصحف سواء القومية أو الحزبية، مع ملاحظة أن صحيفة الوفد كانت أكثر اهتماما مـن الأخبـار

باستخدام الكاريكاتير في مناقشة المشاركة السياسية للمـرأة المصرية في الانتخابات.

ثالثًا: نتائج تحليل الكاريكاتير في صحيفة الوفد:

عالجت صحيفة الوفد قضايا وأبعاد المشاركة السياسـية للمرأة من خلال (٩) رسوم كاريكاتيرية بريشـة عمـرو عكاشة. وقد ركزت الرسوم الكاريكاتيرية التسع علـى نقـد ومهاجمة الحكومة والحزب الوطني، ومثل هذا التوجـه قـد يتفق مع مواقف ورؤية صحيفة الوفد كلسـان حـال لأحـد أحزاب المعارضة، لكن من غير المفهوم أو المبرر استخدام رموز صور سلبية عديدة للمراة في عمليـة نقـد الحكومـة وممارساتها ضد أحزاب المعارضة، وفيمـا يلـي عـرض مختصر لأهم نتائج تحليل رسوم الكاريكاتير فـي صـحيفة الوفد:

- **الكاريكاتير الأول:**

يعالج موضوع انضمام المسـتقلين للحـزب الـوطني ويصور الحكومة في صورة امرأة والنواب المسـتقلين فـي صورة مجموعة من الدجاج تحاول هـذه المـرأة الحكومـة إعادتها إلى حظيرة الحزب الوطني، ويوضح هذا الكاريكاتير

مدى هيمنة الحكومة على النواب المستقلين من خلال هيمنـة تلك المرأة على طيورها التي تسعد بها وتستجيب لأوامرهـا في دخول حظيرتها. ومثل هذا الكاريكاتير يبرز ويرسخ قيمة سلبية عن المراة تتمثل في مجرد جلوسها في المنزل لتربيـة ورعاية الدجاج. وهو معنى كامن يفهم ضمنا من الـدلالات غير المباشرة التي يعكسها هذا الكاريكاتير. كـذلك يصـور الكاريكاتير ملامح المراة بطريقة سيئة فهي ثمينـة، سـميكة الحواجب إضافة إلى أن الكاريكاتير يحاول أن يبرز الصورة السلبية للحكومة من خلال هيمنتها على النـواب المسـتقلين وهو ما ينسحب حتما على المرأة المعبرة عنها بالحكومة في هذا الكاريكاتير،و هو تشبيه يسـيء إلـى صـورة المـرأة ويشوهها بشكل عام.

- **الكاركاتير الثاني:**

وهو عن المرحلة الثالثة في الانتخابات ويتمثل في دعوة أحد مرشحي الحزب الوطني للنساء للتصويت لصالحه فـي يوم الانتخابات وقد تمثل رد فعل المرأة في إساءة فهم معنى كلمة التصويت فبدلا من الذهاب إلـى الانتخابـات والإدلاء بصوتها، تقم بالعويل والصراخ " الصويت " ظنًـا منهـا أن

الرجل سوف يموت، وقد عكس هذا الكاريكاتير قيمصا سلبية نحو المرأة فهي لا تعرف حتى مجرد معنى كلمة التصـويت وكأن دورها في المجتمع يقتصر على الصـراخ والنحيـب، فهي لا تفهم معنى انتخابات ولا تفهم معنى حقها في الاختيار وهو حق دستوري كفله لها القانون.

ويمكن القول أن هذا الكاريكاتير حاول أن يصفي حسابه مع الحزب الوطني من خلال الصراخ عليه أي أنه قد مـات أو كأنه قد آن الأوان للتخاص من هيمنة الحزب الوطني، في نفس الوقت يساهم الكاريكاتير بشـكل آخـر فـي تكـريس الصورة السلبية عن المرأة في أن دورها في الحياة لا يتعدى أكثر من الصراخ والنحيب.

- **الكاريكاتير الثالث:**

وهو عبارة عن امرأتين تسأل إحداهما الأخـرى عـن موعد الانتخابات نظرا لأن المرحوم وحشها قوي وهو يأتي يزورها بعد أن يدلي بصـوته للحكومـة فـي الانتخابـات، والدلالة القريبة والمباشرة في هذا الكاريكاتير هـو محاولـة الحكومة تزوير الانتخابات من خـلال الاسـتعانة بأسـماء الموتى وعدم تنقية كشوف الانتخابات من أسماء المتـوفين.

أما الدلالة غيرا لمباشرة والتي تنعكس بصورة سلبية علـى المرأة هي أن دورها في الحياة بعد وفـاة زوجهـا أصـبح يقتصر على الحزن على زوجها وانتظارها ميعاد الانتخابات لكي يتحقق حلمها برؤية زوجها دون أن تكون لهـا أدنـى علاقة من قريب أو بعيد بالعملية الانتخابية.و هو ما يكـرس حالة اللامبالاة السياسية عند المرأة وعدم اهتمامها بما يـدور حولها في المجتمع.

- **الكاريكاتير الرابع:**

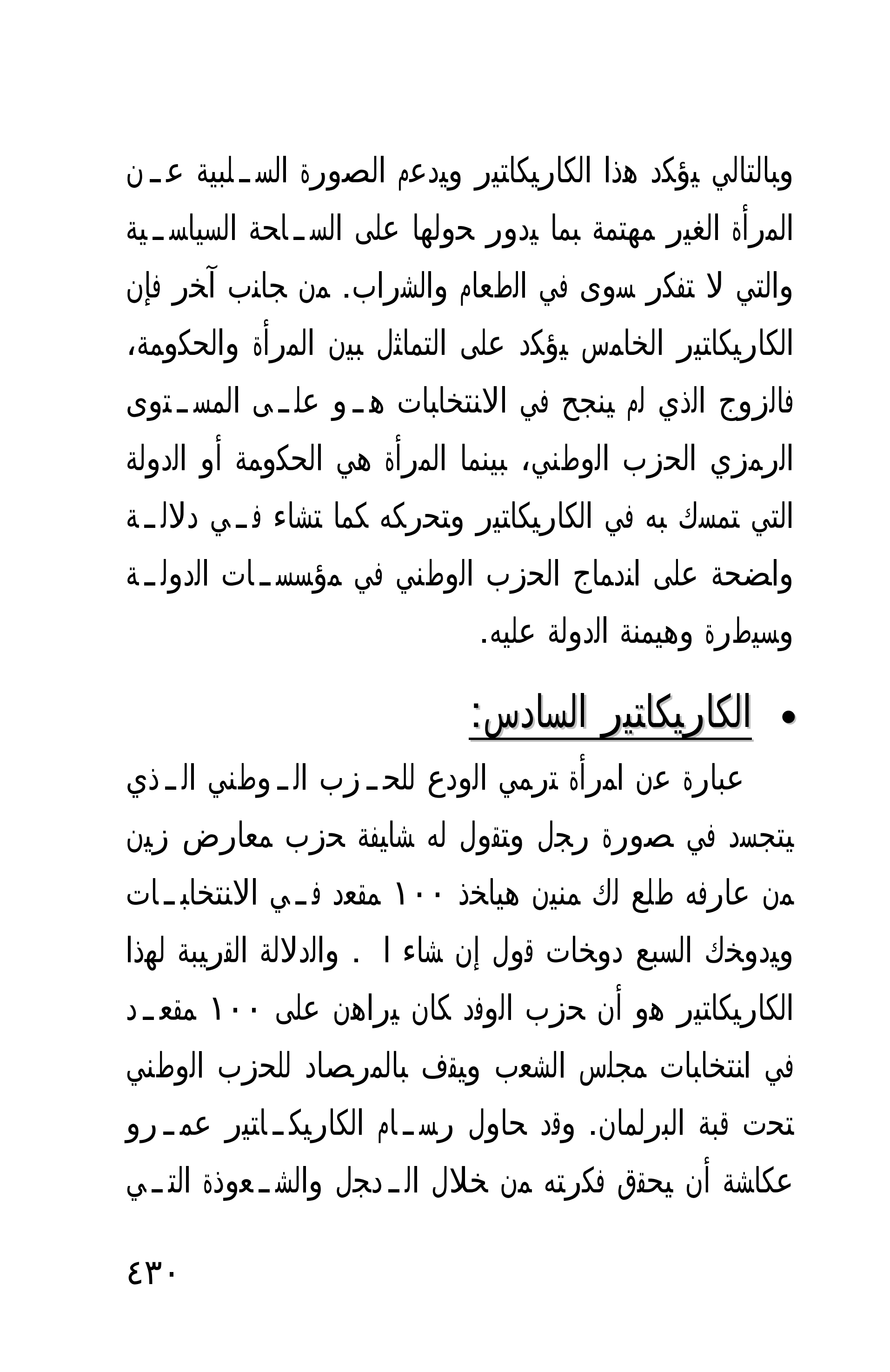
يصور الحكومة أيضا في صورة امرأة مولولـة باكيـة ترتدي ملابس الحداد (ثوب أسود) وتبكي على جملها الـذي سقط ميتا. والدلالات واضحة ومباشرة في هذا الكاريكـاتير، إذ أ، الرسام يكتب على الجمل الحزب الوطني، وعلى المرأة الحكومة، وكما يكتب أن الجمل رمز الحـزب الـوطني ف الانتخابات.. كل هذه الدلالات المباشرة والتي تتسم بالسذاجة تسيء إلى صورة المرأة على أكثر من مستوى، فهو يشـير إلى استخدام المرأة لكلمة " يا جملي " فـي النحيـب علـى زوجها في حالة وفاته، وتوقف دورهـا فـي الحيـاة علـى لاصريخ والعويل على زوجها الميت.

وعلى المستوى الثاني فإن المماثلة بين المرأة والحكومة تبدو هنا في صورة واضحة تماما، الأمر الذي يؤكد إصرار الكاريكاتير في الوفد على رسم صورة سلبية عن المرأة بعدم مشاركتها الإيجابية والفعالة في العملية الانتخابية وأن دورها يتوقف عند حد البكاء والنحيب، وأن الحكومة السـيئة هـي امرأة عاجزة يختزل وجودها فـي مجموعـة مـن الأدوار التقليدية.

- **الكاريكاتير الخامس:**

يصور امرأة تقف عند بائع ياميش رمضان وبجوارهـا زوجها وتحاول أن تشتري كمية من اللوز والجوز تطلب من البائع ألا يعطيها عين الجمل نظرا لأن زوجها رمز الجمـل في الانتخابات قد رسب مما يشير إلى أنه كان مرشحا عـن الحزب الوطني.

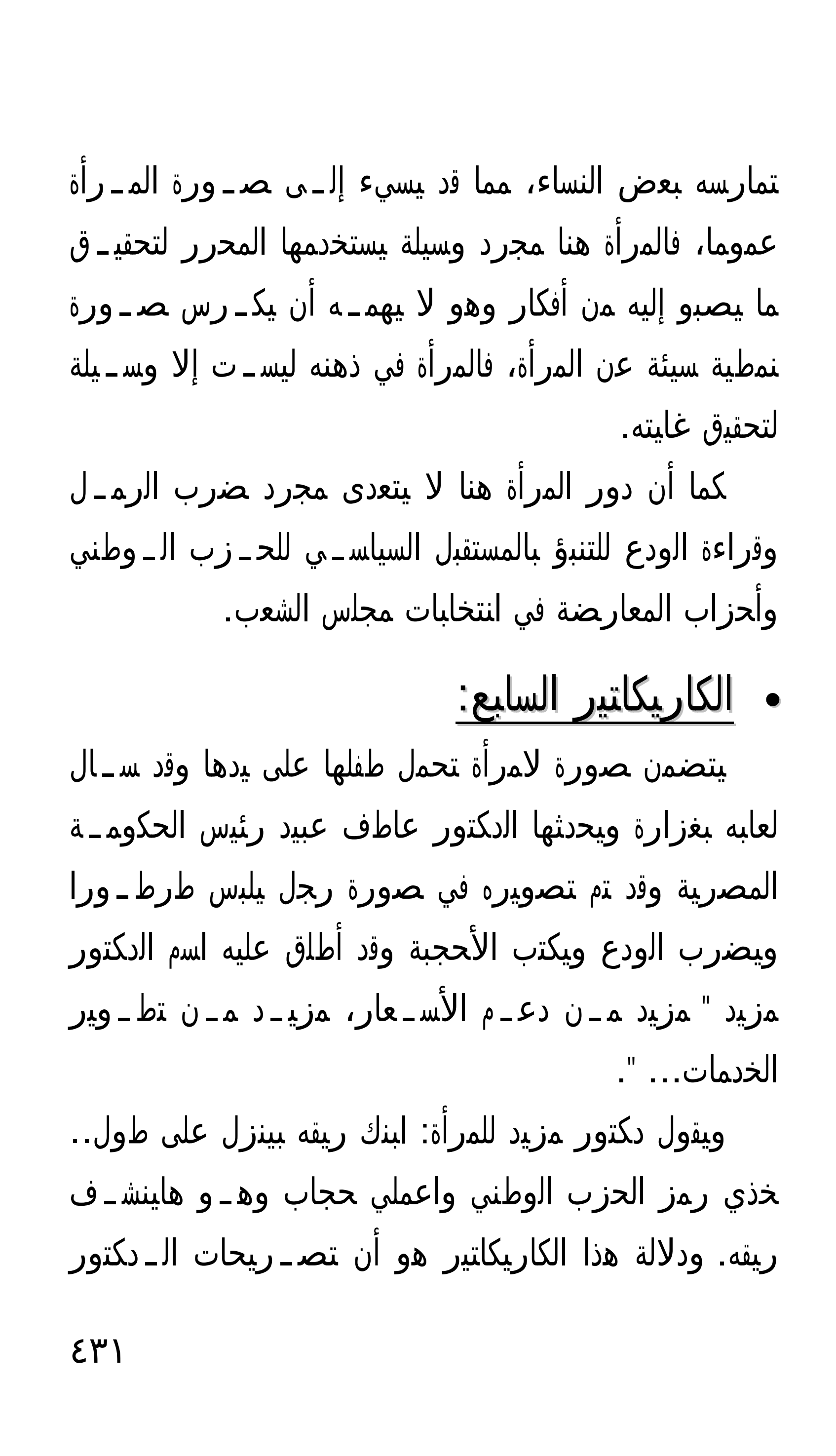
وهكذا وللمرة الثالثة تصفي الجريدة " جريـدة الوفـد " حسابها مع الحزب الوطني على حساب صورة المرأة. فقد تم تقديمها في صورة امرأة سمينة بدينة لا تفكـر سـوى فـي الطعام والشراب ويتوقف دورها في العملية الانتخابية عنـد حد التعاطف مع زوجها الذي لم يـنجح فـي الانتخابـات.



وبالتالي يؤكد هذا الكاريكاتير ويدعم الصورة السلبية عن المرأة الغير مهتمة بما يدور حولها على الساحة السياسية والتي لا تفكر سوى في الطعام والشراب. من جانب آخر فإن الكاريكاتير الخامس يؤكد على التماثل بين المرأة والحكومة، فالزوج الذي لم ينجح في الانتخابات هو على المستوى الرمزي الحزب الوطني، بينما المرأة هي الحكومة أو الدولة التي تمسك به في الكاريكاتير وتحركه كما تشاء في دلالة واضحة على اندماج الحزب الوطني في مؤسسات الدولة وسيطرة وهيمنة الدولة عليه.

- <u>الكاريكاتير السادس:</u>

عبارة عن امرأة ترمي الودع للحزب الوطني الذي يتجسد في صورة رجل وتقول له شايفة حزب معارض زين من عارفه طلع لك منين هياخذ ١٠٠ مقعد في الانتخابات ويدوخك السبع دوخات قول إن شاء ا . والدلالة القريبة لهذا الكاريكاتير هو أن حزب الوفد كان يراهن على ١٠٠ مقعد في انتخابات مجلس الشعب ويقف بالمرصاد للحزب الوطني تحت قبة البرلمان. وقد حاول رسام الكاريكاتير عمرو عكاشة أن يحقق فكرته من خلال الدجل والشعوذة التي



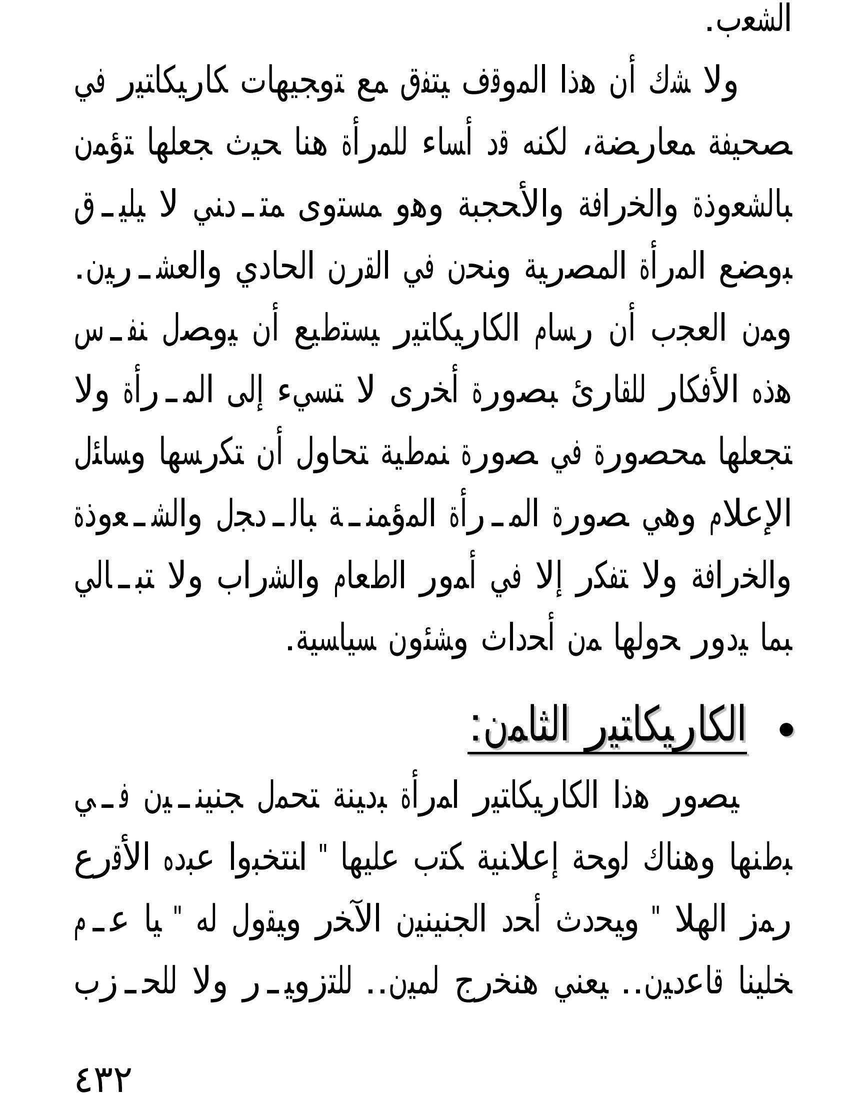
تمارسه بعض النساء، مما قد يسيء إلـى صـورة المـرأة عموما، فالمرأة هنا مجرد وسيلة يستخدمها المحرر لتحقيـق ما يصبو إليه من أفكار وهو لا يهمـه أن يكـرس صـورة نمطية سيئة عن المرأة، فالمرأة في ذهنه ليسـت إلا وسـيلة لتحقيق غايته.

كما أن دور المرأة هنا لا يتعدى مجرد ضرب الرمـل وقراءة الودع للتنبؤ بالمستقبل السياسـي للحـزب الـوطني وأحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب.

- **الكاريكاتير السابع:**

يتضمن صورة لامرأة تحمل طفلها على يدها وقد سـال لعابه بغزارة ويحدثها الدكتور عاطف عبيد رئيس الحكومـة المصرية وقد تم تصويره في صورة رجل يلبس طرطـورا ويضرب الودع ويكتب الأحجبة وقد أطلق عليه اسم الدكتور مزيد " مزيد مـن دعـم الأسـعار، مزيـد مـن تطـوير الخدمات... ".

ويقول دكتور مزيد للمرأة: ابنك ريقه بينزل على طول.. خذي رمز الحزب الوطني واعملي حجاب وهـو هاينشـف ريقه. ودلالة هذا الكاريكاتير هو أن تصـريحات الـدكتور

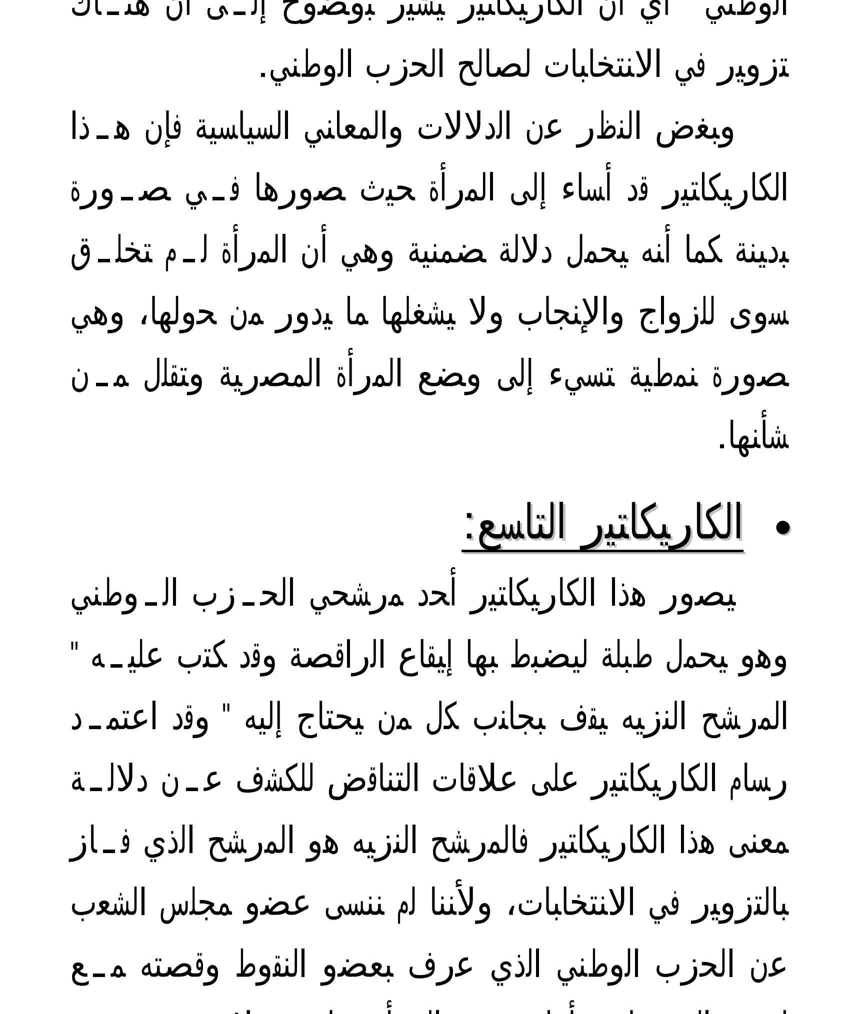


عاطف عبيد بشأن الخدمات الحكومية للشعب المصري في كافة الميادين المختلفة مجرد كلام في الهواء وأنه يعذب الشعب.

ولا شك أن هذا الموقف يتفق مع توجيهات كاريكاتير في صحيفة معارضة، لكنه قد أساء للمرأة هنا حيث جعلها تؤمن بالشعوذة والخرافة والأحجبة وهو مستوى متدني لا يليق بوضع المرأة المصرية ونحن في القرن الحادي والعشرين. ومن العجب أن رسام الكاريكاتير يستطيع أن يوصل نفس هذه الأفكار للقارئ بصورة أخرى لا تسيء إلى المرأة ولا تجعلها محصورة في صورة نمطية تحاول أن تكرسها وسائل الإعلام وهي صورة المرأة المؤمنة بالدجل والشعوذة والخرافة ولا تفكر إلا في أمور الطعام والشراب ولا تبالي بما يدور حولها من أحداث وشئون سياسية.

- <u>الكاريكاتير الثامن:</u>

يصور هذا الكاريكاتير امرأة بدينة تحمل جنينين في بطنها وهناك لوحة إعلانية كتب عليها " انتخبوا عبده الأقرع رمز الهلا " ويحدث أحد الجنينين الآخر ويقول له " يا عم خلينا قاعدين.. يعني هنخرج لمين.. للتزوير ولا للحزب



الوطني " أي أن الكاريكاتير يشير بوضوح إلى أن هناك تزوير في الانتخابات لصالح الحزب الوطني.

وبغض النظر عن الدلالات والمعاني السياسية فإن هذا الكاريكاتير قد أساء إلى المرأة حيث صورها في صورة بدينة كما أنه يحمل دلالة ضمنية وهي أن المرأة لم تخلق سوى للزواج والإنجاب ولا يشغلها ما يدور من حولها، وهي صورة نمطية تسيء إلى وضع المرأة المصرية وتقلل من شأنها.

- **الكاريكاتير التاسع:**

يصور هذا الكاريكاتير أحد مرشحي الحزب الوطني وهو يحمل طبلة ليضبط بها إيقاع الراقصة وقد كتب عليه " المرشح النزيه يقف بجانب كل من يحتاج إليه " وقد اعتمد رسام الكاريكاتير على علاقات التناقض للكشف عن دلالة معنى هذا الكاريكاتير فالمرشح النزيه هو المرشح الذي فاز بالتزوير في الانتخابات، ولأننا لم ننسى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني الذي عرف بعضو النقوط وقصته مع إحدى الرقصات، أما صورة المرأة هنا فهي لا تزيد عن كونها مجرد راقصة تسري عن عضو مجلس الشعب الذي

تقع على عاتقه مهام ومسئوليات جسيمة نحو الوطن، والرسم بلا شك يقدم صورة سلبية تسيء إلى وضع المرأة إذ يقدمها كموضوع للذة أو المتعة عبر الرقص، ومن جانب آخر فـإن المرأة هنا تشارك المرشح النزيـه الـذي يرتـدي ملابـس اللصوص في المجون والخلاعة.

• رابعا. نتائج تحليل الكاريكاتير في صـحيفة الأخبار:

قدمت صحيفة الأخبار ٤ رسوم كاريكاتيرية خلال فترة الدراسة، ثلاث منها بريشة عمرو فهمي، أ/ا الرابع فهو مـن أفكار أحمد رجب وبريشة مصطفى حسين،و السمة الغالبـة على رسوم الكاريكاتير في الأخبار وهي محدودية الأفكـار والمعاني والتركيز على عنصر الإضحاك أو السخرية مـن أجل السخرية وفيما يلي عرض مختصر لتحليل هذه الرسوم:

• الكاريكاتير الأول:

عبارة عن طفل صغير يحدث والدته ويطلـب منهـا ألا تضربه مرة ثانية حيث أنه عضو بالبرلمان الصغير ولديـه حصانة، مما يوحي بالحصانة التي يسعى إليها البعض لكـي

يستطيعوا بواسطتها إدارة مصـالحهم بـالطرق المشـروعة وغير المشروعة دون أدنى مساءلة من الدولة. مـن جانـب آخر فالمرأة هنا هي رمز للدولة التي تعجـز عـن معاقبـة أعضاء مجلس الشعب الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانيـة. لكن المرأة ـ الأم تبدو في هذا الكاريكاتير عاجزة عن تأديب أو تربية الابن، وفي الوقت نفسه فإن الكاريكاتير يقدم صورة تقليدية للمرأة التي تستخدم العقاب البدني في تربية الأبنـاء، ويمكن القول إن الدلالة العامة لهذا الكاريكاتير إيجابية مـن زاوية مطالبته غير المباشرة للأم بـالمعنى الحقيقـي، والأم الدولة بالمعنى الرمزي بالتوقف عـن اسـتخدام الضـرب والعنف في مواجهة الأبناء أو المواطنين.

- **الكاريكاتير الثاني:**

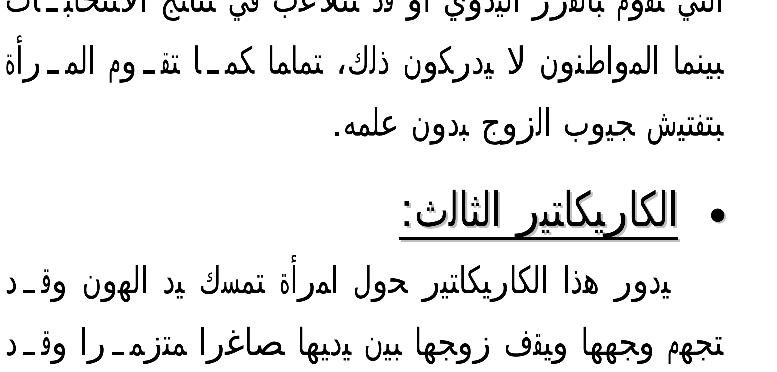
يصور امرأة تفتش ملابس زوجها بغرفة النوم أثناء نومه وأولادها يتحدثون من خلفها ويقولون " ده الفرز اليدوي اللي بتعمله ماما كل يوم في جيوب بابا!! ".

ومثل هذا الكاريكاتير يسيء بلا شك إلى المرأة ويحـدد دورها في مجرد أن تكون رقيب على زوجها حتى لا يعبث من خلفها بدلا من أن تكون المـرأة رقيبـة علـى السـلطة

التنفيذية، وأن تساهم في ذلك من خلال اختيار أكثر العناصر صلاحية في انتخابات مجلس الشعب بما يسهم في تفعيل الدور السياسي للمرأة.

ومن جانب آخر فإن الكاريكاتير رسم المرأة في صورة سلبية إذ أنها امرأة لا يشغلها سوى مشاكل البيت والطعام والشراب والزوج والأولاد وهي صورة نمطية يحاول هذا الكاريكاتير أن يظهرها ويؤكد عليها.

ولا تكتمل قراءة هذا الكاريكاتير بدون إدراك المعنى الخفي أو المستتر للمقابلة بين المرأة والدولة، فالدولة هي التي تقوم بالفرز اليدوي أو قد تتلاعب في نتائج الانتخابات بينما المواطنون لا يدركون ذلك، تماما كما تقوم المرأة بتفتيش جيوب الزوج بدون علمه.



- <u>الكاريكاتير الثالث:</u>

يدور هذا الكاريكاتير حول امرأة تمسك يد الهون وقد تجهم وجهها ويقف زوجها بين يديها صاغرا متزمرا وقد ضربته في رأسه وأثار الضرب واضحة على رأسه ويقول لها " أمال أنا كان نفسي أدخل مجلس الشعب ليه ما هو علشان آخذ الحصانة منك ".

يحاول هذا الكاريكـاتير أن ينقـل لنـا معنـى تكالـب المرشحين في انتخابات مجلـس الشـعب للحصـول علـى الحصانة حتى يسهل لهم التستر على مفاسدهم وسـلوكياتهم المشبوهة. وقد حاول المحرر هنا أن ينقلها من خلال صورة المرأة التي تتشاجر مع زوجها وقد صورها المحـرر فـي صورة امرأة بدينة، ذات شعر مجعد، وملامح قاسية للغاية لا تفكر في شيء سوى الثأر لكرامتها من زوجها.

إن هذه الصورة تسيء إلـى المـرأة وتعكـس دلالات ضمنية أهمها أن في ظل انتخابات مجلس الشعب فإن أهم ما يشغل المرأة هو تصرفات زوجها المشبوهة والرقابة عليـه ومحاولة تصفية حسابها معه دون أن يكون لها دور سياسـي خاصة بالنسبة لاختيار المرشحين أو أن تفكر في أن يكـون لها دور أكبر من ذلك وهو ترشيح نفسها للانتخابات.

لكن تظل هناك دلالة رمزية تقوم على التوازي والمماثلة بين الدولة أو الحكومة القوية الصارمة التي تقمع النـواب أو المواطنين رغم حصولهم على الحصانة البرلمانية، والمـرأة المتسلطة، القوية الجسد، الدميمة الشكل التي تعاقب زوجهـا لسبب أو لآخر. ومثل هذا الربط الرمزي يسيء للمرأة بشكل

عام، إذ أن الحكومة أو سلطة الدولة هي اختراع ذكـوري إذ جاز التعبير، إذ لا توجد للنساء الأغلبية في أي حكومة فـي العالم، ومع ذلك يرمز للمرأة دائما بالحكومة.

- **الكاريكاتير الرابع:**

عبارة عن صورة لعزيز بك الألـيط وهـو شخصـية يستخدمها أحمد رجب ومصطفى حسين للمواطن المصـري البائس والمتعالي على واقعه باستمرار ويخاطب زوجته التي تحدثه عن الحزب الوطني والمستقلين ويقول لهـا " حـزب وطني إيه ومستقلين إيه يا بهيمة إحنا في انتخابـات أمريكـا النهاردة وادعي معايا جورج بوش يكسب علشان هـيخفض الضرائب على رجال الأعمال يا حمارة ".

وهكذا تبدو في وضوح ومباشرة مجموعة من الـدلالات السلبية عن المرأة فهي جاهلة، لا تملك من أمر نفسها شـيئًا ولا تفقه ما يدور حولها من أمور سياسية وأحداث عامة، وقد استخدم الكاريكاتير هنا ألفاظًا في منتهى القسوة والإجحـاف لرسم صورة المرأة والإساءة إليها إسـاءة بالغـة كمـا أن الكاريكاتير يبرز هيمنة الرجل على المرأة فهو الذي يفهم كـل شيء وهي لا تفقه شيء على الإطلاق، إذ أنها مجرد كـائن

ضعيف لا حراك له سلبي لا يملك أبسط درجات المشـاركة الاجتماعية من خلال الحوار الودي مع الزوج، ولعلنا نلاحظ جلوسها خلف زوجها وهو ما يؤكد تعالي الرجل على المرأة وعدم اعترافه بحقها في المشاركة السياسية حتى ولـو كـان ذلك من خلال الحوار.

- **خامسا: نتائج تحليل الكاريكاتير في مجلـة روز اليوسف:**

خضعت ٤ رسوم كاريكاتير في روز اليوسف للتحليـل، ثلاث رسوم منها بريشة محسن جابر، والرسم الرابع بريسة عمرو سليم، وقد نشر رسمان ضمن رسوم أخرى خاصـةى بالانتخابات، ويلاحظ أن الكاريكـاتير المتعلـق بالمشـاركة السياسية للمرأة في روز اليوسف يركز علـى الـتهكم مـن المرشحين الذين لم ينجحوا، مع ميل واضح للـتهكم علـى مرشحي التيار الإسلامي، وهي سمة انفـردت بهـا رسـوم الكاريكاتير في روز اليوسف، لكن رسوم روز اليوسف لـم تخرج أيضا عن دائرة التهكم من المرأة والإساءة إلى دورها وصورتها في المجتمع.

وفيما يلي نقدم عرضا مختصرا لنتائج تحليـل رسـوم الكاريكاتير في روز اليوسف:

- **الكاريكاتير الأول:**

نشر هذا الكاريكاتير ضمن ثلاث رسوم عن الانتخابات، ويصور الكاريكاتير رجل ملتحي يمثـل التيـار الإسـلامي يخاطب رجلاً آخر ويقفان أسفل لائحة كتب عليها " انتخبـوا المرأة التي قالت لا " وهو يقول " أتجعلون المـرأة تختلـي بالجماهير هذا كفر يا إخوان " ولعل هذا الكاريكـاتير هـو الوحيد ضمن عينة الدراسة الذي يقدم صورة إيجابية للمـرأة المرشحة في الانتخابات، فالمرأة قادرة هنا على المعارضة، وأن تقول لا.. لا لكل أشـكال الفسـاد والانحـراف داخـل المجتمع فهي امرأة متحيزة لطبقة الفقراء والمظلومين، أي أن " لا " هنا متعددة الدلالات الضمنية وتعطي مع كـل دلالـة صورة إيجابية عن حقيقة الدور الذي يجب أن تقوم به كـل امرأة داخل المجتمع سواء على مستوى الأسرة أو الجمعيات أو المؤسسات العامة والنقابات والأحـزاب وكافـة أشـكال الممارسة والمشاركة السياسية والاجتماعية داخـل المجتمـع

فهي امرأة تقول لا لكل ما هو سـلبي، ممـا يؤكـد الـدور الإيجابي للمرأة في المشاركة السياسية بشكل عام.

لكن الكاريكاتير يكشف أن الدور الإيجـابي لمشـاركة المرأة في العمل السياسي يصطدم بقـوى وتيـارات داخـل المجتمع، فبعض ممثلي التيار الإسلامي يرفضون هذا الدور من خلال إساءة تفسير موقف الإسلام من المرأة وعبر عـن التلاعب ببعض المقولات والأحكام الفقهية، وهـو الموقـف الذي يسخر منه الكاريكاتير من خلال عبـارة أن مشـاركة المراة في العمل السياسي تعادل خلوة المرأة بأجنبي، وهـي الخلوة التي نهى عنها الإسلام بينما الإسلام في حقيقة الأمـر لم ينه عن المشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمع لكن رسام الكاريكاتير هنا جعل مجرد مشـاركة المـرأة فـي العمـل السياسي كفر من وجهة نظر بعض المتشددين وهو أمر غير حقيقي، وفي هذا الإطار يلاحظ هنا سوء نية الرسام إذ وضع على رأس المسلم الملتحي طاقية صغيرة في الحجم وتوضع على رأسه بنفس الطريقة التي يرتديها اليهودي وذلك للـربط بين صورة المسلم وصورة اليهودي.

- <u>الكاريكاتير الثاني:</u>

يكرر هذا الكاريكاتير الفكرة النمطية المستهلكة الخاصة بالدلالة المزدوجة للتصويت الانتخابي، وصـراخ ونحيـب (تصويت) المرأة على الموتى. ويصور خفير يحمل بندقيته فوق كتفه ويخاطب امرأة مات لها عزيز وتقـول " ووه يـا غالي " وتشوح بيدها وتسكب الدموع من عينيها،بينما الخفير مرشح الدائرة ينهر المرأة ويقول لها " اسكتي يا ولية أنا بس الوحيد اللي يصوتوا عليه في الدايرة " ونلاحظ هنا أن هـذا الرجل الممتلئ البطن يرمز للسـلطة - أو ربمـا للحـزب الوطني، وأن مقولته تلك مؤشر على وضعية المـرأة فـي برنامج الحزب من حيـث دورهـا فـي العمـل السياسـي ومشاركتها فيه.. فأصواتها يجب أن تذهب إليه فهو المـرح الوحيد القوي في الدائرة، ونلاحظ هنا أن الخفير - المرشح يرمز على مستوى الخطاب المضمر إلى السلطة، وبالتـالي إمكانية استخدام القوة ضد من يخرج علـى تعليماتـه، مـن زاوية أخرى فإن رسام الكاريكاتير محسن جابر يربط بـين عمل الخفير في الحفاظ على الأمن وبين أساليب الحكومة أو الحزب الوطني في احتكار السلطة وعدم تداولها فهو الوحيد

الذي يتم التصويت لصـالحه فـي الانتخابـات ولا مجـال للآخرين بما فيهم المرأة للتمرد على هذا الوضع.

إن الدلالة الأهم هنا هي التأكيد على مدى هيمنة الحزب الوطني على العملية الانتخابية وأن المرأة في نظر الحـزب مجرد إنسانة بائسة لا يحق لها المشاركة أو القيام بـأي دور في العمل السياسي، فالمجلة حاولت أن تبرز صورة القهـر والمعاناة التي تعيشها المرأة والتي تمنعها من مزاولة حقوقها السياسية كذلك فإنها قدمت المرأة في صـورة نمطيـة ودور تقليدي يتمثل في البكاء والعويل على الموتى، وكأن البكـاء والعويل هو سلوك تنفرد به المرأة وتحتكره دون الرجال.

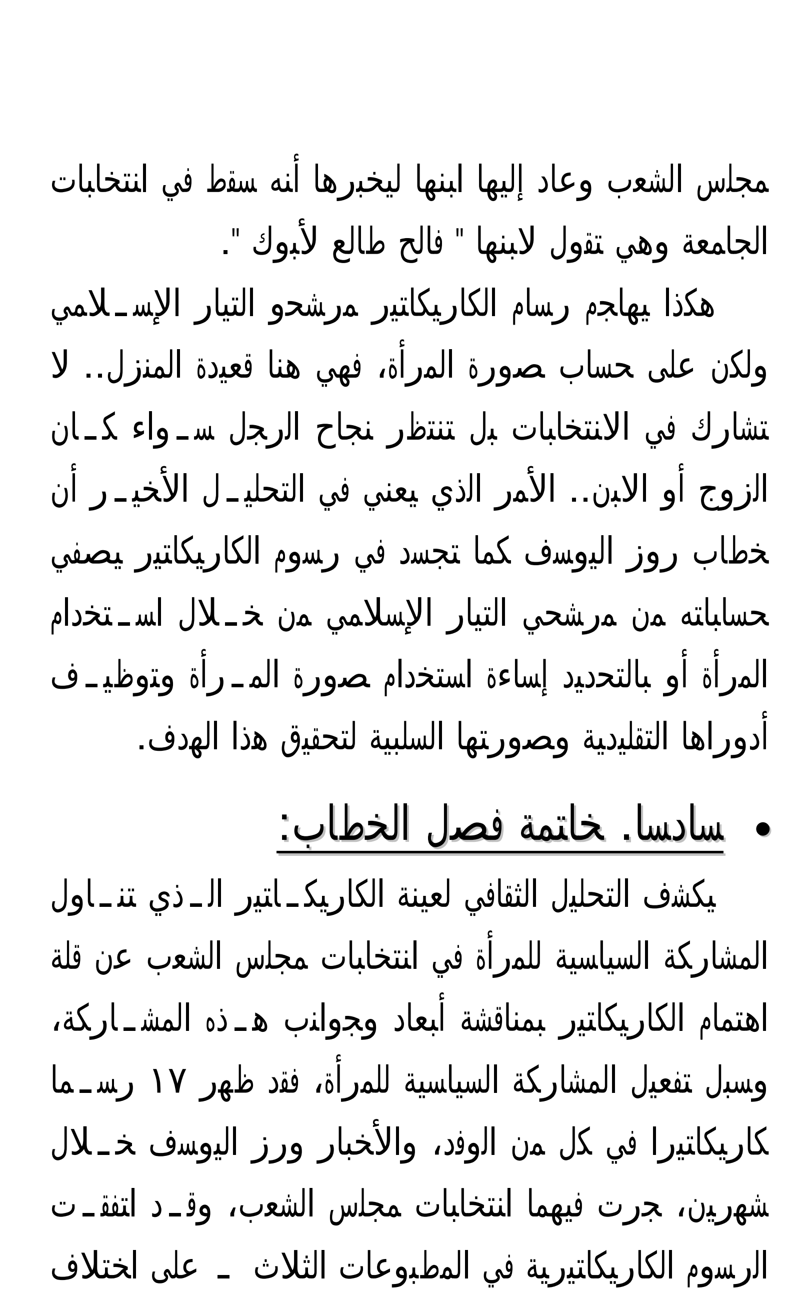
- **الكاريكاتير الثالث:**

يصور امرأة تقدم لزوجها مجموعة طلبات للبيت، بينمـا هو يقرأ نتائج انتخابات المرحلة الأولى وكانت هذه المـرأة مرشحة للانتخابات ولكنها سقطت ويقـول لهـا زوجهـا " وعلشان سقطتي عايزة تنقلي لي المعركة الانتخابية في البيت " وكانت صورة الرجل مبتسمة أما المرأة فكانـت متجهمـة وفاطمة وتبدو بائسة، ومن الوضـاح أن الكاريكـاتير هنـا يستعيد ويعيد إنتاج الصراع بين المرأة والرجل فبـدلا مـن

التوافق سواء في البيت أو العمل العام حيث أن دور كل منهما مكمل للآخر، ثم نجد الصورة هنا تؤكد على الصراع والشماتة التي تتضح من خلال صورة الزوج السعيد برسوب زوجته في الانتخابات، بينما تحاول المرأة الانتقام منه بتقديم قائمة طويلة من الطلبات التي يعجز عن أدائها، أي أن الكاريكاتير هنا يؤكد على صورة المرأة الفاشلة سياسيا فهي دائما راسبة في الانتخابات وفي أسلوب إدارة المنزل، وهي صورة سلبية لا تتفق مع حقيقة دور المرأة ولا تنمي وعي الرأي العام بدور المرأة الإيجابي وحقوقها السياسية المشروعة.

- **الكاريكاتير الرابع:**

وموضوع هذا الكاريكاتير هو السخرية والتهكم من مرشحي التيار الإسلامي في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات اتحاد طلاب الجامعة، ويبرز الكاريكاتير امرأة في دور الأم والزوجة تقف في المنزل، ومن خلفها زوجها وهو مسلم ملتحي وتفتح الباب لابنها القادم إليها من الخارج وهو ملتحي أيضا والمرأة مندهشة فقد سقط زوجها في انتخابات

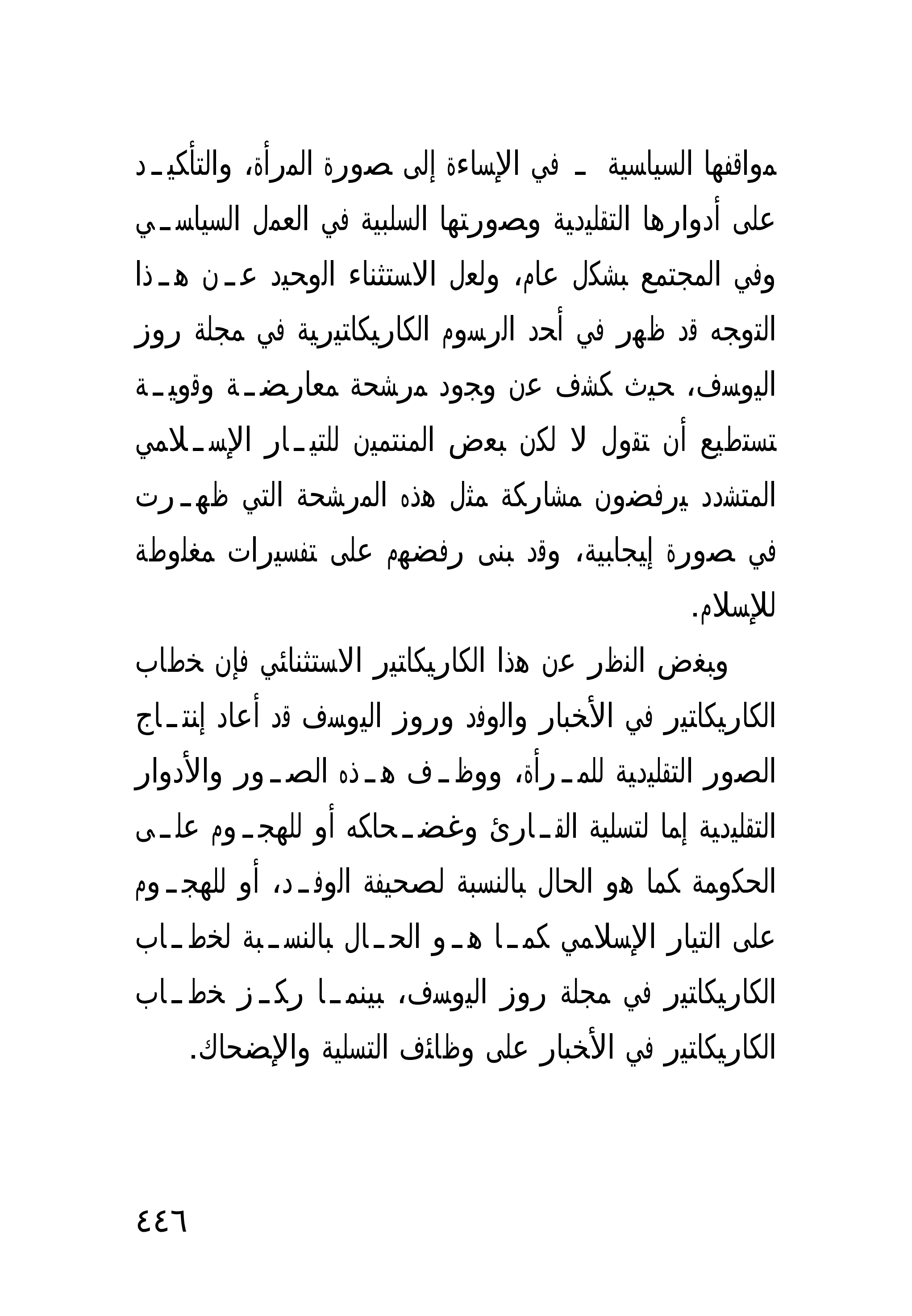


مجلس الشعب وعاد إليها ابنها ليخبرها أنه سقط في انتخابات الجامعة وهي تقول لابنها " فالح طالع لأبوك ".

هكذا يهاجم رسام الكاريكاتير مرشحو التيار الإسـلامي ولكن على حساب صورة المرأة، فهي هنا قعيدة المنزل.. لا تشارك في الانتخابات بل تنتظر نجاح الرجل سـواء كـان الزوج أو الابن.. الأمر الذي يعني في التحليـل الأخيـر أن خطاب روز اليوسف كما تجسد في رسوم الكاريكاتير يصفي حساباته من مرشحي التيار الإسلامي من خـلال اسـتخدام المرأة أو بالتحديد إساءة استخدام صورة المـرأة وتوظيـف أدوارها التقليدية وصورتها السلبية لتحقيق هذا الهدف.

• سادسا. خاتمة فصل الخطاب:

يكشف التحليل الثقافي لعينة الكاريكـاتير الـذي تنـاول المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات مجلس الشعب عن قلة اهتمام الكاريكاتير بمناقشة أبعاد وجوانب هـذه المشـاركة، وسبل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، فقد ظهر ١٧ رسـما كاريكاتيرا في كل من الوفد، والأخبار ورز اليوسف خـلال شهرين، جرت فيهما انتخابات مجلس الشعب، وقـد اتفقـت الرسوم الكاريكاتيرية في المطبوعات الثلاث - على اختلاف



مواقفها السياسية - في الإساءة إلى صورة المرأة، والتأكيـد على أدوارها التقليدية وصورتها السلبية في العمل السياسـي وفي المجتمع بشكل عام، ولعل الاستثناء الوحيد عـن هـذا التوجه قد ظهر في أحد الرسوم الكاريكاتيرية في مجلة روز اليوسف، حيث كشف عن وجود مرشحة معارضـة وقويـة تستطيع أن تقول لا لكن بعض المنتمين للتيـار الإسـلامي المتشدد يرفضون مشاركة مثل هذه المرشحة التي ظهـرت في صورة إيجابية، وقد بنى رفضهم على تفسيرات مغلوطة للإسلام.

وبغض النظر عن هذا الكاريكاتير الاستثنائي فإن خطاب الكاريكاتير في الأخبار والوفد وروز اليوسف قد أعاد إنتـاج الصور التقليدية للمـرأة، ووظـف هـذه الصـور والأدوار التقليدية إما لتسلية القـارئ وغضـحاكه أو للهجـوم علـى الحكومة كما هو الحال بالنسبة لصحيفة الوفـد، أو للهجـوم على التيار الإسلامي كمـا هـو الحـال بالنسـبة لخطـاب الكاريكاتير في مجلة روز اليوسف، بينمـا ركـز خطـاب الكاريكاتير في الأخبار على وظائف التسلية والإضحاك.

والغريب أن خطاب الكاريكاتير في المطبوعات الـثلاث قد أكد على التماثل بين الزوجة والحكومـة، فكـل منهمـا يمارس الضغط والرقابة والإكراه، وهـي للأسـف صـورة رمزية سائدة في خطاب الشارع المصري، يلتقطها خطـاب الكاريكاتير ويعيد إنتاجها، ويروج لها، في هذا الإطار اجتهد خطاب الكاريكاتير في الوفد فـي الـتهكم علـى الحكومـة والحزب الوطني على حساب صورة المرأة، بينمـا اسـتغل خطاب روز اليوسف المرأة في التهكم على كل مـن التيـار الإسلامي والحكومة.

ويمكن القول بأن خطاب الكاريكاتير في الوفد والأخبار وروز اليوسف قد اعتمد على أفكار محدودة، تكـررت فـي أكثر من كاريكاتير، كما تركزت أيضا الرموز والقيم السلبية التي تنتقص من حـق المـرأة فـي المشـاركة السياسـية، وتصورها في موقف غير الواعي أو الجاهل.

ولقد تكررت بشكل يدعو إلى الملل، فكـرة التصـويت بمعنى الإدلاء بالرأي في صناديق الانتخـاب، والتصـويت بمعنى الصراخ والعويل، وكذلك تكررت فكـرة الزوجـة ـ

الحكومة المتسلطة القوية، كمـا ظهـرت صـورة المـرأة المرشحة التي لم تنجح.

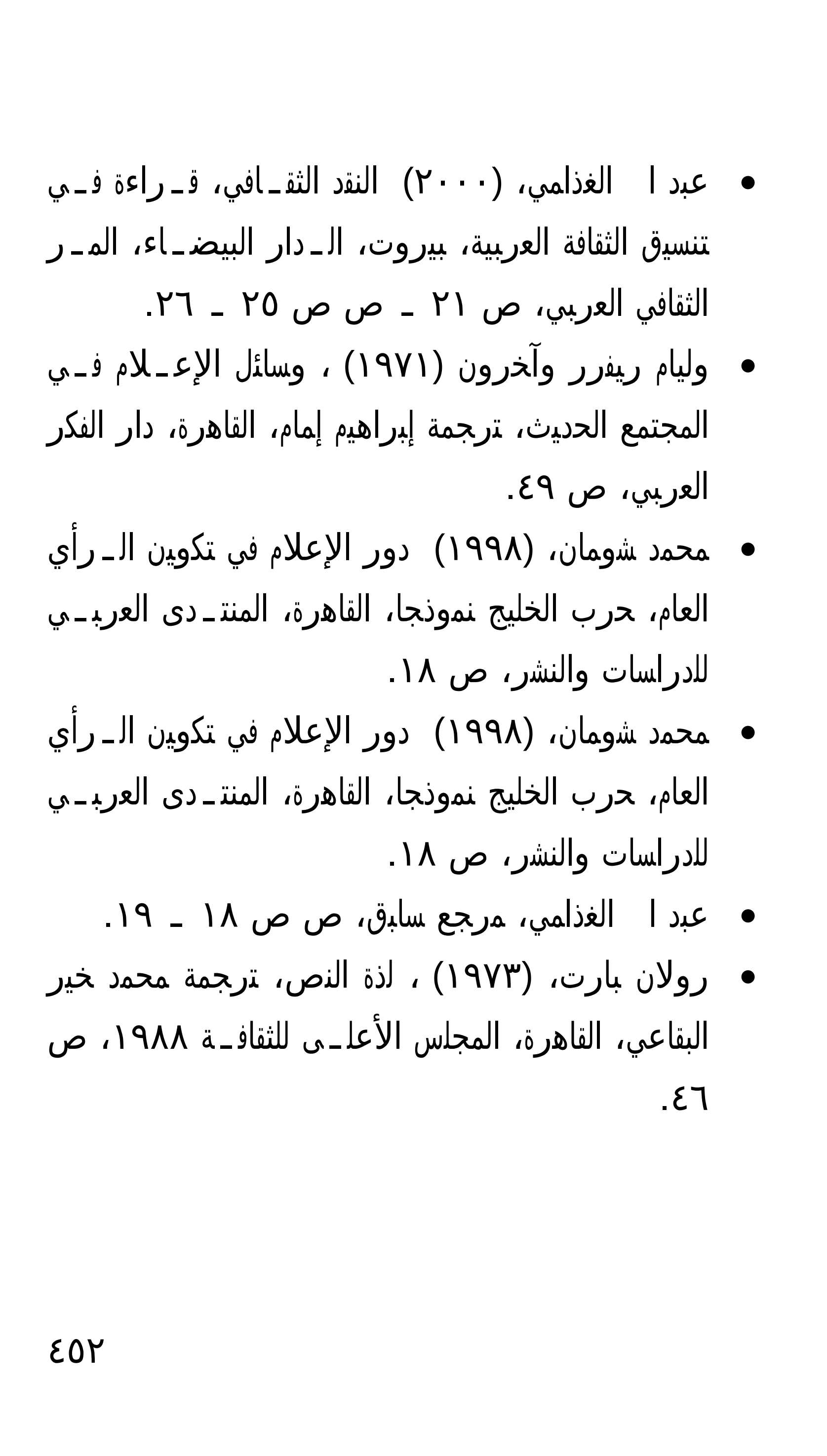
إن مثل هذه الصور والرموز تعني أن الكاريكاتير فـي الوفد والأخبار وروز اليوسف قد أعاد إنتاج الأفكار والصور والقيم والدلالات السلبية المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة، سواء في انتخابات مجلـس الشـعب أو بـالمعنى الواسـع للمشاركة السياسية، من هنا أقترح فتح حوار مـع منتجـي الكاريكاتير في الصحافة المصرية بشأن قضايا المرأة بصفة عامة، وقضايا المشاركة السياسية للمرأة وذلك بهدف تصحيح بعض المفاهيم والأفكار وتبادل الخبرات، ومحاولة التوصـل إلى ميثاق شرف مهني يقوم على فكرة أساسية هـي تخلـي رسامي الكاريكاتير عن توظيف الصور المختلفة للمرأة فـي الإضحاك أو النقد الاجتماعي، لأنه رغم التسليم بضرورة النقد بأنواعه إلا أن كثيرا من القيم والـدلالات غيـر المباشـرة، وربما غير المقصودة تسيء إلى المرأة المصرية وحقوقهـا الأساسية في المجتمع، فضلا عن أدوارهـا الإيجابيـة فـي المجتمع.

إن المطلوب هو إشاعة مناخ من الوعي والالتزام المهني والاجتماعي بين مبدعي الكاريكاتير بأهمية دور المرأة في المجتمع، وضرورة أن يقوم الكاريكاتير بإبراز هذا الدور، والانتصار لقضايا المرأة دون أن يخل يسيء أيضا إلى صورة المرأة ودورها في المجتمع، أو يساعد في نشر دلالات وقيم سلبية تسيء إلى المرأة المصرية.

المراجع

- Charles Wright, Mass commumiaction, A Socivlogical perspectine (New york, Radom House, ١٩٥٩) pp – ٩ – ١٧.
- Melivin, L. Defleur and Ball Rokeach, Theories of mass communication, London, Long man, ١٩٨٩, pp, ٢٥٩ – ٢٦٠.
- George Gerber, & I, Gross, M, Morgan & N. Sgnorielle, leving with T. V, the dynamics of the cultivation process, Hillsdale, N, J, Jawrnce erlbdum, ١٩٨٦, pp, ١٧ – ٤٠.
- عمرو عبد السميع عبد ا ، دور الكاريكاتير في معالجة المفاهيم السياسية في مصر، مع دراسة تطبيقية لمجلة روز اليوسف أعوام: ١٩٥٢ - ١٩٦١ - ١٩٦٨، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٠، ص ١.
- المرجع السابق، ص ١.

- عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية فـي مصـر (القاهرة: مطبقة دار الفكر العربي، ١٩٦٧) .
- عمرو عبد السميع، مرجع سابق، ص ١٨.
- المرجع السابق، ص ١٨.
- جون جيرة قرياقوس، الجوانب الفنية فـي مجلـة روز اليوسف من عام ١٩٢٥ ـ ١٩٥٢ " رسالة ماجسـتير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٥، ص ٥.
- جون جيرة قرياقوس، مجرع سابق، ص ١٠.
- Bernard Sharratt (١٩٨٦) , Towards the cultural study of time, David Runtered (ed) Introduction contemporary Cultural studies, London, Longman, ١٩٨٦, pp ٣٥٨ – ٣٥٩.
- لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد شـومان، (٢٠٠٠) النمـوذج النقـدي، التغييـر الإنساني وقضايا التأثير الإعلامي في بحوث الصـحافة المصرية، كتاب جما في مهدي إلى أ. د. عواطف عبـد الرحمن، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٨٨.



- عبد ا الغذامي، (٢٠٠٠) النقد الثقـافي، قـراءة فـي تنسيق الثقافة العربية، بيروت، الـدار البيضـاء، المـر الثقافي العربي، ص ٢١ ـ ص ص ٢٥ ـ ٢٦.
- وليام ريفرر وآخرون (١٩٧١) ، وسائل الإعـلام فـي المجتمع الحديث، ترجمة إبراهيم إمام، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٤٩.
- محمد شومان، (١٩٩٨) دور الإعلام في تكوين الـرأي العام، حرب الخليج نموذجا، القاهرة، المنتـدى العربـي للدراسات والنشر، ص ١٨.
- محمد شومان، (١٩٩٨) دور الإعلام في تكوين الـرأي العام، حرب الخليج نموذجا، القاهرة، المنتـدى العربـي للدراسات والنشر، ص ١٨.
- عبد ا الغذامي، مرجع سابق، ص ص ١٨ ـ ١٩.
- رولان بارت، (١٩٧٣) ، لذة النص، ترجمة محمد خير البقاعي، القاهرة، المجلس الأعلـى للثقافـة ١٩٨٨، ص ٤٦.

- أديث كريزويلي، عصر البنيوية (١٩٩٣) ، ترجمة جابر عصفور، القاهرة، الكويـت، دار سـعاد الصـباح، ص ٢٧١.
- رولان بارت، لذة النص، مرجع سـابق ص ص ٥٦ ـ ٦٥.
- هيدن وايت (١٩٩٦) ، ميشيل فوكو، في النبويـة ومـا بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريـدا، تحريـر جـون ستروك، ترجمة محمد عصفور، الكويت، عالم المعرفة، ص ١١٤.
- محمد جواد حسن الموسوي (تقديم) في نقـد اسـتجابة القارئ من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، تحرير جـين ب. تومبكنز (١٩٩٩) ترجمة حسن ناظم وعلي حـاكم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص ٩.

النماذج الكاريكاتيرية المستخدمة في الورقة



الكاريكاتير الثالث

روز اليوسف ٢١ – ٢٧/١٠/٢٠٠٠



مرشح.. أسكتي ياولية.. أنا بس الوحيد اللي بصوتوا عليه في الدايرة

روز اليوسف / الكاريكاتير الثاني

٤ – ٢٠/١٠/٢٠٠٠


اليوم انتخابات الرياسة الأمريكية
فكرة : أحمد رجب
حزب وطنى إيه ومستقلين إيه يابهيمة .. إحنا فى انتخابات أمريكا النهاردة ، وإدعى معايا چورچ بوش يكسب عشان هيخفض الضرايب على رجال الأعمال يا حمارة
CANADA
يوميات الأخبار
يكتبها اليوم
وجيه أبوذكرى
الأخبار ٧/١١/٢٠٠٠
الكاريكاتير الرابع


ده "الفرز اليدوي" اللي بتعمله ماما كل يوم في جيوب بابا ...!!
الأخبار ٢٦/١١/٢٠٠٠ الكاريكاتير الثالث
• الجمل، رمز الحزب الوطني في الانتخابات •
.. يا جملي!!
الحكومة
الحزب الوطني
الوفد ٩/١١/٢٠٠٠ الكاريكاتير الرابع



الوفد - ٢٠٠٠/١١/٨

الكاريكاتير الثالث



الوفد ٩/ ١١/ ٢٠٠٠ الكاريكاتير الخامس



الوفد ١٠/١٠/ ٢٠٠٠ الكاريكاتير السادس



ـ فالح.. طالع لأبوك

روز اليوسف ٢٠ / ١١ إلى ١ / ١٢ / ٢٠٠٠
الكاريكاتور الرابع



ـ أنا تربية أحزاب.. لكن أنت ابن دايرة



ـ أرفع الراية السوداء.. أصل الانتخابات مايعه في الدايرة دي..



ـ أتنتخبوا المرأة تبتلي بالمساخير .. هذا كفر يا إخوان

الكاريكاتير الخامس





الوفد ١٠/١٠/٢٠٠٠ الكاريكاتير الشامل



الوفد ١٢/١٠/٢٠٠٠ الكاريكاتير الثاني



الأخبار ٢٠/١١/٢٠٠٠ الكاريكاتير الأول

التعقيبات الرئيسية

- **الأستاذة ماجدة موريس:**

كل الأبحاث توجد صلة بينها وبين بعضها وهي تقـول أننا جميعا نتحرك في دوائر واحدة وإن كل القضـايا التـي تتعلق بالتعليم والإعلام والصحافة كلها تصب في نهر واحـد لأننا في نفس المجتمع، وإن كانت الدكتورة إلهام عبد العظيم قد لاحظت أن التعليم الذي يتلقاه أبناؤنا في المدارس تعليم لا يهيأهم للتفكير إنما هم فقط يتلقون نوع من التعليم التلقينـي، فإن ما نراه في غالبية برامج التلفزيون والإذاعة هو أيضـا نوع من البرامج التلقينية التي لا تحرض أحد على أن ينقـد شيء ولا تعطي له معلومات تحثه على أن يختلف مع الفكر الذي يقدمه البرنامج، أيضا بالنسبة للصحافة وأقول للـدكتور وحيد عبد المجيد إنه كانت هناك فترة أسبق من الكاريكـاتير التي تحدث عنه د. محمد شومان كان هناك تعريفًا للمرأة من خلال نموذجين " رفيعة هانم والسبع أفندي " وكانت تدور كل الرسوم حول كيف تنكل هذه المرأة بزوجها يوميا، وغلابا لم

تكن تلك رسالة الحكومة فقط ولكن كان ذلك نوع من التنفيس عما يعتلج في صدور الناس من خلال هذا الثنائي.

ويتم استخدام المرأة لتبرير أسباب فشل الرجال والمجتمع كله في إعادة ترتيب مسئولياته وإعادة ترتي الأدوار فيه بمعنى أنه إذا قالت د. إلهام عبد العظيم إن صورة المرأة في مناهج التعليم صورة تحرضها على أن تكون الكائن الأضعف، فالمرأة بعد ذلك متهمة بأنها لا تفقه في أي شيء إلا التربية وأنها مثل الحيطة المايلة. فكيف لمجتمع أن يهيأها لهذا الدور في المدرسة وكيف يتهمها بأنها شخصية ضعيفة، وهذه المعادلة تعبر عن فشل المجتمع بالفعل في تحديد الأدوار في إعادة رسم خريطة المجتمع المصري.

وبالنسبة للدكتور شومان أنا باعتباري مارست الصحافة أريد بأن أقول ليس الكاريكاتير فقط هو الذي يعبر عن تحيز الصحافة لكن كثير من الأخبار تعبر عن التحيز ضد المرأة، وأذكر منها صفحات الحوادث وحادثة اغتصاب فتاة العتبة وهي الضحية ولكن الصحف ألقت باللوم عليها وبأنها هي الجاني وهي سبب اغتصابها!!.

أريد القول بأنه يوجد تيار غير منصـف للمـرأة فـي الإعلام وهذا مذهل لأنه توجد العديد من الصحفيات يعملـن في المؤسسات الصحفية وأود أن أقـول وأؤكـد علـى أن المجتمع نفسه هو الذي ينمي صورة المرأة بهذا الشكل وليس فقط المؤسسات الصحفية، وسوف أسرد لكم حادثة قريبة في جامعة المنيا عندما أقيم مؤتمر علمي عن المرأة فـي المنيـا بكلية الآداب جامعة المنيا وكان فيه تكريم لأربع سيدات منهم د. نعمات فؤاد ود. نبيلة إبراهيم، والأستاذة نجوى إبـراهيم المذيعة المعروفة، والذي حدث هو كالتالي:

إن الترحيب بنجوى إبراهيم فاق كل الحدود، ربما لأنها أكثر شهرة، ولكني أتوقف عندما قال عميد كلية الآداب فـي كلمة الترحيب أنها " الجميلة دائما، الشـابة دائمـا نجـوى إبراهيم "، ثم كرموها والغريب أنها قالـت " السـت سـت والراجل راجل وأنا رحت أمريكا ووجدت الأسـر مفككـة وقلت إن الست لازم تجلس في البيت تربي أولادهـا " ثـم انصرفت، وأعتقد أن هذا نموذج يمكن أن يناقش من جانبين، الأول أنها إعلامية منذ بداية التلفزيون وتبث رسالة عكس ما تقوم هي به! الثاني إن هناك من كان أجدر منهـا بـالتكريم

ولكنهم اختاروها ربما لأنها " الجميلة دائما، الشـابة دائمـا " والثالث عندما قدمت لم تقدم كامرأة مرموقة في عملهـا بـل قدمت بالجميلة دائما والشابة دائما، وأنا أريـد أن أقـول إن المرأة حتى لو كانت في مركز مرموق فتكـرم علـى أنهـا جميلة وليست مبدعة، فما هي الرسالة التي نريـد إرسـالها للناس؟.

وعندما تحدث الدكتور حمدي عبد القوي عـن الـدراما التليفزيونية من خلال الأبحاث التي عرضها قال إن بعضـها يتقدم نماذج جديدة للنساء ولكن النساء لم تصدق هذه النماذج، أولا هو لم يذكر أسماء هذه الأعمال حتى نعرفها ولكني أسأل لماذا لا تصدق المرأة هذه الأعمال أعتقـد أن ذلـك بسـبب التاريخ الطويل من النماذج السلبية التي تقدمها الدراما فمـن الصعب تصديق عمل أو اثنين.

يوجد مسلسل يا رجال العالم اتحدوا، واتحد الرجال ضد المرأة فهذه الطريقة في الطرح من خلال الـدراما لا تفيـد شيء إلا في تعزيز الفروق بين المجتمع بعـض والـبعض الآخر. وأريد أن أتوقـف عمـا قدمـه التلفزيـون للمـرأة فالتليفزيون على مدى ٤٠ سنة قدم برامج للمراة مثل الطهي

والتريكو والأزياء وغيرها، ولما جاء التليفزيون ليقدم برامج للمرأة قبل انتخابات هذا العام بدا قبلها بأسبوعين وبـدأ مـن خلال إعلانات مولها المجلس القومي للمرأة، وكان الإعـلان مركز على دور الفتيات الصغار في السن، حتـى الإعـلام يخطئ عندما يتجاهل الشريحة الأغلبية من النساء القـادرات فعلا على الإحساس بماهية الانتخابات وهم النساء في سـن النضج والنساء العاملات والنساء اللاتي لديهن أولاد وبنات، ثم كيف بدأ التليفزيون علاقته بتوعية النساء بالانتخابات عن طريق إعلانات وليس عن طريق بـرامج مدروسـة كـذلك نلاحظ أنه عندما فتحت القنوات الفضائية والمبثوثة عن بعـد أنها حظت بالإعجاب عن قنوات التليفزيون المصري لأنهـا احترمت عقلية المشاهد. وأرى أن الحل الوحيد هـو تغييـر نظرتنا للمرأة بدءا من برامج التعليم والإعلام وشكرا.

- **رئيس الجلسة الدكتور وحيد عبد المجيد:**

يجب أن نتذكر أن المجتمع يخطوا قـدما بعضـه مـع البعض وإذا كان الإعلام يقصر في العمل من أجل تطـوير دور المرأة فهذا نتيجة تخلف المجتمع بأكمله والإعلام يكون عادة انعكاس للمجتمع بخلاف التعليم والمسئولية الأولى تقـع

على التعليم أكثر من الإعلام فالتعليم يقوم بدور من التغيـر من أجل التقدم والإعلام مهما عمل ندوة محدودة لأنـه فـي معظم الأحيان تتشكل قيم الإنسان في مرحلة التنشئة ولا بـد أن نعترف بأن الوضع الاجتماعي للمـرأة لا يختلـف عـن الوضع السياسي ولكن يوجد تقـدم، والآن التعقيـب القـادم للدكتور كمال مغيث.

- <u>تعقيب الأستاذ الدكتور كمال مغيث:</u>

سوف أكرس الاهتمام بالإعلام وأقـول أن الكاريكـاتير مدخل للثقافة والوعي السياسي وأعتقد أن علاقتي بالصـحافة قد بدأت بالكاريكاتير، خاصة وإننا شعب فكاهي وهو سـريع جدا ويعطي مفهوم شامل وعظيم وأنا أعتقد أنه مدخل مهـم ولن أنسى كاريكاتير لصلاح جاهين يعكـس خلفـه وعـي سياسي وهو راجل يقول عن تغيير أرقام الهواتف - وهـو إجراء قامت به هيئة المواصلات في ذلك الوقت " يـاه أنـا نمرتي اتغيرت بقت ٧٨٤٣٢ طب واسمي بقى إيه "!، هـذا الكاريكاتير فيه إسقاط أن الدولة التي غيرت رقـم الهـاتف يمكن أن تغير اسم صاحب الهاتف أيضا ودون علمه!!!.

أما بالنسبة لتصويت المرأة الذي تحدث عنه د. شـومان أنا أظن أن الأصل في التصويت هو تصويت السيدات كمـا حدث في أثينا القديمة فالناس جلسوا مثلما نحن الآن ولم تكن هناك قوائم انتخابية ولا صناديق فكان يقال صوتوا والصوت الأعلى هو الأغلبية فكان التصويت هو الأساس.

أما بالنسبة للكاريكاتير والمرأة د. شـومان ومصـطفى حسين عندما يود رسم مصر يرسم سيدة كمـا أن محمـود مختار رسم تمثال نهضة مصر سـيدة، ولـذلك أن أرى أن الكاريكاتير ليس منحازا.

- ورقة د. إلهام عبد العظيم:

عندما أعود إليها أجدها مهتمة بصورة المرأة والـوطن والتعليم والتطرف والأخلاق وهكذا، فالتعليم هو ليس مجـرد أحد التحديات الرئيسية في لاعصر القادم ولكنه هو تحـدي العصر القائم فكل مصادر القوى التقليدية ليس لها معنى الآن فليس له معنى أن نقول دولة موقعها متوسط وليس له معنى أن نقول أن دولة لديها بترول ودولة لديها حديد ودولة لـديها سلاح كل ذلك ليس له معنى المعنى الأوحد الآن هو الدولـة التي لديها تعليم حقيقي.

وأريد أن أتوقف عند قضية الرجل والمرأة ففـي العلـم الحديث نجد المفاهيم الطبيعية التي نتصور أنها لـن تتغيـر تغيرت فكلمة الحياة والموت أصبح ليس لهما معنى في العلم الحديث، فالعلم بعد سنين سوف يجدد جسد الإنسان وقد يغيره كلية، لا يوجد معنى بعد أن أتاح الاستنساخ للفـرد تكـوين الأسرة التي يريدها عن طريق الهندسة الوراثية فلـيس مـن المعقول أن العالم يغير المفاهيم الطبيعية ونحن نتحدث عـن الرجل والمرأة، وأنا يكفي أن أشير علـى أن النـاس تقـول إسرائيل عدو، سواء أكـان الصـراع معهـم حضـاري أو عسكري فهم عدو، ولكنني أشير على بعض الفروق بين حالة المرأة في مصر وحالة لامرأة في إسرائيل فعلى سبيل المثال في مصر بدأ الانتخاب فيها للنساء سنة ١٩٥٦، لكـن فـي إسرائيل بدأ سنة ١٩٤٨، والمقاعد البرلمانية ٢ % للمرأة في مصر وإسرائيل تشغل المرأة ١٢ % من مقاعـد الكنيسـت والمرأة في الأعمال الإدارية والتنظيمية في مصـر ١٦ % وفي إسرائيل ٢٢٢ %، والأعمال المهنية المرأة في مصـر تشغل ٢٨ % وفي إسرائيل تشغل ٥٢ %، هذا نمـط مـن أنماط التحدي ولننتقل إلى ميدان آخر وهـو الصـراع فـي

التعليم أيضا معدل القراءة والكتابة في مصـر ٤١ % وفـي إسرائيل ٩٣ % وبالنسبة للذكور ٦٥ % في مصـر وفـي إسرائيل ٩٧ % ونسبة القيد الإجمـالي للتعلـيم الابتـدائي والثانوي في مصر ٦٦ % وإسرائيل ٨١ % وهكذا يمكن لنا أن نعرف كيف تتقدم بعض الدول وتتأخر الدول الأخرى.

- رئيس الجلسة: د. وحيد عبد المجيد:

شكرا للمتحدثين والمعقبين ولحضـاراتكم، وأرجـو أن نستفيد جميعا مما ورد هنا وأن نصلح قـد اسـتطاعتنا مـن أوضاع التعليم على الأقل فهو السفينة التي تبحر بالأمة إلـى شاطئ التقدم والانطلاق.

الجلسة السادسة

ا ؤ ر العلمي الأول للمركز
ا صري قوق ا رأة

الجلسة السادسة تجارب النساء في
التمكين من المشاركة مناقشة حرة

الجلسة السادسة

تجارب النساء في التمكين من المشاركة

مناقشة حرة

رئيس الجلسة الأستاذة الدكتورة آمال عبـد الهـادي ـ مركز دراسات المرأة الجديدة.

- **المتحدثون الرئيسيون:**

الأستاذة المحامية ميرفت أبو تيج ـ ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

الأستاذة أميرة عبد الفتاح ـ رابطة المرأة العربية.

الأستاذة هبة مبارك ـ جمعية النهوض بالمرأة.

الأستاذ نجاد البرعي ـ محام ـ المدير السابق لجماعـة تنمية الديمقراطية.

- **وقائع الجلسة:**

الرئيس الأستاذة الدكتورة آمال عبد الهادي:

تلك هي المرة الأولى لي شخصيا بأن أحضر إلى مؤتمر يحتوي على هذا العدد من النساء وأنا سعيدة بذلك كثيرا وأنا

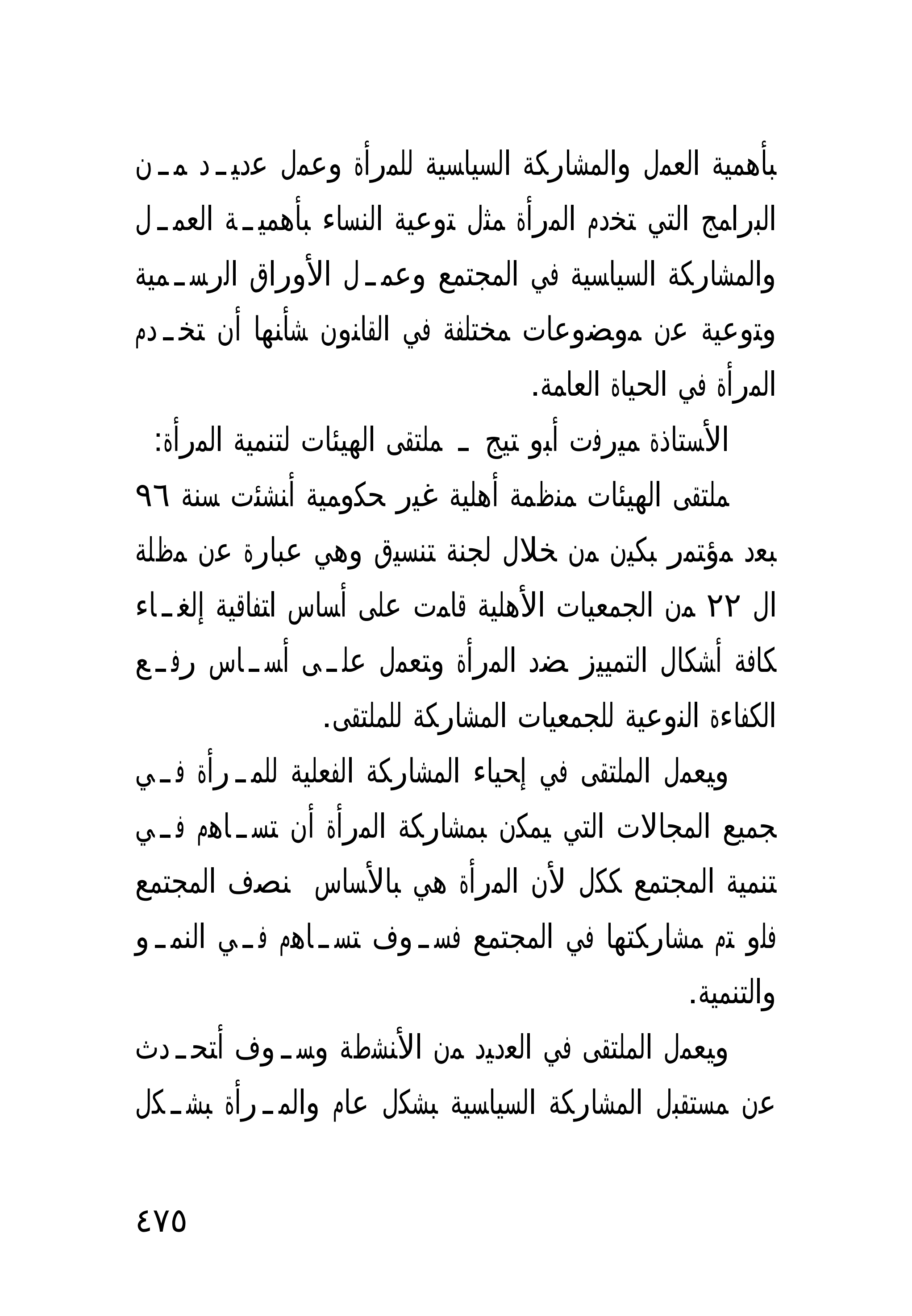
تعلمت هنا أشياء كثير جدا ولدينا هنا ثلاث تجارب من ثلاث منظمات هي:

- ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.
- رابطة المرأة العربية.
- جمعية النهوض وتنمية المجتمع.

والآن أقدم زميلاتي للتعرف على تجاربهن مع العمل الميداني

الأستاذة أميرة عبد الفتاح - رابطة المرأة العربية، منسق مشروع المشاركة السياسية.

أولا: بشكل سريع ما هي الرابطة العربية؟ هي جمعية أهلية تطوعية مشهرة في وزارة الشئون الاجتماعية من سنة ٨٧ لها صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ولها عدد من الأفرع ٨ في المحافظات المختلفة مثل (أسيوط/ المنيا/ الوادي الجديد/ الإسكندرية/ القليوبية/ الإسماعيلية/ بور سعيد/ المنوفية) ولها شبكة من الجمعيات الأهلية تضم ٣٥٠ جمعية في كافة المحافظات الهدف الأساسي للرابطة هو دعم الحقوق السياسية للمرأة وعمل عديد من البرامج التي تخدم المرأة مثل توعية النساء



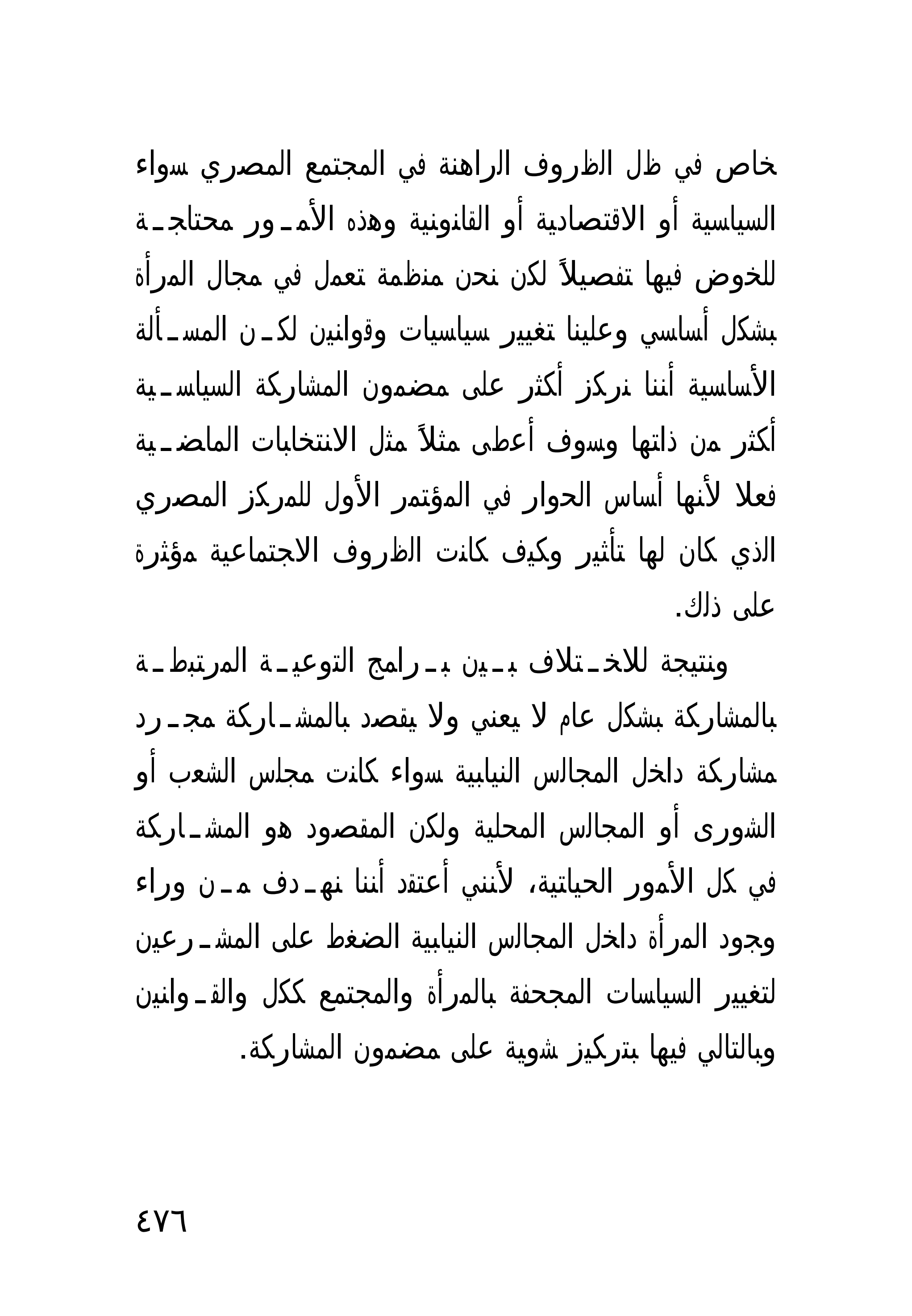
بأهمية العمل والمشاركة السياسية للمرأة وعمل عديـد مـن البرامج التي تخدم المرأة مثل توعية النساء بأهميـة العمـل والمشاركة السياسية في المجتمع وعمـل الأوراق الرسـمية وتوعية عن موضوعات مختلفة في القانون شأنها أن تخـدم المرأة في الحياة العامة.

الأستاذة ميرفت أبو تيج ـ ملتقى الهيئات لتنمية المرأة:

ملتقى الهيئات منظمة أهلية غير حكومية أنشئت سنة ٩٦ بعد مؤتمر بكين من خلال لجنة تنسيق وهي عبارة عن مظلة ال ٢٢ من الجمعيات الأهلية قامت على أساس اتفاقية إلغـاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعمل علـى أسـاس رفـع الكفاءة النوعية للجمعيات المشاركة للملتقى.

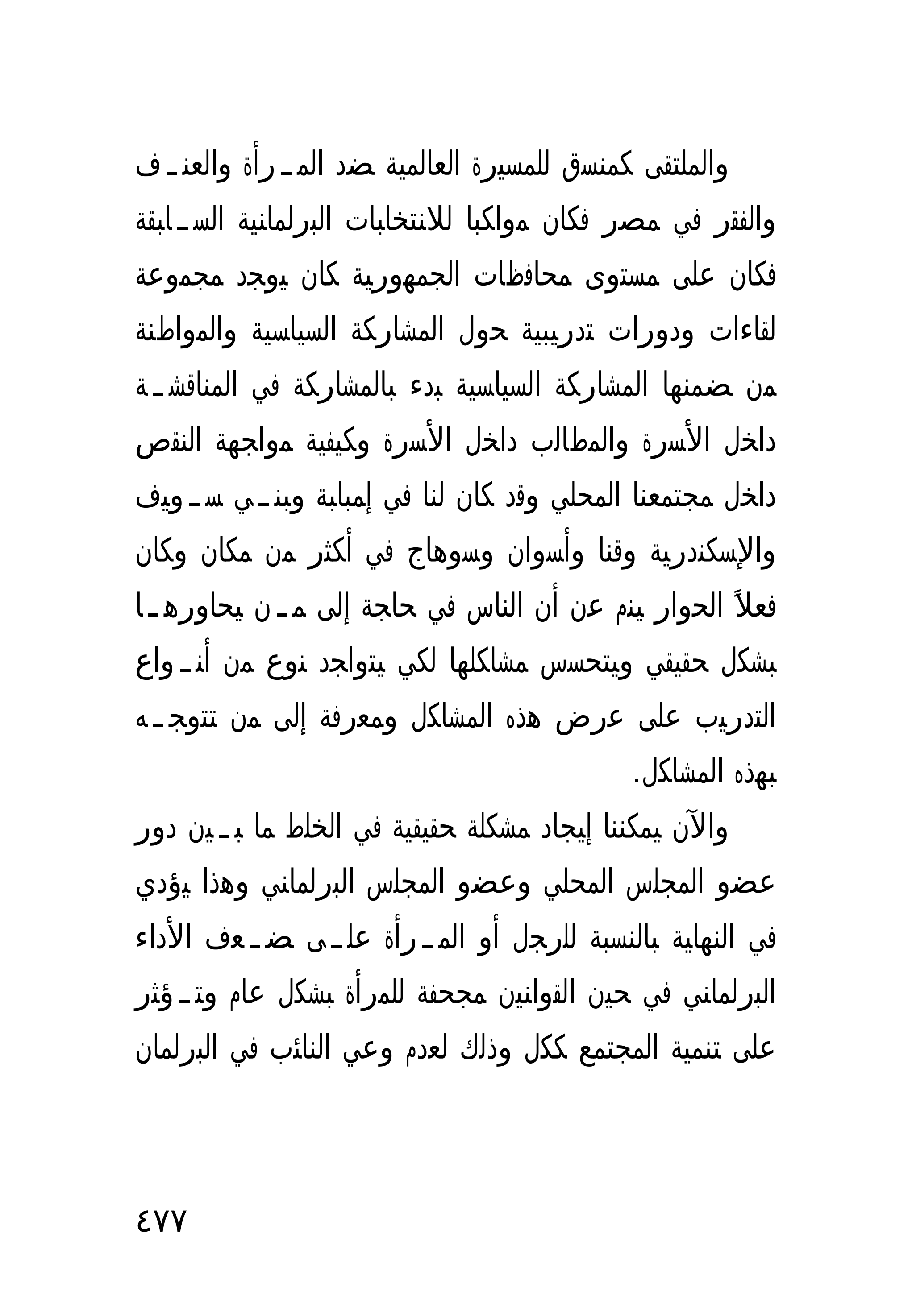
ويعمل الملتقى في إحياء المشاركة الفعلية للمـرأة فـي جميع المجالات التي يمكن بمشاركة المرأة أن تسـاهم فـي تنمية المجتمع ككل لأن المرأة هي بالأساس نصف المجتمع فلو تم مشاركتها في المجتمع فسـوف تسـاهم فـي النمـو والتنمية.

ويعمل الملتقى في العديد من الأنشطة وسـوف أتحـدث عن مستقبل المشاركة السياسية بشكل عام والمـرأة بشـكل



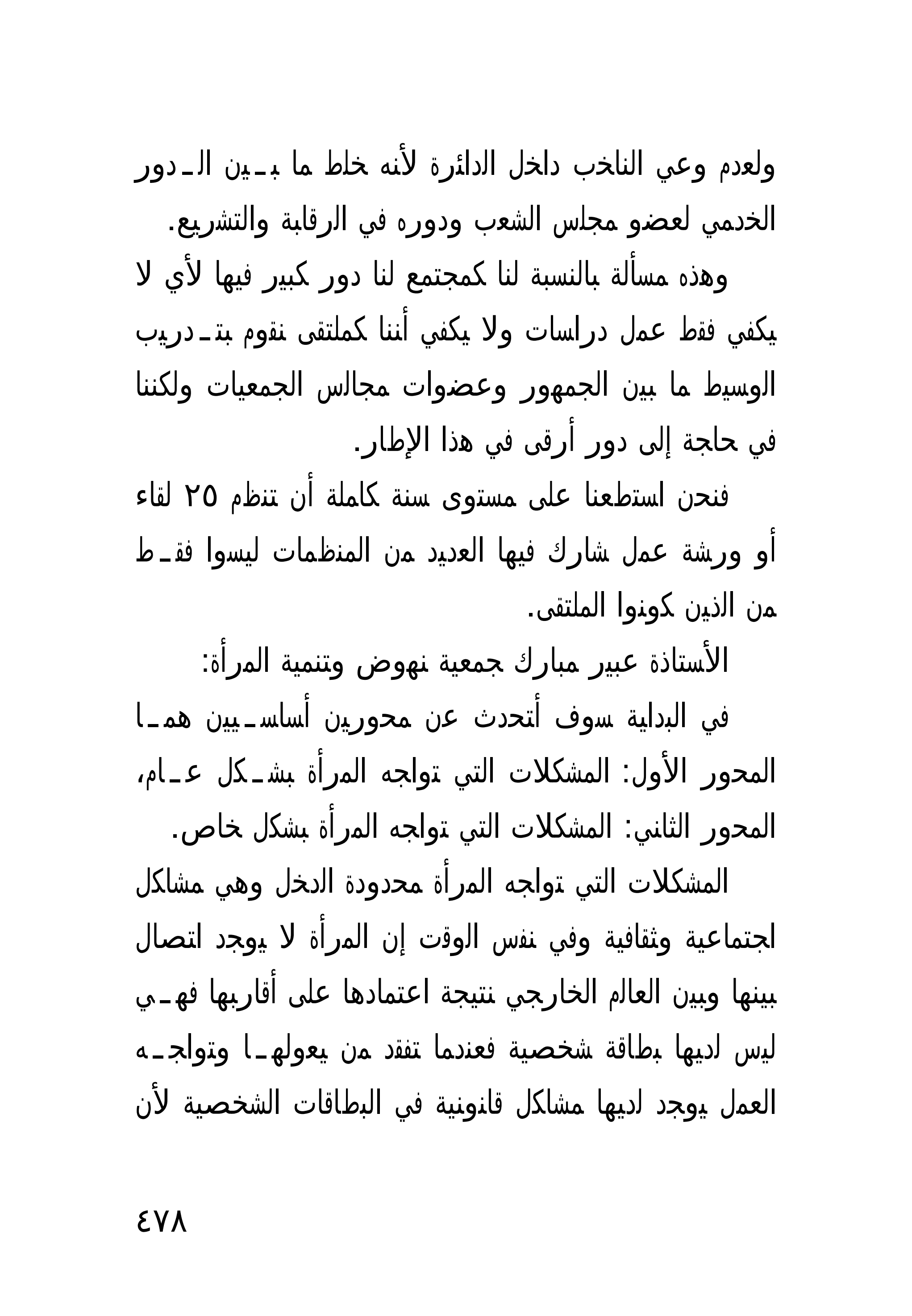
خاص في ظل الظروف الراهنة في المجتمع المصري سواء السياسية أو الاقتصادية أو القانونية وهذه الأمـور محتاجـة للخوض فيها تفصيلاً لكن نحن منظمة تعمل في مجال المرأة بشكل أساسي وعلينا تغيير سياسيات وقوانين لكـن المسـألة الأساسية أننا نركز أكثر على مضمون المشاركة السياسـية أكثر من ذاتها وسوف أعطى مثلاً مثل الانتخابات الماضـية فعلا لأنها أساس الحوار في المؤتمر الأول للمركز المصري الذي كان لها تأثير وكيف كانت الظروف الاجتماعية مؤثرة على ذلك.

ونتيجة للاخـتلاف بـين بـرامج التوعيـة المرتبطـة بالمشاركة بشكل عام لا يعني ولا يقصد بالمشـاركة مجـرد مشاركة داخل المجالس النيابية سواء كانت مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية ولكن المقصود هو المشـاركة في كل الأمور الحياتية، لأنني أعتقد أننا نهـدف مـن وراء وجود المرأة داخل المجالس النيابية الضغط على المشـرعين لتغيير السياسات المجحفة بالمرأة والمجتمع ككل والقـوانين وبالتالي فيها بتركيز شوية على مضمون المشاركة.



والملتقى كمنسق للمسيرة العالمية ضد المـرأة والعنـف والفقر في مصر فكان مواكبا للانتخابات البرلمانية السـابقة فكان على مستوى محافظات الجمهورية كان يوجد مجموعة لقاءات ودورات تدريبية حول المشاركة السياسية والمواطنة من ضمنها المشاركة السياسية بدء بالمشاركة في المناقشـة داخل الأسرة والمطالب داخل الأسرة وكيفية مواجهة النقص داخل مجتمعنا المحلي وقد كان لنا في إمبابة وبنـي سـويف والإسكندرية وقنا وأسوان وسوهاج في أكثر من مكان وكان فعلاً الحوار ينم عن أن الناس في حاجة إلى مـن يحاورهـا بشكل حقيقي ويتحسس مشاكلها لكي يتواجد نوع من أنـواع التدريب على عرض هذه المشاكل ومعرفة إلى من تتوجـه بهذه المشاكل.

والآن يمكننا إيجاد مشكلة حقيقية في الخلط ما بـين دور عضو المجلس المحلي وعضو المجلس البرلماني وهذا يؤدي في النهاية بالنسبة للرجل أو المـرأة علـى ضـعف الأداء البرلماني في حين القوانين مجحفة للمرأة بشكل عام وتـؤثر على تنمية المجتمع ككل وذلك لعدم وعي النائب في البرلمان



ولعدم وعي الناخب داخل الدائرة لأنه خلط ما بـين الـدور الخدمي لعضو مجلس الشعب ودوره في الرقابة والتشريع.

وهذه مسألة بالنسبة لنا كمجتمع لنا دور كبير فيها لأي لا يكفي فقط عمل دراسات ولا يكفي أننا كملتقى نقوم بتـدريب الوسيط ما بين الجمهور وعضوات مجالس الجمعيات ولكننا في حاجة إلى دور أرقى في هذا الإطار.

فنحن استطعنا على مستوى سنة كاملة أن تنظم ٢٥ لقاء أو ورشة عمل شارك فيها العديد من المنظمات ليسوا فقـط من الذين كونوا الملتقى.

الأستاذة عبير مبارك جمعية نهوض وتنمية المرأة:

في البداية سوف أتحدث عن محورين أساسـيين همـا المحور الأول: المشكلات التي تواجه المرأة بشـكل عـام، المحور الثاني: المشكلات التي تواجه المرأة بشكل خاص.

المشكلات التي تواجه المرأة محدودة الدخل وهي مشاكل اجتماعية وثقافية وفي نفس الوقت إن المرأة لا يوجد اتصال بينها وبين العالم الخارجي نتيجة اعتمادها على أقاربها فهـي ليس لديها بطاقة شخصية فعندما تفقد من يعولهـا وتواجـه العمل يوجد لديها مشاكل قانونية في البطاقات الشخصية لأن

ليس لديها شهادة ميلاد فلا بد أن تسافر إلـى بلـدها مكـان الميلاد ولا بد من ختم النسر ودور الجمعية التي أمثلها فيهـا تعمل كوسيط بين المرأة والمجالس المحلية عن طريق توعية قانونية عن كيفية استخراج البطاقات وذلك من خلال توعيـة قانونية بواسطة محامين.

وبالنسبة لجمعية النهوض وتنمية المرأة بصـفة خاصـة تهتم بالسيدات التي تعول ومن برامجهـا الاهتمـام بـالمرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وصحيا.

اقتصاديا: عن طريق القروض الجماعية، عـن طريـق مجموعة من السيدات يضمن بعضهم البعض الآخر.

وتوعية صحية عن طريق ندوات صحية.

المعقب الرئيسي المحامي نجاد البرعي.

تعقيبي يتخلص فيما يلي:

النساء دائما ترغب أن تتحدث أكثر للنساء يعني لـو أن نصف الموجودين رجال ربما كان سيفهمون أكثر أو يتعلمون أكثر ويساهموا أكثر في الدفاع عن قضية المرأة هذه النقطة.

إن أغلب برامج الجمعيات النسائية توجه للنساء سـواء لرفع النساء لمشاركة فعالة كثر أو رفع النساء وهـذا شـيء

مهم ومطلوب لكن الجهد الحقيقي مطلوب مع الرجال بالذات في المرحلة الأولى لأن أغلب الذين ينتخبون هم رجال.

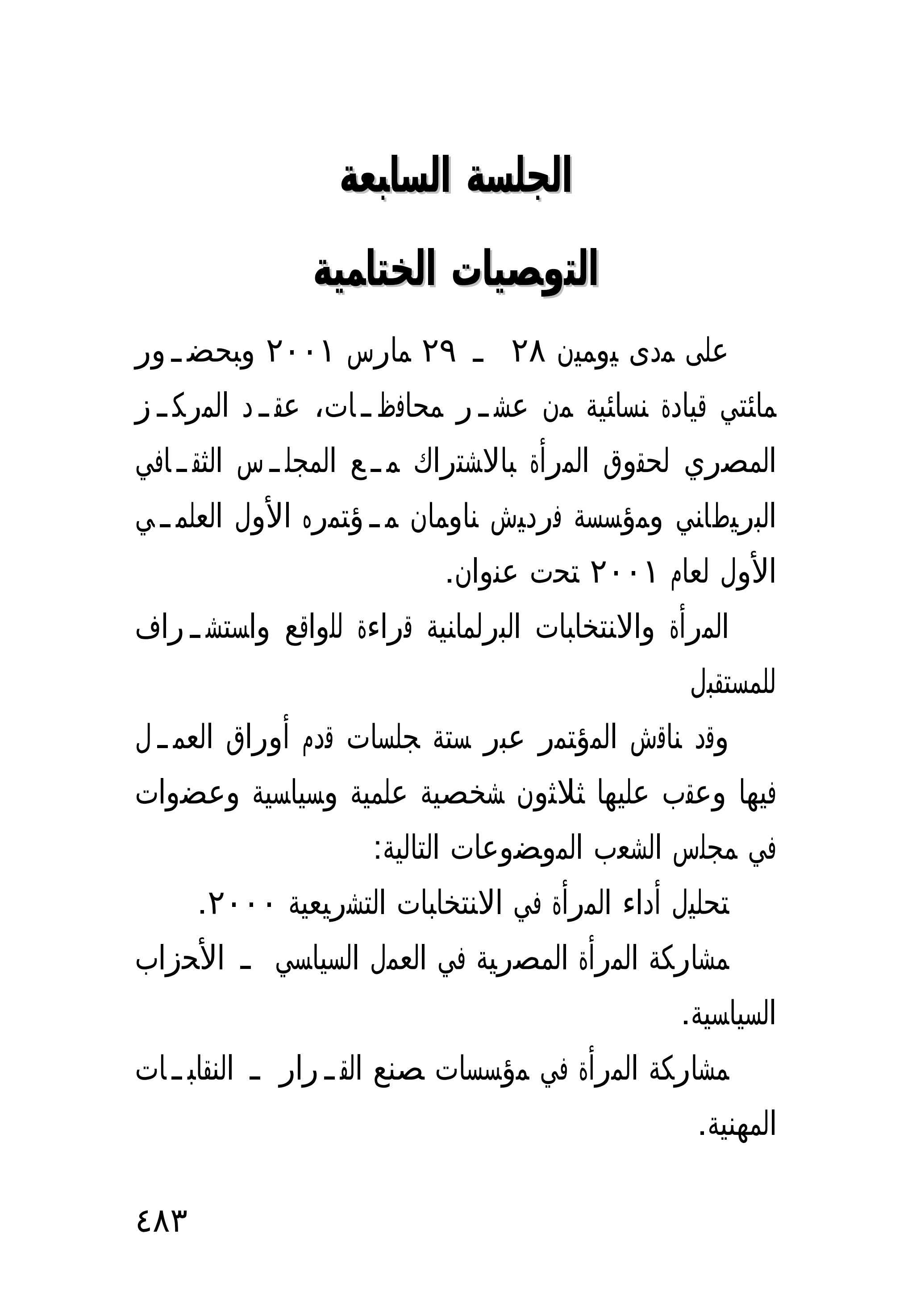
الاهتمام بالسيدات شديدي الفقر في موضوع المشـاركة السياسية ربما كان غير مجديا، لأن اديهم وضع اقتصـادي شديد التدني وبالتالي سيكون من الصعوبة أن نقنع سـيدة لا تجد كسرة خبز بأنها تنشط لعمل مشاركة سياسية.

نقطة أخيرة وهي أن معظم الجمعيات النسائية لا تـرى في برامجها التركيبة الذكورية للمجتمع، وتغيير هذه الثقافة لا يكون بالتصادم معها ولكن بالتعايش معها.

الجلسة الختامية

ا ؤ ر العلمي الأول للمركز
ا صري قوق ا رأة

الجلسة السابعة التوصيات الختامية



الجلسة السابعة

التوصيات الختامية

على مدى يومين ٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠٠١ وبحضور مائتي قيادة نسائية من عشر محافظات، عقد المركز المصري لحقوق المرأة بالاشتراك مع المجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة فرديش ناومان مؤتمره الأول العلمي الأول لعام ٢٠٠١ تحت عنوان.

المرأة والانتخابات البرلمانية قراءة للواقع واستشراف للمستقبل

وقد ناقش المؤتمر عبر ستة جلسات قدم أوراق العمل فيها وعقب عليها ثلاثون شخصية علمية وسياسية وعضوات في مجلس الشعب الموضوعات التالية:

تحليل أداء المرأة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٠.

مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي - الأحزاب السياسية.

مشاركة المرأة في مؤسسات صنع القرار - النقابات المهنية.

نظام القوائم الانتخابية هل يساعد على تحسين مشـاركة النساء في عملية الانتخاب.

الوضع الاقتصادي للنساء وتأثيره على إحجـام النسـاء على العمل بفاعلية في الميدان السياسي.

المشاركة السياسية للمـرأة فـي الرسـوم الكرتونيـة المصرية.

الإعلام المرئي أثره على المشاركة السياسـية للمـرأة صورة المرأة في العملية التعليمية.

مدى مساهمة مؤسسات المرأة فـي تفعيـل المشـاركة السياسية.

وقد أسفرت الاتجاهات العامة للنقاش عن تبني المـؤتمر للتوصيات الآتية:

- **إلى السيد رئيس الجمهورية:**

استخدام صلاحياته الدستورية والقانونية لتمكين المـرأة من تقلد وظائف القضاء، ورئاسة الجامعات، وغير ذلك مـن المناصب القيادية ذات التأثير.

إلى المجلس القومي للمرأة، والمؤسسات المهتمة بـدعم المشاركة السياسية للنساء.

على الرغم من الدور الفعال والريادي الذي قام به المجلس القومي للمرأة لدعم المشاركة النسائية في الحياة السياسية بشكل عام، والانتخابات البرلمانية بوجه خاص، وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي تبذلها كثيرا من المؤسسات غير الحكومية ومراكز البحث المهتمة بدعم المشاركة السياسية للنساء فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

تخصيص مصدر تمويل لنفقات الحملات الانتخابية التي تخوضها المرأة المؤهلة للعمل السياسي وبناء على تزكية من الحزب التابعة له أو اللجان النقابية أو العمالية أو الغرف التجارية أو الغرف الصناعية أو الجمعيات الأهلية غير الحكومية.

العمل على بناء قاعدة معلوات لرصد جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها رصد مدى التقدم في مشاركتها في المجالس ذات الصفة التمثيلية، واقتراح وسائل عملية وممكنة التطبيق لمكافحة التمييز ضدها.

السعي لدى وزارة التنمية الإدارية لاعتبار المشاركة السياسية للمرأة أحد عناصر تقرير الكفاية في العمل سواء كانت هذه المشاركة في التنظيمات النقابية العمالية أو في

المجالس المحلية أو الشعبية بالمحافظات والمراكز والقـرى مع التأكيد على أن العمل السياسي للمرأة لا يتعـارض مـع العمل التنفيذي خاصة إذا تطلبت ظروف العمـل السياسـي تفرغ المرأة من العمل بشكل كلي أو جزئي خلال سـاعات العمل.

الاهتمام بالسعي لدى الجهات الإدارية المختصة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة خاصة ظـروف العمـل والأجور والحوافز والمشاركة في اتخاذ القـرارات النقابيـة والعمالية والإداريـة فـي الوحـدات الإنتاجيـة والهيئـات والوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية.

ضرورة تبني خطة طويلة المـدى تهـدى إلـى تقـديم مساعدات ودورات تدريبية وإعداد بعض الكـوادر لخـوض الانتخابات القادمة ٢٠٠٥.

ضرورة إعداد برامج سياسية خاصة لإيضاح المعـارف السياسية والتثقيف السياسي وذلك بأسـلوب سـهل وبسـيط وتعريف المرأة بحقوقها السياسية المشروعة.

عقد دورات تدريبية لأمينـات المـرأة فـي الأحـزاب السياسية المختلفة وفي جميع محافظات الجمهوريـة لرفـع

مستوى المعرفة لديهن بقضايا المرأة ذات الطابع القومي من ناحية، ولتحسين قدراتهن التنظيمية في حشد وتعبئة النساء داخل أحزابهن من ناحية أخرى.

ضرورة تقديم وجوه نسائية جديدة باستمرار، تفادي أزمة النخبة المركزية بالسماح للنخبة النسائية بالإحلال والتجديد، وتفعيل عملية الحراك السياسي النسوي، وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر المجلس إلى ضم جميع السيدات اللائي رشحن أنفسهن في الانتخابات البرلمانية الماضية إلى عضوية المجلس، وتشجيعهن على تكرار تلك التجربة الفريدة.

أن يتم البحث في آليات جديدة لتعظيم دور المجلس القومي للمرأة، واعتباره جماعة الضغط الرئيسية لصالح قضايا المرأة.. وأن تكون فروعه بالتالي جماعات ضغط محلية لأجل ذات الهدف.

ضرورة مساعدة المرشحات لعضوية مجالس النقابات المهنية وتشجيع أكبر عدد منهن على الترشيح، وإيلاء اهتماما أوفر للنقابات المهنية التي تمثل مع الأحزاب عماد المجتمع المدني والتي يمكنها أن تظهر مهارات المرأة في الثقافة المعرفية والكفاءة العملية.

توفير الدعم للنائبات البرلمانيات الحاليات وقيادات العمل النسائي لتحسين ودعم قدراتهن في العمل، حتى يتسنى للرأي العام أن يعيد النظر على ضوء أدائهن في مواقعهن في قضية اختيار النساء للمناصب التمثيلية.

النظر باهتمام أخص لحالة الفلاحة العاملة التي فاقمـت عملية الإصلاح الاقتصادي من أزماتها ولا نصيب لها فـي خطاب النخبة النسائية ولا صراعاتها.

تطوير خطاب نسائي نقدي لا يساند المرأة لأنوثتها، بل يمحص الأمور ويدرس التفاصيل والمساعدة على أن تبلـور الحركة النسائية خطابا نقدا ذاتيا يدفع للأمام.

- **إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية:**

يؤكد المؤتمر على الدور الهام والرائـد الـذي يلعبـه الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومن هذا المنطلق فإن المؤتمر يوصي مجلس إدارة الصندوق بتبني ما يلي:

تخصيص مصدر تمويل للمساهمة في عـلاج مشـكلة البطالة بين النساء وإعطائهن الأولوية في الحصـول علـى القروض لتمويل مشروعاتهن الصغيرة ودعـم مشـروعات الأسر المنتجة، وجمعيات النهوض بـالمرأة العاملـة، مـع

تخصيص دورات تدريبية للنساء علـى إدارة المشـروعات الصغيرة وخدمة البيئـة والتوعيـة الاقتصـادية والإداريـة والمالية لمساعدتهم على الإلمام بمناخ الاسـتثمار والأحكـام القانونية المنظمة له وكيفيـة الإدارة الديمقراطيـة للنشـاط الاقتصادي والتفاعل مع البيئة المحيطة وقضايا المجتمع.

استخدام أموال الصندوق ومشروعاته في القضاء علـى التفاوت في المستوى الاقتصادي للمرأة بين الريف والحضر من جهة، وبين الوجه البحري والوجه القبلـي مـن ناحيـة أخرى، وهو ما يتطلب استخدام آليات جديدة تركـز علـى النهوض بالمرأة في الريف وفي الوجه القبلي بدرجة تفـوق الجهود التي توجه إلى المرأة في بقية مناطق الجمهورية.

- إلى مجلس الشعب المصري:

إن المؤتمر إذ ينظر بارتياح نسبي للأجواء التي جـرت فيها انتخابات مجلس الشعب وإلى مشاركة المرأة المصـرية فيها والتي شهدت حدوث طفرة كبيـرة بالنسـبة للمشـاركة السياسية للمرأة في الانتخابات حيث بلغ عـدد المسـتقلات خمس وسبعون سيدة بنسبة ١,٧٦ % وهي أعلى من نسـبة عام ١٩٩٥ التي كانت فيه النسبة ١,٢٣ % وكان عددهم ٤٩

سيدة، بل وشهدت هذه التجربة تغير حقيقي حيـث امتـدت ترشيحات المرأة لتشغل ٢٥ محافظـة بعـد أن كانـت ٢٣ محافظة في انتخابات عام ١٩٩٥، ودخلت النساء الترشـيح في محافظتين كانت خارج نطاق الترشيحات وهي سـوهاج والوادي الجديد فإنه يدعو مجلس الشعب إلى ما يلي:

استكمال شكله الدستوري بالإسراع في مطالبة الحكومة بإجراء الانتخابات في الدوائر التي لم تجر فيها حتـى الآن، وينظر المؤتمر بارتياح إلى أن المرأة المصرية ممثلـة فـي السيدة جيهان الحلفاوي قد تحظى بشرف التمثيل في البرلمان لتكون السيدة الثامنة التي تدخل إليه عبر صناديق الاقتراع.

يناشد المؤتمر أعضاء مجلس الشعب بالتقـدم بـاقتراح بمشروع قانون للأخذ بنظام المزج بين نظام القوائم الحزبية والانتخاب الفردي وهو ما قد يساعد على زيادة نسبة تمثيـل المرأة ويعكس دورها الحقيقي في المشاركة السياسية.

يناشد المؤتمر أعضاء مجلس الشعب بالتقـدم بـاقتراح بمشروع قانون يلزم الأحزاب السياسية والنقابـات المهنيـة والمجالس التمثيلية بصفة عام بتخصيص عدد من مقاعـدها للنساء ـ أسوة بتخصيص مقاعد معينة للشباب.

تخصيص عدد معين من جلسات المجلس الهامـة تقـوم على إدارتها وكيل المجلس الدكتورة آمـال عثمـان لتهيئـة الرأي العام وإعطائه الدليل على الكفاءات العلمية والسياسـية التي تتمتع بها المرأة المصرية، والتي تؤهلها لقيادة المواقـع الحساسة في الدولة.

استحداث لجنة برلمانية جديدة تسـمى لجنـة النهـوض بالمرأة تستطيع بالتعـاون مـع المجلـس القـومي للمـرأة والمنظمات والمراكز المتخصصة تكوين جماعة ضغط داخل البرلمان تساعد على إقرار التشريعات ومساندة الآراء التـي تساعد على تحقيق الطموح السياسي للنساء.

مراجعة مشروع قانون العمل الموحـد قبـل إقـراراه لضمان المحافظة على حقوق المراة فيما يتعلق بالتساوي في فرص وشروط وظروف العمل، خاصة وضـع العـاملات الزراعيات وغيرهن من الفئات المهمشة والتـي لا يتضـمن المشروع أية حماية لهن.

- إلى وزارة الإعلام:

يدعو المؤتمر وزارة الإعلام إلى القيام بما يلي:

زيادة وتحسين نوعية البرامج الموجهة إلـى المجتمـع لتعميق الوعي بقضايا المرأة، واعتبار تلك القضـايا هامـة للنهوض بالمجتمع بشكل عام.

ضرورة تناول القيم المختلفة التي تؤكد عليهـا بـرامج المرأة في وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القنـوات المحلية وهل هي قيم استهلاكية أم إنتاجية ومـدى علاقتهـا بأولويات القيم من جانب المرأة، ومدى تأثيرها فـي نظـرة المجتمع إليها.

استحداث برامج خاصة تركز على المواهب العقلية لدى النساء واستدعاء الدور التاريخي الذي قامـت بـه المـرأة المصرية لخدمة قضايا المجتمع.

- **إلى وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي:**

تغيير المحتوى التعليمي بحيث يتـربط بشـكل مباشـر بالمتعلمين وقضاياهم الحياتية ويحفزهم على طرح القضـايا للتفكير والنقد، ومن ثم يتحولون إلى مشاركين فـي العمليـة التعليمية بدلاً من أن يكونوا على هامشها.

تغيير أسلوب التعليم من التلقين إلى الحـوار والمناقشـة التي تعطي فرصة المشاركة والتفاعل على أساس ديمقراطي حر بعيد عن القيود والتسلط والديكتاتورية.

عودة الأنشطة المدرسية والتنظيمات الطلابية وأسـاليب الحكم الذاتي وفرص الانتخابات الحرة لاتحـادات الطـلاب والترشيح والتمثيل، ومن ثم يكتسب الطلاب سلوك المشاركة والمسئولية في إدارة شئونهم مما يمكن أن يحد من السـلوك السلبي والشعور بالاغتراب والانسحاب الذي أصـبح سـائدا ومنتشرا.

- **إلى وزارة الشباب:**

إن المؤتمر إذ يثمن عاليا مبادرة الشـباب بتخصـيص مقاعد للمرأة في مجالس إدارات مراكـز الشـباب ليـدعو الوزارة إلى تبني مشروع مشترك مع عدد مـن المنظمـات غير الحكومية المهتمة بالمرأة لبناء القدرات السياسية للشابات من سن ١٥ إلى ١٨ سنة حتى يمكن جيل جديد من المشاركة في العمل السياسي والمتدربات عليه.

- **إلى مؤسسات التمويل المحلية ومؤسسات التمويل الدولية:**

العمل على تشجيع الحكومة المصرية والمنظمات غير الحكومية فيها، العمل جنبا إلى جنب للاهتمام بتطوير أوضاع المرأة العربية، والعمل على تنقية القوانين والتشريعات العربية من النصوص التي تتضمن شبهة عدم مساواة بين الجنسين أو تعطي مزايا وحقوق في تقلد الوظائف القيادية تكون قائمة على أساس الجنس وليس الكفاءة.

إعطاء تمويل أكبر واهتمام أشد للدراسات الاستطلاعية والميدانية التي تعين على كشف حقيقة ما يواجه المرأة من مشكلات، والأسباب التي تعوق وصولها إلى مراكز اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

الاهتمام بدعم برامج بناء القدرات للقيادات المحلية الطبيعية من النساء، وخاصة البرامج التي تعمل على تطوير قدراتهن في التفاوض وبناء جماعات المصالح.

الاهتمام بدعم البرامج الموجهة إلى الشبان في المرحلة الجامعية وما قبل الجامعية لتنمية الأفكار التي تحض على

المساواة بين الجنسين، وتكافح التمييز القائم على أساس النوع لديهم.

إيلاء اهتمام واسع بالدراسات التي تتضمن تطوير البنية القانونية في اتجاه إقرار المساواة الكاملة بين الجنسين.

إعطاء اهتمام ودعم فني ومالي مناسب لتطوير بـرامج المرأة سواء البرامج التي تطبقها الحكومـات أو المنظمـات غير الحكومية.

إن المؤتمر يؤمن بأن قضية المشاركة السياسية للنسـاء هي قضية مجتمع لا يمكن أن ينهض بغير مشاركة النسـاء والرجال جنبا إلى جنب في بناء المستقبل.

Friedrich Naumann
stiftung
ECWR
The
British
Council
المرأة والانتخابات البرلما
قراءة للواقع واستشراف ال